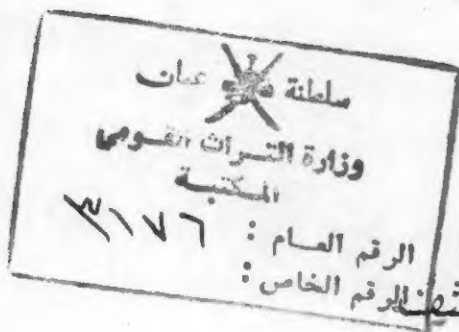


سلطنة عُمان  
وزارة التراث القومي والثقافة

# السَّيْرُ وَالْجَوَابَاتُ

للعلماء وأئمة عُمان

الجزء الثاني



تحقيق وبشرح  
الأستاذة الدكتورة  
سيدة اسماعيل كاشف  
أستاذة التاريخ الإسلامي  
كلية البنات - جامعة عين شمس  
القاهرة

١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م



[illegible]

Handwritten text in Arabic script, appearing to be a list or a series of entries, possibly related to a historical document or a manuscript. The text is faint and difficult to read.



(١٩)

بسم الله الرحمن الرحيم

عن الشيخ أبي الحسن علي بن محمد  
البيساني<sup>(١)</sup> في حفص بن راشد<sup>(٢)</sup> أيام خروجه  
على المطهر بن عبد الله<sup>(٣)</sup> وعقده الأول

ما تقول أيها الشيخ رحمك الله في حفص بن راشد إن تاب  
ورجع وجددت إمامته ، يرجع إمام المسلمين أم لا ، فإن عقد له  
[ ٤٣٠ ] من متعلّى أصحابنا وثقاتهم خمسة تنعقد له الإمامة ، وإن  
بإلينا به وطلب منا النصرة والخدمة ما نعمل ؟ وما يقول قولنا له ؟

قال : أما العقد الأول فإنه لم يصح وعلى ما ذكر بعض من دخل  
فيه رأيه عقدا غير ثابت وأمرنا مشكلا ، وقد جرى بعد العقد الذي

---

(١) الشيخ أبو الحسن علي بن محمد البيساني : سبق أن ترجمنا له وهو من الرستاقية الفلاة  
في أمر موسى بن موسى وراشد بن النظر . وكان يرى أن بيعة حفص بن راشد غير صحيحة لأنه  
اتب طريقة والده الإمام راشد بن سعيد الذي حاول جمع الناس في عمان بعد فرقتهم بسبب عزل  
الإمام الصلت بن مالك .

(٢) حفص بن راشد : ذكر في بعض السير أنه ولي الإمامة في عمان بعد وفاة والده الإمام  
راشد بن سعيد في سنة ٤٤٥ هـ . ولم يذكر أصحاب السير تاريخا لبيعة حفص بن راشد ولا لمدة  
لإمامته ، وفي بعض السير يظهر أنه توفي وهو في الإمامة ، فقييل : مات ولم يعزله المسلمون .  
( انظر : السلي : تحفة الأعيان ج ١ ص ٢٥٣ ) .

(٣) المطهر بن عبد الله : هو الذي أرسله العباسيون لاستعادة عمان .

« هو »<sup>(١)</sup> غير ثابت ، أحكام غير جائزة ومشهور فسادها ، ودخل فيها من لم يكون يجوز أن يتقدم بأمرها ، ومع ذلك أيضا حدث قتل من قد علمتم فيكراً بغير صحة ولا حجة علمناها ، وأوحشنا ذلك . وقد طلب منه تصحيح ذلك الحال أصحابنا فلم يبينه . وقولنا في ذلك قول المسلمين ، ونحن نقوب إلى الله من كل خطأ . وأما إن اجتمع أمر المسلمين والمشورة على شيء ووقع التراضي على إمامته ، فبعد التوبة وإظهار ذلك والإنصاف أو حجة ، جائز أن يعتقد له إن تاب<sup>(٢)</sup> ؟ أفقنا أيها الشيخ - رحمك الله وغفر لك وغفر لمن اتبع آثارك واهتدى بأنوارك ولم يخالف سبيل المؤمنين عند ذلك في حفص بن راشد ، كانت إمامته صحيحة أم لا ؟ وقد بايعنا له محمد بن الحسن اللباني<sup>(٣)</sup> على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والجهاد في سبيل الله ، فبايعناه وخرجنا عندهم فلم نر من ذلك شيئا ، وسلمنا إلى الثقات من أهل دعوتنا شيئا من الزكاة فقبضها وأنفق منها شيئا ، فوقع الخوف فهرب وانتهبت ، فضمنها ذلك الإنسان الذي قبضها ، ألفا<sup>(٤)</sup> من هذا براءة عند الخالق أم لا ؟ وذلك أنا كنا دائنين بطاعته مسلمين جاهلين بالبحث عن الإمامة ، وكذلك بينت أنا لهم إذا قبض شيء من النماض بأمر

(١) « هو » : زيادة من عندنا .

(٢) وهذا سؤال آخر : قبل « أفقنا أيها الشيخ » .

(٣) ورد هذا الاسم في بعض المصادر المتأخرة : « الباني » .

(٤) كتب في المخطوطة : « لنا » .

أصحابه على فيه ضمان ، أما قبض يدي فلا ، ولسكني كنت أحضر  
ذلك وأمر فيه ما يلزمني في ذلك ، بين لنا رحمك الله ؟  
قال : هذا شيء مستور وأمره كان مقبورا فلا أحب فيه ظهورا .  
وأما أنا فقد بلغت في الغاية وأنصحت في الأمور مع الرب الذي فيه ،  
وطلبت تصحيح ذلك فوجدت الأمر فيه غير ثابت في العقدة والعمل غير  
مستقيم ، ولم أكن دائئا لله بطاعتهم وكنت غرمت ما قبضوا مني وأبدلت  
صلاتي يوم صليت الجمعة عندهم . وأما أنت على ما سألت فإن [٤٣١]  
للمستحل الدائن لله بالطاعة إذا أخطأ ثم علم خطاه ، فأكثر القول<sup>(١)</sup>  
أنه لا ضمان عليه وعليه التوبة والرجوع عن ذلك . وأما الشيخ<sup>(٢)</sup> فرأيته  
يوجب الضمان على من دخل مستحلا بقلط ، وقد كان ألزمني ضمان  
ما كان في أيام راشد بن الوليد ، لعله أراد من الذي دفعت وقبضت  
سواء<sup>(٣)</sup> في الاستحلال والدينونة . والذي أحب لك إن قدرت على  
الخلاص من ذلك أن تبدل مكان زكاتك وتستحل من أخذت منه  
شيئا إلا أن يكون رسولا لصاحب الزكاة إلى الوالي فلا ضمان ، وأما  
الأحكام عند الخلق فذلك إليه . وإنما تمبذنا بالحكم ما فعل في الظاهر  
فعلناه والسلام .

---

(١) « فأكثر القول » . معنى هنا ما اتفق عليه أكثر العلماء والفقهاء .

(٢) « الشيخ » يشير إلى أحد العلماء دون التصريح باسمه .

(٣) كتب في المخطوطة : « سوى » .

مسألة : قال بعض المسلمين إن الإمام لا يحتاج إلى العقدة ، إذا وقع الرضى عليه والتسليم ثبتت إمامته ، ومن ذلك إمامة عمر رضى الله  
إنما قدمه للإمامة على الناس أبو بكر وحده رضى الله عنه ، فلما وقع  
التسليم والرضى بإمامته ثبتت له من غير عقدة .

(٢٠)

بسم الله الرحمن الرحيم

عن القاضي أبي بكر أحمد بن عمر  
ابن أبي جابر المنحى<sup>(١)</sup>

وسأله عن إمام غير ثابت الإمامة ألزم رجلا من المسلمين المدخل عنده في أسباب ، وكان يأمره أن يكتب إطلاق الجسايات ، قلت : إن كان إطلاق هذا الرجل لهذا المال على سبيل الاحتساب إنه يطلقه للفقراء أو ابن السبيل ، وكان اعتماد هذا الرجل على هذه النية لا ليمضي أمر هذا الإمام ولا يعمل برأيه ، وإنما هو على قدر ما يرى من يستحق هذا المال لفقره لا غير ذلك ، قلت : هل يسمه ذلك ؟ قال : يسمه ذلك على هذه الصفة .

قلت له : فإن أمره أن يحلف له رجلا ممن يخشى كما تفعل الأئمة ؟ قال : يحلفه للمسلمين لا له .

قلت : فإن أمره أن يبايع له أحدا من الناس هل له ذلك ؟ قال : يبايعه على الحق لا له .

---

(١) كان « المنحى » من الغلاة في أمر موسى وراشد مثل الشيخ أبي الحسن . وبشير السامري إلى أن هذه المسألة ربما تكون وقت في أمر حفص بن راشد وسئل عنها القاضي للمنحى . (إلى السامري . تحفة ج ١ ص ٢٥٦) .

قلت : فإن أمره أن يشارى أحدا هل له ذلك ؟ قال : يشاريه  
الله لا غير ذلك .

قلت : فإن أنفذه لغزو عدو للمسلمين أو « لقمع ملصة<sup>(١)</sup> » ؟ قال :  
يكون احتسابه ذلك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، فإن امتنع عليه  
من أمره بالمعروف ونهاه عن المنكر وكان مفكره الذي ارتكبه عيانا ،  
كان له محاربته إن حاربه بعد أمره له بترك منكروه الذي [ ٤٣٢ ]  
ارتكبه . وإن كان على وجه التهمة له مثل قطعه الطرق والتعرض  
لظالم الناس والقمدي عليهم ، ولحقه هذا القائم بالأمر بالمعروف والنهي  
عن المنكر لم يحاربه إلا بعد الاحتجاج عليه أن المسلمين قد رأوا إمساكك  
في الحبس على الأشياء التي نسبت إليك وشهرت عليك من المناكر  
وقصدك إلى الظلم ، فإن أجاب لم يكن إلا ما رآه المسلمون ، وإن امتنع  
عن ذلك عملوا على الاستيئاق منه ، فإن شهر السلاح وحارب على ذلك  
ولم يرجع إلى الحق كان قصدهم في مجاهدتهم هذه على أنهم بمسكونه  
عن الأشياء التي قد نسبت إليه من المظالم والتقصدها والمناكر والعمل  
بها ، فإن تلفت نفسه في ذلك لم يكن تبعه على هذه الصفة . قلت :  
فإن أراد هذا الإمام الخروج إلى بعض النواحي لغزو قوم ظلمة متعدين  
وطلب صحبة هذا الرجل هل يصحبه ؟ قال : إن شرط عليه أن

(١) أو « لقمع ملصة » : كتب في المخطوطة « أو ملصة » ، وملص ملص الشيء من يده .  
أفنت وانسل .

لا يفعل ولا يقدم على شيء إلا برأيه وعرف صدقه في ذلك أنه يقبل منه ولا يعصيه في شيء ، جاز له الخروج معه على هذه الصفة .

وسأله عن الإمام إذا كان تثقل عليه النصائح من المسلمين وكانت النصائح التي ينصح بها هذا الإمام مما لا يجوز ردّها ، أو مما لا يحسن ، ويرى منه الناصح مع ذلك تغيّرا عما كان يعمده من جنس أو تلحقه من الإمام أو تغيّر عادة كان يعرفها ، وبأن على الناصح لهذا الإمام أن جميع ذلك من تلك النصيحة ، والإمام يظهر القبول لذلك ثم لا يتم ما يوعد به من قبوله ، وكما نصحه ازداد تغيّرا على الناصح ، قلت : هل تكون قد سقطت النصيحة عن هذا الناصح ؟ أو هل عليه أن يعاوده بالنصيحة بعد أن كرهت ولم تقبل دفعة بعد أخرى وظنه أنها لا تقبل ؟ قال : الذي عرفت أنه إذا علم الناصح الجفوة من الإمام فقد سقطت النصيحة وكان حجة على الإمام فيما نصحه ، والله أعلم .

قلت له : فإن لم يقبل هذا الإمام نصائح المسلمين فيما يحسن به وفيما لا يجوز له دفعة بعد أخرى ، هل تزول إمامته وولايته أم لا تزول ؟

قال : الذي عرفت أن هذه مسألة تشتمل على معنيين فيما لا يحسن وفيما لا يجوز . فأما ما لا يحسن فلا تزول به إمامته ، وأما فيما لا يجوز إذا نصح ولم يقبل ورد نصائح المسلمين زالت إمامته والله أعلم . قلت له : وكذلك إن كان هذا الإمام يظهر تقبل النصائح ثم يتحرز في وقت ذلك ، ثم يعاود ثم ينصح ويقبل ، ثم يعاود ثم ينصح ويقبل ، ثم يعاود حتى يقع في النفس أنه لا يستقيم

على ما يعطى من نفسه [٤٣٣] هل تزول إمامته وولايته ؟ قال : الذى عرفت  
إن كانت النصائح فيما لا يجوز وهو إذا روجع فيها قبيلها لم يترك بذلك إمامته  
ما لم تنهم فيما يعطى من نفسه ، فإذا نزل بمنزلة التهمة ، زالت إمامته . وإن  
كانت النصائح فيما يحسن فقد تقدم فى ذلك فيما فيه كفاية ، والله أعلم .

قلت له : ما تقول فى الإمام ؟ هل له يسأل رعيته أن يدينوه أموالهم كأن  
هذا الدين الذى يطلبه إلى الرعية لخاصة نفسه فى مأكل أو ملبوس مما لا بد  
منه ، أو كان هذا الدين فى سلاح أو خيل ، أو كان هذا الدين فى هذه  
الأسباب كلها للمسلمين من أخدامه ومعاضدته ، أله ذلك أم لا ؟ أو كان  
فى خروجه على عدو المسلمين ولخاصة حرب المعتدين ، كان عدو المسلمين  
فى المصر أو غير المصر ، إذا كان يخاف دخوله إلى المصر ؟

قال : الذى عرفت : إن كان شارباً لم يجوز أن يدين<sup>(١)</sup> ، وإن كان  
غير شار جاز له أن يدين برضى من يدينه ، فإن دينه من دينه على مال  
المسلمين ثم حصل شيء من مال المسلمين بعد الدين لم ينفق شيئاً من ذلك  
حتى يخلص الدين الذى دينه على مال المسلمين ، وإن كان عنده شراء  
وضاعف لم يستغنوا عن مال المسلمين ولهم ديوان مقدم فى مال المسلمين ،  
حاصل<sup>(٢)</sup> الإمام بينهم وبين الدنان ولم يهل الأمر إجمالا ، لأنه يوجد أن  
حاجبا مات وعليه دين لم يدينه فى مؤنته ومؤنة عياله وإنما ان تدين

---

(١) تدين : أخذ ديناً .

(٢) حاصل : قسم الحصص .



في سلاح وأوقية<sup>(١)</sup> وينفذ بذلك إلى أطراف الأرض ليقوى دعوة المسلمين ،  
والله أعلم .

قلت : فإن تدين على هذه الصفة ، أعنى من يجوز له أن يتدين ، فلما  
صار عليه الدين ؛ طلب ديانته ما لم فقال المتدين : إنما تدينه على مال  
المسلمين ، وقال مَنْ له الدين : إنما دينك على مالك لا على مال المسلمين ،  
ولم يبق في بيت مال المسلمين ما يقضى به الدين ؟

قلت : القول في ذلك قول مَنْ ، وهل في ذلك يمين ؟ وكيف تكون  
اليمين ؟ قال : الذى عرفت أن القول قول أصحاب الدين مع أيمانهم ،  
وعلى من تدين البينة على ما<sup>(٢)</sup> يقول ، فقد عرفتك أن في ذلك اليمين .  
قلت له : وكيف تكون اليمين ؟ قال : يحلف بالله لقد داينته هذا  
الدين وهو كذا وكذا وما اشترط عليه أنه في مال المسلمين أو على  
مال المسلمين .

قلت : فإن ردوا اليمين عليه ، حلف يميناً بالله لقد استدفعت منه هذا  
الدين وهو كذا [٤٣٤] وكذا ، واشترطت عليه أنه في مال المسلمين دون  
مالى ونفسى ، والله أعلم .

قلت له : فإن كان الدين في مال المسلمين أو على مال المسلمين وذهب  
الأمر ولم يكن للمسلمين بيت مال ، قلت : هل يلزم الخلاص من هذا

(١) الأوقية : الأوقية الشرعية أربعون درهما . والأوقية الآن تختلف باختلاف الأقطار .  
والأوقية في هذا النص — فى رأينا — تعنى قدرا من المال لم يحدده النص .  
(٢) « ما » : زيادة من عندنا حتى يستقيم الكلام .

الدين في مال من تدينه أو في مال من تدين بأمره مثل إمام أو قاض أو لا يلزم ذلك إلا في مال المسلمين فقط ، فإن لم يكن للمسلمين بيت مال ، على هذه الصفة المتقدمة يسقط هذا عنهم أم لا ؟

قال : الذي عرفت أنه إذا شرط الذي تدين أن هذا الدين في بيت مال المسلمين فليس على من تدين شيء من ذلك إذا لم يبق للمسلمين بيت مال أو لم يصح للمسلمين مال ، والله أعلم .

قلت له : فإن تدين ولم يشترط في مال المسلمين وعدم مال المسلمين ببعض الأسباب ، وكان هذا الدين بأمر الإمام وطلب صاحب الدين ماله ؟ قال : على الأمر والأمور الخلاص من أموالهم ، وهم شركاء في خلاص ذلك . قلت له : فإن خلص الأمور من ماله هل يرجع على الأمر بشيء .

قال : الذي عرفت أنه يرجع عليه بجميع الدين الذي سلمه وهو عليه دون للأمور ، والله أعلم .

قلت له : ما تقول في الإمام إذا اضطر المسلمون إلى عقدته مع ضعف معرفته وقلة علمه وبصيرته وشرطوا عليه شروطاً لا تفعل شيئاً ولا تقدم على شيء من أمور المسلمين إلا بأمر المسلمين أو إلا برأى للمسلمين ، أكل ذلك عندك سواء أم بينهما فرق ؟ قال : الذي عرفت أن كل ذلك سواء لا فرق عندي في ذلك ، والله أعلم .

قلت : إن طلب منهم كتاباً يمينون له ما يأتي من ذلك وما ينذر ، وكتبوا له كتاباً بذلك ، ثم تبين لهم أنه لم يأت من ذلك على حقيقة

ما كتبوا له به ، وظهر عندهم وتبين إنما يزيد بذلك حجة من المسلمين  
ويعمل هو ما يريد ، هل لهم منعه عن استعمال الكتاب الذي كتبوه له  
ويكون عليه هو قبول ذلك منهم ؟ قال : الذي عرفت أن لهم منعه وعليه  
قبول ذلك منهم .

قلت : فإن كتبوا له كتاباً أن الإمام يفعل كذا وكذا ونسبوا  
له أشياء تفعلها الأئمة ولم يجعلوا له هو ذلك ، وإنما أنبئوا له أثراً ؟ هل  
للإمام أن يفعل ذلك إذا لم يجعل المسلمون له ذلك إذا كان على  
هذه المقدمة ؟

قال : الذي عرفت [٤٣٥] أن ليس له أن يفعل ويعمل بذلك إلا أن  
يجعل له المسلمون أن العمل بذلك ، فإذا جعلوا له ذلك جاز له أن يعمل  
به ، والله أعلم .

قلت : وكذلك الإمام إذا كان قليل التعليم والقراءة لآثار المسلمين  
ولم يتقدم له علم ولا معرفة بمعاني الآثار وهو جسر على الأشياء من  
أمر المسلمين مع قلة تحرز ، يكاد أن يهجم على الأمور بغير صحة أثر  
إلا بتأويل يكاد يقع فيما ليس له وهو كثير استعمال الرخص والشواذ<sup>(١)</sup>  
من أقاويل المسلمين التي لا عمل عليها ، وطلب إلى المسلمين أن يكتبوا  
كتاباً فيما يأتي وما يذر ، لينفرد بالعمل به عن مشورة المسلمين ، هل لهم  
ذلك ؟ قال : الذي عرفت أن ليس للمسلمين ذلك مخافة أن يحصل فيما  
لا يخرج له منه ، والله أعلم .

(١) الرخص والشواذ : الاستثناءات والأمور غير المألوفة .

قلت له : فالإمام إذا كانت عقيدته صحيحة ثم جرى من ذلك الإمام أحداث وأفعال زالت بها إمامته وولايته مع المسلمين وهم الماقدون له ولم يحدوا من يصلح للإمامة إلا مثل ذلك الإمام المتقدم أو أشرف منه ، إلا أن الأمور مشتدة وأهل الفساد منغمسون مستمعون لأهل الصلاح خوفاً من عواقب هذا الأمر ، قلت : هل يسع هؤلاء الجماعة الماقدون لهذا الإمام المقدم ذكره الفنايل والسكوت وترك الأمر على جملته والقامى وكتان ما عندهم من العوام وتمشية الأمر ؟! فما أشار عليهم هذا الإمام أشاروا عليه بما وسعهم ، وإن أدخلهم فى معنى دخلوا عنده فيما يسعهم ، وإن تفاضل عنهم وعمل برأيه أخطأ أم أصاب لم يعارضوه إلا على وجه النصيحة إذا رجوا قبولها ، وكان فى غالب ظنهم أنه يقبلها ، وما تبين لهم أنه لا يقبل تركوه مع خوفهم أن إذا قادموه فى ذلك خشوا على أنفسهم وعلى الرعية وانكشف الحال وقوة أيدي الظلمة وفساد البلاد ، ويقولون عندهم من ذلك إشهار المبكر والظلم !!

قلت : يسع هذه الجماعة بحاملة هذا الإمام وتنطية أمره أم لا ؟! قال : الذى عرفت أنهم إذا خافوا على أنفسهم وعلى الرعية من المكاشفة وسعهم المدانة له فى ذلك ، ما كان إنكارهم عليه ماش وهم يأمنون على أنفسهم ، والله أعلم .

قلت له : إن هذا الإمام لا يمشى له ولا يتم ما هو فيه إلا [٤٣٦] بذا موسى هذه الجماعة وتفاضلهم عنه ، ولا يقوى على هذا إلا بهم ولولا تفاضلهم وتمشيهم لأمره وتنطيتهم عليه ماتم له ، وهو يخلط الحق بالعدل ؟!

قلت : يسمعهم ذلك أم لا يسمعهم إلا القيام عليه والشد وإزالة أمره .  
ولو كان ما<sup>(١)</sup> نسبناه من خشيتهم على العباد والبلاد من أهل الظلم  
والفساد ؟ !

قال : الذي عرفت إن كانوا يقدرّون على رد جورهم إذا جار ولم ينش<sup>(٢)</sup>  
بجوره عندهم ويعتمد على عمله بين ظمرائهم باسم معونتهم جاز لهم ذلك .  
وهذه من رخص الله تعالى ، والله أعلم .

قلت له : فما تقول في الإمام إذا كانت فيه قساوة وجفوة وخشونة  
على المسلمين وهو قليل المبالاة وهو لا يقبل منه ما يريدونه ، وهو  
قليل العلم والبصيرة وجسور على الأمور بغير علم ؟ !

قال : الذي يوجد في الأثر أن موسى بن أبي جابر ما عزل محمد  
ابن أبي عفان<sup>(٣)</sup> إلا بهذه الخصال التي شرحتها . وهو أيضا مخالف  
لكتاب الله تعالى : ﴿ لقد جاءكم رسولٌ من أنفسكم عزيزٌ عليه ما  
عنتم حريصٌ عليكم بالمؤمنين رؤوفٌ رحيمٌ ﴾<sup>(٤)</sup> .

وقوله عز من قائل : ﴿ محمدٌ رسول الله والذين معه أشِدّاء على  
الكفارِ رُحاءَ بينهم ﴾<sup>(٥)</sup> . فإذا كان على غير هذه الصفة كان مخالفاً  
لكتاب الله ، والله أعلم .

(١) « ما » : زائدة من عندنا .

(٢) نشى بالشئ : عاوده مرة بعد أخرى . كتب في الخطوطة « ولم ينشأ » .

(٣) عزل محمد بن أبي عفان في النصف من ذي القعدة سنة ١٧٩ هـ .

(٤) سورة التوبة : آية ١٢٨ .

(٥) سورة افتح : آية ٢٩ .

قلت له : ما تقول في الإمام إذا قدمه المسلمون على شروط أن لا يفعل إلا برأى المسلمين وكان ضعيفا ثم ذهب المسلمون بغيبة أو موت وبقي وحده ، أو بقي عنده ضعفاء ليس لهم كثير علم غير أنهم ثقات أمناء ، أيسع هذا الإمام ترك هذا الأمر ويلزم موضعه أو يقوم بما يقدر ويستعين بهؤلاء الضعفاء ، فما عرفوه عملوا به ، وما خفى عليهم اجتهدوا فيه ودانوا لله بما يلزمهم فيه ويقومون بطاقتهم وحيث بلغ طولهم ، أم السلامة لهم من ذلك أسلم وتركهم لذلك أولى بهم ؟ !

قال : الذي عرفت أن عليه القيام حيث بلغ طوله وعلمه واستعان بأهل العدل من ثقات المسلمين وضعفائهم ، ولا يتعدى كتابا ولا سنة ، وإن لم يعلم وقف عما جهل حتى يعلم ويسأل المسلمين ، ولا يفعل شيئا إلا بعلم ، والله أعلم .

قلت : ما تقول في الإمام والفاضل والوالى إذا استخدموا في البلاد [ ٤٣٧ ] مَنْ يقوم بالحق وينفذ الأحكام ويأمر بالمعروف وينهى عن المنكر ؟ وقطعوا لهم دواوينهم وبينوا لهم فرائضهم واستخدموهم فيما أمرهم به فخدموا زمانا ثم عزلوا من رأوا عزله أو اعتزل برأيه ؟

قلت : هل يلزمهم في أموالهم إذا لم يشرطوا على من استخدموه ما يبرئهم من عنائهم<sup>(١)</sup> .

قال : الذي عرفت ، أنهم إذا استخدمهم المسلمون وفرضوا لهم على

---

(١) العناء : تستخدم هنا بمعنى العمل .

صفحك فرائض في مال المسلمين ، فليهم أن يوفوهم عناءهم من مال المسلمين إذا كان في أيديهم شيء من ذلك ، فإن لم يكن في أيديهم شيء من مال المسلمين كانت أجرتهم موقوفة إلى حصول شيء من مال المسلمين . وأما إذا لم يفرضوا لهم في مال المسلمين شيئا وفرضوا لهم دواوينهم<sup>(١)</sup> ، ولم يبينوهم أنه في مال المسلمين فإن خرج من مال المسلمين ، وإلا كان على كل من استخدمهم وعناهم في ماله ونفسه .

قلت : وكذلك إن عزل الإمام والقاضي والوالي ولم أخذام وكان ذلك بمشورة الإمام ، أو جعل لهم ذلك ولم يقبض أحد من هؤلاء ، أعني القاضي وأخذامه والوالي وأخذامه ، شيئا من ديوانهم ، حتى وقع عزلهم ولم يعلم الإمام بذلك إلا بقول القاضي أو بقول الوالي ، أيلزم الإمام أن يوفي هؤلاء ديوانهم من مال المسلمين أم لا ؟

قال : الذي عرفت أنه إذا وقع العزل أو الاعتزال بمذر أوجب ذلك ولم يكن ذلك بحدث ، وقالوا إن خدم المسلمين الذين كانوا تحت أيديهم وجميع متصرفيهم في خدم المسلمين لم يستوفوا ديوانهم ، كان على الإمام أن يوفي أولئك ديوانهم من مال المسلمين . وإن كان العزل بحدث طواب بصحة ذلك ، فإن صحح بالبينة وقام ديوانهم فيما مضى ، وإن لم يصح لم يلزم الإمام ذلك في مال المسلمين ، والله أعلم .

قلت : فإن اشترطوا على المستخدمين أن ديوانهم في مال المسلمين ،

---

(١) الدواوين : تنى هنا الأجور على العمل .

فإن اتفق في أيديهم شيء من مال المسلمين سلم إليهم ، وإن لم يتفق.  
في أيديهم من ذلك شيء لم يكن عليهم لهم ضمان ولا أجرة في مال.  
ولا في نفس أيحتزون<sup>(١)</sup> بهذا اللفظ ؟ قال : نعم .

قلت له : فالإمام إذا كان غير ثابت الإمامة أطلق لفقير من المسلمين  
كذا وكذا درهما أو كذا وكذا قفيز<sup>(٢)</sup> حب وجعلها في زكاة فلان ،  
يعنى الرجل من أصحاب الأموال ، وجعل له أن يقبضها من صاحب  
الزكاة ، وكان [ ٤٣٨ ] الرجل يأخذها لفقره من غير أن يعلم صاحب  
المال بذلك لا بأمر هذا الإمام ؟

قلت : هل يجوز ؟ ويكون من الحلال الطيب ؟ قال : الذى  
عرفت إذا كان الإمام أصل ثبوت إمامته صحيح ثم أحدث حدثا أوجب  
بطلان إمامته ، فإن كان هذا الحدث شاعرا مع المطلوقة عليه لا المطلوقة.  
له لم يحز أن يقبض الزكاة منه إلا أن يبين أنها لفقره ، وإن كان.  
الحدث يعلمه المطلوقة له دون المطلوقة عليه ، جاز أن يقبض لفقره ولا  
يعلم المطلوقة عليه . ولو كان قد علم بحدثه المطلوقة عليه دون المطلوقة.  
له ، فإن كان عالما بفقير المطلوقة له وأنه من أصحاب الثمانية الذين لهم  
الصدقة<sup>(٣)</sup> جاز له أن يقبضه إياه ولا يعلمه بشيء من ذلك ، وإن كان.

---

(١) يقال : جزتك الجوازى : أى وجدت جزاء مافلت . والجزاء والمجازاة : الكفاة .  
وجزى جزاء الرجل : كافاه .

(٢) القفيز : مكىال بسع ثمانية مكىك ، والمكوك مكىال بسع صاع ونصف .

(٣) إشارة إلى ما جاء فى سورة التوبة : آية ٦٠ : ( إنما الصدقات للفقراء والمساكين  
والعالمين عليها والمؤلفة قلوبهم وفى الرقاب والغارمين وفى سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله  
والله عليم حكيم ) .



لا يعلم أنه مستحقها بوجه من الوجوه فعليه غرم ذلك للفقراء . وإن كان الأصل فاسدا عند الجميع ، لم يجوز ذلك بينهما إلا بإعلام مما يوجب براءة مما<sup>(١)</sup> ألزمه من الضمان وسقوط المقرض . وكذلك إن أعلم صاحب المال أنى إنما آخذها لفقرى لا بأمرهم ، فإن كنت تقبضنى زكائتك على هذه الصفة وإلا لم أقبضها . وصاحب المال لولا أنه قد أمر هذا الإمام لهذا الرجل بهذه الزكاة ، وإلا لم يكن يدفعها إليه ، كان جاهلا لا يؤدى زكاة ماله ؟ أو يريد أن يدفعها إلى بعض الفقراء غير هذا ؟ ! يجوز لهذا الفقير قبض هذه الصدقة والانتفاع بها أم لا ؟

قال : الذى عرفت أنه يجوز له ذلك لأنه من أحد أصحاب الصدقة ، والله أعلم .

قلت : إن أطلق هذا الإمام لرجل فقير من المسلمين على واليه صاحب الجهاية فسلم إليه الوالى من بيت رجل حيا وتمرا أو دراهم من عند رجل ، وعند الذى أطلق له أنها زكاة ذلك الرجل لا يشك فى ذلك ، أيجوز له قبضها من عنده الوالى على هذه الصفة أم لا ؟

قال : الذى عرفت أن فى ذلك اختلافا ، من المسلمين من أجاز ذلك إذا كان فقيرا ، ومنهم من لم يجوز ذلك ، والله أعلم .

وكذلك هذا الإمام إذا خرج فى غازية فى تبع ملصقة أحدثت فى طريق المسلمين أو غير ذلك من المناكر ، وليس عنده أحد من

(١) « مما » : زيادة من عندنا .

المسلمين مما يلي [٤٣٩] الأمر ويقبل منه ، هل يسع هذا الرجل الخروج معه ؟

قال : الذى عرفت أنه إذا خرج فى إنكار مجتمع على إنكاره ، وكان الخارج معه قد آمن أنه لا يعمدى المحجور ، جاز للخارج أن يخرج عنده على هذه الصفة ، والله أعلم .

وما تقول ، أالإمام أن يولى غير ثقة أمين يبيع له ما احتاج إلى بيعه ويشتري له ما احتاج إلى شرائه ؟  
قال : الذى عرفت أن الذى يؤمر به أن لا يولى بيعه ولا شراؤه إلا من يأمنه على ذلك .

ولالإمام إذا لم يوف من استخدمه أجرته التى له على خدمة المسلمين وكان فى يده شيء من مال المسلمين مع مطالبة من له الأجرة ، هل يكون بذلك آثماً ظالماً ؟

قال : الذى عرفت أنه آثم ظالم إذا امتنع من تأدية الحق الذى عليه . انتفى جوابه .

والموجود فى بعض الآثار عن ولاء الإمام بمض أمور المسلمين فأحرق أو قطع النخل والشجر وقتل الدواب بغير أمر الإمام الذى ولاء ، قال : عليه ما قتل وأحرق وأفسد فى ماله إلا أن يكون له فى ذلك حجة بينة وأمر واضح يشهد<sup>(١)</sup> له أهل الثقة بأن القوم للذين صنع بهم ما

---

(١) كتب فى المخطوطة : « يشهد » .

صنع كانوا امتنعوا أن يعطوا الحق من أنفسهم وناصروا الحرب وقتلوه .  
فلم يقو عليهم ولم يقدر على ما قبلهم من الحق إلا بما صنع بهم ، وأنهم  
لم يعطوه الحق من أنفسهم إلا أن بلغ منهم ما بلغ ، فإذا كان ما قتل  
وهقر وأحرق على هذا الوجه فعليه غرم ذلك وهو على الإمام في مال  
الله إذا كان منه على السنة ، والخطأ فعلى الإمام أن يؤدي عنه خطأه .  
فمن أصاب منهم أمرا يختلف فيه المسلمون فأخذ فيه بقول أحد الفقهاء  
المأخوذ<sup>(١)</sup> عنهم لم يلزمه شيء ، وإن خالف جميع الفقهاء ولم يأخذ بقول  
أحد فلا نرى عليه قصاصا ، وعليه الدية . فهذا الموجود في آثار  
المسلمين السابقين ، وهو القدوة في هذا عن ابن الحواري .

---

(١) كتب في المخطوطة : « الموجود » .

## فصل في المحاربة

عند إمام تبرأ منه في السريرة ، وقيل : إن هو لم يقدر على أن يستتيب الإمام الذي تبرأ منه واستتابه فأصر الإمام وأبى أن يتوب فليس له أن ينصره لأنه عنده كافر ونصرة الظالم الكافر حرام .

وهو يتولى المسلمين الناصرين له على علمهم ، ويحرم [٤٤٠] دماءهم وتبرأ من الخارجين . فإن قالوا : ليس له أن يقاتل ، قلنا لهم : بلى ، له أن يقاتل عن إخوانه الذين يتولاهم قتال دفاع ، وأما نصرة الإمام فلا ، فإن قالوا : وكيف أن قتالهم دفع وهو في جملتهم وقتالهم فرض ونصرته دفع والله في مقام واحد ؟ قلنا له إن ذلك يتبين منهم عند الابتداء في المحاربة في أول القتال وعند الهزيمة ، وذلك أنه لا يبدأ بقتال أحد ولكن ينظر ، فإذا قصد أحد إلى قتله أو إلى قتل أحد من المسلمين ضربه دونه ، وهذا هو حد قتال الدفع الذي قال الله : (قاتلوا في سبيل الله أو اذفَعُوا)<sup>(١)</sup> . والدفع لهم هو المنع لهم من قتل من حرم الله قتله ، فإذا وقعت الهزيمة بالكافرين الجاحدين الخارجين لم يحل له أن يأخذ أسيراً ولا مولى ، يأتي به إلى الإمام ، وهو يعرف أمره لأنه قد انتفض أمر الدفع ، وإنما كان دفعه عن أوليائه وقد كفاهم الله ذلك ويتولى إخوانه . ويوجد في الأثر ، الإمام لا تترك ولايته حتى يظهر كفره . وقد أثر<sup>(٢)</sup> عن

(١) سورة آل عمران : آية ١٦٧ .

(٢) « أثر » : زيادة من عندنا .

أبى عبد الله محمد بن محبوب رحمه الله في ولاية المسلمين على الأمصار  
أنهم على عدالتهم حتى يحدثوا حدثاً تستط به عدالتهم والإمام  
أعظم حرمة .

## فصل

وقد بلغنا عن المسلمين أنهم قالوا لهلal بن عطية أن يرجع إلى  
بلاده فيرد من كان قد استجاب إلى دعوته على دين الصفرية ، وكذلك  
قالوا لأبى المرح فيما بلغنا أن يرجع إلى أهل قدم ويرد من دخل في دعوته  
من الشيعية<sup>(١)</sup> . فأما هلal رحمه الله فرجع إلى بلده فعمل ما أمره المسلمون  
وكان معهم في الولاية .

وأما أبو المرح فبلغنا أنه مات قبل أن يصل ، فوقف المسلمون  
عنه . وإنما نحن تتبع ولا نبتدع .

## مسألة

وإذا كان الحدث من الإمام ، فيما يكون خارجاً من وجوه الأحكام  
وإنما هو من أحداثه التي لم تجر له بها العادة عند رعيته في حكم الدين ،  
أنه مصدق في ذلك مما يكون فيه الحق لله وللعباد ، والحجة فيه لله وللعباد .

---

(١) يتفق الشيعية مع الخوارج في الإمامة ( انظر : الشهرستاني : الملل والنحل ح ١  
ص ٢٣٢-٢٣٣ ) ، وقد كتبت في المخطوطة : الشيعية .

فالإمام والرعية في ذلك سواء فيما أتى العبد من ذلك ، مما يكون فيه  
محجوجا في موافقة ذلك أن لو قام عليه بذلك ذو الحجة ممن أحدث عليه  
ذلك ، فالتقول فيه في هذا الوجه في الأئمة والرعية سواء ، وقد اختلف في  
ذلك ممن أتاه ، فقال من قال : إذا [٤٤١] لم يعلم ذلك أحق أم باطل ،  
فهو على ولايته لأن ولايته يقين ، وترك ولايته والبراءة منه بشبهة تحتمل  
الحق والباطل . وقال من قال بالبراءة من المحدث بما أظهر على نفسه  
من الدخول في المحجور فيما يكون فيه محجوجا في حكم دين الله ، والبراءة  
منه لازمة بظاهر الأمر من غير أن يشهد عليه في ذلك بباطل ولا يحل  
قذفه . وقال من قال بالوقوف عنه لما أشكل من أمره بالولاية أصح في  
الحكم ، ثم الوقوف عنه أسلم من البراءة ، والبراءة وجه من وجوه الحق  
فيه . وعلى كل من علم منه ذلك أن يقول المقتول له والمتبرئ منه  
والواقف عنه ، ولا يسع من علم منه ذلك أن يخطئ من قد علم منه ذلك  
في ولاية ولا براءة ولا في وقوف . والتظاهر فيه بالبراءة والولاية  
والوقوف لمن علم ذلك من الأولياء جائز ، وليس لأحد ممن علم منه ذلك  
أن يخطوا فيه ببراءة على كل حال مع من لم يعلم منه كلمه في ذلك .  
وكذلك لا يجر فيه بوقوف مع أهل الدار حتى يشهر للمحدث شهرة  
لاتفاكر فيها ولا ريب مع جميع أهل الدار . فإذا كان ذلك كذلك فعلم  
بذلك جميع أهل الدار ، جاز هنالك التظاهر في المحدث في الدار إذا  
كان حدثه على هذا الوجه من الأئمة ومن غيرهم ممن يستحق الولاية

على أهل الدار وعلى من خصه ولايته مع شهرة حدثه الذي لا ريب فيه ولا شك في الدار أو في موضع يشتمل عليه علم حدثه ذلك مع أهل الولاية له .

فإذا برى الفريق من الفريق وتظاهروا بالبراءة من بعضهم بعضاً فمعد ذلك يضيق الشك ولا يسع الوقوف ويجب الفرض بالمعرفة بالحق من المبطل وزال الشك ولم يسع الوقوف ووجبت الدينونة بالمعرفة واتقطع عذر الجاهل ، وبالله التوفيق .

وهذا إذا كان الحدث من الأحداث التي لا يسع الناس جهلها ، فالعالم به من الإمام هو الذي يهلك بجهل ذلك من الإمام ، ولا يهلك من لم يعلم بذلك عن الإمام . ولا معنى للبراءة من بعضهم بعضاً إذا كان الحدث مما يسع الناس جهله ، فبالجهل للحدث يهلك الجاهل ، وإذا كان الحدث مما لا يسع من علمه جهله ولم يشهر ذاك على الإمام شهرة تقوم بها الحجة على أهل الدار فالبراءة بالسرا لمن علم ذلك منه مع من علم ذلك منه ، والشك فيه ممن علم حدثه مهلك للجميع من علم منه الحدث من ضعيف أو عالم . ولا يسع الجهر فيه بالبراءة على حال حتى يشهر ذلك منه شهرة تقوم بها الحجة على جميع [٤٤٢] أهل مملكته ورعيته ، أو حيث بلغت تلك الشهرة وقامت تلك الحجة ممن خصه ذلك من أهل مملكة الإمام ورعيته . فإذا قامت الحجة التي لا يسع جهل ضلاله فيه كان المقول له والواقف عنه بعد علمه بحدثه الذي لا يسع جهله مما لا يختلف فيه ، هالकिन

والمقبرى منه سالم . ولا تسع إلا البراءة منه إذا كان حدثه لا يسع جهله  
وجازت مع ذلك ممن تولاه بعد قيام الحجة عليه بذلك الحدث الذى  
لا يسع جهله برأى أو بدين أو وقف عنه ، وكان الحق هو المقبرى من  
الإمام ، والمبطل من وقف عن الإمام أو تولاه ، وهناك يهلك أهل  
مملكته بولايته إذا علموا بحدثه الذى لا يسع جهله ولا جهل ضلالة  
الراكب له . ومن لم يعلم ذلك من الإمام لم تقم عليه الحجة من أهل  
الدار فلا يهلك بولايته ، ولا يسع الجهر بالبراءة من الإمام عنده حتى تقوم  
عليه الحجة بمعرفة حدث الإمام الذى لا يسع جهله . وسواء كان الحدث  
مما لا يسع جهله أو مما يسع جهله من علم به . فما لم تقم به الحجة على جميع  
أهل الدار بمعرفة الحدث ويهلكوا بولايته فالبراءة منه مع من لم يصح  
معه حرام ولا يحل ذلك حتى تقوم الحجة على الجاهل بعلم ذلك . فإذا علم  
الحدث الذى لا يسع جهله هلك بولاية الإمام وبالوقوف . فإذا قامت الحجة  
على جميع أهل الدار بالحدث كانت البراءة فى جميع أهل الدار جائزة إلا  
من لم تقم عليه الحجة منهم من غائب عن ذلك أو ذى عذر فى ذلك  
لم يصح معه الكفر . فإذا احتمل أنه يبلغه ذلك ولم يصح معه بوجه من  
الوجوه بما يمكن أن لا يصح معه كفر الإمام وادعى أنه لم يصح كفر  
ذلك من الإمام فقله مقبول مأمون على ذلك ، فالبراءة معه من الإمام  
بالجهر محجورة لأنه مأمون على دينه .



## مسألة

وعلى المسلم إذا كان من سواد الرعية ، فرأى في الرعية أو من المال ما لا ينبغي مثله في الإسلام ، ما أفضل ؟ أن يرفع ذلك إلى الإمام إذا كان لا يقدر على تغييره بنفسه أو الإمساك عن ذلك أفضل ؟ وأي وجه فيه من الغيبة والظعن إذا لم تكن بيّنة ؟ لأن عامة المسلمين لا يعبأون بذلك ولعلمهم يسايرون المال على أهوائهم . فإن الفضل في دفع ذلك إلى الإمام إنكاراً له على المال وعلى من سايروهم على أهوائهم لله ، فإن قبلوا ذلك قبل منهم ولم يرفع ذلك [٤٤٣] عنهم وإن أبوا رفع ذلك إلى الإمام . وليس إنكار المنكر من الظعن والارتياح ، إنما الظعن والغيبة أن يظعن في المسلمين ويعيبهم بما ليس فيهم وتحقيق الظعن بغير العلم فيهم .

وقيل : للإمام أن يغير رعيته إذا احتاج إليهم . قلت : أليس قد قال أبو بكر ولا يجبر متخلفاً<sup>(١)</sup> . قال : إذا استغنى عنهم بغيرهم . قلت : فهذا مسير أو دفع ؟ قال : مسير .

قال : فإذا أرسل إلى غير شارٍ فليس له أن يتخلف عنه .

ثم ما وجدته عن المسلمين

---

(١) لا يجبر متخلفاً : أي لا يجبر متخلفاً عن الحرب .

(٢١)

بسم الله الرحمن الرحيم

سيرة من الامام أبي زكريا يحيى بن سعيد<sup>(١)</sup>  
رحمه الله إلى أبي عبد الله محمد  
ابن طلوت النخلى<sup>(٢)</sup>

سلام على من أذنب فرجع ودعى إلى الحق فاستمع ، وادكر<sup>(٣)</sup> ابيائه  
فاستجاب ، واستغفر ربه فأنا ب .

أما بعد ، فإني أوصيك بحمد الله وشكره ، وأمرك بطاعته وذكره ،  
أحق من شكر وحمد ، وأعظم من ذكر وعبد ، وأجل من مجد وعظم ،  
وأفضل من قصد وحكم ، ذى العزة والكبرياء والجبروت والآلاء ،  
والجلال والإكرام والفواضل والانعام ، والطول ، والأزلية والقدرة الربوبية ،  
الأول بلا ابتداء ولا غاية ، والآخر بلا مدى ولا نهاية ، لا تدركه  
النواظر ولا تحصله الأوهام ولا البصائر ، ولا تغيره الأزمنة ولا تحويه  
الأمكنة ولا تشبهه الصور ولا الأمثال ولا يعتريه التغير ولا الزوال .

(١) أبو زكريا يحيى بن سعيد: هو القاضي أبو زكريا يحيى بن سعيد . قتل في سنة ٤٧٢ هـ  
في عهد إمارة راشد بن علي .

(٢) أبو عبد الله بن طلوت النخلى: ينسب إلى بلدة نخل . ونخل إحدى مدن الحجر الغربي  
في عمان وتشتهر بزراعة النخيل والفواكه وبها حصن مشهور .

(٣) اذكر الشيء : ذكره .

أحمد على جزيل التقسيم وعلى سبوع الفواضل والنعم ، وعلى جميل صنعه .  
وبلائه وتواتر موارد وآلائه ، وعلى أنواره الواضحة وحججه البينة .  
« السارحة »<sup>(١)</sup> ، وضوء<sup>(٢)</sup> الحق الساطع وبراهين الدين اللامع ، القيم لمن اتبعه .  
وسلكه ، والحجة على من زاغ عنه وتركه ، وأشهد أن لا إله إلا الله  
شهادة مخلص له بالإيمان ، موحد له بالاخبات<sup>(٣)</sup> والإتقان ، استدل عليه  
بآثار صنفته وأعرنه ببذائع فطرته ، معترف بمصولي في معاده ، مصدق له  
في وعده وميماده .

وأشهد أن محمدا عبده ونبيه ورسوله وصفيه ، أرسله واجتبهاه وبهته  
واستنبهاه بالحق الواضح المبين ، وللبرهان النهج المستبين ، على حين غفلة  
من الناس وظهور من الجور والالتباس ، فبلغ الرسالة وحذر بالهلاك  
وأوضح الدليل الظاهر وبين للبرهان الزاهر . فأنفوا من الإجابة [٤٤٤]  
وكذبوا ونفروا من قوله ، وغضبوا ورموه بالكهانة والسحر ونسبوه  
إلى الجنون والشعر ، فلم يزل على ما آذوه صابرا ، وبالمعروف آمرا  
وزاجرا ، حتى أظهر الله كلمته وأعز بالحق نصره ودولته ، وأخذ  
الإسلام به يصول ويعرض في الآفاق ويطول ، والباطل يخنع ويهزق ،  
وتنطمس آثاره وتمزق ، حتى بلغت دعوته وقامت حجته . ثم قبضه الله  
إليه صلى الله وملائكته عليه صلاة تترادف مدعى الأمام والمصور ،

(١) كتب في المخطوطة « السارحة » .

(٢) كتب في المخطوطة : « وضوء » .

(٣) الحبث والأخبات والحبوت : هو ما مطمأن وانسع من الأرض ، وأخبت إلى الله تعالى :  
اطمأن إليه تعالى وتنشع أمامه .

وتنضعف على مرور الأزمنة والدهور ، وعلى آله ومتبعيه وسالك سبيله  
ومصدقيه ، الذين اتبعوا في دينهم المنهاج ، وعدلوا عن الزيغ والاعوجاج -  
قال الله تعالى : ( الذين يتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ )<sup>(١)</sup> . وقال :  
( إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا )<sup>(٢)</sup> . وقال :  
( اتَّبِعُوا مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ )<sup>(٣)</sup> . وقال : ( وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ  
فَتَفْتَرِ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ )<sup>(٤)</sup> . والسبيل هي الأهواء الضالة ، أعاذنا الله  
وإلا لك من كل هوى وفتنة وعصمنا من حيرة ومهلكة ، إنه على كل  
شئ قدير وبالإجابة جدير .

وبعد فقد أحطت علمنا بمعاني كتابك وأخذت النظر في شرح  
خطابك ، وتفهمت معاني تلك الروايات والأخبار وما تولينى فيه من  
الحفة والإيثار ، وما رغبت فيه من قضاء حق الإخوان والمعونة لهم على  
الشدائد والأحزان .

فقد تعلم يا أبا عبد الله أن الإخوان لهم ذلك ما لم يميلوا إلى الأهواء  
أو يركنوا إلى الضلالة والإغواء ، فتى مالوا إلى الهوى الضال واتبعوا  
سوء الفتنة والمقال بين لهم الحق ودعوا إلى التوبة مما ابتعدوا ، فإن قبلوا  
النصيحة وتابوا واستمعوا للحق وأجابوا قبلت توبتهم ومعدرتهم ، وأقيلت  
هفوتهم وعثرتهم ، ولم ينظر في الذنب الذي ارتكبوه ، وأزيل عنهم حكم

(١) سورة الأعراف : آية ١٥٧ .

(٢) سورة المجرات : آية ١٥ .

(٣) سورة الأعراف : آية ٣ .

(٤) سورة الأنعام : آية ١٥٣ .

ما كانوا اكتبسبوه . قال الله تعالى : (ولا تنابزوا بالألقاب بئس الاسم  
الفسوق بعد الإيمان ومن لم يتب فأولئك هم الظالمون) <sup>(١)</sup> . ومتى  
لم يتوبوا بما أحدثوا ، وأصروا على الظلم ونكثوا ارتفع عنهم حكم المحبة  
والولاء ، وأزيل عنهم حكم [٤٤٥] المشايمة والإخاء .

وأما ما ذكرت أنه لم يصلح لك في هذه الدولة حال ولا يد ولا  
أحبال ، ولا صار لك فيها حظوة ولا يقضى لك فيها وطر ولا شهوة ،  
فلمعمرى لقد شملك أنت وسواك عدلها ، وأعم كافة أهل عُمان فضلها ،  
صغيرهم وكبيرهم غفيتهم وتغيرهم ، مع تحسن صنع هذا الإمام وأفعاله  
وطيب نيته وإقباله . فارتفع بذلك جميع الفساد وآمن القارى فيها  
والبلاد <sup>(٢)</sup> ، مع أن هذه الدولة بحمد الله ما تقدم لك فيها مساعدة ولا  
معونة في أمرها ولا معاضدة ، ولا كنت ممن حرص عليها ولا بذل نفسه  
فيها ، فهلا جعلت ذلك كفافاً ولزمت ما يعينك تورعاً وعفافاً ، فلا ترضى  
أن يكون غيرك يصلى حرها ويكابد أذيتها وشرها منفضة في دنياه عيشته ،  
متخوف أن تفوته آخرته ، وأنت سالم في رياض انعامها ، معتزل عن  
حرها وكلامها .

وأما ما ذكرت أنك صحبت من صحبتته فيها بمحبة ، وألفيته بمودة ورغبة ،

(١) سورة الحجرات : آية ١١ .

(٢) القار والبلاد : أهل القرار ، أى أهل الحضر المستقرون ، وأهل البدو المتنقلون .

وكنفت<sup>(١)</sup> ترجو إن لحقتك منها عفاء أو دخل على قلبك فساد ، ورحلت<sup>(٢)</sup> مناصا ومن الشدة خلاصا ، فإنك الآن لو عدت<sup>(٣)</sup> لم تجد معهم منها ولا لك عنها مدفعا ، فهلا أعددت يا أبا عبد الله ما كتب إليك به الإمام !! وكذلك كتاب أبي بكر القاضي<sup>(٤)</sup> إليك وسيرته التي أوضعها لك وحبته . ولقد وقفت على معاني كتابك الوارد إليهما والوافد في معنى بنى خروص عليهما ، فرأيت عجا لمن تدبره ، وفكراً لمن تنظره ، فوجدت فيها خلطاً من الاحتجاج وركنا إلى الظنون والاعوجاج ، حجة على من كتبه وانتهله ، وبرهاناً لمن كعب إليه عنده من تأمله ، أنكرته فيه وكرهته وشرحته وذكرته من تقديم أحمد بن الصلت شيخنا على عشرينه والاستخدام له في بلاده ، وعقوبة من عافيته من غير أن أقل لشيء من العقوبات ، ولا فوض إليه أمر الصدقات ، ولا أدخل في شيء من أمور المسلمين التي لا يؤتمن عليها إلا أهل العدالة في الدين .

فاعلم أنه كان الواجب في ذلك عليك واللازم فعله لك ولديك ألا تهجم [٤٤٦] على ما لا تعرف عدله ، ولا تتقدم على ما لا تعرف صوابه وحله ، وأن لا تتكلم إلا بعلم ، ولا تأكل وتشرب ولا تنظر ولا تسمع ولا تبصر ولا تسر ولا تعلن ولا تذكر إلا بحق . قال الله تعالى :

(١) كتب في المخطوطة : « وكتب » .

(٢) كتب في المخطوطة : « وحات » .

(٣) كتب في المخطوطة : « عبر » .

(٤) القاضي أبو بكر : هو أحمد بن عمر بن أبي جابر النخعي .

( ولا تقف ما ليس لك به علم إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسئولا )<sup>(١)</sup> . وقال : ( ولقد يسترنا القرآن للذكر فهل من مدكر )<sup>(٢)</sup> . معناه ، هل من طالب علم فيعان عليه . وقال : ( فنريد الله أن يهديه يشرح صدره للإسلام ومن يريد أن يضلّه يجعل صدره ضيقاً حرجاً )<sup>(٣)</sup> . فالإسلام في صدر المؤمن أكثر ضوءاً من الشمس والقمر ، له ضوء يצלّاه في قلبه ، ومثل المنافق الأخرى يجعل صدره ضيقاً حرجاً كأنما يصعد في السماء لا يعرف حرام الله حراماً ولا حلاله حلالاً . وقال النبي ﷺ : « الحلال بين والحرام بين ، وبين ذلك شبهات ، فنزّه عن الشبهات صفى عرضه ودينه ، ومن وقع في الشبهات كان كالراعى إلى جانب الحمى يوشك أن يقع فيه ، ولكل ملك حمى ، وحى الله محارمه » . وقال المسلمون : إن من تكلم بما لا يعرف أنه إن وافق الصواب كان آثماً وإن وافق المحجور كان هالِكاً . وقيل : العامل بلا علم كالطاحونة تدور على عينيها النطاء أو كعطى الطريق كلما ركضها شدا ازداد من رشدتها بعداً ، فإن كان عفدك يا أبا عبد الله أن أحمد بن الصلت من أهل الظلم والنفاق والجور والشقاق ...<sup>(٤)</sup> .

(١) سورة الإسراء : آية ٣٦ .

(٢) سورة القمر : الآية ١٧ .

(٣) سورة الأنعام : آية ١٢٥ .

(٤) أشير في المخطوطة في الهامش الأيسر من هذه الورقة بقول الناسخ : « انقطع ما بقى

من السيرة ، ونحن طالبون تمامها إن شاء الله تعالى إن وجدناها نسخة » .

(٢٢)

بسم الله الرحمن الرحيم

## سيرة للشيخ هاشم بن غيلان إلى الامام عبد الملك بن حميد رحمهما الله

للإمام عبد الملك بن حميد<sup>(١)</sup> من هاشم بن غيلان<sup>(٢)</sup> :  
سلامى عليك ، فإنى أحمد إليك الله الذى لا إله إلا هو ، وأوصيك  
ونفستى بقتوى الله وطلب ما تخرج به من فتنة العلماء التى أصبح فيها  
كثير من أهل الشقاء وأستعين بالله .

(١) ولى الإمام عبد الملك بن حميد ، إمامة عمان فى سنة ٢٠٨ هـ ، وقيل فى سنة ٢٠٧ هـ ،  
إلى أن توفى سنة ٢٢٦ هـ . وقد اتبع سيرة الحق والعدل ، وصارت عمان يومئذ خير دار ،  
وتتمت بالأمان والاطمئنان . وعبد الملك بن حميد من بنى سودة بن على بن عمرو بن عامر  
ابن ماء السماء الأزدى .

ولما بويع بالإمامة كان كبير السن . وفى زمنه كانت تقع الأحداث فى عسكره ، فشاور  
المسلمون الشيخ العالم موسى بن على فى عزله مع كبره وضعف يده وذهاب قوته ، فأشار عليهم  
أن يحضروا العسكر وقيموا أود الدولة ، وعبد الملك فى بيته لم يعزلوه ، ولم يتزلوه حتى مات ،  
وهو لهم إمام برى من الطعن والريب . ( انظر : حميد بن رزيق : الشعاع الشائع باللمعان  
ص ٣٨ ، وحميد بن رزيق : الفتح المبين ص ٢٢٨ - ٢٢٩ . والسالى : تحفة الأعيان ج ١  
ص ١٠١ - ١١٤ ) .

(٢) هاشم بن غيلان : من علماء وفقهاء عمان فى القرنين الثانى والثالث الهجريين .  
وقد كتب النصائح إلى الإمام عبد الملك بن حميد بفرد أو مع علماء عصره . وفى زمان الإمام  
عبد الملك بن حميد أظهر قوم من القدرية والريضة مذهبهم فى صحرار ، ودعوا الناس إليه  
وكثر المستجيبون لهم ، فثاب هاشم بن غيلان على المسلمين من ذلك فكتب إلى الإمام هذه السيرة .  
وهاشم بن غيلان من أهل سبيجا من أعمال سمائل وقبره بها معروف إلى الآن وبكى أبا الوليد  
( انظر : السيابى السمائل : أصدق المناهج فى تمييز الأباضية من الخوارج ص ٥١ ) .



أما بعد ، أيها الإمام<sup>(١)</sup> . . . مما العافية منه سلامة عافاك الله في الدنيا والآخرة وإنا ببرحمته ، فإنني كتبت إليك والعافية حالنا والحمد لله كثيراً ، نحب سلامتك ونسرت بصلاحك وصلاح ما قسم الله لك وما وفقك الله وأرشدك وأعزك ونصرك فنسأل الله لك ذلك من لدنه فضلاً منه ورحمة ، والله ذو الفضل العظيم . أعلمك رحمك الله أنه كان قبلك من أئمة المسلمين ، أدركنا مَنْ أدركهم ، وأخبرونا أنه أول شيء ساروا به في الناس أن علوم دينهم وأظهروا لهم نسب الإسلام وبيّنوا لهم ما يأتوا مما أسرم به من طاعته ومما يفتقون مما نهاهم<sup>(٢)</sup> عنه من معصيته ومن كان على غير دين المسلمين من أصناف الخوارج<sup>(٣)</sup> والشكك وغيرهم . لم يدعوا<sup>(٤)</sup> على ذلك حتى دخل الناس في الإسلام ، فمنهم من دخل في الإسلام على أيديهم وأسلمهم بالصدق منه والرغبة في دين المسلمين ، ومنهم من قبل دين المسلمين تقية منه ولم يظهر للمسلمين منه إلا ذلك ، فلم يكن للمسلمين عليه سبيل ، وكان حسابه على الله ، حتى أماتوا كل بدعة وكل دين على خلاف الإسلام . وكانوا رحمة الله عليهم إذا باغهم من أحد أنه<sup>(٥)</sup> على غير دين المسلمين أرسلوا إياه وعرضوا عليه دينهم ، فإن قبله كان له ما لهم وعليه ما عليهم ، وإن أبى إلا أن يظهر غير ما عليه دين المسلمين

(١) بعد كلمة « الإمام » وقبل « مما » ، يبدو أن هناك نصاً محذوفاً من الأصل .

(٢) كتب في المخطوطة : « تمام » . . . . . سائر نصيب من كتابه .

(٣) نلاحظ أن كلمة « خوارج » هنا تدل على المروج على الدين الصحيح ، وليس المروج

في سبيل الإسلام .

(٤) يدع : يترك . . . . . تركه كتركه . . . . .

(٥) « أنه » : زيادة من عندنا . . . . . قسمة : قسمة (٥) .

أمره بالخروج من بلادهم ، فإن خرج تركوه وإن لم ينب ولم يخرج لم يقرروه<sup>(١)</sup> عَلَى ذلك وأكرهوه عَلَى قبول الإسلام ، فأحيا الله بهم الدين ، وأمات بهم البدع وأظهر بهم الحق وأطفأ بهم كل جور حتى مضوا عليهم رحمة الله [٤٤٨] ورضوانه .

وأنه بلغنا أن قوماً من أهل القدرية والمرجئة بصحار قد أظهروا دينهم ودعوا الناس إليه ، وقد كثر المستجيبون لهم ، ثم قد صاروا بقوام<sup>(٢)</sup> وغيرها من عُمان ، وقد يحق عليك أن تفكر ذلك عليهم ، فإننا نخاف أن يعلو أمرهم في سلطان المسلمين فأمر يزيداً واكتب إليه أن لا يترك أهل البدع على إظهار دعوتهم<sup>(٣)</sup> حتى يطفى الضلال والبدع ، واكتب إليه رحمك الله فيظهر الإنكار عليهم ، ويرسل إلى كل من بلغه عنه شيء من ذلك فيعرض عليهم الإسلام ويصف لهم الدين وإثبات القدر وتكفير أهل الإصرار<sup>(٤)</sup> ، فإن قبلوا ذلك وإلا فاحبس وعاقب ، ومن بلغك عنه تمادى في ذلك فاحبسه<sup>(٥)</sup> وعاقبه ، وأطل حبسه .

أحببنا أن نعلمك ونكتب إليك بالذي بلغنا من ذلك وضائق به صدورنا ، فانظر في ذلك نظر الله إليك وإليها برحمته ، والسلام عليك ورحمة الله .

---

(١) قرره بالأمر : جعله يضرب به . كتب في المخطوطة « لم يقرروه » .

(٢) توام : هي البورعى الحالية .

(٣) في نسخة أخرى « يدعم » ، بدلا من « دعوتهم » .

(٤) في نسخة أخرى « الضلال » بدلا من « الإصرار » .

(٥) كتب في المخطوطة : « حبسه » .

(٢٣)

بسم الله الرحمن الرحيم

تعليق في معنى عن الشيخ أبي المنذر سلمة  
ابن مسلم بن إبراهيم رحمه الله

أنكر على بعض المتعلية<sup>(١)</sup> في مسائل رفعت عنى ولم يسموا بعضها  
منى فمجلوا على بالغيب طاعنين ومجلوا الذنب تائبين<sup>(٢)</sup> ، واستوحشوا  
لذلك إكباراً وأوحشوا منه إنكاراً ليقومهم الجاهل علماء ويتوسمهم  
الغافل فهماء ، وأنا ذاكر للمسائل وقولى فيها ، وما دلت به عليها ليعلم  
من وقف على مقالتي فعرف ، وكان من أهل التمييز والنظر والتحصيل  
والبصر ، أينا بالغيب أحق ، ومن منا فى يده الحق ومن به لإنكار الحق .  
وبالله الاعتصام والتوفيق .

بلغنى أنى قلت فيمن نشأ فى جزيرة من جزائر البحر فريداً من الناس .  
فلم تقم حجة عليه ، ولا بلغت دعوة إليه ، ولا سمع بكتاب ولا رسول لخل  
سائر المفترضات ولم يأت بشيء من العبادات أنه معذور بذلك وسالم غير  
هالك ، وما خلا معرفة الله تعالى فإنه لا يعذر بجهلها ، إذ لا عذر لذى  
عقل بها . فأنكروا ذلك شناعة ومسارعة بالذم إلى بلا بيان أوجبوه ، ولا

(١) التعلية : ما كفر به .

(٢) كتب فى المخطوطة : « فاس » .



فالنظر المعبر لقوله تعالى : ( وفي أنفسكم أفلا تبصرون )<sup>(١)</sup> . هذا إلى ما أمر الله به تعالى من النظر إلى الآيات الموجودة في الأرض والسموات الدالة على وحدانيته والمزمنة اضطراراً لمعرفة ، فذلك لزم باعتل معرفته سبحانه اضطراراً أوجبت حجة على خلقه بتوحيده اعتباراً ، فلم يعذر عاقلاً بجهلاً بذلك ولا إنكاراً .

وأما تكليف النقل فمعرفة الأنبياء والرسل والكتب والشرائع ، وإن يصل أحد إلى علم ذلك إلا بما قل ينقله . ولم له يقصره بحمله وبين لتعريفه ، لأنه ليس في فطرة العباد الاطلاع على علم الأشياء ، إلا بالتعليم ، فذلك عذر من لم يحصل له دليل التعريف فيصل به إلى سبيل التكليف . لأنه لو كان ذلك لازماً لم بوجود عقولهم لما كان لإرسال الرسل وإنزال الكتب والأمر بالتعليم معنى ، ولكانت العقول معاملة لدويها ومغفية لأهلها عن إرسال الرسل إليها بالبيّنات إليها . ولكن لما لم يكن أحد يعلم ذلك إلا بالتعليم والبحث والتفهم بعث الله تعالى إلى العباد رسلاً منهم يعلمونهم ما لا يعلمون ويفهمونهم ما يحملون . وهذا الفرق [٤٥٠] بين حكم العقل والنقل .

فإن قال : أليست دعوة الرسول عليه السلام قد بلغت الخلائق جملة . وقامت عليهم بها الحجة ؟ قيل له : لو قلنا ذلك إطلاقاً لاجتماعنا عليه اتفاقاً . ولكنا نقول : إن الدعوة بلغت من بلغه دون من لم تبلغه دعوة ولم تقم

(١) في أنفسكم .

(١) سورة القارمات : آية ٢١ .

عليه حجة فلا يبطلها بمداخلة الاعتراض لها لولا أشرطنا في ابتدائها وتأصيل ثباتها لسقط الكلام بيننا فيها .

لأنه لا خلاف في أن من بلغته الدعوة عليه الحجة ، فلا عذر له بحمل ولا تجاهل . وإنما كلامنا فيمن لم يبلغه شيء من ذلك ، أهو مذكور أم هالك ؟ ولهذا كان الكلام مسموعاً ، ولولاه لكان الكلام باطلاً موضوعاً . وإنما عارض في هذا من تعلق بشهرة الدعوة فالزمها الخلق كافة . وجمع فيها بين من علمها وبين من لم يعلمها فصعب السبيل وأعدم الدليل . وأوجد المحال<sup>(١)</sup> وما أتد ما قال . ولا يخلو من ذكرنا من أن يكون سامعاً للدعوة ، فالحجة عليه قائمة ولا خلاف<sup>(٢)</sup> بيننا فيه ، أو غير سامع لها فلا حجة عليه ولا كلام بيننا أيضاً فيه ، لأنه محال أن يسمى غير سامع لشيء سامعاً له ، لأن هذا هو المحال والخلف في المقال . على أن المعارض يسميه أيضاً غير سامع للدعوة ، لا تمكنه تسميته بغير ذلك فهو مفرق بين الاسمين . ومخالف بين الحكمين ، فالحجة من لسانه عليه ، وإذا كانت الحجة من لسان الخصم كانت الفاية في التقويم عليه .

فإن قال : أفيجوز أن يكون أحد من الخلق لم يسمع بالرسول ﷺ مع شهرة أمره وإذاعة ذكره ولا قامت عليه به الحجة ؟  
قيل له : جائز ذلك وغير منكر أن يكون مثل هذا موجوداً فيمن نشأ في مقطوع من البلاد وعزلة من المهاد ، فلم يبق إلا من هو كمثل وفـ

(١) كتب في المخطوطة : « المحال » .

(٢) كتب في المخطوطة : « ولا خلا » .

صفته وجهله ، فغربت عنهم المعرفة وشملتهم هذه الصفة فكانوا كاهم جاهلين ، فأعلمه سرهم من رسالة الأنبياء وغيرها من الأشياء ولولا جواز ذلك لما جاز الكلام في هذه المسألة ولكانت مسألة يجمل سائلها ويمنع من الجواب لها ولكن غير ممنوع أن يجوز ذلك ويكون .

فإن قال : إن دعوة الرسول ﷺ أشهر من أن تخفى على أحد ، وإن حججه قد قامت على الناس كافة واحتج بقول الله تعالى : ( وما أرسلناك إلا كافة للناس بشيراً ونذيراً )<sup>(١)</sup> . وبقوله عز وجل : ( وأوحى إلى هذا القرآن [٣٥١] لا نذكركم به ومن بلغ )<sup>(٢)</sup> . وبقول الرسول ﷺ : « بعثت إلى كل أحر وأسود » ، وبقوله عليه السلام : « لا نبي بعدى ولا أمة بعدكم » . وقال : ففي هذا ما يدل على أن دعوته قائمة وحججه ثابتة لكل أحد إلى يوم القيامة فلا عذر لجاهل بها ولا متجاهل .

قيل له : أما قولك إن دعوة الرسول ﷺ أشهر من أن تخفى على أحد فذلك مستحيل ، لأنه قد خفيت دعوته على قومه وهو بين أظهرهم موجوداً ، حتى أظهرها بينهم قولاً وفعلًا ومحاربة وقائلاً ودعاءً وتلفظاً وأقام بها وبإظهارها المدة الطويلة ، ولولا ذلك لما شهرت . ومحال أن تكون دعوته بعد وفاته أقوى منها به في حياته ، كيف وقد قال عليه السلام : « بدأ الإسلام غريباً وسيود كماً بدأ غريباً » ، علماً منه عليه السلام

(١) سورة سبأ : آية ٢٨ .

(٢) سورة الأنعام : آية ١٩ .

بدروس الإسلام، وبذل على ذلك قوله ﷺ « يذهب الإسلام حتى لا يبقى إلا رسمه ، ويذهب القرآن حتى لا يبقى إلا اسمه » . ولم يقل عليه السلام أنه يكون بعده على الازدياد فيكون حجته أظهر ودعوته أشهر . ويدل ذلك على ذلك أيضاً قوله عليه السلام : « طوبى لمن رآنى وآمن بى ، وطوبى ثم طوبى لمن آمن بى ولم يرى » .

فلو كان أمره بعد وفاته أشهر منه في حياته لسكان تضعيف الثواب بسبمة أضعافه لمن آمن به بعده . هل هذا إلا دليل على أن دعوته كانت في حياته أشهر ووجوبها على الناس أكثر وأن الجاهل بها بعده لحقائقها<sup>(١)</sup> أعذرنا . وهذا غير خاف على ذى فهم أو نظر .

وأما احتجاجك بقول الله تعالى : ( وما أرسلناك إلا كافة للناس )<sup>(٢)</sup> . فلا حجة به لمحتج هاهنا ، لأن هذه الآية إنما يحتج بها على من بلغته دعوته وقامت عليه حجته فرام رد ذلك بجهل أو تجاهل . فإنه يقال له ، إن الله تعالى بعث هذا الرسول ﷺ إلى الناس كافة بشيراً ونذيراً وأنت من الناس ، وما هو بيشرك وينذر فلا عذر لك في رد شئ من ذلك ، وينبى عليه الآية ؛ لأن من الكفار من يقول إن محمداً عليه السلام رسول من الله إلى العرب خاصة دون غيرهم . فأما من لم يسمع به بشيراً ولا نذيراً ولا يعلم ما البشير ولا النذير ولا معناها فلا موضع للاحتجاج

(١) ٨٢ قآ : لم يسمع به .

(٢) ٨٢ قآ : ما أرسلناك .

(١) كتب في المخطوطة « لحفاها » .

(٢) سورة سبأ : آية ٢٨ .



عليه إلا به [٤٥٢]. على أنه قد قال بعض المفسرين إن معنى <sup>(١)</sup> « كانه »  
للناس « أى يكفهم ويروعهم ، وقال آخرون : « كانه » أى عامة . وعلى  
المفسرين فى الخطاب أنه <sup>(٢)</sup> متوجه إلى أداء <sup>(٣)</sup> الرسالة عموماً لا خصوصاً  
فى التبليغ ، فوجدت ذلك لازماً من أتاه دون من لم يأت ، لأن من لم  
يأت الإبلاغ بعد كون الرسول عليه السلام ، هو فى العذر بمنزلة من لم يأت  
قبل كونه عليه السلام لاستواء حالتهم فى تعذر العلم به ، لأن الحجج لله  
تعالى على خلقه بالرسول بعد الإبلاغ عنه إليهم لا قبله إذ وجود الرسول  
من غير بيان وعدمه سميان <sup>(٤)</sup> ، وإنما كانت الحجة بهم لله تعالى على الناس  
بأداء الرسالة وإبلاغ المقالة لأبكونهم رسلاً ، ووجودين غير مباينين .

---

(١) كتب فى المخطوطة : « معى » .

(٢) « أنه » : زيادة من عندنا .

(٣) كتب فى المخطوطة : « أدى » .

(٤) كتب فى المخطوطة : « وعدمهم شيان » .

( ٢٤ )

بسم الله الرحمن الرحيم

## هذه سيرة عن الشيخ الفقيه وائل ابن أيوب "رحمه الله" نسب الاسلام

الله ربنا ومحمد نبينا والقرآن إمامنا وبيت الحرام قبلتنا والإسلام ديننا ، وهو من الإيمان ، والإيمان من الإسلام ، والنوى من الإيمان ، والبر والوفاء من الإيمان ، بعض ذلك من بعض على استكمال الإيمان بما فيه ، وإقامة حدوده ، والعمل بمحقوقه . ولا يثبت الإيمان بانقصاص فرائض الله ولا بالمقام على حرام الله . والإيمان هو شهادة أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأن محمداً رسول الله ، وأن حقاً ما جاء به من الله . والإيمان بالله واليوم الآخر والملائكة والكتب والنبين والجنة والنار وأن الساعة آتية لا ريب فيها ، وأن الله يبعث من في القبور ، والأمر بالمعروف وإتيانه والنهي عن المنكر واجتنابه حيث أمر الله به ونهى عنه ، كما بين الله في كتابه وأمر من عدل ذلك وحقه . وإقام الصلاة بمواقيتها في الليل والنهار بتمام ركوعها وأحكام طهورها وما يقال فيها من لدن إحرامها إلى إحلالها بخشوع ذلك ووقاره .

---

(١) وائل بن أيوب : هو الفقيه « وائل بن أيوب الحضرمي » وهو من مشاهير العلماء الأباضية في القرن الثاني الهجري ومن تلاميذ أبي عبيدة مسلم بن أبي كريمة . ( انظر : الدرجيني : طبقات الأباضية ورقة ١٠٥ - ١٠٦ ) .

والشهادة في الجماعة ولا يفتن<sup>(١)</sup> ولا يؤمن<sup>(٢)</sup> فيها ، ولا يسمح على الخلفين عند الطهارة لها ، وقصرها في السفر ، والجمع في السفر جائز لمن أرادها ، والجمعة في الأمصار [ ٤٥٣ ] المصرة وعند أئمة المدل في غير الأمصار تجب على بالغ مقيم من رجال أحرار . وصلاة الفطر والنحر والصلاة على موتى أهل القبلة من بعد غسلهم وتكفينهم ودفنهم في حفرتهم ، ولا صلاة بعد صلاة الغداة حتى تطلع الشمس ، ولا صلاة بعد صلاة العصر حتى تغرب الشمس إلا الناضى أو صلاة على ميت . وإبقاء الزكاة فيما أوجبها فيه من تلك الأصناف المعروفة على فريضة الله وسنة نبيه لوقت ومتهى وحفظ وأحصى وأداها إلى أهلها<sup>(٣)</sup> القائمين بحق الله الحاكمين بعده القدين يقسمون بالسوية ويمدلون على الرعية ولا يخيفون في مال الله ولا في حكمه ، فأولئك أهلها وولاة قسمها ، إلا من أخذها بغير حقها أو وضمها في غير أهلها وعمل فيها بغير قسم الله وعده واستأثر لنفسه ولأهله ، وجعلها ملاعب لفرجه وبطنه وفي أهل طاعته ومودته إن لم يحمل الله لهم فيها قسما ولم يفرض لهم فيها سهما . وإذا لم يكن إمام عدل ، أو كان في حين أهل الجور ، فعلى كل من لزمته في ماله أداها إلى أهلها المستحقين لها . وصيام شهر رمضان وإقام صدقه ، وما استحفظ الله منه من عفاف وحلم وورع وتنزه ، وأدى زكاة

---

(١) أفتت : أطال القيام في الصلاة .

(٢) آمن : قال آمين .

(٣) كتب في المخطوط : « لها » .

الأبدان عن كل إنسان صغيرا وكبيرا وحرًا وعبدًا وأنثى أو ذكر صانع  
 مما يأكل . وحج البيت الحرام من استطاع إليه سبيلا . وبالبر بالوالدين .  
 وصلة لمن أمر الله بصلته من ذى رحم وجار وصاحب وابن سبيل وما  
 ملكك اليمين ، ومن جمل الله له حبيبًا مؤدى في دينه ، وإنزالهم  
 منازلهم من الخير والشر ، والقراق لهم والولاية على لا إذلال لأحد في  
 ذلك ولا مودة ولا هوادة بغير تقوى حتى يؤمنوا بالله ويمثلوا بطاعته .  
 وتلك السنة ، فمن عصى الله ، ولن تجد لسنة الله تبديلا . وغض النظر  
 عن الحرام وحفظ الفروج عن الحرام وعما نزه الله المسلمين والمؤمنين  
 وبرأهم منه ، وستر الزينة التي أمر الله بسترها فيما أمر عبادة وأدبهم  
 به . الرجال منهم ، وقد أمر الله النساء في بعض ما لم يأمر به الرجال  
 من الستر ، وأن يقرن في بيوتهن ويضربن بخمرهن على وجوههن .  
 ولا يضربن بأرجلهن ليعلم ما يخفين من زينتهن<sup>(١)</sup> . إلا [ ٤٥٤ ] ما ظهر  
 من ذلك مما لا حرام فيه ولا عيب به من كحل في عينها أو خاتم  
 في يدها ، وأيما امرأة أبدت سوارها بمصمها أو في قرطها بأذنها  
 أو خلخالها بقدمها ، أو شيئًا من بدننها سوى وجهها وكفيها لغير ذي  
 محرم من الرجال لها فهي عاصية لربها حتى تتوب من ذنبها . ولا يشم  
 ولا يوشم لمن ولا يفلجن أسنانهن ولا يصلن ولا يوصل لهن ، ولا  
 يدعين بالويل عند مصائبهن ولا يلعنن خدودهن ولا يخشن وجوههن

(١) إشارة إلى الآية الكريمة في سورة النور : آية ٣١ .

ولا ينحن ولا يفتاح<sup>(١)</sup> لهم ، ولا يسمعن الفوح تلذذا به منهم ، ولا يسفرن عند غير ذات محرم من الرجال لهم ، ولا يتجردن إلا عند أزواجهن . واتقاء الحيض واعتزال النساء . حق بطهران ، والاغتسال من الجنابة . والاستئذان في البيوت . وذكر اسم الله على الذبيحة ، ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه فذلك حرام وكل مسكر حرام . والنكاح بالقرينة والسنة وإذن الوالى ورضى المرأة . ومجانبة نكاح من حرم الله نكاحه من أهل تلك المنازل التى بينها الله فى كتابه . والطلاق بالشهود والمدة على سنة الطلاق . ولا تتخذوا آيات الله هزوا ، والميراث بفرائض القرآن ، ولا يتوارث أهل ملتين<sup>(٢)</sup> . واجتناب الكذب وقول الزور وتوابعه من القول الذى لا يعنى القائل به ، فإن ذلك من حسن إسلام المرء . والتوبة إلى الله من جميع الذنوب والخطايا ، والإقلاع عن ذلك والندامة عليه والتبديل به إحسانا ومعرفة ، والشهادة على من ضل بضلالته ، والخلع له والبراءة منه والبغضاء له والمداوة إلا ما وسع الله له فى ذلك من التقية فى غير إظهار الدعوة ، والولاية لأهل الطاعة والحب لهم والحفظ لغيرتهم بما حفظ الله ، والمون لهم على البر والتقوى كما أمر الله ( ولا تعاونوا على الإثم والعدوان )<sup>(٣)</sup> . واتقوا الله فيما أمر الله به ونهى عنه ومراقبته فى سر ذلك وجهه .

(١) كتب فى المخطوطة : « ولا يفتاح » .

(٢) إشارة إلى الحديث الشريف .

(٣) سورة المائدة : آية ٢ .

واعلموا أن الله يعلم ما في أنفسكم فاحذروه . وتطهير القلوب من  
 حقدّها وحسدّها ، وتنزيه الألسن عن مكزودها ، وعضيان النفس في  
 سرّ ما تأمر به ، وصدها عن سبيل هواها وما فيه رذها عن مراتع  
 هواها ، وتنبهها عن غفلتها وشهوتها [ ٤٥٥ ] ، ودفعها عن ذلك إلى معالي  
 الإسلام ومكارمه ومنازل المؤمنين بالمعاليبة في حب الله ، وفيه يقاوح نعمته  
 واجتماع كنفاتها على طاعته وإقامة الحق والقول به لله لا لغيره بما أمكن  
 من ذلك واستطاع السبيل إليه . ولزوم سنن العدل وآثار أئمة الهدى  
 الذين أيدهم الله بعزه وجعلهم في حرزة وهدام بالقور ووظء<sup>(١)</sup> العلم  
 المأثور ، والولاية لهم والكيّفونة على سبيلهم ومعرفة فضلهم الذي فضلهم  
 الله به . وتضليل من سواهم من أئمة الضلالة وقادة الفقة ، والفراق لهم  
 على معصية الله ، والنصيحة لله في عباده فيما جهلوا فيه وعموا وزاغوا عنه  
 ووضلوا من سبيل رشاده ، وقول سداد ، والتذكير لهم والتحذير بتذكير  
 الله وتحذيره ، والذي جاءت به رسل الله عذراً ونذراً . والنصيحة لعامة  
 المسلمين بالحكمة والموعظة الحسنة يدعون من أدبر ، ويقبلون من أقبل ،  
 وقتال من كذب بيوم الدين وبقي على أهل الدين من بعد بلوغ الدعوة  
 إليه واتخاذ الحجة عليه ، لانهاية لقتال أهل الكذب حتى يؤمنوا بالله ،  
 ولأهل البغي حتى يقيموا إلى أمر الله . وتغيير آثار الظلمة وما أحدثوا  
 من منكر وإبدعوا وسفّوا من ضلال وشرعوا خلافاً عن أمر الله

(١) كتب في المخطوطة : « ووظء » .

وكذباً على الله . والرد على من قال لا قدر<sup>(١)</sup> ونازع الله في سلطانه ، وأن  
أموره<sup>(٢)</sup> مفوضة إلى العباد . وعلى من ادعى الإيمان بالقول دون الفعل ،  
وعلى من سمى أهل التوحيد والإقرار مشركين ، وعلى أهل التشبيه  
والتحديد ، وعلى من قال بالرؤية ، وأبطل الوعيد ، وعلى من زعم أن المعاصي  
من أهل الإقرار يدخلون بها الجنة<sup>(٣)</sup> من بعد مصيبتهم إلى النار<sup>(٤)</sup> .  
فكل هذا عند الله حوب كبير وضلال بأهله وتخسير . والحيلة من وراء  
الإسلام الذب عنه بما أُلزم وكلف الله فيه . أهل النظر . وقام به الله أهل  
العلم والبصر ، حتى تكون كلمة الله هي العليا وأحكامه الجارية . والصبر  
على مكارم الأمور التي أمر الله بها والقيام لله بها ، والقيام لله بالقسط  
والشهادة على القريب والبعيد ، ولا تأبى الشهادة إذا ما دعوا . والحكم  
بين الناس بالعدل والوفاء بالعهد على الطاعة . ولا طاعة لمن [٤٥٦] عصى  
الله ، ولا وفاء بنذر في معصية الله ، ولا حكم لمن حكم بغير ما أنزل الله  
فأولئك هم الكافرون والظالمون والفاستقون<sup>(٥)</sup> . والعدل في الوزن والوفاء  
في الكيل ، وتحليل البيع وتحريم الزنا والحفاظة على الحدود كلها ،  
والمحارم التي حرم الله من الأموال والأنفس إلا ما أحل الله من ذلك  
بحقه وحله مما بينه في كتابه من المنالك والطاعم والشارب ، والتشديد

(١) يعني هنا طائفة « القدرية » .

(٢) كتب في المخطوطة : « أمور » .

(٣) « بها الجنة » : زيادة من عندنا ليستقيم الكلام .

(٤) يشير في كلامه إلى أهل البدع والضلال .

(٥) يشير هنا إلى الآيات القرآنية في سورة المائدة : الآيات ٤٥ و ٤٧ :

في ذلك والتعظيم له كما عظمه الله فن ابتغى وراء ذلك وتعدى عدواناً وظلماً كان له ما أوعده الله من النكال والجزاء في العاجل ، والمذاب في الآخرة . وتحريم الربا أضعافاً مضاعفة ، وترك ما يرتاب فيه من ذلك مما لا سفة فيه ولا أثر . وأوحش الأمور مما لا شاهد له من الله ولا في كتابه ولا في سنة نبيه ولا أثر أفاضل أصحابه ، وأوحش البيع ما لا جزاء له في ثوابه . والوقوف عند الشبهات والأخذ بالبينات النيرات ، وطلب ما لا علم له بجهالة ، والعلم والعمل بما علم الله ، واتباع ما هدى الله ، والاتساع بما وسع الله في دينه ، والأخذ بيسيره ، وما من به من رحمته فيما أراد لعباده باليسر . وجعل لهم فيه العذر . وإظهار النعمة والثناء على الله بها والمعرفة لها والشكر له عليها ، وترك الخيلاء ووضع الفخر والكبر ومجانبة أخلاق الكفر في العلانية والسر . والنزول عند القلو على الله وعلى أهل دينه والاستكانة له والتواضع وحسن السمات والقشع ، وإظهار الرغبة والتضرع ، والتعظيم للقول على الله بغير الحق بما لا يعلمون . ولا يسفك دم بغير حله ولا يقتل مؤمن ولا يعان على قتله فن قتل ( مؤمناً مقمّداً فجزاؤه جهنم خالداً فيها وغضب الله عليه ولعنه )<sup>(١)</sup> وأعد له جهنم وساءت مصيراً .

وفرق الرأس وقص الشارب والسواك والمضمضة والاستنشاق ونيف الإبط وقص الأظافر وحلق العانة والختان والاستنجاء من أثر البول والغائط ،



وتحريم ما حرم الله في حرمه . وعلى المؤمنين من حاج يبقه في حين ذلك ووقته إلى منتهى الإحلال منه عنه ، واجتناب ما نهى الله عنه هنالك من الرفث والفسوق والجدال [٤٥٧] في الحج في مباشرة وحسن هدى ، وذكر الله كثيراً ، والافتناء عن لئز المؤمنين والطعن عليهم والنفية لهم وسوء الظن بهم والتجسس لعورتهم ، والأذى لهم بغير ما اكتسبوا ، ذلك الذى يحبط الله به الأعمال ، وتحتمل به الآثام والبهتان ، ويصير بأهله إلى الخسران . وتأدية حقوق المسلمين المؤمنين إليهم من الحفظ والمودة والاستغفار لهم في الحيا والمات ، وبذلك وصل الله بين المؤمنين وعليه ألف بين قلوبهم . وتحريم ولاية أهل المعصية واستبراء القلوب من محبتهم والاستغفار لهم ، ما حرم الله به المؤمنين من القول في القية حيث يقول : (إلا أن تقفوا منهم تقاة) <sup>(١)</sup> ، وقال : (إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان) <sup>(٢)</sup> . فأما الفعل فلا يجوز . والفراق لهم والعداوة والمخاربة والقتال لأصناف أهل المعاصى الذين أمر الله فيهم بالمخاربة بذلك من أهل الشرك وأهل الإحداث في الإقرار من أهل القبلة ، وتسميهم بأسمائهم وملاهم التى سماهم الله بها ونسبهم إليها وفرق فيما بينهم ، وإنفاذ حكم الله فيهم وإقامة حد الله عليهم ، لانهاية دون ذلك ولا تعطيل الحد وجب على أهله حرام ، ولا الأمر بتعطيله . وحق على معرفة أهل الحق القائمين به لإقامته على من وجب عليهم من أنفسهم وأعوانهم في شدة تفيظ إليه

(١) سورة آل عمران : آية ٢٨ .

(٢) سورة النحل : آية ١٠٦ .

ومنازمة لهم كما أمر الله فيهم . فمن رضى بحكم المسلمين وأقر بدينه وتاب قبلت توبته ولم تبطل التوبة عنه حد ما ركب لا يتعدى عليه غير ذلك ، ويرى المسلمون منه على حدته وامتناعه وإصراره ما كان على ذلك . ومن عطل وقصر عنه بعد القدرة والسبيل إلى إقامته والعمل به ، أكفره تعطيل ما عطل من الحدود التي أمر الله ولاية الأمر بإقامتها على من أقرّ بها ووجبت عليه ، وأعقبه الله ذلًا ، وكان لذلك أهلا ، وجعل الله عليه السلطان فلم يكن له من دون الله ولي ولا نصير حتى يرجع إلى إقامة ما كان أكفره تعطيله . وقال الله عز وجل : ( لا تتخذوا الكافرين أولياء من دون المؤمنين أتريدون أن تجعلوا لله عليكم سلطانا مبينا )<sup>(١)</sup> . فذلك حق الله أمر أن يعمل به في عباده لا ترك لذلك ولا خلاف على الله فيه ، لأن الله أثبت الولاية والاستغفار والمودة لأهل الطاعة [٤٥٨] وحرم دماءهم وأموالهم ثم جعل ذلك عنده عظيما ، وذلك من حقوقهم عليه الذي أدوا إليه من حقه . وحرم ولاية المنافقين والاستغفار لهم ومودتهم ، وأحل منهم الفسكاح والموارث ، وأثبت الحدود والأحكام بإقرارهم ، وإنما ثبت الإيمان والولاية عليهم لمن صدق في إقراره وعمل بما أقر به ، وحرم على المسلمين قتالهم ماداموا مظهرين لهم الرضى بحكمهم وعدلهم . وحق على من أقر بحق أن يؤديه ، وعلى من دان بتعريم أن يقيمه . ولن يحق لهم إقرارهم الإيمان ولا ثواب أهله لأنهم

دخلوا في الإيمان بغير صدق فهم يمشون في ضوئه ويعيشون في كنفه بغير صدق ولا رغبة ، فهم خاسرون بمخادعتهم الله وأوليائه ومظالمهم على الله من عصاه ، وما يجذعون إلا أنفسهم وما يشعرون . فإن امتنعوا بحق بعد إقرارهم به طلب إليهم ذلك الحق أن يعطوه ، فإن امتنعوا به وبغوا على المسلمين قوتلوا على أمر الله لأن الله أمر بقتال أهل البغي . وأنزل في ذلك قرآنا ( وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما فإن بقت إحداهما على الأخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تنفي إلى أمر الله فإن قامت فأصلحوا بينهما ) (١) ، وهي أن ترجع إلى ما طلب إليها فامتنعت به . أن تعطيه نصاروا بالامتناع بما قبلهم من الحق بقاء . حللا دماؤهم بما استحلوا من دماء المسلمين وقتالهم ، وانقض الإيمان عنهم . فالناكث على نفسه فكث ، والمغير نعمته غدير ، والمأكر بنفسه مكر ، وإن الذي ذكره الله كان بالأيدى والعمال لا بسلاح كان ، فعظم الله ذلك وبلغ بهم ما تسمعون وسماع باغين بامتناعهم بما قبلهم من الحق ، وأحل قتالهم فيه حتى يرجعوا إلى أمر الله الذي كانوا مقرين به في بادئ أمرهم . فكيف من سفك الدماء عدوانا وظلما وانتكح المحارم . وسمى في الأرض فسادا واغتصب الناس أموالهم وتبرأ من تولاها على ذلك وسماع المؤمنين ، وعاب من فارقهم وبرئ منهم وعاداهم مطيعا لله بذلك له محسبا بدعوته ، وهم بذلك بعضهم من بعض ، العامل بالمعصية متبعا عليها . لما اجتمعوا على معصية الله وهم في الآخرة في العذاب مشتركون .

فمن رضى بمصيبته وأعان عليها غيره من بلائها وشارك العامل في حرامها . ومن تولى كبر ذلك لله عذاب عظيم .

ومن جهل الحق لم يزدد بجھله إلا جهلا ، ومن حمله إلا ثقلا ، ومن مواطأته [٤٥٩] إلا وجلا . ومن كان في هذه أعمى فهو في الآخرة أعمى وأضل سبيلا . وكانت سيرة نبي الله ﷺ في البغاة أن يقاتلوا على ما أحدثوا من بغيهم وأقاموا عليه من جورهم حتى يرجعوا إلى الحق فيعطونه ، ولا تمدى لهم غيره ، وكانت سيرته في اليهود والنصارى والمجوس أنه أن دعاهم إلى الذي يجدونه في كتاب الله من كلمة العدل ألا يعبدوا إلا الله ولا يشركوا به شيئا ويحذروا ما نهى الله عنه من الرجس والمنكر والقول بالزور وأن يضع عنهم الأغلال التي كانت عليهم والآصار<sup>(١)</sup> ولا يدعون<sup>(٢)</sup> مع الله إلها آخر ، ثم قال : ( فإن أسلوا فقد اهتدوا )<sup>(٣)</sup> . ( وإن تولوا فإنما هم في شقاقٍ فسيكفيكمهم الله وهو السميع العليم )<sup>(٤)</sup> . فمن استجاب له منهم وجب له ما وجب للمسلمين وحل له ما حل لهم ، ومن كره الإسلام أمره بقتالهم حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون<sup>(٥)</sup> . فمن أقر منهم بالجزية أقره على دينه . وأحل الله من أهل

(١) الآصار : جمع إصر . والإصر : العهد والذنب والثقل .

(٢) كتب في المخطوطة : « عون » .

(٣) سورة آل عمران : آية ٢٠ .

(٤) سورة البقرة : آية ١٣٧ .

(٥) قال الله تعالى في سورة التوبة آية ٢٩ ( فأتوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرّمون ما حرم الله ورسوله ولا يدبّون دين الحق من الذين أوتوا الكتاب حتى يسطوا الجزية عن يد وهم صاغرون ) .

ويذكر الماوردي أن « في قوله سبحانه وتعالى - عن يد - تأويلين ، أحدهما عن غنى وقدره ، والثاني أن يمتدوا أن لنا في أخذها منهم يدا وقدره عليهم . . . » ( انظر : الماوردي : الأحكام السلطانية ص ١٢٧ ) .

الكتاب من اليهود والنصارى أكل ذبائحهم ونكاح المحصنات من نسائهم .  
 وحرم على المسلمين الجوس ونكاح نسائهم .

وإنما أحل الله من أهل الكتابين<sup>(١)</sup> الذبائح والنساء ما لم يكونوا حرباً ، فإذا كانوا حرباً حرم ذلك كله منهم ، وحلت على المناصبة دماؤهم .  
 وغنيمة أموالهم وسبي نسائهم وذرائعهم الذين ولدوا في محاربتهم . ومن  
 كان من مشركي العرب فإن الله أحل دماءهم وأموالهم واستعراضهم<sup>(٢)</sup>  
 وصدمهم عن المسجد الحرام ، وحرم مناعتهم وموارثهم وأكل ذبائحهم .  
 وأمر أن لا يقروا على دينهم ولا تقبل منهم فدية ولا جزية إلا الدخول  
 في الإسلام أو ضرب أعناقهم<sup>(٣)</sup> . فهذه سيرة نبي الله ﷺ في أهل  
 هذه الأديان ، وسار بها أئمة العدل بعده بسطة تامة ماضية ثابتة في الدين  
 يعمل بها خلفاء الله في أرضه ، قائمين بحقه لا يفتضونها ولا يفتقدونها ولن  
 يتجدد لسنة الله تبديلاً .

وكل العباد قد أعذر الله إليه ، وأقام حجة عليه بالذي أتاها فيه  
 البيان والهدى والفرقان والنور والبرهان على ألين رسله والهداة من عباده  
 لا ريب في ذلك ولا جهل ولا لبس على ذي عقل ، بينه الله تفصيلاً وجعل  
 على كل منه دليلاً . فمن أسلم وجهه محتسباً وأقبل إلى ربه متنبياً برى .

(١) كتب في المخطوطة « الكتابين » سهواً ، وصحته « أهل الكتابين » وهما اليهود  
 والنصارى .

(٢) استعراضهم : قتلهم .

(٣) انظر أيضاً : القلهاق : الكشف والبيان ج ١ ص ٣٦٥ ، وج ٢ ص ١٢٦ .

من ذنبه واستوجب أجره عند ربه وسمى بالذى يسمى وكان له خدمة ذلك  
 وحقه في إخوان الإسلام وحقوقه التي أجراها [٤٦٠] الله بين أهله ، وليس  
 الإسلام يسمى به من تسمى وانتحل به غير صدق أهله ، ولكنه من حافظ  
 واستكمل وكان منه على طرائفه المستقيمة بأخلاقه العظيمة على مهاتمه  
 الكريمة المبلغ بها إليه الموصول بها لديه ، مع مجانبة الخيانة ، وأداء الأمانة  
 ورفض الأشرار من اللبائنة . وبإضاعة أمانته وطاعة أهل الخيانة من  
 بطائنه يستدرج العبد من حيث لا يعلم ، ويخسر في ذلك ويفقد ، ويحبط منه  
 العمل ويرتج<sup>(١)</sup> منه في القلب الملل ، ويحل به اللقمة الكبيرة . وبصير بها  
 إلى أهل التحسين<sup>(٢)</sup> ، فسام مثلاً وبئس للظالمين بدلاً من أسر خلاف  
 ما أظهر ، وانتقص من حق الله ما به على نفسه أقر . كل ذلك بعلم الله  
 ومعرفة ، يسئل عنها والأمر بتمامه وعاقبته . والناس في إقرارهم بدين الله على  
 منازل تختلف في عدل الله من ولاية وبراءة ووقف لا يجاوز ذلك فيهم  
 وهو العدل في دين الله ، وعليهم الحق الواجب على من قام بأمر الله  
 في عبادته أن ينزلهم بحيث أنزلهم أعمالهم ويسمهم بأسمائهم ويجرى عليهم  
 أحكامهم على قدر منازلهم ، فإنه من أثبت في الناس أسماء وأجرى عليهم  
 قبل أن يعرف منازلهم أخطأ واعتدى . ومن أنزلهم منازلهم منزلة  
 الآخرة عند الله ، لكل درجات مما عملوا وهم لا يعلمون ، وقال الله

(١) كتب في المخطوطة : « ويرج » بلا تنقيط .

(٢) التحسين : الصبية والبلية والجمع تحاسين .

(فَأَعْتَبَهُمْ نِزَاقًا فِي قُلُوبِهِمْ إِلَى يَوْمِ يَلْقَوْنَهُ بِمَا أَخْلَقُوا اللَّهَ مَا وَعَدُوهُ  
وَبِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ) <sup>(١)</sup> . فسماهم بذلك منافقين ، وبالنسوق عن أمره  
سماهم فاسقين ، والكفر يجمع أهل الشرك في أهل الاحداث <sup>(٢)</sup> في الإقرار  
من أهل القبلة <sup>(٣)</sup> ، وهما كفران كفر شرك لحقهم فيه حكم للمشركين ،  
وكفر بالأعمال ، وهم المنافقون دخلوا بالإقرار . من الباب الأعظم وخرجوا  
من النفاق الأصغر بتضييع ما أمرهم الله به من طاعته وانفرض عليهم من  
حقه ، ومواقفة ما حرم الله عليهم من مصيبته ، وركوب ما نهاهم الله عنه  
من حرمانه ، فهذا كفر أهل الإقرار مع الحكم بغير ما أنزل الله وتوليهم  
عن أمر الله . قال الله له الحمد : ( وَإِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ  
بَيْنَهُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ مُعْرِضُونَ . وَلَئِنْ يَكُنْ لَهُمُ الْحَقُّ يَأْتُوا إِلَى اللَّهِ  
مُذْعِبِينَ . أَفِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ أَمْ ارْتَابُوا أَمْ يَخَافُونَ أَنْ يَحِيفَ اللَّهُ  
عَلَيْهِمْ وَرَسُولُهُ بَلْ أُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ . إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ  
إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا  
وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ) <sup>(٤)</sup> . وبالكفر <sup>(٥)</sup> دخل أهل النار النار ، وبالإيمان  
دخل أهل الجنة [٤٦١] الجنة من الإيمان ، والإسلام من الإيمان ، والإيمان  
من الإسلام ، والتقوى من الإيمان ، بعض ذلك من بعض على استكمال

(١) سورة التوبة : آية ٧٧ .

(٢) كتب في المخطوطة : « الاحداث » .

(٣) كتب في المخطوطة : « القبلة » .

(٤) سورة النور : الآيات ٤٨ - ٥١ .

(٥) كتب في المخطوطة « والكفر » .

ما فيه ، وإتيان حقوقه ، والوقوف على حدوده . ولا يثبت الإيمان بانتقاص فرائض الله ، ولا بالقيام على حرام الله ، هيهات هيهات من ذلك !!! والكافرون هم الظالمون وهم الفاسقون ، وكفى بالعمل شاهداً على أهله ، فبحسنه يحسن الثناء ويصلح وتقبيحه يسوء الثناء ويقبح ، وهو الذى يحكم الله به للعبد ، وعليه وبه يعرف وينسب إليه ، وعليه بوالى ويمادى ، وذلك من أوثق عرى الإسلام وأثبت أركانه ، الولاية فى الله والعداوة فى الله ، والله أول من برئ من أهل المعصية وعاداهم عليها ، ثم أمضى ذلك وأمر به فيهم ، سنة تامة عند الله معمول بها . وإنما علينا من أوفى بما عاهد عليه الله فى كل ما ألزم فيه طاعته ، حق واجب على العباد فأدبه فى تقوى من الله وورع عن حرمانه ، وعدونا الفاكث بميلولة إلى هواه وشهوته وغيه وفنفته ، المستحل ما حرم الله عليه وما نهى الله عنه استغناءً بما أوعده ، وتقضاً لما عاهده عليه الله ، فأولئك حلال خلعهم والبراءة منهم بما استحلوا الحرام وركبوا من الآثام وما ربك ( بظلام للعبيد )<sup>(١)</sup> .

أهل المنزلة بين المنزلتين<sup>(٢)</sup> دخلوا فى الإسلام وأقروا بحقوقه وأظهروا إلى المسلمين الرضى ، فإذا غلبوا إلى غيرهم الذى هو عايب فى دينهم وناقض لولايتهم من أعمال يخالفون إليها حرم الله استحلالها ، فإذا عوتبوا اعتذروا وإذا استتيبوا استغفروا ، ويظهرون الكراهية للعيوب والتوبة من الذنوب ،

(١) سورة ق : آية ٢٩ .

(٢) يشير إلى المعتزلة بقوله : « أهل المنزلة بين المنزلتين » :



ثم يرجعون بعد ذلك إلى الذي اعتقدوا وتابوا منه ، كذلك أمرهم إلى  
المات . وأولئك يدعون إذا أدبروا ، ويقبل منهم إذا أقبلوا ، ويسع  
المسلمين بمجامعتهم إذا تابوا . فمن ختم عمله منهم بقوة مناصحا فيها  
كان في جماعة المسلمين وولايتهم ، ومن ختم بالإصرار على المكفرة كان  
للبراءة منه أهلا ، وانقضت ولايته . فإن أهلك أمور العباد بهم خواتمها ،  
وكل له بما أظهر من معروف أو منكر يجب له بذلك اللداوة والبغضاء  
والولاية والرضى ، والله الحجة على من عصاه وله المنة على من اتقاه بالذى  
بصر من الرشد وهدى له من الرشد . ويزيد الله الذين اعتدوا هدى  
ولا يزيد الظالمين [ ٤٦٢ ] . إلا خسارا .

نسأل الله لنا ولحكم عوناً على طاعته وعصمة من معصيته ، ويوفقنا لتبيين  
الهدى التى فضل من هداه عليها فى معاقاة لنا وضرور وكفاية لكل  
محدور . ونسأله من فضله العظيم إنه عليه يسير ، وهو على كل شىء قدير ،  
والسلام علينا ورحمة الله وصى الله على محمد كما هو أهله والحمد لله  
حق حمده .

ثم الكتاب

(٢٥)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

هذه سيرة السؤال عن أبي الحسن على بن  
محمد البسيناني<sup>(١)</sup> رحمه الله

الحمد لله على شرائع الإسلام ، وبينان الحلال والحرام ، وواضح  
الأحكام ، وصلى الله على نبيه محمد وعليه السلام .

أما بعد ، فإن الله شرع دينه قيميا ، فمن سلكه كان حنيفا مسلما ،  
وقال الله تعالى : ( شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي  
أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا  
الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ )<sup>(٢)</sup> . وقال : ( فَاتَّبِعُوا مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا )<sup>(٣)</sup> .  
وقال : ( وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ  
بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ )<sup>(٤)</sup> . والسبيل هي الأهواء . وقال : ( وَمَنْ أَضَلُّ  
مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِنَ اللَّهِ )<sup>(٥)</sup> . وقال : ( اتَّبِعُوا مَا  
أُنزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ )<sup>(٦)</sup> . وإنا علمنا أن تتبع وتقبل عن الله ما

(١) من علماء الأياضية العمانيين في القرنين الرابع والخامس الهجريين .

(٢) سورة النورى : آية ١٣ .

(٣) سورة آل عمران : آية ٩٥ .

(٤) سورة الأنعام : آية ١٥٣ .

(٥) سورة القصص : آية ٥٠ .

(٦) سورة الأعراف : آية ٣ .

أَنْزَلَ<sup>(١)</sup> وَنَنْتَفِعُ ، بَلِ الْخِذَارُ عَلَى الْتَفَوُسِ بِهِلا كَمَا أَنْ تَقُولَ بَعْدَ لَا تَعْلَمُ  
وَأِنَّمَا هَلَكُ اثْنَانِ ، سَعِيدٌ تَجَاهِلُ عَلَى اللَّهِ بَعْدَ الْعُرْفَانِ - أَوْ عَالِمٌ<sup>(٢)</sup> أَخَذَ  
بِيقِينِهِ الشَّيْطَانُ وَأَعْجَبَ بِضَلَالٍ بَغِيرِ بَيَانٍ .  
فَمَ إِنَّا نَحْذَرُكُمْ ، الْفِرْقَةَ وَفَأَمْرَكُمْ بِاتِّبَاعِ الْقِسْوَةِ الْحَقَّةِ الَّذِينَ مِنْ اتَّبَعَهُمْ  
أَهْتَدَى وَمَنْ سَلَكَ سَبِيلَهُمْ نَجَا ، فَدَعْوَتُهُمْ مَقْهُومَةٌ وَحُجَّتُهُمْ مَنْصُوبَةٌ ،  
وَكَلِمَتُهُمْ مُسْتَقِيمَةٌ ، وَقُلُوبُهُمْ سَلِيمَةٌ فَلَا فِرْقَةَ بَيْنَهُمْ - وَلَا اخْتِلَافَ . وَقَدْ  
حَذَرَهُمْ فِتْنَةُ الْاِخْتِلَافِ فَقَالَ : ( وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ - إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ )<sup>(٣)</sup> . وَقَالَ : ( لَا تَقْبَلُوا خُطُوءَاتِ الشَّيْطَانِ )<sup>(٤)</sup> . إِنَّهُ لَكُمْ حَذْوٌ  
مِنْهُ ، يَحْذَرُكُمْ عِدَاوَتُهُ وَبَغْرُورُهُ ، وَالاِخْتِلَافُ فِي دِينِهِمْ وَكُلِّ سُوءٍ وَغَشَاءٍ  
وَمَا وَقَعَ بَيْنَهُمْ مِنْ هِدَاوَةٍ وَبِفَضَاءٍ فَهُوَ مِنَ الشَّيْطَانِ ، أَعَاذَنَا اللَّهُ وَكُلَّ  
مُسْلِمٍ مِنْ كُلِّ فِتْنَةٍ ، إِنَّهُ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ وَالْحَقُّ فِيمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ مَعْرُوفٌ .  
وَطَرِيقُ الْإِسْلَامِ فِيهِمْجٌ مَوْصُوفٌ وَكَلَامٌ [ ٤٦٣ ] يَعْذُرُ الْأَوَّلِينَ  
كَذَلِكَ لَا يَفْذَرُ الْآخِرِينَ ، وَكَأُ أَوْجِبُ اللَّهُ مَعْرِفَةَ الْحَقِّ عَلَى الْأَوَّلِينَ  
كَذَلِكَ أَوْجِبُ عَلَى الْتَابِعِينَ . وَقَدْ أَتَى اللَّهُ عَلَى السَّابِقِينَ وَالتَّابِعِينَ فَقَالَ  
فِي كِتَابِهِ : ( وَالسَّابِقُونَ - الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ - وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ  
اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ )<sup>(٥)</sup> .

(١) « أَنْزَلَ » : زِيَادَةٌ مِنْ عِنْدِنَا .

(٢) كَتَبَ فِي الْمَخْطُوطَةِ « عَامٌ » .

(٣) سُورَةُ هُودَ : الْآيَتَانِ ١١٨ - ١١٩ .

(٤) سُورَةُ النُّورِ : آيَةُ ٢١ .

(٥) سُورَةُ التَّوْبَةِ : آيَةُ ١٠٠ .

فأوجب الاتباع وجعل لهم على ذلك أحسن الجزاء والرضى منه .  
وقد شرع الله تبارك وتعالى دينه الذي تعبد به عباده في كتابه المبين .  
وعلى لسان نبيه محمد الأمين ، محمد خاتم النبيين ﷺ ، وبين ذلك من  
أوله إلى آخره ودعا إليه رسوله من أجابه وجاهد من خالفه ، وتولى  
من اتبعه ، وبين أحكامه وحلاله وحرامه وفرائضه وسننه وأقسامه ،  
حتى أكمل الله دينه وتمت شريعته وقامت حجته فقال : ( اليوم  
أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ  
دِينًا )<sup>(١)</sup> . فليس دين أَرْضى عند الله من الإسلام لقوله : ( إِنْ الدِّينَ  
عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ )<sup>(٢)</sup> . وقبض الله نبيه ﷺ بعد كمال الدين .  
واختلفت الأمة بعد نبيهم ﷺ فهدى الله الذين آمنوا لما اختلفوا فيه  
من الحق ، والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم ، فعرفوا الحق  
واتبعوا الشريعة وبيّنوا الحجة وثبتوا على السنة وبيّنوا ضلاله من ضل  
عن الحق ، ولم يرضوا بغير الحق . وقد اقتدى بهم السلف واتبعهم .  
اختلف . ومن خطأ المسلمين من جميع المبتدعين والشكاك المبتدعين<sup>(٣)</sup>  
لم يكن قوله مقبولا ، ولا بحبل الحق موصولا . وقد روى عن ابن  
عباس أنه قال : من حمل دينه على القياس لم يزل الدهر في القياس .  
وقد طعن طاعن من أهل عُصَان على المسلمين في معنى السؤال ، وخطأ

(١) سورة المائدة : آية ٣ .

(٢) سورة آل عمران : آية ١٩ .

(٣) الذين يقولون بالجبر ، أو الجبرية .

بعض القائلين بالسؤال من غير حجة ولا كتاب . ولا سنة . ونحن نبين  
إن شاء الله عذر من قال بالسؤال من المسلمين حتى يبين أنه الحق ،  
أو لم يكف بربك أنه على كل شيء شهيد .

ووجدنا الله تعالى إنما كلف عباده العقلاء من طريق العقل وطريق  
السمع ، وحجة العقل لا يختلف فيها العقلاء ، وحجة السمع الذي وقع  
فيها الاختلاف لكثرة فروعها ودقة معانيها وغوض أدلتها . وقد أخبر  
الله [ ٤٦٤ ] تعالى عن الكفار الذين لا يقبلون الحق فقال لنبيه ﷺ :  
( أَمْ تَحْسَبُ أَنْ أَكْثَرُهُمْ يَسْمَعُونَ أَوْ يَعْقِلُونَ إِنْ هُمْ إِلَّا كَالْأَنْعَامِ  
بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا )<sup>(١)</sup> . وأنبأه<sup>(٢)</sup> عن قولهم في النار : ( وقالوا  
لو كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ )<sup>(٣)</sup> .

وقال فيمن يقبل الحق ويعقله : ( وتلك الأمثال نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ  
وَمَا يَعْقِلُهَا إِلَّا الْعَالِمُونَ )<sup>(٤)</sup> . والذي تعبد الله به عباده وانعز  
عليهم من معرفته وألزمهم العمل به ، وأن لا يتعدوا حدوده ولا يركبوا  
محارمه ، يقع لهم من وجوه الأدلة من كتاب الله تبارك وتعالى وسنة  
نبيه ﷺ ، وإجماع الأمة وحجة العقل وتواتر الأخبار ، فمن هذه  
الوجوه يعرف البهتان وتعرف السنة والإحسان والحجة لكتاب الله ،  
قوله : ( اتَّبِعُوا مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ )<sup>(٥)</sup> وآى كثيرة غير ذلك .

(١) سورة الفرقان : آية ٤٤ ، وقد سقطت كلمة « هم » من المخطوطة .

(٢) كتب في المخطوطة : « وأنبأه » .

(٣) سورة الملك : آية ١٠ .

(٤) سورة العنكبوت : آية ٤٣ .

(٥) سورة الأعراف : آية ٣ .

ومن السنة قول الله : ( وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا )<sup>(١)</sup> . وقوله : ( فليحذر الذين يخالفون عن أمره )<sup>(٢)</sup> . وقوله : ( فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم )<sup>(٣)</sup> . وحجة العقل قوله : ( فاعتبروا يا أولي الأبصار )<sup>(٤)</sup> . وحجة تواتر الأخبار : أنا نعلم بالأخبار ما كان بيننا ولم نشاهده وندرك زمانه من الحروب الكثيفة والحجج النازلة ومثل أخبار المدن والبلدان البعيدة وأخبار النبي وأصحابه ، فصح ذلك بالأخبار .

فمن هذه الوجوه تقوم الحجة على العقلاء المكلفين بمعرفة ما تعبد الله به عباده مما افترض عليهم من معرفته وتوحيده ومعرفة أسمائه<sup>(٥)</sup> ورسوله وبما جاءت به الأنبياء ، ومعرفة رسوله وما جاء به من عند ربه من حلال وحرام وفرائض وأقسام وسنن وأحكام ، وما أوجب من الحقوق ونهى عنه من الحدود ، والولاية لأهل طاعة الله والعداوة لأهل مصيئته ، والجهاد في سبيله والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر . فمن هذه الوجوه التي وصفناها يعرف جميع ما تعبد الله به .

فمن عرف هذه المعاني التي تعبد الله بها عباده العقلاء ممن بلغ الحلم

(١) سورة الحشر : آية ٧ .

(٢) سورة النور : آية ٦٣ .

(٣) سورة النساء : آية ٦٥ .

(٤) سورة الحشر : آية ٢ .

(٥) في نسخة : « أنبيائه » .

وبلغته الدعوة فعليه أن يعمل بما صح له من الحق وقد بلغته [٤٦٥] الدعوة  
وقامت عليه الحجة وأتته الرسالة .

ومن لم يعرف ذلك ممن بلغته الدعوة فعليه استنباط ذلك من الوجهه  
التي وصفناها وقد قال الله تعالى : ( وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولَى  
الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ )<sup>(١)</sup> . فرد علم ما جهل الجاهل  
إلى أهل الاستنباط من أهل المعرفة به وتفسيره وبيان ذلك بقوله :  
( فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون )<sup>(٢)</sup> . فرد أمر من لم يعلم  
إلى سؤال أهل الذكر كما قال : ( فاسألوا أهل الذكر إن كنتم  
لا تعلمون ) فرد كل ما يجهل الجاهل مما تعبد الله به إلى الرسول . قال  
غيره : لعله إلى سؤال أهل الذكر ، وإذا كان قد أوجب على الضعيف  
والجاهل أن يسأل أهل الذكر عما لا يعلم فقد أوجب عليه قبول ذلك  
والأخذ به ، وقد قامت حجة السؤال . ومن قال بغيره فقد أخطأ ، وإذا  
لزم سؤال أهل الذكر من لا يعلم فقد أوجب عليهم التبيين ، وقد قال  
في كتابه : ( وَإِذَا أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا السِّكِّتَ اتَّبِعُونَهُ<sup>(٣)</sup>  
لِلنَّاسِ )<sup>(٤)</sup> . فقد أمر الله تعالى بالسؤال عامًا وأمر أهل الذكر بالتبيين  
وأمر الجاهل أن يرد علم ذلك إلى الذين يستنبطونه . وإذا كان هذا  
هكذا فقد دحضت حجة من أبطل السؤال . وقال الله : ( يَا أَيُّهَا الَّذِينَ

(١) سورة النساء : آية ٨٣ .

(٢) سورة النحل : آية ٤٣ .

(٣) سورة آل عمران : الآية ١٨٧ .

آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا<sup>(١)</sup> . فلما أمر بالعابدين عند خبر الفاسق علمنا أنه قد أوجب خبر العدل وأن الفاسق ليس بحجة ، ولو كان خبر الفاسق والعدل سواء لم يكن لقوله ( إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا ) معنى ، والله تبارك وتعالى لا يأمر بشيء وليس له معنى . فذلك الدليل على قبول خبر العدل ، وجدنا حجة الله<sup>(٢)</sup> تعالى قد قامت على خلقه بالواحد ، وجدنا رسول الله ﷺ لم يكن يرسل من يحتاج له على الناس إلا واحداً ، ولم يكن ﷺ على ما بلغنا إلا صادقاً عدلاً مرضياً معه في دينه ، ولم يولِّ والياً ولا أمر أميراً مفد بمنه الله إلى أن توفاه إلا عدلاً مرضياً معه في دينه . واحتذى المسلمون مثله وأجمعت على ذلك كلهم واتفقت حججهم فمن خطأ المسلمين ممن قبل [٤٦٦] خبر الواحد العدل كان هو الخاطئ ، ومن قبل قول الفاسق ولم يتبين كان قد أخطأ وضل عن سواء السبيل . وإذا كان الله تعالى قد أمر بسؤال أهل الذكر ثم قال : ( يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ )<sup>(٣)</sup> . فقد دلنا أن خبر الفاسق غير مقبول وأمر بالـكيفية مع الصادقين وقال ( وَمَنْ ... وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا )<sup>(٤)</sup> . وأمر بالـكيفية مع الصادقين وترك سبيل غير المؤمنين ثم قال : ( وَمَنْ خَلَقْنَا أُمَّةً يَهْدُونَ بِالْحَقِّ وَبِهِ يَعْدِلُونَ )<sup>(٥)</sup> .

(١) سورة المجرات : آية ٦ .

(٢) أضفنا لفظ الجلالة « الله » .

(٣) سورة التوبة : آية ١١٩ .

(٤) سورة النساء : آية ١١٥ .

(٥) سورة الأعراف : آية ١٨١ .



قد بين لنا في الكتاب المبين اتباع الصادقين ، وأن لا يتبع غير سبيل المؤمنين ، وأن يطلب الذين يهدون بالحق .

وإذا وجدنا أهل الذكر كلهم صادقين وكلهم يتبع سبيل المؤمنين وكلهم يهدى بالحق علمنا أن الحق معهم واقتدينا بهم ولم نسأل عن ضمايرهم واتبعنا سبيلهم ، الإجماع والسنة ، لقول رسول الله : « إن الله لا يجمع أمتي على ضلال » .

وإذا وجدنا أهل الحق مختلفين يخطئ بعضهم بعضاً ويقتل بعضهم بعضاً ويبرأ بعضهم من بعض ويستحل بعضهم دماء بعض وأوالهم ، علمنا أن الحق في يد الذين أمر الله باتباعهم ورسوله ، وعمل به رسوله وأتته من بعده ، وهم أهل الصدق الذين يهدون بالحق من جملة المختلفين ، فعلمنا طلبهم ومعرفة حقهم ، ومعرفة الحق بالدليل المستنبط من الكتاب والسنة والإجماع . فإذا عرفناهم اتبعناهم وكنا معهم وتوليناهم ، وأخذنا وقبلنا قولهم وخطأنا من خالفهم . ولا نصل إلى علم ذلك إلا بالسؤال والطلب والاستنباط لمعرفة أهل الحق دون غيرهم ، وهذا ما يوجب إثبات الحجة في السؤال . وقد قال رسول الله ﷺ إن أمتي تفترق على ثلاث وسبعين فرقة كلها على الخطأ إلا واحدة . وقد وجدنا الأئمة قد انفرقت ، وإذا كان ذلك كذلك فعلمنا طلب الفروقة المحقة من جملة المختلفين ، ولا نصل إلى ذلك دون البحث والسؤال والدلائل والحجة من الكتاب والسنة والإجماع ، ولا نبلغ إلى علم ذلك بغير السؤال .

وإذا وجب أن نتبع الصادقين دون الفاسقين من جملة المخلفين لم نصل إلى معرفة ذلك إلا بالسؤال ، وإذا كنا لا نحمل ديننا ولا تقوم الحجة لنا إلا بأهل الولاية والعدالة الصادقين [٤٦٧] في دينهم من جملة المخلفين لم نبلغ إلى معرفتهم دون أن نسأل عنهم ونسألهم عن ديننا ، إذ ليس لنا ولايتهم إلا بعد معرفة موافقتهم وصدق نحلتهم ومذاهبهم . ولا نبلغ إلى ذلك إلا بالبحث والاستنباط له والسؤال وطلب الحجة من الكتاب والسنة والإجماع ، ولا نعلم ذلك دون أن نسأل . فهذا الأمر كله يدل على صحة السؤال وقبول خبر العدل . ألا ترى أن رسول الله ﷺ كان يرسل واحداً عدلاً ، وكذلك المسلمون من بعده يحجبون بالواحد العدل ، وصحة ذلك اتفاقهم عليه مع قول الله : ( إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا )<sup>(١)</sup> . فلما أمر بالتبيين عند خبر الفاسق دل ذلك على قبول خبر العدل ، فمن خطأ المسلمين في هذا كان أولى بالخطأ . ووجدت الأمة يبينون ضلالة من ضل وإجماع المسلمين يدعون إلى موافقتهم ويبينون للناس دينهم ويخبرونهم بما يأتون وبما يتقون وولاية من يقولون ويبينون لهم الحجة ويعرفونهم ضلالة من ضل عن سواء السبيل ولم يروا بذلك بأساً ، ولا بغيبة المنافق والفاسق . وقد أجمعت الأمة أن المنافق لا غيبة له ، والله تعالى قد برى من أهل العصية ولعنهم وأعد لهم سعيراً ، وقد عاداهم رسول الله ﷺ . وفي الرواية أن رسول الله ﷺ ( قال ) : « ما لكم والمنافق قولوا فيه

---

(١) سورة المجرات : آية ٦ .

ما فيه » ، وقال : « أذيعوا بخبر الفاسق ليمحذر الناس منه » ، وإذا كان هذا هكذا فلا لوم على من أظهر خبر الفاسق وبرى منه وأظهر حذره . ومن خطأ المسلمين على ذلك فيما عابهم به ؟ ومن برى منهم برأى برئوا منه بدين . ولم يزل المسلمون يمينون للناس دينهم ويدعون إليه من أجايبهم ويدينون ضلالة من ضل وليس لهم أن يكتموا الحق وهم يعلمون . وقد قال المسلمون إن السؤال فيما شجر وعرض .

وعرفت عن بعض المسلمين أن خلف بن زباد رحمه الله لما نشأ فوجد الناس مختلفين قال إن الله ديناً تعبد به عباده لا يضرهم بجهله ولا الشك فيه ، فخرج يطلب ما كلف كلما لقي فقيها أو منسوباً إليه العلم سأله عن اعتقاده فإذا أخبره ، قال له ديني خير من دينك ، حتى لقي أبا عبيدة مسلم ابن أبي كريمة<sup>(١)</sup> فكلما سأله عن [ ٤٦٨ ] شيء أخبره وعرف أن الحق ما قال أبو عبيدة فقال : هذا دين الله الذي تعبد به عباده . فمن طعن على المسلمين في السؤال من أهل الضلال أو في إظهار البراءة منهم إذا ظهرت أحداً منهم لم يقبل منه . وقد قال الله تبارك وتعالى لنبيه ﷺ : ( لَنْ لَمْ يَنْتَهِ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ وَالْمُرْجِفُونَ فِي الْمَدِينَةِ لَمُغْرِبَتِكُمْ بِهِمْ ثُمَّ لَا يُجَاوِرُونَكَ فِيهَا إِلَّا قَلِيلًا . مَلْعُونِينَ )<sup>(٢)</sup> .

(١) أبو عبيدة مسلم بن أبي كريمة التيمي من فقهاء وعلماء الأباضية . ويعتبر الحلقة الثالثة لسلسلة المذهب الأباضي . امتدت حياته بين القرنين الأول والثاني الهجريين ( انظر : السيابي الساملي : إزالة الوغناء عن أتباع أبي الشعثاء ص ٣٣ - ٣٩ ، د . سيدة كاشف : عمان في فجر الإسلام ص ٥٨ - ٦٦ .

(٢) سورة الأحزاب : الآيتان ٦٠-٦١ .

وإنما نهى الله ورسوله عن غيبة المؤمنين فهي التي لا تحل ، وتحريمها في الكتاب المنزل . فمن ساوى بين المؤمنين والفاستين في الغيبة فقد ضل ، ومن حرم الغيبة من كل أحد ثم استعاب كان أضل .

وقد أوجب الله الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في كتابه فقال : ( كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ )<sup>(١)</sup> . فجعلهم على ذلك خير أمة ، ولا يكونون خير أمة إلا بأفضل من العمل ، وقد ذم من ترك ذلك ، فقال الله تعالى : ( كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ عَنْ مُنْكَرٍ فَعَلُوهُ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ . تَرَى كَثِيرًا مِنْهُمْ يَقُولُونَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِبِئْسَ مَا قَدَّمَتْ لَهُمْ أَنْفُسُهُمْ أَنْ سَخِطَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَفِي الْعَذَابِ لَهُمْ خَالِدُونَ )<sup>(٢)</sup> . فأوجب لهم العذاب لولاية الذين كفروا . فمن تولى الكافر كان مثله لقوله ( وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَاِنَّهُ مِنْهُمْ )<sup>(٣)</sup> . وقال : ( وَلَوْ كَانُوا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالنَّبِيِّ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مَا اتَّخَذُوهُمْ أَوْلِيَاءَ وَلَكِنَّ كَثِيرًا مِنْهُمْ فَاسِقُونَ )<sup>(٤)</sup> .

فأخرجهم من الإيمان وأوجب عليهم الفسق لولاية الكافرين . وقد روى عن النبي ﷺ أنه قال : « لتأمرن بالمعروف وتنهون عن المنكر أو ليسلطن عليكم شراركم ثم يدعوا خياركم فلا يستجاب لهم » . وقد

(١) سورة آل عمران : آية ١١٠ .

(٢) سورة المائدة : الآيات ٥٧-٥٨ .

(٣) سورة المائدة : آية ٥١ .

(٤) سورة المائدة : آية ٨١ .

روى عن النبي ﷺ من طريق أبي بكر الصديق أنه قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « ما ترك قوم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر إلا أعظمهم الله بمقاب » . وقد سار بذلك رسول الله ﷺ وأجمعت الأمة عليه . وبيان الحجة في ذلك إن شاء الله مما عملوا به من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وذلك واجب على كل مسلم استطاع وسمع في ذلك لله وأطاع . والديفونة عند المسلمين الأمر بالمعروف والعمل به وولاية أهله عليه ، والنهي عن المنكر وتركه والبراءة من أهله عليه . [٤٦٩] ولا يبلغ من بلغ الحكم وعوام المسلمين ممن لا معرفة له إلى علم ذلك والقيام به إلا بطلبه والسؤال عنه وعن أهله وعن يقبله ، وكيف يعمل به وكيف المعروف ومن أهله ، وكيف وجوب ولايتهم ، ومن أين يصل إليها من جملة المختلفين . فلا يصل إلى ذلك إلا بالسؤال والبحث عن أهل الحق حتى يعرفهم ويتولاهم ويكون معهم ويعمل بأعمالهم ، وكذلك إنكار المنكر لا يصل إليه ولا تقبله من أحد قال إنه منكر إلا بقول الصادقين وما نطق به كتاب رب العالمين وأجمعت عليه الأمة سؤال الأمين . ولا نبليح إلى علم ذلك إلا بالسؤال فتتولى أهل الحق ونفارق أهل الضلال . وقد سار بذلك المسلمون وخالفوا جميع المحدثين في الدين وجميع الشكاك مثل الشيعية<sup>(١)</sup> وغيرهم من الشكاك الأولين ، ولم يرضوا بالشك ، وقد دعوا المسلمين إلى ذلك وبينوه وفارقوا أهله لأن

(١) أنظر عن الشيعية : الشهرستاني : الملل والنحل ج ١ ص ٢٣٢-٢٣٣ .

لشاك لا بد أن يكون قد شك عن مسلم ولا يحل له لأن المختلفين في الحدث الواقع بينهم إذا كانوا دائنين به مستحلين فكل منهم يخطئ من ضلله ولم يسع الشك فيهم ولا يسع جهل كفر الضال منهم عند من بلغه ذلك وعلم به . وقد قال المسلمون إن الشاك هالك والسائل معذور . وقالوا إن الكفر الذي لا يسع جهله نصب الحرام ديناً بالادعاء على الله في تحريم ما أحل وتحليل ما حرم ، فإذا وقع ذلك لم يسع جهل عمله وكفر أهله ، ولا وسع الشاك أن يشك فيه وفيمن خطأه إلا أن يكون سائلاً مسلماً للمسلمين ، يقولام على ما دانوا فيه بما استحقه من البراءة حتى يصح له .

وإذا كان الله تعالى يعيد عهده بالافين العقلاء بدين أزمهم معرفته والعمل به ، لا يعذرهم بجهله ولا الشك فيه فعليهم علمه والعمل به ، ولا يصلون إلى ذلك وإلى بعضه إلا بالسؤال عنه أهل العدالة والولاية من أهل الحق فعليهم طلبهم والسؤال عنهم كما قال الله : ( فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون )<sup>(١)</sup> . وقول النبي ﷺ : « اطلبوا العلم ولو بالصين » ، وقوله : « تعليم العلم فيما تعبد الله به فريضة على كل حالم من ذكر وأنثى » . أو قال « على كل مسلم » . فإذا كان عليهم طلبه ولو بالصين ، لم يصلوا إلى علم ذلك إلا بالسؤال . فإذا كان تعالى أمرهم أن يكونوا مع الصادقين ونهاهم عن قبول خبر الفاسق ، وأجمعت الأمة على قبول خبر [٤٧٠] للعدل .

وبذلك سار رسول الله ﷺ وكان بالغ الحكم ، لا نعلم العدل من غيره إلا بالحجة ، فعليه طلبهم والسؤال عنهم والولاية لهم والأخذ عنهم وقبول قولهم في جميع ما يلزمه مما أوجب الله عليه من أمر بمعروف ونهى عن منكر وولاية أو براءة . وإذا كان هذا هكذا فعلى كل ناس في عصره أن يعرف أهل زمانه ومن تبعه الله بالت قبول عنه ، فإن وجد أهل عصره كلهم أهل عدل وكلهم غالبية ودينهم ظاهر لا خلاف بينهم ولا في دينهم ولا فرقة ، فعليه ولايتهم ومن علم منهم وسلم لحكمهم واقتدى بأهل الذكر منهم ولهم الحجة له وعليه لاجتماعهم على الحق . والحجة في ذلك قول رسول الله ﷺ : « إن الله لا يجمع أمتي على ضلالة » .

وإن وجدتم أهل جور وكفر وظلم وكلمة الكفر غالبية والحق مقهور ، لم يتول أحدًا منهم ولا اقتدى بأحدهم حتى يعلم الصادق ، وعليه طلب أهل الصدق والأمناء في دين الله الذين هم حجة الله ، ولو وجدتم في الصين كما قال رسول الله ﷺ ، ولا يميز بغير الحق ولا يصل إلى هذا كله بغير سؤال . وإن وجد أهل عصره على اختلاط واختلاف في الدين وأعداء متباغضين وأحزابًا مختلفين ، والجور هو الغالب والحق مقهور لم يتول أحدًا منهم . ولو رأى منهم الصلاح حتى يعلم منه القول يقول أهل الحق ، والعمل بعمل أهل الحق الصادقين في دينهم ، ويعرفهم بالحجة والدليل من الكتاب والسنة والإجماع ، ويعلم أنهم أهل حق دون من خالفهم ، ثم يقول لهم ويسألهم عما تبعده الله به ، وعليه الت قبول منهم إذا

عرف صدقهم وأنهم الحجة . ولا يكون للعبد الضعيف إلى هذا سبيل  
دون السؤال عنه والطلب والبحث ، فلا حجة لجميع من أبطل السؤال  
في كل حال يجب فيه السؤال ، وفي ولاية أهل الحق والبراءة من أهل  
الضلال . وعلى كل مسلم أن يدين الله بالولاية لجميع أولياء الله وفي  
أولياء الله من جميع خلقه من الأولين والآخرين إلى يوم الدين ، والبراءة  
من جميع أعداء الله والمُصرِّين على معصية الله والمرتكبين لما حرم الله  
والشاكِّين في دين الله من الأولين والآخرين منذ خلق الخلق إلى يوم  
الدين ، لا عذر في ذلك كما لا [٤٧١] عذر لأحد في الديفونة لله في أداء  
الفرائض والانتفاء عن المحارم . وأما الحكم بالظاهر فعلى المسلمين ولاية  
كل مسلم علموا منه أنه يقول بقول المسلمين ويعمل بأعمالهم ، وتفسير ذلك  
والوجه الذي يلزم فيه الولاية وتقوم به الحجة من أربعة أوجه بالموافقة  
للمسلمين ، فمن أقر للمسلمين بدينهم وواقفهم في القول والعمل ورأوا منه  
للفلاح تولوه على ذلك .

وبالرفيعة تقبل الولاية إذا رفع المسلم ولاية المسلم وقبل قوله وتولى ،  
وفي الرفيعة الرخصة ، وقد قبلوا ذلك وعلموا به ولم يرتابوا ، والحجة  
اتفاقهم على قبول قول المدل فيما يرفعه من عدالة المدل ويقبل بذلك  
شهادته ويحكم بها الحاكم .

وتجب الولاية بشهادة المدلين بلا خلاف وهما حجة .

والولاية تجب بالشهرة لمن شهر فضله وعدله وأنه يقول بقول المسلمين



ويدعو إلى دعوتهم وشهرة ولايتهم له ، وإنما يتولى بالشهرة إذا كانت دعوة المسلمين ظاهرة . وأما إذا كانت الدار دار اختلاط وجور ودعوة المسلمين مقهورة ، لم يتول أحدًا إلا من بعد الموافقة وهذا شيء لا يوقف عليه بغير سؤال .

ولا يجوز لأحد أن يقف عن المسلمين المحقين إذا علمهم من أهل الدعوة على برايتهم من المحدثين ، وعليه قبول قولهم والولاية لهم فيما دانوا به ، وإذا لم يعلم الحكم فيما يجب عليه وقف ، كان وقوفه وقوف مسألة حتى يعرف الحكم ممن يعبر<sup>(١)</sup> له من أهل العلم المأمونين على ذلك أهل العدالة فيقبل نفيهم فيما أجابوه إذا سألهم فيما قد علم . وأما من وقف وقوف شك لم يسلم ولا يسلم من تولى المحدثين في الدين ولا من تولى من تولاهم إذا علم بحدثهم ، وكذلك من تولى من تولاهم وتولى من برئ منهم ، فقد جمع بين الأضداد ولم يجز له ذلك ولم يسلم . وقد ذم الله التسوية بينهم وفرق ذلك في كتابه بقوله : ( أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ نَجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءً نَحْيَاهُمْ وَنَمَاهُهُمْ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ )<sup>(٢)</sup> . وقال : ( أَمْ نَجْعَلُ لِلَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَالْمُفْسِدِينَ فِي الْأَرْضِ أَمْ نَجْعَلُ الْمُتَّقِينَ كَالْفُجَّارِ )<sup>(٣)</sup> .

وأما الوقوف الذي لا سؤال فيه فهو وقوف الديفونة عما لا يعلمونه

(١) كتب في المخطوطة : « يعبر » .

(٢) سورة البقرة : آية ٢١ .

(٣) سورة س : آية ٢٨ .

بمداه ولا ولاية ولا [٤٧٢] بمداوة ومعصية ولا بركوب خطيئة ولا بحدث في الإسلام ولا ارتكاب حرام ، فذلك وقوف عنهم وقوف من لا يعلم حالهم على اعتقاد ولاية الحق وخلع المبطل حتى يصح له الحكم .

وأما البراءة من أهل الأحداث فإنها تقوم وتعرف بها الحجة من أربعة وجوه : أحدها من معاينة الحدث لركوب الحدث المكفر ، وإقرار الحدث لركوب الحدث والشاهدين العدلين على الحدث المكفر ممن أحدثه ، وشبهة الحدث المكفر لمن ارتكبه ، فهذه الوجوه الأربعة بها يصح الحكم وتلزم البراءة لراكب الأحداث المكفرة . واختلف السلف بعد ذلك في البراءة بقول واحد ، فقال قوم إذا تولوا بقول واحد برءوا بقول واحد ، وهو كالشاذ عندهم والحجة له في كتاب الله تبارك وتعالى : ( يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا )<sup>(١)</sup> . فلما أمر بالتبيين عند خبر الفاسق علم أنه قد أمر بقبول خبر العدل . والشبهة هي أفضل من هذه الوجوه . كلها فمن خطأ المسلمين في شيء مما قالوا به من هذه الوجوه كان هو أولى بالخطأ .

وقد وجدنا الأمة من المهاجرين الذين هم حجة وشهداء على الناس قد اجتمعوا على إمامة أبي بكر وولايته وبايعوه على طاعة الله وطاعة رسوله وعلى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وعلى الجهاد في سبيل الله<sup>(٢)</sup> ودانوا بطاعته ونصرته على عدوه ، وحرموا معصيته وغيبته ، وجاهدوا معه

(١) سورة المجرات : آية ٦ .

(٢) أضفنا لفظ الجلالة « الله » .

من امتنع من طاعته حتى دخلوا فيما خرجوا منه من أهل الردّة وجاهدوا معه من منع الصدقة ، ورأوا أن طاعته من طاعة الله ، وانفقوا على ولاية من قدمه من المهاجرين والأنصار ، ولم يميز واحداً شك في أمره . ألا ترى أنه لما وقفوا عن مجاهدة من منع الصدقة فلم يقبل منهم أبو بكر فعملوا أن الحق فيما قال وتركوا الشك ، وإجماعهم في هذا من الإمامة والدينونة بطاعته حجة على الناس إلى يوم القيامة .

ألا ترى أنهم لما اتفقوا عليه لم تجز دعوى للروافض فيما ادعوا عليه من ظلم فاطمة<sup>(١)</sup> ولا غضب على الإمامة ولم يجز قولهم ، وفارقهم

(١) أجمع المسلمون على إمامة أبي بكر الصديق لصفاته ، ولبذله في سبيل الإسلام ، ولتصديقه الرسول عليه الصلاة والسلام ولا سيما صبيحة الإسراء ، وكان رفيق الرسول عليه الصلاة والسلام عندما هاجر إلى المدينة المنورة ، وإلى ذلك يشير القرآن الكريم في سورة التوبة ( آية ٤٠ ) . ولم يتخلف أبو بكر عن الرسول عليه الصلاة والسلام في مشهد من مشاهد وكان فيمن ثبت معه في يوم أحد ويوم حنين . وأحاديث الرسول عليه الصلاة والسلام في إكرام أبي بكر والاعتراف بفضلته على الإسلام كثيرة متواترة ( انظر من المصادر : ابن هشام : كتاب سيرة رسول الله صلى الله عليه وسلم ج ٤ ص ٣٢٧ و ٣٣٥ - ٣٤١ ، والطبري : تاريخ الأمم والملوك ج ٣ ص ١٩٢ و ٢٠٠ و ٢٠٢ و ٢٠٣ و ٢٢٤ ، وابن عبد ربه : العقد الفريد : ج ٢ ص ٣٤٧ ، وابن قتيبة : عيون الأخبار ج ٢ ص ٢٣٤ ، والنووي : تهذيب الأسماء واللغات ج ٢ ص ١٨٣ - ١٨٤ و ١٨٦ و ١٨٩ و ١٩١ ، وان حجر العقلائي : الإصابة في تمييز الصحابة ج ٤ ص ٢٧٩ ) .

وقد يفهم من تاريخ الطبري ، أن توفيق علي بن أبي طالب عن مبايعة أبي بكر ، ثم بيعته له بعد وفاة السيدة فاطمة ، أن أبا بكر رفض أن يورث فاطمة حقها عن أبيها في أرض خيبر ، قائلاً إنه سمع النبي عليه الصلاة والسلام يقول : « نحن معاشر الأنبياء لانورث » وأن هذا الميراث متروك لبيت مال المسلمين . فأغضب هذا السيدة فاطمة ومعه زوجها بطبيعة الحال . وظل علي بن أبي طالب ممتنعاً عن مبايعة أبي بكر الصديق حتى توفيت السيدة فاطمة فعمد إلى مصالحة أبي بكر وبإيعه بالخلافة .

وذكر النووي عن علي بن أبي طالب أنه قال : قدم رسول الله أبا بكر يصلي بالناس وأنا حاضر غير غائب وصحيح غير مريض ، ولو شاء أن يقدمني لقدمني ، فرضينا لدينانيا من رضيه الله . ورسوله عليه السلام لديننا . ( تهذيب الأسماء واللغات ج ٢ ص ١٩١ ) .

المسلمون ولم تجز الدعوى إذ لم يقبل ذلك المهاجرون والأنصار ، وأجمعوا أيضاً على تحريم الخروج على الأئمة وتضليل من تسمى بالإمامة في أيام الخلفاء الراشدين قبل الاختلاف والأحداث ، وإجماعهم حجة والأخذ [٤٧٣] بسنتهم هدى .

وكذلك أجمعوا على عمر بن الخطاب وعثمان من بعده قبل أحداثه ، فلما كثرت أحداثه أنكروها عليه ولم يستحلوا عزله حتى احتجوا عليه وأظهروا أحداثه ولم يسع أحداً في إمامه ولايته ، فهناك استجازوا الخروج عليه حتى كان من أمرهم ما كان . كانوا هم الحجة التامة عليه حتى قتل . وقد وجدنا المسلمين على ولاية بعض المفكرين عليه منهم أبو ذر الغفاري<sup>(١)</sup> وعبد الله بن مسعود<sup>(٢)</sup> وعمار بن ياسر<sup>(٣)</sup> وغيرهم ، وكانوا هـ

(١) أبو ذر الغفاري: تحدث عن أبي ذر الغفاري المؤرخون القدامى وكتب الطبقات وذكره حسن إسلامه . وفي الطبقات الكبرى لابن سعد عن الرسول عليه الصلاة والسلام نقلاً عن عبد الله بن عمر: « ما أقلت الغبراء ولا أظلت الخضراء من رجل أصدق من أبي ذر » . ونقلاً عن أبي هريرة قوله عليه الصلاة والسلام: « ما أظلت الخضراء ولا أقلت الغبراء على ذي لهجة أصدق من أبي ذر » ، من سره أن ينظر إلى تواضع عيسى بن مريم . فليتنظر إلى أبي ذر . ( ابن سعد: الطبقات الكبرى ج ١٤ ص ٢٢٨ - دار صادر بيروت - ١٣٧٧ هـ / ١٩٥٧ م . )

(٢) عبد الله بن مسعود بن غافل بن حبيب الهذلي . صحابي ومحدث كبير ، ومن السابقين إلى الإسلام . وهو أول من جهر بقراءة القرآن في مكة . وكان من ألزم الناس للنبي عليه الصلاة والسلام في حله وترحاله . ولى بعد وفاة النبي عليه الصلاة والسلام بيت مال الكوفة ثم قدم المدينة في حادثة عثمان بن عفان تنوفاً فيها عن نحو ستين عاملاً ( ابن حجر العسقلاني : الإصابة في تمييز الصحابة ج ٢ ص ٣٦٨ ) .

(٣) عمار بن ياسر : من غنس من اليمن ، وهو حليف لبني محروم ويكنى أبا ليقظان . وكان عمار من المتضامنين بئكة . ولزم عمار في الكوفة على بن أبي طالب ، إلى أن قتل عمار في موقعة صفين في سنة ٣٧ هـ ودفن هناك ( ابن سعد : الطبقات الكبرى ج ٦ ص ١٤ ، والطبري تاريخ الأمم والملوك ج ٥ ص ٣٨ ) .

الحجة ، وكان المهاجرون والأنصار في ذلك له قاتل وخاذل ، وقد قال رسول الله ﷺ إن الله لا يجمع أمة على ضلالة ، وقد اجتمعوا على قتله وخذله . وولاية المشهورين بالإنكار عليه ، فكان ذلك حجة لمن أتى بعدهم أن الإجماع حجة . وقد أجمعوا بعد ذلك على إمامة عليّ وبايعوه على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وعلى طاعة الله والمجاهدة عنده وجاهدوا معه من امتنع من طاعته ومن ادعى من المدعين عليه <sup>(١)</sup> . وقد ادعى عليه طاحنة والزبير أنه أخذ الأمر لنفسه من غير مشورة من بعد أن بايعاه ، فلم يقبل ذلك منهما المسلمون وسموها بالبنى ، وجاهدوها حتى قتلوا عليّ البنى . ولم يقبل قولهما إذ قد ثبتت الإمامة للإمام ولم يقبل عليه الادعاء إلا بالإجماع إلا في حدث مكفر . ألا ترى أنهم لم يقبلوا من معاوية ادعاءه وطلبه بدم عثمان وسموه بالبنى وحاربوه . وأجمع المهاجرون والأنصار عند عليّ على حربه إلا من كان منهم من أهل البنى معه من مشهور فسقه كمرو بن العاص ومروان بن الحَكَم ، وقاتلوا معه حتى كثرت القتل بينهم ، ولم يقبلوا ممن شك في أمرهم ولم يقاتل معهم ، وخطبوا للشكك في ذلك ، وهم من أهل الفضل فنقمهم سابقتهم لحال شكهم ، ولم يرضوا بالشك ديقاً وعللوا أن معاوية باغ وأن قتال الفئة الباغية واجب عليهم حتى يقيموا <sup>(٢)</sup> إلى أمر الله . ولم يزالوا عن علم الله ، واشتد البلاء

(١) كتب في المخطوطة : « ولم ادع المدعين عليه » .

(٢) كتب في المخطوطة : « يني » .

وقتل عمار بن ياسر ومن معه من أفاضل أصحاب النبي ﷺ على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر [٤٧٤] حتى مضوا لسبيلهم .

وأجمع المسلمون على ولايتهم واستدل العاصي والناس على صحة بني معاوية لقتل عمار لقول النبي ﷺ في عمار : « تقتله الفئة الباغية وسألبه وقتله في النار » . وقد وجدنا إجماع أهل الدعوة من أسلافنا على تخطئة من قاتل معه ومن تولاه وصوب رأيه ودان بإمامته وتخطئة من شك في البراءة منه ، وأجمعوا أيضاً على ولاية عمار بن ياسر ومن استشهد معه في حرب معاوية . ألا ترى أي علياً كان يقاتل معاوية هو وعمار والجمهور والأخيار من المهاجرين والأنصار على بغيه واستحلوا دمه وخطئوه وبرءوا منه ، فلما شك عليّ في قتال معاوية بعد قتل عمار ومن معه وركن إلى الحكومة<sup>(١)</sup> ، وأجاب معاوية إلى تحكيم الحكيم ، وترك التسمية بأمر المؤمنين ، وترك الطلب بدماء المسلمين الذين قاتلوا معه إلى أن تحكم الحكمان ، فما حكما من شيء رضا ، إن حكما لمعاوية أو لعليّ رضا . وجعل الحكيم أبا موسى الأشعري شاككاً في دين الله ، كان يخذل عن الجهاد على ما بلغنا ، وعمرو بن العاص رجلاً باغياً على المسلمين سافك دماهم . فلما رضى عليّ بذلك وأجاب إليه أنكر أصحابه وخطئوه في ذلك واستقابوه وسألوه الرجعة إلى حرب معاوية ، فلم يساعدهم وكانوا

---

(١) الحكومة : التحكيم بين علي بن أبي طالب ، ومعاوية بن أبي سفيان .

هم الحجة عليه فاعتزلوه إلى عين النهر<sup>(١)</sup> فسار إليهم وقتلهم وهم على حجة الله من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وعلى ماضى عليه المهاجرون والأنصار وجاهدوا معه ومع عمار . فلما قتلهم لم ينصره أحد وفارقوه ولم يصوبوه فيما فعل ولم يتولوه وبرءوا ممن شايعه ودان بطاعته بعد قتله لأصحابه . كان إنكارهم حجة لمن أتى بعدهم . واتفق أهل الدعوة من المسلمين على ولاية المنكرين عليه ذلك ، منهم حرقوم ابن زهير ، وزيد بن حصن ، وعبد الله بن وهب الراسبي ، ومن استشهد معهم في النهروان . فاختلف الناس بعد قتل عليّ أهل النهروان على أزيغ فرق ، فمنهم من شايعه ورأوا طاعته عدل أو جار<sup>(٢)</sup> وهم الشيعة وصنوف الروافض ، و<sup>(٣)</sup> قوم شكوا فيه وفي معاوية وفيمن قاتله وقتل معه وهم الشكاك الذين لم يقبل المسلمون [ ٤٧٥ ] منهم الشك في ذلك ، والفرقة الثالثة هم العثمانية الذين طلبوا بدم عثمان وقاتلوا مع معاوية وأصحابه .

والفرقة الرابعة هم الذين فارقوا عثمان على أحداثه ، ومعاوية على بغيه ، وعليّ على فسكه وقتله أصحابه ، ومضوا على الحق الذي مضى عليه المهاجرون والأنصار من الجهاد في سبيل الله والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر حتى استشهدوا وقتلوا على ذلك وهم على الإجماع الأول والحجة .

(١) عين النهر : النهروان ، عند سامراء في العراق شمالي بغداد . وقيل إن اسم نهروان خراسي أصله جوروان فغرب إلى نهروان .  
 (٢) جار : أي أقام في جواره .  
 (٣) واو الطنف : زيادة من عندنا .

ألا ترى أن المسلمين قد فارقوا من صوب جميع من سميت لك ممن خالف الحق وتولى القاتل والمقتول ، ولم يصوبوا الشاك والشيخ والروافض ولا العثمانية ولا المرجئة ، وبينوا للناس ضلالتهم ولم يقولوا أحداً من أهل الإفرار دون أن يعرفوا موافقه لهم ، وعلى ذلك أجمعت كلمتهم واتفقت دعوتهم على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر . ألا ترى أنه لما قتل على وخرج معاوية إلى الكوفة استقبله بقايا المسلمين<sup>(١)</sup> من كان فيها ، يأمرونه بالمعروف وينهونه عن المنكر ممن كان في النخيلة<sup>(٢)</sup> حتى قتلهم ولم يسمعوا عن التخلف عن الإنكار عليه . وأصاب المسلمين البلاء من معاوية وأشيعاه ، ويزيد ابنه وأتباعه ، واستغفوا للإسلام وصارت الدولة في أيدي الجبابرة<sup>(٣)</sup> حيث ما سمعوا بأحد من المسلمين إلا<sup>(٤)</sup> قتلوه وحبسوه<sup>(٥)</sup> وكذلك<sup>(٦)</sup> عبيد الله بن زياد<sup>(٧)</sup> وأشيعاهم ففارقهم المسلمون .

(١) المسلمون : الأباضية أو الخوارج .

(٢) النخيلة : موضع بالبادية قرب الكوفة على سمت الشام .

(٣) الجبابرة : يعنى الأمويين وعملهم . وقد أخذ الفقهاء المسلمون على بنى أمية إيجابهم سنة الملك وحروجهم على سنة الخفاء من قبلهم . أما المؤرخون فقد اعتبروا معاوية بن أبي سفيان أول ملك في الإسلام . ( انظر : الطبرى : تاريخ الأمم والملوك ج ٥ ص ٢٤ - الطبعة الأولى بالمطبعة الحسينية بمصر ، وابن طباطبا - المعروف بابن الطقطقى - : الفخرى فى الآداب السلطانية والدول الإسلامية ص ٧٩ - طبعة القاهرة ١٣٤٥/١٩٢٧ م ، دكتورة سيده إسماعيل كاشف : الوليد بن عبد الملك ص ٣٠-٤٨ - القاهرة ١٩٦٤ م ) .

(٤) « إلا » : زيادة من عندنا .

(٥) انظر : عن معاوية وولائه والعراق وأخبارهم مع الخوارج : الطبرى : تاريخ الأمم والملوك ج ٦ ص ٩٥ وما يليها من الصفحات ، ودكتور حسن إبراهيم حسن : تاريخ الإسلام السيامى ج ١ ص ٢٤٢-٢٩٥ - طبعة القاهرة سنة ١٩٤٨ م .

(٦) « وكذلك » : زيادة من عندنا .

(٧) ولعبيد الله بن زياد البصرة بعد وفاة والده زياد بن أبيه .



وأنكروا جورهم وخطئوا من دان بطاعتهم أو تولاهم أو تولى لهم ، فلما كثر الجور واستخفوا الإسلام خرج عليهم المرداس بن حدير<sup>(١)</sup> فيمن اتبعه فأظهر دين المسلمين ودعا إلى طاعة الله والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وجاهد الجبابرة على ذلك حتى قتل ، والمسلمون له موالون وعاليه مجتعمون . وعلى ذلك تقابمت الخوارج من أهل الحق ، فلما خرج نافع ابن الأزرق انتحل الهجرة وسبى أهل القبلة واستعمل استعراضهم باقتل ومماهم بالشرك . وتقابمت خزارج الجور على سبى أهل القبلة وتسميتهم بالشرك . فقارقههم عبد الله بن أباض وأنكر عليهم وبين ضلالهم ، والمسلمون معه ممن كان في عصره ومشهور فضلهم وخطئوا الخوارج<sup>(٢)</sup> ويئنونوا ضلالهم ولم [٤٧٦] يرضوا لأنفسهم بالسكوت ، وأنكروا عليهم وعلى جميع الجبابرة ومن شايهم ودان بطاعتهم ، كذلك اجتمعت كلمتهم . وعلى ذلك خرج عهد الله بن يحيى والمختار بن عوف<sup>(٣)</sup> وأجمع على إمامة عبد الله بن يحيى وولايته وجاهدوا معه عدو الإسلام حتى استشهدوا

(١) المرداس بن حدير : هو أبو بلال مرداس بن أدية التميمي . شهد معركة صفين مع علي بن أبي طالب وأنكر التحكيم . ولم يعجبه مقاتلة المسلمين بعضهم بعضا فانسحب وأقام في البصرة بعد موقعة النهروان مع قبيلته من بني تميم . وكان أبو بلال مرداس أحد خاصة عبد الله بن وهب الراسبي ومن حضر صفين والنهروان وقتل سنة ٦١ هـ ( انظر : الدرجيني : طبقات الأباضية - مخطوط - ورقة ٩٢ و ٩٣ ، والبرادي : الجواهر المنتقاة من ١٦٧ ) .

(٢) يعني بالخوارج هنا المتطرفين من الخوارج ، أو « خوارج الجور » كما ورد في النص .

(٣) المختار ابن عوف : الأزدي الماني المعروف بأبي حنزة الشامي ، كان قائدا لعبد الله بن يحيى الكندي المشهور بطالب الحق والذي بعثه في موسم الحج من سنة ١٢٩ هـ للاستيلاء على الحجاز .

رحمة الله عليهم . دعوتهم واحدة وسيرتهم واحدة يقبع الآخر أثر الأول  
 حذو النمل بالنمل ، والعلماء في ألامهم من أهل الدعوة عليهم مجتمعون  
 ولهم موالون يسرون في ذلك السير ، وأوضحوا الخبر وبيّنوا الحجة  
 وثبتوا على السنة ، منهم جابر بن زيد ، وأبو عبيدة الأكبر<sup>(١)</sup> مسلم  
 ابن أبي كريمة ، وضام<sup>(٢)</sup> ، وسالم بن ذكوان ، وأبو الحر<sup>(٣)</sup> ، والربيع ،  
 ومحبوب ، ووائل بن أيوب ، وخلف بن زياد ، وهلال بن عطية ، ومن كان  
 معهم ومثلهم في عصرهم ، لم يرضوا بالشك وأنكروا كلّ الشكّ وكَلّى  
 الشعبية ، وفارقوا أهل الإرجاء<sup>(٤)</sup> ، وجميع الجبابة ، ومن دان بطاعتهم  
 أو صوّب رأيهم أو تولاهم ، أو تولى لهم ، يبيّنون للناس ضلالة قومهم  
 ويبدّعون مَنْ خالفهم ، ولم يتولوا أحداً قال بغير قولهم ومضوا على الحجة  
 للثامة والإجماع بلا فرقة بينهم ولا تنازع في دينهم .

(١) سمى أبو عبيدة مسلم بن أبي كريمة « الأكبر » تمييزاً له عن أبي عبيدة الثاني عبد الله  
 ابن القاسم ، أو ابن أبي القاسم المعروف بأبي عبيدة الصغير ، من قرية بسيا من عمان ( انظر :  
 الساماني : أصدق المناهج في تمييز الأباضية من الخوارج ص ٤٩ ) .

(٢) ضام : هو ضمام بن السائب الأزدي العماني ، كان من أساندة الإمام الربيع .  
 ابن حبيب .

(٣) أبو الحر : هو أبو الحر علي بن الحصين العنبري ، وهو من أشهر العلماء الأباضية .  
 (٤) أهل الإرجاء : هم المرجئة الذين يدينون بمذهب الإرجاء وهو التأخير لأنهم يرجئون  
 الحكم على العصاة من المسلمين ليوم البعث ، كما يتخرجون عن إدانة أي مسلم مهما كانت الذنوب  
 التي اقترفها . ويرى المستشرق الإنجليزي نيكلسون أن المرجئة مشتقة من أرجى بمعنى بعث الرجاء  
 والأمل ، ويرى المستشرق الألماني فان فلوطن أن المرجئة مأخوذة من قوله تعالى في سورة التوبة  
 آية ١٠٦ ( وآخرون مرجون لأمر الله إما يذبهم وإما يتوب عليهم والله عليم حكيم ) . ( انظر :  
 البغدادي : الفرق بين الفرق ص ١٩ ، والشهرستاني : الملل والنحل ج ١ ص ٢٥٧-٢٥٩ و ٢٧٦ ،  
 الدكتور حسن إبراهيم حسن : تاريخ الإسلام السياسي ج ١ ص ٣٢٧-٣٢٨ وما ذكر  
 من مراجع ) .

وقام الجلفندي بن مسعود بمان وأجمعوا على إمامته وولايته والمجاهدة معه أعداء الإسلام ، وعلى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وأظهروا الحق والدعوة بمان حتى استشهد هو ومن كان معه من المسلمين ، وكان في أيامه جماعة من العلماء منهم موسى بن أبي جابر . كذلك وجدنا المسلمين عليه وعلى الأئمة الذين من بعده الذين قاموا بالدولة ، منهم وارث بن كعب قدموه على الإمامة وقام بالحق وأنكر المنكر وفارق أهله وأظهر الحق واجتمعوا على إمامة وولاية من قدمه من العلماء ، هو موسى بن أبي جابر . كذلك الأئمة من بعده غسان بن عبد الله ، وعبد الملك بن حميد ، والمهنا بن جعفر ، على ذلك اتفقت كلمتهم . ثم اجتمعوا من بعدهم بلا خلاف بينهم على إمامة الصلت بن مالك وولايته وولاية من قدمه من المسلمين ، وأجمعوا على نصرته وتحريم غيبته والامتناع من طاعته . كذلك كان إجماعهم على كل إمام كان من قبله كما أجمعوا على [٤٧٧] إمامة أبي بكر ، ولم نعلم أن أحداً ادعى عليه أنه ظهر منه في الدار أمر مستنكر ولا ركب أمراً مكفراً ، إلى أن خرج عليه راشد بن النظر ومن أجمع معه وموسى بن موسى ومن تابعه ، وكان بالاتفاق النصرة له واجبة والخروج عليه محرم . فتركوا نصرته وخرجوا عليه فأضلهم ذلك مع المسلمين ، لأنه خلاف ما أجمعت عليه السكامة واتفق عليه أهل الدعوة . فلما اتفقوا بأجمعهم وقد لحقهم اسم الضلال والمصيان للإمام ، وثب موسى ومن كان في ذلك الموضع ممن لا يجوز اجتماعه على

الإمام من غير حجة ظاهرة ولا ذنب مكفر يظهر من الصلت ، عقدوا  
لراشد بن النظر إماماً على إمامة الصلت وهم ممن بايع عليه ، ولا يجوز  
لهم تقديم إمام . ولحقهم بخروجهم اسم الضلال وببنيهم اسم البني ،  
وجرت عليهم الأحكام الظاهرة التي هي في حكم الظاهر . مكفرة لمن أتاها  
حتى يوضحوا ما ادعوه على الإمام ، ولم يوضحوا عليه مكفرة ولم يسموا له  
بخطيئة ، ولا أقاموا لأنفسهم على المسلمين ممن يقول الإمام حجة ،  
فأكفرهم ذلك في الحكم بالظاهر . ثم أقاموا على أنفسهم حجة يعلم بها  
ضلالهم لما استولوا على الأمر ، خطبوا له وصوبوه واستعملوا عماله وولوا  
ولاته ، فإن كان محتاجاً منهم حين صوبوه فخراء عليهم خروجهم ومسيرهم  
إليه وتقديمهم عليه وأخذ ما في يده ، وإن كان عندهم كافراً فقد كفروا  
بإستعمالهم عماله وولاته . ووجدنا الإجماع والتصويب والحجة على تصويب  
الصلت وثبوت إمامته وهو في الأصل بالاجتماع ثابت الإمامة والولاية  
بعد خروج الخارجين وتقديمهم ، صوبوه ودعوا له . والذي لا<sup>(١)</sup> يعذرهم  
في خروجهم أن صلحا لم يظهر منه أمر مستنكر في الدار والذي يقول  
الصلت ويثبت إمامته إلى أن مات ، وقد أجمعوا كلهم على تصويبه  
في الإجماع ، مصيب حتى يصح عليه أمر في الدار يزيل به إمامته ، أو عذر  
يجوز لهم ما فعلوا . فإذا كان ذلك كذلك فالخارجون إليه القاصدون

(١) لا : زيادة من عندنا حتى يستقيم النص .

بالمحاربة إليه المستولون على ما في يده ضلال في الحكم كفره ، فعلمهم  
 المحرم بالإجماع والسنة . قال الله تعالى : ( أطيعوا الله وأطيعوا الرسول  
 وأولى الأمر منكم )<sup>(١)</sup> وهم الأئمة . وقول النبي ﷺ : « السمع  
 والطاعة ولو كان حبشياً ولو كان مجعداً » ورواية أخرى « إن وليكم  
 [٤٧٨] حبشى مجعد فاقام فيكم كتاب الله وسنتي فاسمعوا وأطيعوا » .  
 وقال أبو بكر : « قد وليت هذا الأمر عليكم ولست بخيركم فأطيعوني  
 ما أطعت الله فإذا خالفت أمره فلا طاعة لي عليكم » . وفي الحديث المروى  
 عن النبي ﷺ « أطيعوا ولاية أموركم » . فإذا كان الإمام إمام عدل  
 فالسمع والطاعة له فريضة ، على ذلك أجمعت الأمة ، ومن ترك الفرض كافر  
 ومن امتنع من طاعة الإمام عاص ، ومن أعان عليه وزحف إليه وتقدم  
 عليه باغ كافر في حكم الظاهر حتى يقيم حجة قاهرة مكفرة على الإمام  
 ظاهرة . ولم تظهر من الصلوات مكفرة ، وطاعته بالإجماع الذي بيناه واجبة ،  
 والحجج لذلك ظاهرة ، والذي خرج على الصلوات بغير حجة شاهرة ،  
 والإجماع على معصية من الإمام معلومة ولا مكفرة ، كافر مستحق للبغي  
 في حكم الظاهر ، والإمام بالإجماع الأول على إمامته حتى يصح كفره ،  
 أو حجة توجب صواب ما فعله . ألا ترى أنهم لما خرجوا عليه وتبايعوا  
 صاروا عاصين وقد عصوا بمعصية الإمام ، ولما قدموا عليه إماماً ، دلّ  
 معصيتهم وفعلهم على بغيهم . ألا ترى أن الباغي لا يقبل قوله ولا تجوز

(١) سورة النساء : آية ٥٩ . . . « أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم » : قوله تعالى (٦)

شهادته ولا تقبل دعواه ، فهم إن ادعوا واحتج لهم محتج ممن يعذر عنهم  
ويصوبهم على الإمام لم يقبل الدعوى عليه ؛ لأن قولهم غير مقبول عليه  
حتى يصح كفره . وإذا كانوا عصاة لم يميز تقديم إمام للبغاة دون الرضى  
والمشورة من جميع المسلمين ، فإمامتهم غير جائزة ودعواهم غير مقبولة . وإن  
قالوا هم ومن يحتج لهم ممن يرى رأيهم أن الصلت تبرأ من الإمامة لم  
تجز دعواهم ولم تجز أيضاً شهادتهم لأن المدعى لا تجوز شهادته لنفسه  
ولا تجوز شهادة الباغى ولا العاصى إلا أن يصح<sup>(١)</sup> على ما ادعوا بينة عادلة  
من غير أهل مذهبهم أو غير من يصوبهم . ولا تجوز شهادة الشكك  
فيهم وفي الإمام ، فإذا بطلت هذه الوجوه بالإجماع أنه لا تجوز شهادة غير  
شهادة العدول ولا تجوز شهادة من يحور<sup>(٢)</sup> إلى نفسه ، فقد فسد احتجاج  
من يحتج لراشد أنه لم يقدم إلا من بعد أن تبرأ الصلت . ولا يثبت  
هذا القول إلا بصحة ، وإن احتجوا أن عزان أرسل إليهم بذلك فعزان  
لا يقبل قوله على الإمام فيما يكفره بالإجماع ، وإن اعتلوا بتحويله أن ذلك  
اعتزال من الإمامة فهذا هو [٤٧٩] الزور وصریح الكذب . ولم يقل أحد<sup>(٣)</sup>  
أن الإمام إذا تحول من دار إلى دار أو من بيت إلى بيت ، زالت  
إمامته ، والاتفاق على أن الإمامة لا تزول بذلك ، واحتجاجهم بتوجيه

(١) كتب في المخطوطة « يصحوا » .

(٢) حار حورا : رجع .

(٣) كتب في المخطوطة : « ولم يقل أن أحدا » . . . . .

الكفة والخاتم فذلك لا يزيل الإمامة ، لأن المرء له أن يتصرف في ماله بجميع منافعه وما يعود عليه نفعه ، أو يدفع أعداءه وشرهم . ألا ترى أن بعض الشكك في الصلوة ممن يعذر عن راشد يقول لا تحل البراءة من إمام المسلمين حتى يحل دمه فلا يستحل دم الإمام حتى يستحل دم من حارب معه ، ولا يحل الخروج عليه حتى يشهر كفره . فالصلوة بالإجماع لم يظهر كفره فلا تحل البراءة ولا الخروج عليه بالإجماع ، فقد دل بذلك صواب الصلوة بالاتفاق في الدار من أهل الخلاف والوفاق وإن جحدوا ذلك ، وأخطأ من خرج عليه ، إذ لا يحل دمه ولا الخروج عليه ولا البراءة منه ، ولا يخرج لهم في حكم الظاهر من الضلال واسم البني . ألا ترى أن بعض المنتحلين ممن يعذر عن راشد ، يقول إن محمد بن محبوب وغيره لو خرجوا على المهنا بن جعفر<sup>(١)</sup> قبل ظهور كفره لوجب على المسلمين أن يجاهدوا لله بأسياهم مع المهنا بن جعفر حتى يوضح محمد ابن محبوب بشهرة في الدار حدث المهنا ، ولا فرق عندنا بين المهنا والصلوة . وإذا لم يحز الخروج على المهنا لم يحز الخروج على الصلوة ، وإذا لم تجز دعوى محمد بن محبوب<sup>(٢)</sup> على المهنا ، لم تجز دعوى راشد على الصلوة . إن محمد بن محبوب رحمه الله ، من أئمة المسلمين المجتمع على ولايته ، ورشد

(١) المهني بن جعفر من البعدي: ولي إمامة عمان سنة ٢٢٦ هـ إلى أن توفي سنة ٢٣٧ هـ وولي بعده الصلوة بن مالك الخروقي .

(٢) روى أن محمد بن محبوب ، وبشير بن النضر كانا يبرآن من الإمام المهنا حتى مات (السليمة تحفة الأعيان ج ١ ص ٢٢١) .

كان من سائر الرعايا أى لا ولاية له مع المسلمين ، فقد صح بطلان من يحتج لراشد على لسانه من حجته . وقد دللنا على صحة إمامة الصادق وأوضحنا من حجج الكتاب والسنة والإجماع على ما فى بعضه كفاية عن الإطالة ، ولو أردنا الإكثار لطال به الكتاب ، وقد بينا خطأ المحققين لراشد وخطأ الخارجين معه من الإجماع والسنة ما يكتفى بدونه . فالصالحات على الإمامة بالإجماع إذ لم يصح منه مكفرة ، وقد بينا أن الجميع قد صوبوه من القول والخارج والشاك ، فهو على ذلك لأن الشاك فيه يتولى من تولاه فذلك ولاية ، والخارج عليه لم يخطئه وقد خطبوا له ودعوا له ولا يدعى إلا لولى ، والذي يتولاه فهو على ولايته وإمامته ، فقد صح تصويبه من الجميع ولا اجتماع على تصويب من خرج عليه ، بل وجدنا الإجماع على تخطئهم [٤٨٠] إذا كانت السنة تدل على تحريم خروجهم عليه والإجماع كذلك . وإذا كانوا مخطئين فى فعلهم وعصاة لله ولرسوله وللإمام فى زحفهم إليه ، وحرام تقديمهم عليه ، وكان فعلهم غير جائز ، ثم قدموا عليه من لا يجوز أن يُقدم ، وقدمه من لا يجوز أن يقدم إماماً ، لم يكن ذلك بإمام للإجماع الذى يبقاه ، لأن الهاغى لا يجوز تقديم إمامه بتقديم باغ مثله ، وإذا كان ذلك كذلك فقد بان خطوهم . وفى الرواية عن رسول الله ﷺ أنه قال : « إذا ظهر إمامان فاضربوا عنق أحدهما » . وقال الشاك « فافعلوا الأخير من الإمامين » . وإذا كان ذلك كذلك وكان الصلوات إماماً بالإجماع وراشد غير إمام بالإجماع ، فقد وجب فى الرواية



قتل راشد بما قد جاءت به السنة وما قد بينا من الاتفاق . ألا ترى أن راشداً قد اتفق الجميع من أهل الدار على ترك ولايته والداول على ذلك أن الذي قدم راشداً قد رجع وخرج عليه ونفسه ، وانذى منك في راشد لا يتولاه ، وقال يمكن أن يكون راشد مخطئاً ، والذين يبرءون من راشد على ترك ولايته ، وقد وجدنا المسلمين من الدعوة على البراءة من راشد والإجماع الذي قلباه قاضٍ على كل حجة .

وفي جواب بشير<sup>(١)</sup> أن الجماعة إنما أشهرت الحكم على الحادث المجمع على تحريره وأوقعوا البراءة بأمله ومن دخل في شيء من معانیه ، وقال في سيرته إنهم أجمعوا على البراءة لله فيما شاهدوه من الفتنة الواقعة بعمان من موسى بن موسى وراشد بن النظر وتقديمهما على إمامة الصلت ابن مالك ، واستحللها لذلك وادعواهما أن ذلك طاعة أمرها الله بها ومن تولاهما على ذلك ، أو تولى من تولاهما ، ومن الشادين على أعضادهما والشادين على أعضاد الشادين على أعضادهما . فقد أدخل بشير ومن اجتمع معه من المسلمين الشكك في البراءة معهما والمقولى أيضاً لها ومن تولى من تولاهما من العالمين بأحداشهما ، وبدل على استحللها لما ركبها تخطيط من حرّم حدشهما ، وقد قال المسلمون إن كل مقولٌ لحديث على حدث مكفر محدث والشاك في ضلالهما على استحلل الحديث لركوب

(١) بشير بن المنذر من فقهاء وعلماء عمان الأباضية في القرن الثاني الهجري ، وبشير بن المنذر النهرواني المقرئ جد بني زياد ، وهو من سامة بن لؤي بن غالب وتوفي سنة ١٧٨ هـ .  
(أنظر السامى . تحفة الأعيان ج ١ ص ٨٦) .

الحدث محدث بالإجماع [٤٨٩] على مفارقة للشاك ، إلا من وقف من  
ضعفاء المسلمين وقوف مسلم للمسلمين دائن بولايتهم على براءتهم من أهل  
ذلك الحدث بعينه وكل حدث مكفر.

وفي آثار المسلمين أن الكفر الذي لا يسمع الناس جهله نصب الحرام ديناً  
بالادعاء على الله في تحليل ما حرم أو تحريم ما أحل . وقد وجدنا راشداً  
مستحلاً لما حرم الله وهو داخل في هذا المعنى ، فلا يسمع كفره لمن علم  
ذلك ممن شاهد أو سمع ذلك بخبر يقوم به الحجة عليه . فمن شك  
في راشد وبغية بعد حدثه لم يسمعه ذلك ولحق بالشكك إلا أن يكون  
واقفاً سائلاً عن معرفة الحكم ، لا يصل إلى معرفة ذلك ومعرفة الحكم فيه  
الضعيف ، إلا بالسؤال إذا صح معه الحدث . ومن خطأ المسلمين  
في السؤال عما جهل من معرفة الحكم في أهل الأحداث المكفرة التي  
صحت معه كان أولى بالخطأ . وأما من شك ثم دان بالشك ودعا  
إلى الشك ولم يقول إلا أهل الشك ممن شك ووقف مثل وقوفه فهذا  
وقوف الشيعية<sup>(١)</sup> الذين خطأهم المسلمون . وقد قال بعض المخالفين لنا  
في سيرته ممن يرى الوقوف ، أنهم لا يمتدنون الولاية لأحد من الناس  
حتى يعلموا أنه يدين بدين المسلمين المفاارقين لجميع أهل البدع ، فقد أوجبوا  
الخنزير والسؤال ؛ لأن هذا لا يعرفه الضعيف والجاهل إلا بالسؤال ، ودخلوا  
فيما عابوا على المسلمين من السؤال . إذ لا يصل إلى ذلك أحد إلا

(١) كتب في المخطوطة : « الشيعية » .

بطلبه والسؤال عنه وعن أهله وعن الحجة فيه وعن أهل العدالة الذين هم  
حجة ، ليعمل دينه عنهم ويقولام ويعرف عدلهم دون أهل البدع  
والمخالفين للحق ، فقد بطل بهذا قول الشكاك الذين أبطلوا السؤال  
في أحداث المحدثين إلى حين<sup>(١)</sup> بعد أن أوجبوا الحجة في ذلك .  
وأما من دعا إلى الشك في أحداث عن بعد أن أوجب الحجة لمذهبه  
ودعا إليه واحتج بالقول الموجود عن أبي الشعثاء<sup>(٢)</sup> : « إذا قال العالم  
للجاهل اعلم مثل علمي قطع الله عذر العالم وإذا قال الجاهل للعالم ارجع  
إلى منزلة ضمني وجهلي قطع الله عذر الجاهل » . فذلك لا حجة لهم  
فيه بل هو راجع عليهم ؛ لأن العالم إذا قال للجاهل اعلم مثل علمي فيما  
لا يسع جهله لم يقطع الله عذر العالم فبطل [ ٣٨٢ ] قوله لهم في هذا .  
وإن قال له اعلم مثل علمي فيما يسع جهله على وجه الترغيب اطلب  
العلم والنضل لم ينقطع أيضا عذر العالم وكان مثابا .  
وأما إذا قال الجاهل للعالم ارجع إلى منزلة جهلي وضمني فهذا مما  
يرجع عليهم بمثله لأنهم يقولون إنهم ضغفاء وجهال بصحة الحدث الواقع  
وهم واقفون لحال جهلهم ، ثم يدعون الناس إلى مثل جهلهم وضغفهم  
ولا يقولون المسلمين على برايتهم ويعنفونهم ، وإنما يقولون من وقف وشك  
مثل شكهم وتجاهل كجهلهم على ما ادعوه من جهالتهم ، لكانت هذه

(١) في نسخة « أبطلوا السؤال في أحداث المحدثين على السقم إلى حين » .

(٢) يستشهد هنا بأبي الشعثاء جابر بن زيد ، الذي يعتبر مؤسس المذهب والفكر الأباضي .

توفي سنة ٩٣ هـ ومن أهم تلاميذه أبو حنيفة مسلم بن أبي كريمة .

الحجة التي ردوها إليهم ترجع لا إلى أولى العلم بالله وبأحكامه . وإن كان وقوفهم على ولاية من تولى الصلوات وولاية من برى منه وولاية من تولى راشدا وولاية من برى منه وولاية من تولى عزان وولاية من برى منه ، فهذا هو الإرجاء بعينه . ومثالهم كمثل من جمع بين القاتل والمقتول في الولاية ، وبين العاصي والمطيع ، والمسلمون براء ممن قال بهذا من الحشوية والمرجئة . لأن قائل هذه لا محالة مقتول المخطئ . في الحكم ، فمن تولى من تولى مخطئا كان مثله ، لأن ولاية من تولى وولاية البراءة ممن برى براءة ، فإذا دخلوا في ذلك واعتقدوه فقد تولوا أهل الولاية وأهل البراءة وتولوا من برى من أوليائهم وكفينا المؤنة فيهم .

وأما من أقرّ وعلم أن صلتي كان إماما قدمه أهل العدل ويقول إنه لم يعلم أنه ظهر منه أمر مستنكر ولا حدث مكفر ، ثم يقول يحتمل أن يكون مخطئا فقد افترى إثما عظيما وبهتاناً مبيهاً لأنه أقر بثبوت إمامته ثم أساء به الظن وادعى عليه حكم الباطن لأن قوله « يمكن » إنما هو حكم باطن ليس حكم بالظاهر ، وحكم الباطن لم يتعبد به ، إنما تعبد العابد بحكم الظاهر . ومن قطع عذر المسلمين في ادعائه في حكم الباطن أخطأ في تأويله ، ومن أساء بالمسلمين الظن في حكم الباطن فقد ركب كبيرة من الذنوب ، وراكب الكبيرة مفارق حتى يوب . ومن أضل ممن زعم أن الإمام لا تحمل البراءة منه حتى يحل دمه ولا يحل دم الإمام

حتى يحل الخروج عليه ، ولا يحل الخروج عليه حتى يظهر كفره ، ثم شك في الخارجين عليه وقال يحتمل أن [ ٤٨٣ ] يكون راشد مصيبا والصلوات مخطئا فمن بعد أن علم أن الصلوات إمام عدل لم يظهر كفره ثم خطاه في حكم الباطن وصبو راشدا الخارج عليه في حكم الباطن . فهذا هو البلاء المبين والضلال البعيد ، إذا كان لا تحمل البراءة منه ولا يحل الخروج عليه حتى يظهر كفره ، والصلوات إمام عدل لم يظهر كفره ولا يحل الخروج عليه ولا البراءة منه .

وقد خرج موسى وراشد وركبا ما لا يحل قبل أن يظهر كفر الصلوات وخروج من الحق ، ثم ادعى المدعى أنهما يمكن أن يكونا مصيبين فيما لا يحل مما فعلا ويكون الإمام مخطئا من غير أن يعلم منه خطأ في حكم الظاهر ، وهذا ما لا يقوله عاقل عميز ، ومن دعا إلى هذا ودان به ودعا إلى الشك وأوجبه ولم يكن في جملة المسلمين . والذي وجدناه في سير بعض المنتحلين الوقوف مما يكون فيه تنقض على نفسه أن أهل البدع الواحد أن يظهر مفارقةهم ولو فارقه على ذلك جميع العالمين ، وأن جميع من فارقه على ذلك ضال . وإذا كان ذلك كذلك عنده وعند المسلمين فقد غلط بخططته ممن أظهر مفارقة المحدثين المبتدعين من أهل عمان في جميع ما يحتج به ويدخل في معانيه . وهل البدعة بدعة إلا إذا كان المحدث في الإسلام قد ركب بحدته وتأويله شيئا لم يتقدمه فيه أحد

من المسلمين وهو في الأصل محرم فركبه فذلك بدعة ليس بدعاوى<sup>(١)</sup> كما زعم أن أحداث عمان دعاوى ١١ فكيف يكون ما أحدث راشد على الصلت في تقديمه ليس ببدعة منه ولا بمن قدمه وأمه<sup>(٢)</sup> !؟ وذلك شيء لم يسبقهم إليه في الإسلام أحد في قول ولا فعل ولا برأى ولا بإجماع ، بل الإجماع على تحريم التقديم على الإمام العدل المتفق عليه قبل ظهور كفره . فإذا ركبوا المجتمع على تحريمه واستجازوه لأنفسهم واستحلوا ودانوا به وكانوا مبتدعين ، وإذا ركبوا ما هو محرم في الكتاب والسنة والإجماع لم يسبقهم في ذلك المعنى أحد ممن تقدم من المسلمين ولا من المتأولين ، ولا استحل أحد في تأويله بصواب ولا غلط بتقديم إمام على إمام عدل من غير حدث مكفر ، كانوا من أهل البدع وليس من الدعاوى كما زعم ، وهو يقول إنه لم يضل أحد [ ٤٨٤ ] من المذنبين ولا من المجتهدين إلا من قبل الخطأ في التأويل للكتاب والسنة والآثار . والحدث الذي وقع في عمان في تقديم راشد على الصلت هو مخالف في الكتاب والسنة والآثار ، فمن غلط فيه بتأويله كان مخطئاً لأن السنة والكتاب والإجماع توجب طاعة الإمام وتحريم الخروج عليه قبل ظهور حدثه ، والآثار متفقة على ذلك من أهل الوفاق والخلاف . وفي الآثار عن محمد بن محبوب إلى أهل حضرموت : « إنكم تذكرون وذكر من ذكر منكم عزل هذا الإمام وتقديم إمام عليه من غير حدث فابتقوا الله

(١) يشير هنا إلى الفرق بين البدعة والدعوى .

(٢) أمه : اتخذها إماماً .

ثم اتفوا الله فإن هذا جور كبير إن عزلتم إمام عدل وقد أعطيتوه  
عهدهم وميثاقكم فهذا عقد لا يحكم لكم أن تخلوه إلا بحدث يكفر به  
الإمام ثم يصير عليه ولا يقوب . . . والصلت إمام عدل بالاتفاق ولم  
يعلم منه حدث بالاتفاق وتحريم وتقديم إمام عليه . وقد قدم موسى راشدا  
بالاتفاق وذلك محرم بالاتفاق ، ودعوى من ادعى عليه لا يقبل بالاتفاق  
حتى يظهر منه كفر بالاتفاق . وإذا كان تقديمهم عليه محرما بالاتفاق  
ثم تأولوه بلفظ أو تعدوه ثم استعملوه وركبوه ودانوا به وانتحلوه ،  
وهو ضلالة إذ لم يتقدم في ذلك ممن سلف من المسلمين . وهل تكون  
البدعة إلا هكذا !! ومن ركب ما حرم الله عليه واستحل به تأويل ،  
ومن تأول ذلك أنه دعاوى من غير حجة ولا بيان يوضح في ذلك وجه  
الدعاوى فيه ، لم يكن قوله مقبولا . لأن الدعاوى هي فيما لا يعلم بين  
الخصماء وليس في الدين ، وقد تكون في بعض الدعاوى الإيمان وليس  
في هذا إيمان . وإذا كان هذا أمراً قد وضع على ما قلناه في ارتكاب  
الحدث المحرم ولم يجز فيه الإيمان ولا دعوى المدعين ولا شهادة المحدثين  
لأن شهادتهم لأنفسهم لا تقبل ، ولا تقبل شهادة أهل الشك في ذلك .  
فإن الواضح المجتمع عليه اتباعه أولى من تأويل اللفظ أنه دعاوى ، ولو  
كان هذا دعاوى لكان كل من ركب في الدين ما حرم الله عليه  
وادعى إجازته واستحله وخطأ من حرمه عليه كان حكمه دعاوى . فلما  
بطل هذا بطل قول من ادعى أن الذي كان من حدث راشد على الصلت

دعاوى [٤٨٥] إذ الدعوى معروف طريقها وهى فى كل ما شكل بين  
الحرم والأحكام . وهذا واضح المنهاج مكشوف التناع بالإجماع على  
صحة الحدث المحرم بالانفاق . وليس كل من ادعى شيئاً قبل منه  
بل الإجماع أولى من تأويل الفلظ<sup>(١)</sup> . فإن ادعى مدع أن قد تقدم  
فى هذا من عزل إمام على إمام فعل أهل عمان فى ابن أبى عفان<sup>(٢)</sup>  
قيل له أغفلت المعنى لابن أبى عفان . لم يقل أحد إنه كان إمام عدل  
متفقاً عليه ، وإنما قال بعضهم إنه إمام دفاع إلى أن تضع الحرب أوزارها  
بشرط ، وقال آخرون كان أمير جيش وليس بإمام ولم يحتموا على إمامته  
ولا وجدنا أحداً يتولاه من أهل الدعوة ، فلا يشبه ما قلنا من الاجتماع  
على الإمام الصلت بن مالك . ووجدنا الاجتماع من أهل الدار مجتمعين  
على ولاية المتقدم بالإمامة على ابن أبى عفان وولاية من قدمه ، وهو  
وارث بن كعب وموسى بن أبى جابر ، فأوجب الاجتماع الولاية لهما  
والنصيب ، إذ لم تكن لابن أبى عفان أصل إمامة متفق عليها .  
فليس فى هذا علة لمن اعقل به إذا كان الإجماع هو الحجة والأخذ به  
هذى وتركه ضلالة والشك قية مصيبة .

كذلك المتقدمون فى عمان بعد الصلت لم نجد الاجتماع يوجب صحة  
إمامة أحد منهم ولا ولايتهم . وقد قلنا إن الإجماع حجة لنا وعامينا ،

(١) فى نسخة « لفظاً »

(٢) دى محمد بن عبدالله بن أبى عفان الإمامة فى عمان سنة ١٧٧ هـ وعزل فى سنة ١٧٩ هـ .  
وكان ابن أبى عفان من آل محمد إلا أنه نشأ فى العراق .



وقد وافقنا بعض من يخالفنا في أحداث عمان . قال : وليس لكم أن  
تعقدوا الولاية لإمام سلف قبلكم لم تصح معكم عقدة إمامته بصفتة<sup>(١)</sup>  
أحد من أعلام المسلمين . فإذا كان هذا ، وقد وجدنا القنازع بين أهل  
الدار في إمامة عزان بن تميم ، ولا نجد أحداً على ولايته ولا صحة إمامته  
بإجماع عليه ولكن وجدناهم مختلفين فيه وفي إمامته هل انعقدت بمن  
حضرها ، ولم نجد أهل الدار مجتمعين على ولاية العاقدين له ولا صحة صفته  
بأعلام المسلمين بالاتفاق عليه ، وكانت عقدة مشككة . ووجدنا الإجماع  
من أهل الدار أنه كان رجلاً من الرعية قبل تقديمه ثم دخل في الأمر  
المشكل ، فهو معنا بالإجماع على الأمر المتقدم أنه ليس بإمام عدل حتى  
يقع الإجماع أنه إمام عدل قدمه المسلمون لأن الإجماع حجة . وقوله في  
عزان وراشد أن أمرهما أضيق أن يكونا محقين من الصلت وراشد  
[٤٨٦] فذلك حجة عليه أن شك في الجميع ثم تولى من تولاها . ولما قال إنه  
يقول من تولى راشد ومن تولى عزان إلا أن يكون من القوم الذين  
قالوا نحن أهدي منهم ، نحن نقول الفريقين والقائل والمقول ، هذا هو  
الإدعاء !! وقد أوضحنا الحجة في راشد والصلت فيما بيننا من الإجماع .  
ولو كان راشد محقاً لم يكن عزان محقاً ، وقد كفر من تولى عزان أو  
تولى من تولاه لاحتجاجه على نفسه أنه أضيق عدلاً من الصلت وراشد .  
وأما احتجاجه بقول المسلمين : ترك الشكركم عليه حجة له لأن جمل من

(١) الصفة : صفة اليقين التي تعقب البينة لأولى الأيمان .

ترك النكير على الفاسق أو خطأ العاصي لا يكون حجة للفاسق ، ولا يرجع  
فسقه . ويدل ذلك أن إظهار النكير على الإمام العدل إنكارهم على  
عثمان ، كان إنكارهم ذلك حجة عليه وتركهم النكير حجة للإمام العدل  
فملهم في المهنا بن جعفر ولم يقيموا حجة عليه ولا على أوليائه إذ الدعوة  
لا تقبل على الإمام العدل إلا بصحة ، وأما إذا لم تصح إمامة الإمام  
كانت مشكوكه ، وكان الشكوك موقفاً ، كما قال بشير في اشتراك عقد  
الإمامات ومشكوكها وخالصها بالصحة ، فذلك إنما هو في هذا الأمر  
ليس فيما أوضعنا من الحجة في راشد والصلت من الإجماع على ذلك  
وفساد إمامة راشد وصحة بنغيه المتفق عليه . وقد قلنا إن عزان لم يتفق  
على إمامته ولا ولايته ولا ولاية المتقدمين له فلا تثبت هليفاً لإمامته ،  
حتى يصح لنا أن تقديمه وصحة صفته بأعلام المسلمين المتفق  
على ولايتهم ، كما قال صاحب الكتاب مما يحتاج به وذلك حجة ما لم  
يتبع الإجماع .

وكذلك الفضل بن الحواري والحواري بن عبد الله<sup>(١)</sup> في الأصل  
هما رجلان من سائر الناس بالاتفاق ولم يتفق أهل الدار على صحة إمامتهما  
في عقدتهما ولم يتفق على إمامة الحواري بن عبد الله ولا ولايته ولا

---

(١) لما قتل موسى بن موسى سنة ٢٧٨ هـ بنحريش من الإمام عزان بن تميم ، غضب الفضل  
ابن الحواري والحواري بن عبد الله لقتل موسى بن موسى . وعقد الفضل بن الحواري للحواري  
ابن عبد الله إماماً بصغار ، فبعث إليهما عزان بن تميم الجيوش فالتقوا في القلاع وقتل الحواري  
ابن عبد الله وقتل الفضل . (السلي تحفة الأعيان ج ١ ص ١٩٧-٢٠٥) .

ولاية من قدمه لدخوله في ذلك ، لأن من دخل في إمامة فاسدة لحق بحكم المقود له ، وقد سفكوا جميعاً على ذلك الدماء من غير صحة رشاد لأحد الفريقين . فالإجماع في الأصل أنهما ليسا بإمامي عدل وهما على الأصل حتى تصح إمامتهما وإجماع المسلمين على ذلك ، فليس لنا الدخول في الأمر المشكل حتى يصح لنا الحق من المبطل بالإجماع والحجة التي بينهاها ، وقولنا قول المسلمين فيما دانوا فيها وفي غيرهما [٤٨٧] ممن لم تقم لنا الحجة وعلينا في ذلك من طريق الإجماع أو الشهرة التي لا تدفع بصحة المبطل أو ركوب الحدث المحرم .

وأما المنتدمون في عمان بعد أن استولى عليها السلطان فإننا لانظلمهم كلهم كانوا أئمة عدل ولا فسقة ولا أنهم قدمهم المسلمون ولا صح لنا سيرتهم بالعدل ، ولم نجد الإجماع من المسلمين على أحد منهم أنه إمام عدل مجتمع عليه . وهم في الأصل من سائر الناس بالإجماع فهم على الإجماع الأول من العوام حتى تصح عدالة أحد منهم فيما قام به وسيرته بالعدل والاتفاق عليه في الإمامة والولاية ؛ إذ ليس لنا أن نفقد إمامة إمام ولا ولايته لم يصح لنا الاتفاق عليه ولا صحت عقده بأعلام المسلمين من أهل الولاية ولا وجدنا الإجماع على التراضي ولا سيرته بالعدل في مصره والرضى من الجميع بإمامته والتسليم له . والاتفاق والرضى بالإجماع بإجماع المسلمين على التراضي به يوجب الحجة إذا صحت سيرته بالعدل في الرعية . فهذا قولنا في جميع المسلمين التسمين بالإمامة في عمان بعد الصلت المجتمع

عليه وعلى صحبة إمامته إلا سعيد بن عبد الله ومن استشهد معه من المسلمين رحمة الله عليهم ، فإننا وجدنا أهل الدار من أهل دعوتنا من المسلمين يجمعون على صحة إمامة سعيد بن عبد الله وولايته ولا خلاف بينهم فثبت ذلك بالإجماع ولم ترتب فيه .

وديننا في جميع الأحداث المكفرة لأهلها وجميع الفرق المخالفة دين محمد ﷺ خاتم النبيين ودين من دان بدينه من المسلمين وسار بسيرته ولم يغير ولم يبدل وأنكر المنكر حين ظهر منهم أبو بكر الصديق وعمر ابن الخطاب ومن كان معهما من المسلمين ، وعبد الله بن مسعود ، وأبو ذر ، وعمار ، ومن كان معهم ممن أنكر المنكر حين ظهر ، وعبد الله بن وهب وأصحابه أهل النهروان ومن استشهد معهم ، وجابر بن زيد ، وأبو عبيدة مسلم بن أبي كريمة ، وعبد الله بن أباض ، والمرداس بن حذير ، ومن استشهد معه ممن أنكر المنكر ودعا إلى الحق وأوضح الحجة من بعدهم عبد الله بن يحيى طالب الحق ، والحفثار بن غوف ، وأبو الحر على ابن الحصين ، ومن استشهد معهم من المسلمين رحمة الله عليهم أجمعين .

[٤٨٨] ومن بعدهم الربيع بن خبيب ، ومحبوب بن الرحيل ، والجلفندي ابن مسعود ، ومن استشهد معه من المسلمين ، وخلف بن زياد ، وموسى ابن أبي جابر ، وبشير بن المنذر ، والمخير بن النير ، وهاشم بن غيلان ، ومحمد بن محبوب ، وعزان بن أبي الضمر رحمة الله عليهم ومن كان مثلهم في عصرهم ممن لم أذكر اسمه . والقوام بهمان من الأئمة من وارث بن كعب

إلى الصلت بن مالك ، رحمة الله عليهم ، وديننا دينهم وقولنا قولهم ومن  
كان بعدهم ممن دان بدينهم ممن أنكر المنكر على أهله بشير بن محمد  
ابن محبوب ، ومن كان معه ، وأبو قحطان وأبو إبراهيم وأبو مالك  
وسعيد بن عبد الله ، وأبو محمد عبد الله بن محمد بن بركة رحمة الله عليهم  
أجمعين فيما أثروا من دين الله وأحيوا من سنن الله . ديننا دينهم وقولنا  
قولهم لا نبتغي به بدلا ولا عنه حولا إن شاء الله وبه التوفيق ولا حول  
ولا قوة إلا بالله العلي العظيم والحمد لله وصلى الله على محمد وآله وسلم  
تسليما ، فهذه الحجة واضحة لمن أبصرها وحجة على من أنكرها إن  
شاء الله .

(٢٦)

بسم الله الرحمن الرحيم

## في الرد على محمد بن سعيد<sup>(١)</sup>

قال محمد بن علي<sup>(٢)</sup> رحمه الله قال : أخبرنا سعيد بن محرز عن هاشم  
ابن غيلان قال : كان أشياخنا يعلموننا إذا اختلف الناس في شيء مما يحل  
بعض ويحرم بعض أو في ولاية أو في براءة وقف<sup>(٣)</sup> عند الشبهات حتى يعرف  
الحلال من الحرام ويستبين لك الولاية من الفراق ، وقل في هذه الأمور  
قولي قول المسلمين وديني دينهم ، فما أجمع عليه رأى المسلمين فأنا منهم ،  
وقال أنا واقف حتى أسأل المسلمين وديني دينهم ، وقال أنا واقف حتى  
أسأل المسلمين أهل العلم والبيئات فإن اختلف الناس ، فكن مع أهل

---

(١) في آخر هذا الرد : كتب « تم جواب الشيخ أبي الحسن رحمه الله وغفر له وكرم  
مشواه » . وقد ذكرنا قبل ذلك أن الشيخ أبا الحسن علي بن محمد البستاني كان من الفرقة الرستاقية  
التي لم توافق على عزل الإمام الصلت بن مالك وتولية راشد بن النظر . ومن اشتهر في الرد  
على الطائفة الرستاقية ، الفرقة النزوانية ومنهم أبو سعيد محمد بن سعيد السكدي الذي ألف في  
الرد عليهم كتاب الاستقامة بأصره . ( انظر أيضا : السالى : تحفة الأعيان ج ١ ص ١٦٧ ) .  
(٢) محمد بن علي : من العلماء الصمانيين البارزين في القرنين الثاني والثالث الهجري . وكان  
من المقدمين في البيعة للإمام الصلت بن مالك سنة ٢٣٧ هـ هو وبشير بن المنذر ومحمد بن محبوب  
والعلی بن منیر وعبيد الله بن الحسك . وكان محمد بن علي وهاشم بن غيلان من العلماء الذين  
كتبوا إلى الإمام عبد الملك بن حميد ٢٠٨ هـ - ٢٢٦ هـ ( انظر : السالى : تحفة الأعيان ج ١  
ص ١٠٣ ، ١٠٨ ، ١٢٤ )

(٣) كتب في المخطوطة : « قف » .

الصدق واسأل المسلمين أهل العلم بالله وبكتابه وبسنة رسوله ، على هذا مضى  
أوائل المسلمين :

قال غيره : إنما وسع الوقوف الضعيف فيما شكل عليه أمره ويكون  
وقوفه مع السؤال والتعليم والذكر ، ليس على الاختيار للشك والمقام عليه  
دون الطلب للحق فيما وقف عنه والبحث .

وقال الأزهر بن محمد بن محمد بن جعفر<sup>(١)</sup> وأنا فقد دخلت بسبب بعد سبب  
مع هؤلاء الأئمة وإنما كفت أدخل فيما استحلوه وأدين به .

قال : فلما انتفضت تلك الأمور بما فيها ورأيت اختلاف الناس رأيت  
الوقوف أولى بي وأسلم ورجعت إلى الاستغفار والمقاب من كل ما أخطأت  
فيه من تلك الأسباب [٤٨٩] ورأيت الوقوف أولى بي وأسلم وأحزم ووقوف  
تبيين وسؤال واجتهاد في طلب الصواب . فانظر قول الأزهر بن محمد أنه  
وقف ووقوف سؤال لا وقوف شك إذ لا يجوز الشك وقد أقر بالأحداث  
التي قد دخل فيها . ورووا أنه قد تاب منها ، ولا تكون توبة إلا من  
بعد معرفة الخطأ ، فقد أقر على نفسه بمعرفة خطأ ما كان دخل فيه .

وقال الأزهر أيضاً في سيرته : إن هؤلاء المشايخ الذين وقع بينهم  
ما وقع وجرى فيهم الاختلاف قال : كانوا الأئمة والقواد وأعلام البلاد  
والعلماء والعباد وأهل الاجتهاد حتى عرض لهم ما يمرض لأهل الدنيا من  
الحزن وعوارض الفتن . وأقر أيضاً أنهم قد عرض لهم الحمة ووقعوا في

(١) الأزهر بن محمد بن محمد بن جعفر : من العلماء والرواة الهانين في القرن الثالث الهجري .

اللفظة ، ثم قال : ثم رجعوا والحمد لله قبل موتهم إلى رأى المسلمين وإلى الاستغفار . فهذا يدل على أنهم لم يرجعوا إلى رأى المسلمين إلا بعد أن كانوا خرجوا منه . وقال : واستغفروا مما كانوا دخلوا فيه . فقد صح في قوله أن فعله معه ومعه كان على غير رأى المسلمين وعلى غير الحق ، ولا يتوب الغائب إلا من ذنب وقد صح الفعل منهم ولم تصح التوبة . وإذا كان الحدث شاهراً لم تجز التوبة إلا ظاهراً حتى تشهر التوبة كشهرة الحدث ، فلما لم تصح التوبة جرى الحكم عليه بما أحدثوا من الخطأ وفعلوه من أحداث الردي ، فهذا أزهى بقول إن وقوفه عنهم وقوف سؤال لا وقوف شك .

وقول هاشم فيما روى في الولاية والبراءة فيما تقدم من كتابنا يكون وقوف سؤال لا وقوف شك . وقال غيره : إنما يكون للضعيف وقوف سؤال لا وقوف شك ، وعليه التمسك والطلب والبحث عنه .

وفي سيرة محبوب يقول في الضعيف الذي يقولى المسلمين على برائتهم يقول : أبصرتم ما لم أبصر ، وعلمتم ما لم أعلم فرحسكم الله وأنا سائل وقولى للمسلمين السلام .

وقال غيرهم ممن عرفناه ووجدنا أيضاً في الآثار وحفظنا عن ذوى الأبصار أن الواقف على الأحداث الواقعة إنما وقوفه على طلب الحق والسؤال عنه لا على الشك والمقام عليه ، إنما الوقوف الذى لا سؤال فيه فهو لا يعرف حاله ولا يفتازع بين أحد من أهل العلم فيه .



ويوجد عن بشير [٤٩٠] أنه قال : إذا اختلف الرجلان حتى يرى كل واحد منهما من صاحبه أن السامع لها يقف التفسير على الجماعة : وقد قال عبد الله بن محمد يكون على السؤال وكذلك قال أبو عبد الله .

وقال الجيب : وأما ما ذكره محمد بن سعيد في تفسير قول الخوارى بن عثمان عن عبد الله بن محمد وأبي عبد الله وفسره وقال فيه وأكثر ، فإنه إذا تنازع الأولياء في شيء من العلم مما يجوز الاختلاف فيه والرأى كما قال ، فإننا إذا لم نعلم حكم ما اختلفوا فيه وما تنازعوا إذا كان في الفروع وما يجوز فيه الاختلاف ، أو ما لا يعلم ما هو ، فلا يحكم فيه بشيء ، ولا يحكم عليهم فيه بوقوف ولا يساء بهم الظن ، وهو على الولاية التي علمناها منهم وواقفناهم عليها ، ولو كان كل من رأينا منهم ما لا نعلم أو خالفه غيره من الأولياء فيما لا يعلمه لكان يجب أن لا تثبت لأحد ولاية أبداً . ولا فرق عندنا في اختلاف المختلفين من الأولياء إذا كان اختلافهم فيما يجوز فيه الاختلاف والرأى ، كانوا علماء وغير علماء ، إذا كان الحق في جملة الاختلاف وعدل الاختلاف فيحكم بعلم ، فإن تظاهروا عندنا بالبراءة من بعضهم بعض فالمبتدئ بالبراءة من صاحبه يبرأ منه حتى يصح حكم ما ادعى عليه وبرأ منه عليه . وإن لم يعلم المبتدئ بالبراءة من صاحبه وهم يبرأ بعضهم من بعض كانوا كالمقلاعفين وجرى عليهم حكم ما يجري على المقلاعفين من الوقوف ، وقد قيل لإسهم في الولاية .

وأما ما اختلف فيه المسلمون من الدين وما لا يكون الحق إلا في واحد منه بين المختلفين ، وتظاهروا بالبراءة من بعضهم بعض فإن على كل من علم حكم ما اختلفوا فيه أن يبرأ من المبطل ، ولا يحل له أن يقف عن المبطل بعد قيام الحجة عليه ، ولا يجوز له ترك ولاية الحق من أوليائه إذ علم استحقاقهم وعدل ما قالوا . وأما من لم يعلم عدل ما قالوا ولا حكم ما اختلف فيه وهم يبرأ بعضهم من بعض ويلعن بعضهم بعضا ولم تقم عليه حجة من كتاب ولا سنة ولا إجماع ، أو كان ضعيفا لا يعلم ذلك ، فإن له أن يقف وعليه السؤال عنهم والبحث عن حكم الاختلاف في طلب الحجة منهم ومن غيرهم من العلماء بدليل الكتاب والسنة والإجماع من الأمة حتى يعلم [ ٤٩١ ] الحق فيقولاه والمبطل فيبرأ منه . ولا عذر له إلا بالسؤال والطلب لأن الذي حفظناه عن ذوى الألباب أن كل ما اختلف الناس فيه من شيء مما لا يكون الحق فيه إلا في واحد بين المختلفين أن السؤال فرض واجب ولا يسع الشك . فإن قال قائل لم أجزت أن يقف عن المختلفين وإن لم تعلم فيهم محقين فلا يسه الووقوف عنهم ؟ قيل له يقف عنهم وقوف تبين وسؤال وطلب معرفة الحق بالأدلة التي وصفناها والدليل عليه قول الله تعالى : ( ما أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا )<sup>(١)</sup> .

وأحدكم فاسق ولم تعلمه منهم . وقال : ( فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون )<sup>(١)</sup> . فأمر بالسؤال لأهل الذكر إذ لا يعلم ، فعلمنا أن نسأل أهل الذكر فيما شكل علينا . وقال النبي ﷺ : « المؤمن وقاف » فعلمنا الوقوف فيما لا نعلم حتى نعلم ، وسؤال وتبين الحق من المبطل ونطلب من أمرنا الله باتباعه لقوله : ( وَرَمَّيْنَا أُمَّةً يَهْدُونَ بِالْحَقِّ وَبِهِ يَعْدِلُونَ )<sup>(٢)</sup> . فعلمنا طلب الأمة الذين يهدون بالحق وقال : ( وَذَرُّوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ )<sup>(٣)</sup> . ولا تكون معرفة ذلك إلا بالطلب والسؤال والتعيين كما قال الله تعالى ، وقد قال الله : وما اختلفتم فيه من شيء فحكمه إلى الله ، أى إلى كتاب الله ، وما تنازعتم فيه من شيء فردوه إلى الله والرسول<sup>(٤)</sup> . يعنى إلى كتاب الله ، وسنة نبيه . فعلمنا أن نتبين ذلك من كتاب الله وسنة نبيه حتى نعلم أهل الحق ونذر الملحدين .

وقال : ( لا تقولوا قوماً غضب الله عليهم )<sup>(٥)</sup> .

وأما قول سميد في المأين الذين اختلفا ، أنه إن برىء من الحق منهما برأى أو بدين هلك بذلك وتلزمه الدينونة بالسؤال ، فأما الدينونة بالسؤال فتلزمه فيما جلى به حتى يعلم الحق من المبطل ، وأما قوله إنه يهلك

(١) سورة النحل : آية ٤٣ .

(٢) سورة الأعراف : آية ١٨١ .

(٣) سورة الأعراف : آية ١٨٠ .

(٤) إشارة إلى قوله تعالى في سورة النساء - آية ٥٩ - ( يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول ) .

(٥) سورة الممتحنة : آية ١٣ .

في الوقوف وفي البراءة فذلك على العلم منه بالحق ، وأما على غير العلم بالحق فلا يهلك إذا كان واقفا سائلا ، وأما البراءة من الناس بغير علم أو بعد علمه بصوابهم ، وهو هالك لأن الله تعالى قد أمر [٤٩٢] بالتبيين فلا تجوز البراءة بغير بيان ؛ لأن الله تعالى يقول : ( وَمَنْ أَظْلَمُ <sup>(١)</sup> ) ممن اتقى على الله الكذب وهو يدعى إلى الإسلام والله لا يهدي القوم الظالمين ) <sup>(٢)</sup> . هم الذين يبرءون من الناس بغير حق ويقولون على الله بغير الحق ويبغون في الأرض بغير الحق ، ومن وقف عن الحق بغير الحق وهم قد قامت عليه الحجة ، وقد قال الله : ( إِنْ شَرَّ الدَّوَابِّ عِنْدَ اللَّهِ الضَّالُّمُ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ) <sup>(٣)</sup> . فهو الضال والشك ولا يجوز الشك في الإسلام . وقال أيضا : ( وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ بغير هُدًى مِنَ اللَّهِ ) <sup>(٤)</sup> . ( وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ ) <sup>(٥)</sup> ، فلا يقف على جملة هذا إلا باطلب للحق من الكتاب والسنة .

\*\*\*

تم جواب الشيخ أبي الحسن رحمه الله وغفر له وكرم مثواه .

(١) كتب في الأصل سهوا : « أضل » .

(٢) سورة الصف : آية ٧ .

(٣) سورة الأنفال : آية ٢٢ .

(٤) سورة القصص : آية ٢٠ .

(٥) سورة النساء : آية ١١٥ .

( ٢٧ )

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## سيرة غير منسوبة لأحد وليست كاملة

فإذا ادعى المتولى الولاية وادعى المتبرى البراءة ولم يصح في الدار ما تحرم به ولاية المتولى بما لا يختلف فيه ، ويعلم بذلك المتولى فالولاية أولى في الحكم ، لأن الإسلام وأحكامه أولى من الكفر وأحكامه إذا أمكن الإسلام بوجه من الوجوه ، لأن الإسلام يملو ولا يُمل .

ومن ادعى ما تجب به البراءة في رجل فادعى آخر ما تجب به الولاية فيه وتنازعا وتناكرا في ذلك ولم يصح مع من سمعهما صدق أحدهما ، فالمدعى لما تجب فيه الولاية أولى ، وبأمر القاذف المتبرى ، مَنْ ولى المتولى ، بالتوبة إذا أنكر ذلك عليه المتولى . فإن تاب من ذلك وإلا كان قاذفاً في حكم الظاهر إذا ادعى على وليه كفوفاً وبرى منه لشيء أنكره المتولى على المتبرى . ومن نزل بمنزلة القذف عند المسلمين فقد كفر . وإذا ادعى أحدهما الولاية بما تحتمل ولايته من ادعائه بوجه من الوجوه ثم قذفه هذا بمكفرة معه وهذا يدعى ولايته فهو قاذف ، ويستتاب من إظهاره القذف وإباحته البراءة من نفسه ، فإن تاب وإلا برى منه .

فإذا ادعى ما تجب به الولاية عليه وبرى منه الآخر ولم يقدفه  
بمكفرة ولا ادعى عليه كفراً وإنما برى منه ، لم ينكر عليه المتولى  
ذلك ولا قام عليه حجة باطل إلا برأيه ممن [ ٤٩٣ ] يدعى أنه يتولاه ،  
فكلاهما سالمان من الكفر عند من سمعهما من أوليائهما وكلاهما في الولاية  
لأنه يحتمل في الحق ولاية هذا وبراءة هذا منه على الظاهر للحق المحتمل  
منه ذلك . وبوجه أنه يمكن أن يكونا علما منه جميعا بمكفرة فبرئنا منه  
عليها ، ثم علم هذا بقوبة منه فتولاه على ذلك والآخر على البراءة منه ،  
فليس للمتولى أن ينكر على المتبرى البراءة وهو معه سالم وليس بقاذف ،  
ولا المتبرى أن ينكر على المتولى ما يدعى من نوبة الخلف ، ولا نعم  
في ذلك اختلافاً . فإذا ادعى أنه تاب من حدثه الذي علمه منه أنه سالم  
مصدق في ذلك على دعواه غير معنف في ولايته . وقد قال من قال إنه  
حجة له التوبة ويتولى بذلك ، وقال من قال حتى يشهد له على ذلك  
اثنتان ممن تجوز شهادته . وأما ولاية المتولى له بالدعوى منه إذا تاب  
من حدثه بما يمكن منه أنه علم منه بذلك ولا تكن شهادته من المحال .  
وأما إن تولاه قبل أن يشهد له بالتوبة من ذلك فقد قال من قال إنه  
مأمون على ذلك في الولاية ولا يتولى بولايته ، وقال من قال هو حجة  
في ذلك ويتولى بولايته إذا كان ممن يبصر الولاية والبراءة ، وقال من  
قال إنه في حال الولاية كمبطل وهو مخلوع لأنه يتولى محدثاً فيما يقرّ به  
على نفسه ويعلم بحدثه ولم يدع التوبة ، وإنما أظهر الولاية لمن هو على جملة

الحدث ، فهو محدث لولاية الحدث حتى يشهد له بالتوبة قبل إظهار الولاية . وأما إذا شهد فهو محدث بالتوبة قبل إظهار الولاية . فلا نعلم في ذلك اختلافا أنه مأمون على ذلك فهو على ولايته ، والاختلاف في قبول شهادته وزوال البراءة عن شهد له بالتوبة . فمن أحل هذه العمل<sup>(١)</sup> وتمييزها جاز لولاية للمتظاهرين بالولاية والبراءة والوقوف حتى يعلم أنهم مبطلون أو أن أحدهم مبطل ، ثم انضح به باطله مما لا يحتمل له مخرجا من مخرج الحق . والمتولى على كل حال هو حاكم بحكم ومحدث حدثا وهو أولى حجة من المتبرى . عند التنازع حتى يصح ما يجب به البراءة . والواقف المظهر [٤٩٤] للوقوف غير محدث في ظاهر الأمر لأن الناس كلهم في حال الوقوف حتى يصح لهم ما يجب به الولاية أو ما يجب عليهم به البراءة . وقد مضى ذلك القول ولا نعلم في ذلك اختلافا . وذلك لو أنه أجمع على ما يجب له معهما به الولاية ثم ادعى أحدهما أنه ركب ما يجب عليه به البراءة أو برى منه ، كان بذلك قاذفا مخلوعا ولا فاعلم في ذلك اختلافا .

وإذا أجمعا على ما يجب به البراءة ، ثم ادعى أحدهما توبة من ذلك كان محقا مصدقا ولا نعلم في ذلك اختلافا .

وإذا لم يتفقا على ما يجب له فيه الولاية والبراءة يقول هذا ، وبرى منه هذا ، وبان على المتبرى ما يكون به خالما ، أو قذفه مع من يدعى

---

(١) كتب أيضا : « العدل » .

ولايته بما يحتمل أنه تجوز له ولايته بوجه من الوجوه ، فهذا مبطل  
قاذف مخلوع ولا نعلم في ذلك اختلافاً .

وإذا وقعت المسألة في الولاية والبراءة ولو تظاهروا بذلك ما لم يقع  
قذف وإنكار يجب به حكم القذف مع المتولى ، فالمتولى والمتبرىء سالمان  
جميعاً والمتولى لهم على ذلك سالم ، والواقف عن المتولى والمتبرىء منه  
سالم ، حتى يصح على أحد منهم ما يجب به حكم البراءة بوجه من الوجوه ،  
ولا نعلم في ذلك اختلافاً بين أحد من أهل العلم .

ومنه ، وإن لم يكونا عليه حجة فنقولهم إن فلاناً وفلاناً حجة ليس  
بحجة عليه وقد أئزموه ما لا يجوز لهم أن يلزموه إذا كان معذوراً عن  
قيام الحجة ، وإن كان غير معذور عن قيام الحجة روح في التماس الحجة  
ففي من حضر ، ولا يجوز ممناً غير هذا في حكم الحق . وكل ما لم تقم  
به الحجة بمباراة الواحد من الحاضرين من المقرين بحكم ذلك الشيء  
فالجاهل به معذور عن طلبه في الدين ، وواسع له الإقامة على جهله أبداً  
حتى يصل إليه الحجة . وليس عليه أن يطلب على نفسه الحجة فيما هو  
معذور عنه ، وإن كان ما قد أئزموه الخروج مما لا يسهه جهله ففهمهم  
له بذلك قامت عليه الحجة وقولهم إنه ليس عليه حجة فهم كاذبون في  
ذلك ولا نعلم في ذلك اختلافاً .

فإن يكن الذي أئزموه السؤال عنه من الدين والحلال والحرام  
وأحكام الإسلام وما نطقت به الشريعة بالحكم فيه على ذلك وعلى وجهه



وكل ما لا يسع جهله بمعرفة التوحيد وتصديق الوعد والوعيد  
وأمثال هذا مما يتولد منه ، فالحجة فيه تقوم عند [٤٩٥] ذكر ذلك عن  
ذكره أو خطر ذلك بباله إذا عرف معاني ذلك وأحواله فعليه علم ذلك  
معاً ولو لم يعبر له ذلك معبر ، وإن لم يعلم ذلك من حين ما يذكر له أو  
يخطر بباله ويعرف معناه هلك بذلك ولا ينفس<sup>(١)</sup> في السؤال عن ذلك  
لعالم ولا جاهل وما عدا ذلك من الفرائض اللازمة ، فإذا حضر وقت  
ذلك ولزمه العمل به ضاق جهله على جاهله . وإذا وجد من يعبر له ذلك  
وكان بأرض متصلة بمعنى يعبر علم ذلك ، فإن لم يحضر من يعبر له ذلك ،  
وقد مضى وجوب ذلك في وقت وجوبه ولا يعلم تفسير ذلك ولا دلالة  
على وجهه كان عليه أن يؤدي ذلك الذي قد علم بحضور وقته على  
ما يحسن في عقله ، ولزمه الدينونة بالسؤال عن علم عبارة ذلك حتى يؤديه  
على وجهه . فإذا لقي من يعبر له ذلك كائناً من كان من الناس يعبر له  
كان عليه حجة ولم يجزله أن يجهل ذلك بعد علمه ولا يرجع إلى الشك ،  
وإن لم يعلم وقت حضور ذلك الفرض فعليه الدينونة بالسؤال عن وقت  
حضوره وتفسيره معاً وعليه أن يؤدي ذلك إذا علم بفرضه بما يحسن في  
عقله أنه وقته الذي يجب فيه وسأل عن ذلك كل من قدر عليه ، فإذا  
لتيه من يدلّه على ذلك كائناً من كان من الناس فأوقفه على ذلك لزمته  
الحجة ، وكذلك مثل أوقات الصلاة والصيام والعمل في ذلك . وإن جهل

---

(١) النفس : تعني هنا الكبير ، والعظمة ، والأففة ، والعزة .

وجوب الصلاة والصيام جهل وقتها وجهل تفسير العمل بهما ولم يجد من يخبره بذلك ويعبر له وإن لم يكن تقدم علم ذلك إليه ، فإن حسن في عقله أن عليه في دين الله تعالى ودين النبي ﷺ إلى خلقه فيما تعبد الله به عملاً بالأبدان ، أدى ذلك على ما يحسن في عقله ولم يكن ما السكا بجهل ذلك إذا لم يتقدم إليه علم ذلك ولم يسمع بذلك حتى وجب وقته وحضر وقت العمل به . فإن حسن في عقله أن عليه عملاً في دين الله تعالى في وقت من الأوقات ، قد حسن ذلك أيضاً في عقله فعمل ذلك بما يحسن في عقله فليس عليه غير ذلك ، إلا أنه يدين بالسؤال عما يلزمه في دين خالقه من جميع ما تعبد به . وإن قدر على الخروج في طلب ذلك [٤٩٦] وحسن في عقله أنه يجد من يدلّه على ذلك وكان قادراً على الخروج بأمان من الطريق ، وصحة من البدن ، وزاداً يأمن به على نفسه من العطش ، وراحة يأمن بها على نفسه من (الانقطاع في الطريق) <sup>(١)</sup> وما يدع لمن يعوله ما يقوم به إلى رجعت ، كان عليه الخروج فيما لا يسمه جهله ولا يسلم إلا بعلمه من دينه ، وما لا يكون سالماً إلا باعتماد السؤال عنه ، وإذا لم يجد من يعبر له كائناً من كان قامت عليه الحجة . فإنما عليه الخروج في التماس الدين في الواجبات التي يهلك بها إذا لم يدن بالسؤال عنها عقد عدم المعبرين لها . وأما كل ما لم تكن عبارة الواحد فيه فغير مقطوع العذر عن الخروج فيه ، وكلما لم تقم عليه الحجة من عبارة

(١) الانقطاع في الطريق : « زيادة من عندنا » .

البار والفاجر والمؤمن والكافر فالسائل عنه مفسس في السؤال أبداً ،  
وليس عليه خروج فيه ولا إلية . ومن ألزمه الخروج فيما لا يلزمه فيه  
فقد ألزمه ما لا يلزمه ، ومن ألزم الناس ما لا يلزمهم فقد كفر . فأما  
إذا حسن في عقله لزومه في وقت ما حسن في عقله في وجوبه على ما حسن  
من تفسير ذلك في عقله ودان بالسؤال عن ذلك في ذلك الوقت ولم يتقدم  
إليه علم ذلك من خبر ولا أثر من بار ولا فاجر ولا متقدم ولا متأخر ،  
فهو سالم وعليه الناس علم ذلك بالخروج لتأدية ذلك على وجهه . فإن  
علم ذلك ، فإن كان قد أدى ذلك على وجهه فلا بدل عليه ولا عاقبة  
وقد وفقه الله ، وإن كان قد أدى ذلك على غير وجهه فهو سالم من  
المهلكة في ذلك على كل حال ، وعليه تأدية ذلك على وجهه إذا وجد علم  
ذلك بعبارة المعبرين له فيما يستقبل من أمره ، وبدل القى مضى في أكثر  
قول أهل العلم وليس بالجميع عليه ، وذلك في البلد . وأما تأدية ذلك  
في المستقبل بعد علم ذلك على وجهه فلازم وليس له أن يرجع عن علم ذلك  
من حيث ما علمه باراً أو فاجراً ومؤمناً أو كافراً ، وإن لم يحسن  
في عقله في دين خالقه أن عليه عملاً بالأبدان ، فأقر له بالربوبية ودان  
ووجد الله بصحيح ما خطر بباله من صحيح التوحيد فأقر بما خطر بباله<sup>(١)</sup>  
من أحكام الوعد والوعيد لأهل الطاعة والمعصية ، فعليه اعتقاد الدينونة  
بالتماس جميع ما لزمه في دين خالقه ، وما يجب عليه في دين خالقه الوعيد

(١) كتب في المخطوطة : « بيا » .

ليتركه ، وما يجب له به في دين خالقه الوعد ليؤديه . فإذا دان بهذا [٤٩٧] الدين واعتقد هذا الاعتقاد ولم يجد مهربا يهرب له شيئا تقوم عليه به الحجة فهو سالم ولو لم يؤد لله فريضة قط ولم يترك لله محرما قط . وكذلك عليه أن يترك ما حسن في عقله أنه محجور عليه في دين خالقه الذى تعبد به خالقه ، وعليه في اعتقاده لله راجع إلى الله من جميع ما بدل من دينه الذى تعبد به بالعمل ، أو جميع ما تعبد به تركه ارتسكبه بجهله هذا ، فإذا دان الجاهل في هذا ومثله بالسؤال ولم يدن مع ذلك بشيء مع دينه بدين ضلال ولم يصر في اعتقاده بمعية لله ولو جهلها ، فهو سالم في هذا الباب الذى لا يسهه جهله من الأعمال بالأبدان ، ولو مات على ذلك من غير أن يؤدى لله فريضة أو يترك لله محرما ، ولو عاش على ذلك مائة ألف سنة بالغ السن صحيح للعقل إذا عدم المبرين لله في جميع ما لا تقوم الحجة فيه إلا بالسمع من دين الله<sup>(١)</sup> . . . وقيل في رجل علم من رجل ارتسكب كبيرة ولم يعرف هذا الحكم في ذلك ، قال من قال عليه السؤال كان وليا أو غير ولي ، وقال من قال لا سؤال عليه كان وليا أو غير ولي ، وقال من قال إن كان وليا كان عليه السؤال ولا سؤال عليه في غير الولي . ولا يكون العالم عندنا عالما حتى يعرف فرق ما بين أحكام ما لا يسه جهله ، وفرق ما بين الخاص والعام من أحكام الولاية والبراءة ، ولا تجوز مخالفة ذلك برأى ولا بدين . وحتى

---

(١) بعد « دين الله » بياض في المخطوطة .

يعلم فرق حكم ما بين ولاية الحقيقة وبراءة الحقيقة ، وما بين أحكام الشريعة في الولاية والبراءة بأحكام الظاهر .

وكذلك حتى يعلم الفرق بين أحكام الاستحلال لما حرم الله والتحرير لما أحل الله ، وفرق ما بين الصفائر والكبائر ، وفرق ما بين أحكام التوبة والإصرار .

وفرّق ما بين الإصرار على الصفائر . وفرق ما بين المصّر على دقيق الذنوب وجليلها وصغيرها وكبيرها ، وبين الحكم فيما ركب ذلك ولم يصّر عليه وجهله ، أو علمه وعلم الفرق في ذلك .

وحتى يعلم الفرق بين ما يجب به للسؤال وبين ما لا يجب فيه السؤال ، فإنه لا يجوز أن يحكم في غير موضع وجوب السؤال ، وفرق ما بين السؤال ولا يجوز أن يوضع السؤال إلا في موضع وجوب السؤال .

وفرّق ما بين أحكام الدين ، ما جاء في كتاب الله وسنة نبيه وإجماع أهل العلم ، وبين أحكام الرأى وما يجوز فيه الرأى من كل ما لم يأت [٤٩٨] فيه حكم من هذه الأصول .

وفرّق ما بين أحكام الدعاوى من أحكام البدع .

وفرّق ما بين الشهادة من حجة الفقهاء في أحكام الولاية والبراءة وإنزال ذلك منزله لا بين حجة الشهادة وحجة الفقهاء في أمور الولاية والبراءة ، وإنزال الدين ، فرق بين لا يجوز في الدين أن يحكم بأحكام الشهادة في موضع أحكام الفقهاء في أمر الولاية والبراءة ، ولا يحكم

بأحكام الفتيما في موضع أحكام الشهادة في أمر الولاية والبراءة ، ومن حكم بذلك في غير موضعه فقد جهل وكان بذلك هالكا .

وفرق ما بين حجة الشهود في البراءات من المكفرات ، وعلى المكفرات في الولاية والبراءات ، وبين براءة المتبرئين من العلماء في الدين ، وإزال الرجل من ذلك منزله من إجازة شهادة الشهود على المحدثين وإزالهم في ذلك منازلهم .

وفرق ما بين الحجة من الفقيه الواحد في الدين فيما يقوم به مقام الفتيما في الدين ، وبين قول الفقيه الواحد فيما يكون فيه شاهداً في أمر الدين في البراءات . وحتى يعلم الفرق بين أحكام براءة الجهر وإجازة ذلك أو إطلاقه ، وبين أحكام براءة السريرة ومعرفة حجة ذلك وكنهانه وإزال ذلك منازلهم .

وفرق ما بين أحكام الولاية والبراءة في الأئمة العادلين والخائرين وبين الأئمة الغائبين والسالفين .

ومن كانت شهادته برفيعة أو بشهادة ملا تكون الشهادة له بالقطع أنه ولي في الحكم بالظاهر ولا أنه من المسلمين ولا من الصالحين كما يشهد من علم منه ذلك بخبرة والشهادة أو ما صح من طريق الشهرة ، وإما يقول بالشهادة والرفيعة وتصديق الرافعين<sup>(١)</sup> ، ولا يمكن بقوله بقيام الحجة وتصديق الرافعين بلا قطع للشهادة له بذلك . فإن اعتقد ذلك المرفوع

(١) الرافعين : تنفى أصحاب الإسناد .

إليه تصديق الشاهدين وحقيقة صدق المتولين أنها كذلك فذلك من شهادة الزور وتعاطى علم الغيب فلا يجوز ذلك ، كان هالكا إلا أن يقوب وسواء كان حياً أو ميتاً .

وما كان من الفقيا في أمر الولاية والبراءة مما لا يسمع كان على جميع المعبرين لذلك حجة على من عبروا له ذلك ، وإذا كان مما يسمع جهله ما لم يركبه أو يقول راكمه ويبرأ من العلماء إذا برؤوا من راكمه أو يقف عنهم برأى أو بدين فلا يكون بحجة في هذا إلا العالم<sup>(١)</sup> .

[٤٩٩] قال في ثلاثة نفر يقول بعضهم بعضاً اختلف اثنان منهم فيما يكون الحق في واحد ، حتى برى أحدهما من صاحبه ولم يعلم السامع الحق في يد أحدهما ، فقال إذا كان من الضمفاء الذين لا تقوم بهم الحجة في الفقيا فيما يسمع جهله وكانت المسألة مما يسمع جهل علمه وأنه يبرأ برأى لا بدين من قاذف وليه منه ، ولا تجوز براءة برأى إلا في هذا الموضع وما يشبهه ، فإن كان المعبرى من الحق منهما فتبرأ منه برأى ويقولى وإيه المعبرى منه بدين ، كان هالكا إن تولاه برأى وبرى ، ممن قذفه برأى وسألته . . . (٢)

(١) كتب في المخطوطة : « فلا يجوز بحجة في هذا العالم » .

(٢) بعد « وسألته » بياض بالأصل .

(٢٨)

بسم الله الرحمن الرحيم

## سيرة عن الشيخ أبي الحسن رحمه الله

— أ —

أصل ما اختلفت فيه الأمة بعد نبينا ﷺ

في القدر والقوحد وأسماء أهل الكبائر وإثبات الوعيد وقول  
أهل البقي . واختلفوا في أصحاب النبي ﷺ وانفرت الخوارج واختلفت .  
فأولهم الأزارقة وإمامهم نافع بن الأزرق وهو<sup>(١)</sup> إمام الأزارقة وهو  
أول من سن تشريك أهل القبلة واستحل السبي والفنيمة منهم وحرم  
الأزارقة<sup>(٢)</sup> مفاكتهم وموارثهم وأكل ذبائحهم وموارثهم وأنزلهم بمنزلة  
حرب رسول الله ﷺ من المشركين . وانتحلوا الهجرة كذباً على الله وعلى  
رسوله وتحريفاً لتأويل القرآن وخلافاً على رسول الله ﷺ ، وقد قال  
رسول الله ﷺ فيما بلغنا عام الفتح : « لا هجرة بعد الفتح » وإنما هو  
جهاد والله .

وذكر لنا أن سهيل بن عمرو<sup>(٣)</sup> ، صفوان بن أمية ، وعكرمة

---

(١) كتب في المخطوطة : « وم » .

(٢) كتب في المخطوطة : « وحرما » .

(٣) كتب في المخطوطة : « سهيل بن عمرو » وإنما هو « سهيل بن عمرو » .



ابن أبي جهل قدموا المدينة بعد الفتح ، فقال النبي ﷺ لصفوان :  
ما جاءكم به يا أبا وهب<sup>(١)</sup> قال : قيل [٥٠٠] لنا لا يدخل الجنة إلا من  
هاجر إلى المدينة . فقال النبي ﷺ : أقسمت عليك لما رجعت إلى  
بطاح مكة<sup>(٢)</sup> .

وبلغنا أن العباس أتى النبي ﷺ فقال : يا رسول الله ، بايع فلانا  
على الهجرة !! فقال : « لا هجرة بعد الفتح » ، فقال : أقسمت عليك  
يا رسول الله لما بايعته على الهجرة !! فمسح على كفه وقال : أبررت قسم  
عمى ولا هجرة بعد الفتح .

وبلغنا أن النبي ﷺ طلب إليه رجل أن يبايعه على الهجرة وهو  
في مكة في غزوة الفتح ، وقد نسخ الإسلام عن أهله السهرة في  
أهل الشرك .

ومنهم النجدية ، إمامهم نجدة بن عويمر ، أخذ ببعض دين ابن الأزرق  
وفارقه في أمور ، فتابعه على الهجرة وتشريك أهل القبلة وهو مع ذلك  
مستحل مفاخرهم وموارثهم وأكل ذبايحهم ، ومن أقام بين أظهر قومها  
من يدين بدين نجدة أنزله منافقا ولم ينزله مشركا ، وكان ابن الأزرق  
ينزلهم منزلة المشركين . وكل الفريقين ضال والحمد لله رب العالمين ، ونجدة  
مع ذلك يستحل السبي والغنيم من أهل القبلة .

ومنهم المطوية أصحاب عطية بن الأسود .

(١) كتب في المخطوطة : « وهب » وهو « صفوان بن أمية » وكنيته « أبو وهب » .

(٢) بطاح مكة أو وادي البطحاء من ماحول الكعبة .

والفريكية إمامهم أبو القريبك .

والصفرية وإمامهم داود بن الأصفر .

والبيسية وإمامهم عبد الله بن يونس .

ومنهم الشمراخية ومنهم الميمونية والخارمية والهيضمية والتعلبية والأخفسية والضحاكية والمجردية والخليفية والحزبية ، وجميع أصناف الخوارج<sup>(١)</sup> أجمعوا على تشريك أهل القبلة واستحلال سبي ذراريهم وغنيمة أموالهم ، فمنهم من استعمل قتل السريرة والعلائية واستعراض الناس بالسيف على غير دعوة ، ومنهم من لا يستعمل قتل السريرة وهم مختلفون فيما بينهم يبرأ بعضهم من بعض ، وتنزل كل فرقة منهم من خالفهم بمنزلة سائر الناس في آرائهم . فمن الحججة عليهم أن حكم الله على أهل القبلة خلاف حكمه على المشركين ، إنه لما أمر بقتال أهل البنى لم يحل منهم غير دمائهم ، وقد قتل المسلمون عثمان فلم يسبوا له ذرية ولم يفهموا له مالا . وقد غلط حذيفة في سبي أهل دبا<sup>(٢)</sup> وقد كان والياً لأبي بكر على عُمان فارتفع بهم إلى عمر بعد موت أبي بكر فلفظ له عمر في القول وخطأه في فعله ورد السبي إلى منازلهم . ولو كان السبي حلالاً ما كان لعمر أن يضع حق الله .

[٥٠١] ومن المختلفين من أهل القبلة المرجئة<sup>(٣)</sup> وذلك أنهم لم يثبتوا

(١) يشير هنا إلى فرق الخوارج التطرفة الذين تبرأ منهم الأباضية والخوارج المعتدلون .

(٢) توجد « دبا » الآن في الفجيرة إحدى الإمارات العربية المتحدة وبها مقابر قبيل لأنها للضعابة وأهل الردة .

(٣) حذفنا « واو » المطاف التي كتبت قبل « المرجئة » .

الوعيد وتأولوا القرآن على غير تأويله ، تأولوا قول الله : ( إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء )<sup>(١)</sup> وقالوا : ما دون الشرك مغفور . فمن الحجة عليهم أن الله يقول : ( وقالت اليهود والنصارى نحن أبناء الله وأحباؤه قل فلم يعذبكم بذنوبكم بل أنتم بشر من خلق يغفر لمن يشاء ويعذب من يشاء )<sup>(٢)</sup> . فلو كان قوله يغفر ما دون ذلك فإنه يغفر إذن لليهود والنصارى على كفرهم وشركهم . فإن قالوا يغفر لمن يشاء لمن تاب منهم قيل له كذلك يغفر لمن يشاء من أهل الكتاب لمن تاب منهم . وقد قال الله تعالى : ( وإني لغفار لمن تاب وآمن وعمل صالحاً ثم اهتدى )<sup>(٣)</sup> . وهؤلاء أهل مشيئة الله . كذلك رفع عن النبي ﷺ .

ومنه القدرة زعموا أن العباد مفوضة إليهم الأمور يعملون ما يشاءون وليس لله في أعمال العباد مشيئة ، والقرآن يكذبهم حيث يقول الله تعالى : ( ما أصاب من مصيبة في الأرض ولا في أنفسكم إلا في كتاب من قبل أن نبرأها )<sup>(٤)</sup> . وقد علم أهل العقل أن قتل الأنبياء من أعظم المصائب ، وقد أخبرنا الله أنها مصيبة مخلوقة مكتوبة قبل أن نخلق ، وقال لنبيه : ( قل لن يصيبنا إلا ما كتب الله لنا )<sup>(٥)</sup> . فقد علمت الأمة أن إدماء

(١) سورة النساء : آية ٤٨ وآية ١١٦ .

(٢) سورة المائدة : آية ١٨ .

(٣) سورة طه : آية ٨٢ .

(٤) سورة الحديد : آية ٢٢ .

(٥) سورة التوبة : آية ٥١ .

وجه رسول الله ﷺ وكسر رباعيته<sup>(١)</sup> يوم أحد أعظم المصائب وقد كتبها لقوله : ( قل لن يصيبنا إلا ما كتب الله لنا )<sup>(٢)</sup> ، وقال : ( قل لو كنتم في بيوتكم لبرز الذين كتب عليهم القتل إلى مضاجعهم )<sup>(٣)</sup> . فقتل حمزة بن عبد المطلب وقتل الشهداء من المهاجرين والأنصار . وقتل عمر بن الخطاب من أعظم الذنوب وأكبرها عند الله فقد كتبها الله من قبل أن تكون ، فبطل قول القدرية والحمد لله رب العالمين .

واختلفوا في إثبات الوعيد ، فقالت فرقة إذا اجتمع وعد ووعيد في رجل واحد ثبت له الوعد وبطل عنه الوعيد لقول الله : ( إن الذين يأكلون أموال اليتامى ظلماً إنما يأكلون في بطونهم ناراً وسيصلون سعيراً )<sup>(٤)</sup> . وقال : ( إن الذين يتلون كتاب الله وأقاموا الصلاة وأنفقوا مما رزقناهم سراً وعلانية يرجون تجارة لن تبور . ليوفيهم [٥٠٢] أجورهم ويزيدهم من فضله إنه غفور شكور )<sup>(٥)</sup> . وأشبه هذا من العمل بالطاعة والعمل بالمعصية ، فقد اشترط شروطاً . وقالوا قد أطاع الله وعصى الله ، والله كريم ثم ثبت له ثواب الطاعة ، ووضع عنه عقاب المعصية .

قيل له إن الله اشترط شروطاً وهو بها واف لا يخلف وعده ، وقد

(١) الرباعية : الس التي بين الثنية والناب . الجمع : رباعيات .

(٢) سورة التوبة : آية ٥١ .

(٣) سورة آل عمران : آية ١٥٤ .

(٤) سورة النساء : آية ١٠ .

(٥) سورة فاطر : الآيتان ٢٩-٣٠ .

قال الله : ( وَعَدَ اللَّهُ لَا يُخْلِفُ اللَّهُ وَعْدَهُ )<sup>(١)</sup> . وقال : ( إِنَّمَا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنْ الْمُتَّقِينَ )<sup>(٢)</sup> . وقال : ( وَسَيُقِيقُ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ زُمَرًا )<sup>(٣)</sup> . وقال : ( وَلِلْعَمَلِ ذُأْرُ الْمُتَّقِينَ )<sup>(٤)</sup> .

وقال : ( يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ )<sup>(٥)</sup> ، وقال : ( وَتَوَبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَا الْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ )<sup>(٦)</sup> .

وقال : ( وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِّمَن تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ اهْتَدَى )<sup>(٧)</sup> . فعملنا أن الإصرار على المعصية ليس من التقوى في شيء وإنما يثبت الوعد لأهل التقوى .

والمعتزلة إمامهم عمرو بن عبيد<sup>(٨)</sup> ، وواصل بن عطاء . وقيل أول من سماهم المعتزلة قنادة<sup>(٩)</sup> حين كانوا اعتزلوا ففكلموا في القدر أشياء أخشوا فيها فزعموا أن من أثبت القدر فهو مشرك ، وأرادوا أن يصفوا الله بالتزوية فوصفوه بالعجز .

(١) سورة الروم : آية ٦ .

(٢) سورة المائدة : آية ٢٧ .

(٣) سورة الزمر : آية ٧٣ . وصححنا الأخطاء التي وردت في الآية الكريمة .

(٤) سورة النحل : آية ٣٠ .

(٥) سورة البقرة : آية ٢٧٨ ، وسورة آل عمران : آية ١٠٢ . ، وسورة التوبة :

آية ١١٩ .

(٦) سورة النور : آية ٣١ .

(٧) سورة طه : آية ٨٢ .

(٨) كتب في المخطوطة : « عمر بن عبيد » .

(٩) قنادة : ابن دعامة ويكنى أبا الخطاب . مفسر حافظ محدث ، ضرير أكمه . قال عنه الإمام أحمد بن حنبل : « قنادة أحفظ أهل البصرة » . وكان مع علمه بالحديث عارفا بالعربية ومفردات الامة وأيام العرب والنسب مات في واسط سنة ١١٧ هـ ( ٧٣٥ م ) ( انظر أيضا ابن فتيبة : المعارف ص ٢٠٣-٢٠٤ ) .

ومن قولهم أيضا أن أهل القبلة ليسوا بمؤمنين ولا كافرين ولا منافقين ولكنهم ضالون فاسقون واحتجوا بهذه الآية : ( ولكن الله حَبَّ إِلَيْكُمْ الْإِيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ <sup>(١)</sup> ) وهو الشرك . والفسوق هو ما عصى به العباد من أهل التوحيد ، وقالوا لا يسمونهم كفاراً . وقالوا لا يعرفون إلا ثلاث فرق ، مؤمن وكافر وفاسق ، فأخذوا ببعض الآية ( ولكن الله حَبَّ إِلَيْكُمُ الْإِيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْمَعْصِيَانِ <sup>(٢)</sup> ) . فيقال لهم قد سمي الله الكفر والفسوق والمعصيان ، فهذا المعصيان منزلة أخرى أم هو من الكفر ؟ فإن زعموا أنه لا من الكفر ولا من الفسوق ، فقد هدموا قولهم وألحقوا أهل منزلة من منازل أهل النار ، وإن قالوا هو من الكفر ومن الفسوق ، قلنا لهم كذلك الفسوق من الكفر ، من عصى الله فقد فسق ومن فسق فقد كفر ، وقد يقال للكافر فاسق وللفاسق [ ٥٠٣ ] كافر .

وقد قال الله : ( إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمًا فَاسِقِينَ ) <sup>(٣)</sup> .  
وقال الله : ( إِلَّا إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ الْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِ ) <sup>(٤)</sup> .  
ولم يختلف أحد في إبليس أنه مشرك كافر لأنه دعا إلى الشرك وإلى الكفر .

- 
- (١) سورة الحجرات : آية ٧ .
  - (٢) سورة الحجرات : آية ٧ .
  - (٣) سورة النمل : آية ١٢ .
  - (٤) سورة الكهف : آية ٥٠ .

وقد قال الله : (وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ مُّسْفِرَةٌ . ضَاحِكَةٌ مُّسْتَبْشِرَةٌ . وَوُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ عَلَيْهَا غَبَرَةٌ . تَرْهَقُهَا قَتَرَةٌ . أولئك هم الكفرة الفجرة) <sup>(١)</sup> .

فإنما جعل الناس يوم القيامة <sup>(٢)</sup> على منزلتين ، مؤمن وكافر . وقال :

(وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ زُمَرًا) <sup>(٣)</sup> . وقال : (وَسِيقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَى جَهَنَّمَ زُمَرًا) <sup>(٤)</sup> . فعلمنا أن المنافق والضال والظالم والمعاصي فاسق كافر . وقالت البطيحية إن أهل النار ينعمون في النار وأهل الجنة ينعمون في الجنة ، كما أن دود الخلل ينعم في الخلل ودود العسل ينعم في العسل ، فقالوا إنا وجدنا الله كريماً لا يحمل العباد ما لا يطيقونه .

قيل لهم إن من كرم الله عدله ، ومن عدله وفاؤه بما وعد له وأوعده ، وقد حمل أهل المعاصي في الدنيا ما لا يطيقون من جلد القاذف وجلد الزاني ورجم المحصن وقطع يد <sup>(٥)</sup> السارق ، وكل هذا مؤلم موجع لا يلد به صاحبه في ساءقه ولا يحمله بدن ، فمنهم من يموت ومنهم من يعيش من بعد شدة .

وقد قال : (وَالْمَذَابُ الْآخِرَةُ أَخْزَىٰ وَمِمَّا لَا يُنْصَرُونَ) <sup>(٦)</sup> .

وقال : (وَالْمَذَابُ الْآخِرَةُ أَكْبَرُ) <sup>(٧)</sup> . فدحضت حججهم والحمد لله رب العالمين .

- 
- (١) سورة عبس : آية ٣٨-٤٢ .  
 (٢) أضفنا كلمة « القيامة » ليستقيم النص .  
 (٣) سورة الزمر : آ. ٧٣ .  
 (٤) سورة الزمر : آية ٧١ .  
 (٥) أضفنا « يد » قبل السارق ليستقيم النص .  
 (٦) سورة فصلت : آية ١٦ .  
 (٧) سورة الزمر : آية ٢٦ .

وقالت الكهيلية<sup>(١)</sup> ان عليا وصي رسول الله ﷺ ، وان الأمة خذلت عليا فلم يسمع له ولم يقطع ، وان عليا لم يقم بوصاية رسول الله ﷺ لمجاهدة الأمة ، فبرءوا من علي بزعمهم إذ لم يقم بالوصاية ، وبرءوا من الأمة جميعا لخذلانهم عليا . فيقال لهم عن أخذتم هذا الرأي ومن إمامكم فيه ؟ فإن قالوا إمام مقدم من الصحابة فذلك الإمام إداً ممن برءوا منه من الأمة . وإن قالوا ليس لنا إمام في هذا مقدم وإنما هو رأي رأيائنا فقد دحضت حجبتهم ودخلت عليهم الضلالة إذ زعموا أنهم أصوب رأيا من أصحاب رسول الله ﷺ ، وأن أصحاب رسول الله ﷺ اجتمعوا كلهم على الضلالة [٥٠٤] ليس منهم مهتد ولا حجيح عن الله . وإن قالوا قد كان فيهم من يرى مثل رأينا ولكن لم يستطع أن يجاهد ، وإنما هو وجده ، وتوليتم إمامكم إذ لم يستطع وكذلك على ما<sup>(٢)</sup> لم يستطع كما لم يستطع إمامكم . ومن الحجة ونقض ما قالوا ان أبا بكر لما ولي أمر الخلافة قام خطيبا فقال : لا أيها الناس إني أستميلكم فأقولوني ١١ . مقام إليه عليّ فقال هيئات لا تقال ولا تستقال . فلو كان عليّ وصي رسول الله ﷺ لم يكن المسلمون يخفون بذمة رسول الله ﷺ ولم يكن يثبتها لأبي بكر .

فإن قال قائل إنما ثبتها لأبي بكر<sup>(٣)</sup> زهادة بها ، قيل له إذا لا يحل له أن يزهد بها « و »<sup>(٤)</sup> قد جعلها رسول الله ﷺ من بعده ، وقد كان

(١) انظر : « الكاملية » في البغدادى : مختصر كتاب الفرق بين الفرق ص ١٠١ - ١٠٣ ،

و « الكاملية » في الشهرستاني : الملل والنحل ج ١ ص ٣٦٨ - ٣٧٠ .

(٢) « ما » زيادة من عندنا .

(٣) « بكر » : زيادة من عندنا .

(٤) « واو » واو الطلح : زيادة من عندنا .



فيها راغباً لقبوله إياها من بعد قتل عثمان ، فدحضت حجتها والحمد لله رب العالمين .

ومهم الرافضة برءوا من أبي بكر وعمر<sup>(١)</sup> أنها ظلمتا علياً الإمامة وأنهما ضربا فاطمة وحرموها ميراثها من رسول الله ﷺ . وكذبوا على أبي بكر وعمر لأنه بلغنا أن فاطمة سلام الله عليها ، جات تطالب ميراثها إلى أبي بكر ، فقال لها أبو بكر : « ابنة أخى ما خلق الله خلقاً أحب إلى من أبيك ولوددت لو قعت السماء على الأرض يوم قبض أبوك ، وإن عائشة لتفتقر أحب إلى من أن تفتقرى فتري انى أعطى الأبيض والأسود الحق وأحرمك الحق وأنت ابنة رسول الله ﷺ ، ولكن رسول الله ﷺ قال : « إنا معاشر الأنبياء لا نورث » . فقالت : « إنه كان أعطانى فذك وأُم أيمن تشهد لى . فقال لها : إن أُم أيمن امرأة فلا أجز شهادة امرأة على مال المسلمين » .

ومن الحججة عليهم أن علياً كان سامعاً مطيعاً لأبى بكر وعمر يدين بطاعتها ويعرف لهما فضلها ولما قال أبو بكر لى أستقبلكم فقولونى ، قال على : لا تقال ولا تستقال .

ومن الحججة عليهم أن علياً دخل عليه عهد الله بن السكوا ، وعباد ابن قيس ، فسألاه عن أمور ، فقال لهم إن رسول الله ﷺ لم يمت فجاة ولم يقتل وقد كان مريضاً وهو فى ذلك يختلف إليه بلال ويقول : الصلاة ،

---

(١) « وعمر » زيادة من عندنا .

فكان النبي يقول مروا أبا بكر فليصل ، حتى قال له بعض نسائه من ذلك قولاً ، فقال : [ ٥٠٥ ] اسكتن فإنك تنصوين صويحبات يوسف<sup>(١)</sup> ، وقد كان رسول الله يرى مكانى فلم يأمرنى بالصلاة . فإن قالوا إن ما منع النبي ﷺ أن يأمر علياً بالصلاة لاشتغاله به ، فلم يكن على بأشغل بالنبي ﷺ من أبي بكر ، وليس عن الصلاة شغل ، ولم يكن لعل عن الصلاة عذر ، فكان مكان قيامه بالصلاة يأمره النبي ﷺ أن يسلي بالفاس ، فليس كما قالوا ، ولكن رسول الله ﷺ اختار أبا بكر لدين المسلمين فاخترأوه لدينام .

ومن الرافضة ، السبئية أصحاب عبد الله بن سبأ ، والمنصورية<sup>(٢)</sup> ، والمغيرة أصحاب المغيرة بن سعيد . وبلغنا أن منهم ثلاثة أصناف اجتمعوا على رجل واحد من ولد علي فقال صنف منهم هو إمام مطاع ، وقال صنف منهم هو نبي ، وقال صنف منهم هو إله .

فأما الذين أثبتوا له النبوة والذين قالوا إنه إله فأولئك هم المشركون .

ومن الحجة عليهم أن إمامهم بحضرتهم فيما يزعمون ، وهم يقبلون ويختلفون إليه لا يصلح بينهم ولا يعرفهم نفسه ما هو . ولو كان إماماً

(١) ظاهر من توحيه الإهانة بهذا الشكل أن الرسول عليه الصلاة والسلام لم يرد تدخل من نسائه وأمر من أمه وأوراسه ، وإن كنا نستبعد مثل هذه الألفاظ من رسول الله صلى الله عليه وسلم لإحدى زواته ، وفي الحديث عن النبي عليه الصلاة والسلام : « لا يكون المؤمن إماماً ولا طهناً » .

(٢) المنصورية : أصحاب أبي منصور العجلي . ( انظر : الشهرستاني : الملل والنحل ج ١

مطاعاً كما زعموا لكان يبرأ من الذين زعموا أنه إله وأنه نبي ، فمن هنالك علمنا أنه ليس بإمام إذ لم يأمر بالمعروف وبمنه عن المنكر .

وزعمت المشبهة أن الله خلق آدم على صورته ، وأنه محدود وأن له عينا وبدينا محدودا ، وأنه ينزل ليلة النصف من شعبان ، فسهحان الله عما قالوا !! ككتاب الله يكذبهم . وقالوا إن الله يرى يوم القيامة وقد قال الله : ( ليس كمثله شيء )<sup>(١)</sup> . فعلمنا أنه على غير صفة الأشياء . وقال الله : ( وهو الله في السموات وفي الأرض )<sup>(٢)</sup> . وقال : ( وهو معكم أين ما كنتم )<sup>(٣)</sup> . فمن كان مع خلقه أينما كانوا لم يحز في صفته أن يشبههم ولا يزول ولا يأنل ، فسهحان الله عما قالوا وتعالى علواً كبيراً !!

ومن الحجة عليهم أنه لا يرى في الدنيا ولا في الآخرة قوله : ( لا تدركه الأبصار وهو يدرك الأبصار )<sup>(٤)</sup> . فإن قالوا إنما ذلك في أسر الدنيا فقد تأولوا . فكما جاز لهم أن يتأولوا فكذلك جاز لمن يتأول عليهم فيقال لهم . كما تأولتم أنه لا يرى في الدنيا نحن نقول لا يرى في الدنيا ولا في الآخرة . ويقال لهم أي الصفتين أقرب من تنزيهه [٥٠٦] وإجلاله وإعظامه ؟ يرى أم لا يرى ؟ فإن قالوا : يرى . قيل لهم : لو وصفتم بهذا خليفةكم أنه ظاهر بجميع رعيته وهو في ذلك حرام عليه الاحتجاب عن أصناف

(١) سورة الشورى : آية ١١ .

(٢) سورة الأنعام : آية ٣ .

(٣) سورة الحديد : آية ٤ .

(٤) سورة الأنعام : آية ١٠٣ .

الرعية لما رضى بذلك عنكم !! فكيف تصفون الله بما لم يصف به نفسه !! فإن قالوا من رأفته<sup>(١)</sup> ورحمته أن يراه عباده يوم القيامة ، قيل لهم من عظمته لا يرى في الدنيا ولا في الآخرة ، ومن رأفته « و »<sup>(٢)</sup> رحمته بعباده ثوابه لهم ، وعلى قواكم يرى يوم القيامة ، فقد وصفوا أن أهل النار يرونه فسبحان الله عن إنفكهم .

وقالت الجهمية إن الله كان ولا علم له ولا سمع له ولا بصر له ولا قوة حتى خلق الله ذلك لنفسه !! فسبحان الله عن إنفكهم !! وم أصحاب جهنم بن صفوان .

ومن الحجة عليهم أنه قد علم ما لم يكن قبل أن يكون ، ولو كان ذلك العلم محدثاً لم تكن له قوة على خلقه ، وقد زعموا أنه كان ولا قوة له !! فهل يستطيع الصانع أن يصنع شيئاً إلا بقوة . فإن قالوا قد كانت له قوة وإنما خلق علمه وسمعه وصره !! فكما أثبتوا أن له قوة فكذلك كان له سمع وبصر !! والله تعالى ليس من صفقتنا له ومعه شيء محدود يكون معه ثانياً !! والسكن المعنى أن له قوة وسمعا وبصرا وعلماً . والمعنى في ذلك : لم يزل قوياً ولم يزل علماً ولم يزل سمياً بصيراً . وقد قال الله : (ولو يرى الذين ظلموا إذ يرون العذاب أن القوة لله جميعاً)<sup>(٣)</sup> . فقد قال الله له القوة ، وإنما المعنى أنه قوى لم يزل وأنه لا يوصف بصفة ثانية

(١) كتب في المخطوطة : « راته » .

(٢) « واو » العطف زيادة من عندنا .

(٣) سورة البقرة : آية ١٦٥ .

تكون معه متميزة عنه ، فسبحانه وبحمده عن هذه الصفات !!! وقال :  
 ( الله الأمر من قبلُ ومن بعد )<sup>(١)</sup> . وقال : ( فإن العزة لله جميعاً )<sup>(٢)</sup> .  
 وقال : ( تبارك الذي بيده الملك )<sup>(٣)</sup> . وقال : ( له الملك وله الحمد )<sup>(٤)</sup> . كل  
 هذه الأشياء من صفاته معنى أن له القوة وله العزة وله الملك وله الحمد  
 وله الأمر لم يزل قوياً عزيزاً ملكاً عظيماً حكماً لا منازع له  
 في الأمر .

وقالت الحشوية ، سمووا أنفسهم الجماعة وأهل السنة ، وكذبوا ليسوا  
 بأصحاب سنة ، بل هم أصحاب للفرقة والبدعة وذلك أنهم يقولون إن  
 الظالم والقاتل والمقتول على غير توبة ، ويدينون بالطاعة لأهل معصية الله ،  
 وهم في ذلك يظلمونهم ويفسقونهم .

وقد قال الله : ( ولا تركبوا إلى الذين ظلموا فتمسكم النار )<sup>(٥)</sup> .  
 فمن ركن إلى الظالم [٥٠٧] مسقه النار فكيف من دان بالطاعة له ؟ !  
 وروى عن النبي ﷺ أنه قال : « ولو عبداً حبشياً فاسمع له وأطع »  
 يعنون في الأمر . وقد وجدنا في الحديث عن النبي ﷺ خلافاً وتكذيباً  
 لما قالوا ، إنه قال لابن مسعود إنه « لا طاعة لمن عصى الله » . وقال  
 أبو بكر فيما وقع عنه في الحديث « أطيعوني ما أطعت الله ورسوله فإذا  
 عصيتهما فلا طاعة لي عليكم » .

(١) سورة الروم : آية ٤ .

(٢) سورة النساء : آية ١٣٩ .

(٣) سورة الملك : آية ١ .

(٤) سورة التغابن : آية ١ .

(٥) سورة هود : آية ١١٣ .

وقال عمر بن الخطاب : « من أعطاكم ما بين الدفتين ، بمعنى المصحف ، فاسمعوا له وأطيعوا ، ومن أئى فاضربوا أفقه بالسيف » .

وقالت التركية ، وهم من أهل البدعة ، إن من أذنب ذنباً ثم تاب منه فخاف بعد ذلك فهو آثم ، فحرمت التركية الخوف والرجاء . وكتاب الله<sup>(١)</sup> يكذبهم حيث يقول : ( يدعون ربهم خوفاً وطمعاً )<sup>(٢)</sup> . وقد أنفى عليهم بهذا ولم يذمهم وقال : ( يدعوننا رغياً ورهياً )<sup>(٣)</sup> . وقد روى عن آدم عليه السلام أنه لث يحل في الأرض سنينا خوفاً من ذنبه وقد تاب الله عليه .

وقالت الطريفة أن من خرج في الإسلام أو عمل بذنب صغير فهو كافر لوقوعه في ذلك الذنب حتى يتوب ، كشارب الخمر والقاتل والزاني وغير ذلك من خلافهم ، وصفت الطريفة بإذاعاتهم وقوع الكفر على من خرج وعمل ذنباً صغيراً . فقد علم أهل العقل أن النبيين كانت لهم ذنوب تابوا منها ليسوا بكفار في حين وقوعهم . فمن زعم أن النبيين قد وقع عليهم اسم للكفر ساعة ولا طرفة عين وإن كانت منهم ذنوب عملوها على الغفلة ثم تابوا منها !!!

وقالت الشعبية إن التزويج إنما هو بيع وشراء وليس للأولياء من ذلك شيء ، فإذا وكلت المرأة غير أوليائها من يزوجه فلا بأس بذلك ، وقد خافوا بذلك سنة رسول الله ﷺ ، ويبرءون من عليّ ، وقد وجدنا في الحديث عن النبي ﷺ أنه قال : « لا نسكاح إلا بولي » بمعنى

(١) « الله » : زيادة من عندنا .

(٢) سورة السجدة : آية ١٦ .

(٣) سورة الأنبياء : آية ٩٠ .

ذا قرابة من قبل الأب ، والسلطان ولي من لا ولي له . فقد خالفت الشعبية سنة النبي ﷺ .

وقالوا أيضاً لو أن امرأة تحردت<sup>(١)</sup> بين نفر يلتمسون منها كل محرم [٥٠٨] ويتصنون شهوتهم منها ونظفهم تلج في رحمها زعموا أنها ليست بفاسقة ولا بفاجرة ما لم تفعل ما يوجب الحدود !! وقد علم أهل العقل أن ذلك أشد من تطفيف كف حب : وقد قال الله ( ويل للمطففين )<sup>(٢)</sup> والويل واد من جهنم ، وقال من قال هو النار ، وقال من قال شديد العذاب .

وقالت الشعبية ومنهم أيوب الصواف ، وشعيب بن معروف ، وعبد الله ابن عبد العزيز ، وبعد ، هارون بن اليمان ، قالوا : لا جمعة خلف الجبابرة في مواضع الجمعة ، وقد صلاها أئمة المدل خلفهم !! صلى عمار بن ياسر ، وعبد الله بن مسعود خلف الوليد بن عقبة الجمعة بالكوفة وهر وال عليها لعثمان وهو فاسق لعين سماه الله فاسقاً ، وشرب الخمر وصلى صلاة الفجر ثلاث ركعات فلم ير عبد الله بن مسعود وعمار بن ياسر في صلاة الجمعة خلفه أبداً ما لم ينقص منها شيئاً أو يزيد فيها أو يؤخرها عن وقتها . وصلى جابر بن زيد الجمعة خلف الحجاج بن يوسف . ففضلت الشعبية آراءها على رأى الفقهاء من الصحابة والتابعين .

ومن قول الشعبية أيضاً أنهم قالوا إن قلوبنا مائلة أن تعرف الضلالة من الهدى والحق من الباطل ، فما جاء من رأى عن السلف عرضناه على

(١) تحردت : انفردت .

(٢) سورة المطففين : آية ١ .

قلوبنا فما قبلته قلوبنا قبلناه وما ردت قلوبنا رددناه ، وهذا من عجائبهم !!  
 إذ زعموا أنهم أغنياء عن تعلم العلم واطاء الآثار ، وقد قال الله لبيه ﷺ  
 إذ ذكر الأنبياء من قبله : ( أولئك الذين هدى الله فبهم اقتدِه )<sup>(١)</sup> .  
 فقد كان في نبوة النبي ﷺ وهدى الله إياه كفاية ، فأمر الله الذي أن  
 يهدي بهدى الأنبياء . وزعمت للشعبية أنهم لا يهتدون بهدى المسلمين  
 قبلهم فقد تبينت لنا ضلالتهم والحمد لله رب العالمين .

وقالت الشعبية إن علياً وعثمان وطلحة والزبير كفار مشركون  
 ولكن لهم الجنة على ذلك . وحدثوا عن النبي ﷺ حديثاً حرفوه  
 فزعموا أن النبي ﷺ قال لأصحاب بدر « اعملوا ما شئتم فقد غفر الله  
 لكم » . فقيا دحض الله حججهم أنهم يثبتون الحديث عن النبي ﷺ  
 أنه قال : « ما جاء عنى من حديث فاعرصوه على كتاب الله فما وافق  
 القرآن فأما قلته وما خالف القرآن [٥٠٩] فلم أقله » . ثم جعلوا الجنة  
 لمن لم يجعلها القرآن له . ومما طبع الله على قلوبهم أن علياً وطلحة  
 والزبير قادوا الناس إلى الفتنة فأتباعهم في النار ومم في الجنة !! فهذا  
 لا يجوز في حكم الله ولم يادن الله في هذا ، وما حكم الله حكمين في عمل  
 واحد ، بل القادة أعظم وزراً وأشد إثمًا ، وقد قال الله : ( وَلَيَحْمِلُنَّ  
 أَثْقَالَهُمْ وَأَثْقَالًا مَعَ أَثْقَالِهِمْ )<sup>(٢)</sup> . وقال : ( قَالَتْ أَخْرَاهُمُ الْإِبْرَاهِيمُ  
 رَبَّنَا هَؤُلَاءِ أَضَلُّونَا فَآتَيْنَاهُمْ عَذَابًا مِّنَ النَّارِ قَالَ لِكُلِّ ضِعْفٌ

(١) سورة الأنعام : آية ٩٠ .

(٢) سورة العنكبوت : آية ١٣ .



ولكن لانهم لم يؤمنوا<sup>(١)</sup> . وما يدحض الله حجبتهم أن مسطح قذف عائشة  
بجلده النبي ﷺ ، وقد قال الله : ( إِنَّ الَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ الْغَافِلَاتِ  
الْمُؤْمِنَاتِ لَعُنُوا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ )<sup>(٢)</sup> . وقد كان  
مسطح بدرية فلو كانت ذنوب أهل بدر مفضرة على الإصرار لما جلد  
مسطح البدرى<sup>(٣)</sup> والحجة عليهم تطول .

وأما الزبدي فإنهم يوافقون المسلمين إلا في ولايتهم له على وعذرهم له  
على سفك دماء المسلمين ، ومن الحجة عليهم ولايتهم إياه<sup>(٤)</sup> وعذرهم له على  
سفك دماء المسلمين .

يقال لهم : أخبرونا حيث كان على يقاتل معاوية ومن معه أهل الشام ،  
أكان قتاله إلام على يقين أنهم بغاة أم على شك ؟  
فإن قالوا قد كان شاكاً فقد وصفوه بصفة أقبح مما كانوا عذروه  
عليه<sup>(٥)</sup> ، لأنه من سفك الدماء وقيل على الشك ، فهذا أعظم شناعة وخزلاً  
عند الله ، وحقيق من سفك الدماء على الشك أن يخلع ويبرأ منه . وإن  
قالوا بل كان على يقين من قتالهم أنهم بغاة فقد ضل بتركه كتاب الله  
في قتال أهل البغي حيث يقول : ( فقاتلوا التي تبغى حتى تنفي . إلى  
أمر الله )<sup>(٦)</sup> . فإن قالوا إنما فرغ إلى الحكومة مخافة على المسلمين

(١) سورة الأعراف : آية ٣٨ .

(٢) سورة النور : آية ٢٣ .

(٣) كتب في المخطوطة : مسطح « بدرى » .

(٤) كتب في المخطوطة : « إياه » .

(٥) كتب في المخطوطة : « عله » .

(٦) سورة المجرات : آية ٩ .

أن<sup>(١)</sup> يبيدوا قتلاً . قيل لهم إن الله كان أعلم بعواقب الأمور من على  
وقد أمر بقتال أهل البغي حتى يفيثوا إلى أمر الله « و »<sup>(٢)</sup> لم يعمل لهم  
في ذلك مدة . فلو علم الله أن المسلمين في ذلك عذراً على ترك قتالهم  
لاستثنى كما استثنى فيما أحل من البهائم والصيد ثم قال : ( إلا ما يُتلى  
عليكم )<sup>(٣)</sup> . وقال : ( وَرَبَّائِكُمُ اللَّاتِي فِي حُجُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمْ [٥١٠]  
اللَّاتِي دخلنَّ مِنْهُنَّ فَإِنْ لم تَكُونُوا دخلنَّ مِنْهُنَّ فلا جُنَاحَ عليكم )<sup>(٤)</sup> .  
وقد علم أهل العقل أن علياً لم يزل مخطئاً ، قد حكم عمرو بن العاص ،  
وقد كان عمرو حريصاً على سفك دمه دائماً بقتله ، ثم لم ينب ولم يرجع  
عن ذلك حتى جمعه حكماً ، فهذا وأشباهه من الحجج عليهم .

وقالت الشكك إنا لا قاتل أهل القبلة ، وقالوا : كُنْ عبد الله  
المفتول . واحتجوا في ذلك بقول الله عن ابن آدم حيث يقول لأخيه :  
( لَنْ بَسَطْتَ إِلَيَّ يَدَكَ لِتَقْتُلَنِي مَا أَنَا بِبَاسِطٍ يَدِيَ إِلَيْكَ لِأَقْتُلَكَ )<sup>(٥)</sup> .  
وإنما كان هذا من ابن آدم إذ لم تنزل فرائض في الجهاد ولا في قتال  
أهل البغي ، فلما أنزل الله الحدود والفرائض في قتال أهل البغي وغيرهم  
لم يكن لأحد الاختيار على الله فيما أمر به . ويقال للشكك أخبرونا  
عن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أفريضة أم ليس بفريضة ؟ فإن قالوا

(١) « أن » : زيادة من عندنا .

(٢) « و او » العطف : زيادة من عندنا .

(٣) سورة المائدة : آية ٩ .

(٤) سورة النساء : آية ٢٣ .

(٥) سورة المائدة : آية ٢٨ .

ليس بفريضة قيل لهم قول الله : ( وَلَوْ لَا دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ بَعْضُهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ )<sup>(١)</sup> . وقوله : ( لُعِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ ) إلى قوله : ( كَانُوا لَا يَتَفَاهَوْنَ عَنْ مَنْكِرٍ بَعْلُوهُ )<sup>(٢)</sup> . وأسألهم من أراد أموالهم ، قل لهم أيقاتلوه ؟ فإن قالوا : نعم نقاتله على أموالنا ؛ فقد أبطلوا آراءهم ، وإن قالوا : لا نقاتله ، قيل لهم فإن أراد منكم أن يفعل بكم ما كان يفعل قوم لوط وفرعون ولا تقاتلوهم وأنتم تعتذرون عن قتالهم وردهم ، فإن قالوا : لا ، فقد استمعوا من عقوبة الله ما استحق قوم لوط بدلائلهم ترك الفاعلين بهم فعل قوم لوط ، وإن قالوا نقاتلهم فقد هدموا قولهم وأمنوا قول غيرهم في القتال ، ودحضت حججهم والحمد لله رب العالمين .

وقال : قتال أهل البغي حقا على المسلمين ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فريضة فمن تركها بعد القدرة عليها فقد كفر .

ومن قول المعتزلة ومن لا يثبت للقدر أن الاستطاعة قبل الفعل وهي مع الفعل ، ولو كانت الاستطاعة قبل الفعل لم يكن منهم الاهتمام بالمعية ويعزم عليها ويهتم بالطاعة ويعزم عليها ثم يدع ما عزم على فعله . ولو كان مستطاعا لكان فاعلا ، فإن زعموا عزم على الفعل باستطاعة وترك باستطاعة فأي الاستطاعتين كانت أولى به فلا بد لهم من أحد قولين ، إما أن يقولوا كلًّا [٥١١] الاستطاعتين مع الفعل ،

(١) سورة البقرة : آية ٢٥١ .

(٢) سورة المائدة : الآيتان ٧٨ - ٧٩ .

فإن قالوا بهذا فقد نقضوا قولهم وأدخلوا الضمف على إحدى الاستطاعتين لأنه لما عزموا على الفعل كان عزمهم على الترك غائبا عنه لم يكن فيه ، فلما عزموا على الترك علمنا أنه شيء أحدث له نقاب عنه عزمه على الفعل . وإن زعموا أن الأولى من الاستطاعتين هي أولى به فقد أبطلوا قولهم إذ حدث فيه الاستطاعة الثانية وقد كان جاهلا بها لا يراها حتى حدثت فيه فأبطلت ما كان أولى وأدخلت عليه الضمف . والحجج عليهم كثيرة متظاهرة والحمد لله رب العالمين .

ومن قول المغيرة<sup>(١)</sup> وم أصحاب المغيرة بن سميد ، ان الله كان ولا شيء . معه إلا ما سبق في علمه فأما بهذا القول فقد اصابوا ، ولكن هدموا صوابهم بفاحش من القول سود الله به وجوههم ، زعموا أن الله ذكر أعمال أهل النار الذي سبق في علمه أنهم سيعملونها نضب حتى حمى ثم عرق فسأل من عرقه بزعمهم بحران أحدهما مالح مظالم وأحدهما عذب نير فاطلع فرأى فيه مثاله ظللا فقال لا ينبغي أن يكون معي ند ، فعلا عليه فانزع عينه فجعل منها الشمس والقمر . فلنعمهم الله بما قالوا ١١ فلم قول تقشعر منه الجلود . وقد قال الله : ( ليس كمثل شيء )<sup>(٢)</sup> . فإذا وصفوه بمثل هذه الصفة فقد جعلوا له نداً فقد أشركوا به .

ومن الزنادقة الأثرية الذين يقولون إن الأشياء لم تزل على هذا

(١) المغيرة : كتبت في المخطوطة : المغيرة ( انظر : اشهرستانى : الملل والنحل ج ١

ص ٣٧٣ - ٣٧٧ ) .

(٢) سورة الشورى : آية ١١ .

لا إله في السماء ولا في الأرض ، وهم مشركون من أشد الخلق والحجج عليهم واضحة .

وقأت فرقة من القدرية شغفا في القول ، زعموا أن الله لم يكن عالماً بأعمال العباد حتى عملوا بها ؟ ! فتعالى الله عما قالوا ! ! الطاعة والمعصية سيان ! ! والله خالق كل شيء . فإن زعموا أن الطاعة والمعصية شيء ليس بمخلوق ولم يدخل في الكل واحتجوا بقول سليمان عليه السلام : ( وأوتينا من كل شيء )<sup>(١)</sup> . وقول الله في المرأة : ( وأوتيت من كل شيء )<sup>(٢)</sup> . وكان كثير من الشيء لم توثقه . فالحجة عليهم أن الله لا يوصف بصفة خلقه ولكن يوصف بما وصف به نفسه وقال : ( بدیع السموات والأرض أنى يكون له ولدٌ ولم تكن له صاحبةٌ [٥١٢] وخلقَ كلَّ شيء وهو بكل شيء عليم )<sup>(٣)</sup> . فإن كانت الطاعة والمعصية شيئاً لم يخلق الله فليس بعليم بهما . ومن قال إن الله ليس بعليم بالطاعة ولا بالمعصية فقد أشرك بالله بتكذيبه للقرآن وقد قال الله تعالى : ( وما يعزُبُ عن ربك من منقال ذرةٍ في الأرض ولا في السماء ولا أصفرَ من ذلك ولا أكبر إلا في كتابٍ مبين )<sup>(٤)</sup> . والحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله وسلم تسليماً وحسبنا الله ونعم الوكيل .

(١) سورة النمل : آية ١٦ .

(٢) سورة النمل : آية ٢٣ .

(٣) سورة الأنعام : آية ١٠١ .

(٤) سورة يونس : الآية ٦١ .

## (ب) ذكر الأمر بالمعروف

قال الله تعالى : ( كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ )<sup>(١)</sup> . فجعلهم على ذلك خير أمة ، ولا يكونون خير أمة إلا بالأمثل من العمل ، وقد أثني الله عليهم فقال : ( الآمرون بالمعروف والناهون عن المنكر والحافظون لحدود الله وبشرا المؤمنين )<sup>(٢)</sup> .

قلت : فالمعروف ما هو ؟ قال : هو ما أمر الله به في كتابه من الطاعة معروف ، وما نهى عنه في كتابه من المعصية منكر ، ألا ترى أنه قد جعل أقل القليل معروفاً فقال : ( فإمسك بمعروف أو تمريح بإحسان )<sup>(٣)</sup> ، يعني في الزوجين . وقال : ( وَأَتْمِرُوا بَيْنَكُمْ بِمَعْرُوفٍ )<sup>(٤)</sup> ، يعني في المواضع . وقال : ( إِلَّا أَنْ تَقْلُوا إِلَى أَوْلِيَائِكُمْ مَعْرُوفًا )<sup>(٥)</sup> ، يعني لإحساناً . وقال : ( لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِنْ نَجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ )<sup>(٦)</sup> .

قلت فمن أمر بالمعروف قد نهى عن المنكر ؟ قال : نعم ، لأن الأمر بالشئ نهى عن ضده .

قلت : فبعض المعروف المنكر ؟ قال : نعم . قلت : فمن عمل بالمنكر

فقد ترك المعروف ؟ قال : نعم .

(١) سورة آل عمران : آية ١١٠ .

(٢) سورة التوبة : آية ١١٢ .

(٣) سورة البقرة : آية ٢٢٩ .

(٤) سورة الطلاق : آية ٦ .

(٥) سورة الأحزاب : آية ٦ .

(٦) سورة النساء : آية ١١٤ .

قلت : فمن نهى عن المنكر فقد عمل بالمعروف ؟ قال نعم ، ألا ترى إلى قوله : ( كانوا لا يتفاهون عن منكر فَعَلُوهُ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ . ترى كثيراً منهم يتولّون الذين كفروا لِبِئْسَ مَا قَدَّمَتْ لَهُمْ أَنْفُسُهُمْ أَنْ سَخِطَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَفِي الْعَذَابِ لَهُمْ خَالِدُونَ )<sup>(١)</sup> . ولا يوجب عليهم العذاب إلا بترك الواجب فإذا عملوا بالواجب من إنكار المنكر والأمر بالمعروف . كانوا خير أمة .

قلت : فمن ركب شيئاً مما حرم الله قد عمل منكراً ؟ قال نعم . قلت : ومن أدى ما أمر الله به من جميع ما أوجب العمل به كان معروفاً ؟ قال نعم

قلت : وعمل النوافل<sup>(٢)</sup> والوسائل<sup>(٣)</sup> معروفاً ؟ قال : نعم . كل ما كان من البر [٥١٣] معروفاً وما كان من الإثم منكراً . قال ، وفي الرواية عن ابن مسعود أنه قال : « هلك من لم يعرف المعروف معروفاً ويتولى أهله عليه ، ولم يعرف المنكر منكراً ويبرأ من أهله » .

قلت : فالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر هما من أمر الولاية والبراءة ؟ قال نعم ١١ ألا ترى أن الولاية لأهل الطاعة العاملين بالمعروف والبراءة

---

(١) سورة المائدة : الآيتان ٧٩ - ٨٠ صححنا الأخطاء التي كتبت منها في المخطوطة .  
(٢) النفل والنوافل : ما طلب من الإنسان زيادة على الواجبات والفرائض . ما يفعله الإنسان بما لم يفرض ولم يجب عليه .  
(٣) الوسيلة والواسطة : الأعمال التي يتقرب بها إلى الله تعالى . والجمع : وسائل ووسيل ووسل .

على أهل المنكر العاملين بالمعصية ، ألا ترى أنه أوجب للذاب على من يقول<sup>(١)</sup> الكافر وقال : ( وَمَنْ يَقُولُكُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ )<sup>(٢)</sup> .

وقال : ( وَلَوْ كَانُوا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالنَّبِيِّ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مَا اتَّخَذُواهُمْ أَوْلِيَاءَ وَلَكِنَّ كَثِيرًا مِنْهُمْ فَاسِقُونَ )<sup>(٣)</sup> .

قلت : فالولاية والبراءة فريضة ؟ قال : نعم في كتاب الله ما يدل على ذلك قوله : ( لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ )<sup>(٤)</sup> ، الآية كلها . يقول : لا تجد من « المؤمنين بالله واليوم الآخر »<sup>(٥)</sup> من يواد الكافر أبداً ولو كان أباً أو قريباً ، ومن لم يواد الكافر ، ولو كان أباً أو قريباً ( أدلتك كتب في قلوبهم الإيمان وأيدهم بروح منه )<sup>(٦)</sup> ، تمام الآية .

وقال أيضاً ( قد كانت لكم أسوة حسنة في إبراهيم والذين معه إذ قالوا لقومهم إنا نراءى منكم ومما تعبدون من دون الله كفرنا بكم )<sup>(٧)</sup> .  
يعنى برئنا منكم .

(١) يتولى : زيادة من عندنا حتى يستقيم النص .

(٢) سورة المائدة : آية ٥١ .

(٣) سورة المائدة : آية ٨١ .

(٤) سورة المجادلة : آية ٢٢ .

(٥) بعد « لا تجد » أضفنا « من المؤمنين بالله واليوم الآخر » وذلك ليستقيم النص .

(٦) سورة المجادلة : آية ٢٢ .

(٧) سورة المتحنة : آية ٤ .



وقوله : ( يُرِيدُونَ أَنْ يُتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ  
يَكْفُرُوا بِهِ )<sup>(١)</sup> ، معناه أن يبرءوا منه لقوله : ( فمن يكفر بالطاغوت ويؤمن  
بالله فقد استمسك بالعروة الوثقى )<sup>(٢)</sup> . وفي كتاب الله غير هذا كثير  
مما يدل على فرض الولاية والبراءة ، وما صار به رسول الله في أعدائه ،  
وما أجمت عليه الأمة من المهاجرين والأنصار على ذلك من الأمر بالمعروف  
والنهي عن المنكر وولاية أهل المعروف ومفارقة أهل المنكر .

قلت : فبم تثبت الولاية ؟ قال : بعمل الطاعة كما أمر الله .  
قلت : فبم تثبت البراءة على أهلها ؟ قال : بعمل المنكر من ارتكاب  
المحارم والعمل بالمعاصي .

قلت : فمن لم يعرف المعروف لم يعرف المنكر ؟ قال : نعم لا يعرف  
المعروف إلا من عرف المنكر فليست بين منازل أهلها ، وبرئ من أهل  
المنكر وتولى أهل المعروف المطيعين لله .

قلت : فبم تثبت الولاية ؟ قال بالموافقة المسلمين في القول والعمل ،  
فمن وافقهم في طاعة الله في القول والعمل تولوه ، وبالرفيعة ، إذا رفع  
العدل ولاية رجل وعدالته تولوه [ ٥١٤ ] وبالشاهد بن تجب الولاية فمن  
شهد له بالعدالة وبالشهرة تجب الولاية .

قلت : فالبراءة مثلها ؟ قال : نعم .

(١) سورة النساء : آية ٦٠ .

(٢) سورة البقرة : آية ٢٥٦ .

قلت : من كم تجب ؟ قال : من أربعة وجوه : لراكب الحرمه وتارك الفرض ، أو الإقرار بركوب الحرام ، وبالشهادتين للعدين على الحدث المكفر لأهله ، وبالشهرة لمن ركب الحدث المكفر ، فهذه الوجوه يجب بها حكم الولاية والبراءة .

قلت : فإن شهد العدلان ممن يبصر الولاية والبراءة على رجل أنه ركب مكفرة أيبراً منه ؟ قال : نعم .

قلت : وإن لم يفسرا الحرمه ؟ قال : نعم إذا كانا<sup>(١)</sup> ممن يبصران الولاية والبراءة وشهدا بالحدث وأعطيا<sup>(٢)</sup> تفسيراً وقبل قولهما .

قلت : فإن سئلا عن التفسير ؟ قال : لا يلزمهما من حيث الوجوب ولكن ينبغي إذا طلب منهما الحجة أن يبيّنا ذلك .

قلت : فإن كان المشهود عليه ولياً يقبل قولهما ويبرأ منه بشهادتهما ؟ قال : نعم ، إن كان ولياً .

قلت : أ كان المشهود عليه حياً أو ميتاً ؟ قال : نعم الشهادة جائزة في البراءة على الحي والميت إلا أن يكون قد صار سلفاً مجتوماً على ولايته بالشهرة فذلك لا يقبل عليه شهادة للشهود أنه أحدث حدثاً كفر به لأنه قد مات وماتت حبيته .

---

(١) كتب في المخطوطة : « كان » .

(٢) يباين في الأصل ، وقد رأينا أن كلمة « أعطيا » تسمى مع النس .

قلت : مثل ماذا ؟ قال : مثل محمد بن محبوب وغيره ممن قد صار سلفاً للمسلمين .

قلت : فإن كانوا أحياء ، لو شهد عليهم أو على أحدهم يحدث مكفر في حياته هل كان يقبل عليه ؟ قال : نعم يقبل عليه ويحكم عليه بالبراءة ثم يستتاب إذا كان للشاهدان ممن يبصر ذلك .

قلت : فإن شهد شاهدان عدلان ممن لا يبصر الولاية والبراءة على رجل يحدث مكفر هل تقبل شهادتهما ويبرأ من الرجل بشهادتهما ؟ قال : لا حتى يفسر الحرمة والحديث الذي شهدا به ، فإن فسرا ذلك وبيناه مما يكون مكفراً لمن ركبته قبلت شهادتهما وبرئ منه ، وإن كان الحديث غير مكفر لم يبرأ منه وهو على ولايته .

قلت : فإن قالوا إذا سئلا عن التفسير أن ذلك شيء لا يحل لنا إظهاره . قال لا يقبل قولهما إذا كانا ممن لا يبصر وكان الرجل على ولايته وهما على ولايتهما ما لم يظهر البراءة منه ، فإن برئنا منه استتبنا من ذلك فإن تابا كانا على ولايتهما .

قلت : فإن قالوا حين سئلا عن تفسير الحديث : إنا [٥١٥] استتبنا فلم يتب . قال : يبرأ منه لأنه مُصر .

قلت : فإن كان العدلان اللذان<sup>(١)</sup> يبصران الولاية والبراءة برئنا من رجل حين سئلا عنه ؟ ! هل يقبل قولهما ويبرأ من الرجل ببرائتهما ؟

---

(١) كتب في المخطوطة : « كان العدلين اللذين » .

قال : إذا برئنا منه على حدث مكفر قبل قولهما وبرئ من الرجل ببراءتهما إذا كانا حجة في الولاية والبراءة ، لأن براءتهما قد أوجبت شهادتهما عليه ، وشهادتهما فوجب براءتهما أيضاً منه على بعض القول الذي عرفته . وفيها قول لا يبرأ ببراءتهما حتى يشهدا عليه بالحدث قبل البراءة . قلت : كان ولياً أو غير ولي ؟ قال : نعم .

قلت : وإن كانت براءتهما من أهل الأحداث للشاهرة المكفرة عند المسلمين ، فبرئنا من أهل الأحداث الشاهرة المكفرة لأهلها عند المسلمين ، هل يقبل منهما ويبرأ ببراءتهما من أهل الأحداث ؟ قال : نعم ، إذا كانت أحداثهم شاهرة على الاستحلال لركوبها ، برئ منهم من علم ذلك ، وكان العدلان حجة في ذلك ، ولهما أن يظهرا البراءة من أهل تلك الأحداث ويظهر مفارقتهم ، ولو فارقهما على ذلك من كان من الناس ويبرأ من المحدث ببراءتهما .

قلت : فإن كان شاهداً واحداً شهد على رجل من الناس يحدث ، هل يقبل قوله ويبرأ من الرجل ببراءته إذا كان الذي أحدث غير ولي ؟

قال : لا ، حتى يشهد<sup>(١)</sup> عدلان يضمن الولاية والبراءة على الحدث .

وقد قيل إن البراءة بقول واحد مقبولة ولم أرهم يعملون بذلك .

(١) كتب في المخطوطة : « حتى يشهدا » .

قلت : فإن كان كلاهما ولياً وشهد أحدهما على الآخر بكفر ،  
هل يقبل قوله ؟

قال : لا يقبل قوله ويستتاب إلا أن يأتي بشاهدين .

قلت : فإن برى منه مع شهادته ؟

قال : يبرأ من الذى برى من ولى المسلمين ثم يستتاب ، فإن تاب  
رجع إلى ولايته وإن أصر تمت عليه البراءة .

قلت : فإن كانا وليين لرجل برى أحدهما من صاحبه عنده ؟

قال : يبرأ من المتبرى . قلت : فإن برئ من بعضهما بعضاً ؟ قال :  
يبرأ من المبتدىء منهما بالبراءة إلا أن يتوب .

قلت : فإن لم يعلم أيهما المبتدىء بالبراءة من صاحبه ؟

قال : يقف عنهما ويستقيهما فإن رجعا عن البراءة وتابا رجعا إلى  
ولايتهما وإن أصرّا تركت ولايتهما .

قلت : وإن سمعت ولياً يبرأ من رجل ليس له من ولاية ؟

قال : وليك على ولايته ولا تسمى به الظن<sup>(١)</sup> ولا تحكم في براءته  
على الرجل بشئ .

قلت : فإن كان ولياً إلى آخر فأظهر ولاية ذلك الرجل الذى برى  
منه ولى الأول ؟

قال : فوليك على ولايته ولا تسمى به الظن ولا تحكم في ولايته  
للرجل بشئ إذا كان الرجل [ ٥١٦ ] من عوام الناس ممن لا يعرف ،

(١) كتب في المخطوطة : « بما الظن » .

ولم يكن من أهل الأحداث المكفرة ، ولم يكن الذى اختلفا فيه وليا لك فهما على ولايتهما .

قلت : فإن تظاهرا فيه بالبراءة من بعضهما بعضاً ؟ قال : إذا تظاهرا فبرأ أحدهما من صاحبه فابراً من المبتدئ بالبراءة من وليك ثم استنبه .

قلت : فإن لم أعلم المبتدئ منهما ، قال : فقف عنهما واستنهما إذ قد صارا بمنزلة المتلاعنين ، لا يدري الظالم منهما ، فإن تابا رجعا إلى ما كانا عليه ، وإن أصرا وأقاما على البراءة من بعضهما بعضاً تركت ولايتهما . وأقول : إذا أصرا برئ منهما على الإصرار .

قلت : فإن برئ ولى من رجل عهد من يقول ذلك الرجل ، هل يجوز له ؟ لا . وإليك قد أباح للبراءة من نفسه عهد من يقول ذلك الرجل وعليه التوبة . ألا ترى أن أبا مودود<sup>(١)</sup> قال لرجل من المسلمين كان قاعداً عهد بزاز من صحرار قال : تجدد لا<sup>(٢)</sup> تفعد إلا عهد هذا الفاسق ، ثم مضى ومضى على أثره حتى أتى المنزل فدعا ، فبرز إليه أبو مودود قال : إنك قلت فى ذلك الرجل ما قلت ، فأنا أتولاه ، فقال : أبو مودود : فأنا أستغفر الله .

---

(١) أبو مودود : من علماء وفقهاء الأباضية العمانيين فى القرن الثانى الهجرى . وكان الساعد الأيمن لأبى عبيدة مسلم بن أبى كريمة والمسثول عن شئون الدعوة الأباضية خارج البصرة ( انظر : الدرجينى : طبقات الأباضية ورقة ١٠٥ - ١٠٦ ) .  
(٢) « لا » : زيادة من عندنا .

فليس لأحد أن يظهر البراءة من أحد عند من يتولاه وإن كان ذلك أهلاً عند المعبري<sup>\*</sup>.

قلت : فإن أظهر البراءة من رجل على حدث مكفر عند من يعلم بحدثه وكفره كعلم من أظهر للبراءة منه ؟ قال : جائز أن يظهر البراءة من أهل الكفر عند من علم بحدثهم كعلمه بما ليس له أن يظهر البراءة عند من لم يعلم هو أنه يعلم بحدثهم<sup>(١)</sup> كعلمه .

قلت : وإن كان الذي يعلم بحدث ذلك الحدث يتولاه على حدثه وهو عالم به ، هل لأحد أن يظهر البراءة منه عند من يتولاه على علم منه أنه يعلم مثل ما علم هو منه ؟ قال : نعم ، إذا كان حدثاً مكفراً لأهله في الإسلام ، فله أن يظهر البراءة عند من يتولاه على ركوبه ما حرمه الله عليه ويحقيق المتولى من ذلك ، فإن تاب وإلا برى<sup>\*</sup> منه أيضاً على ولايته كراكب الحدث المكفر .

قلت : وكذلك أهل الاحداث الشاهرة ، احداثهم في الدين جائزة لمن أظهر البراءة منهم عند من يتولاهم ؟ قال : نعم ، إذا كان المظهر للبراءة منهم عند من يعلم مثل علمه فيهم ولا تضره مفارقتهم ولا ولايتهم للمحدثين ، وكل من خالفه في ذلك أو برى<sup>\*</sup> منه ضال .

قلت : وليين ، أحدهما قتل صاحبه لا يدرى على ما قُتل ؟ قال : يبرأ من القاتل لأن دماء الناس في الأصل محرمة حتى يقوم دليل على إباحتها .

---

(١) كتب في المخطوطة : « انه بحدثهم » .

ألا ترى أن شيبيا حين قال : ها في الولاية . قال له موسى : هذا رأى إخوانك [٥١٧] من أهل العراق ، فرجع شيب .

قلت : فإن كانا وليين فقتل كل واحد منهما صاحبه لا يدرى على ما قتله ١١ قال : إذا أشكل أمرهما ولم يدر الظالم من المظلوم فهما في الوقوف لإشكال ذلك . . . (١) بعد اللعان .

قال : حالما الوقوف لإشكال أمرهما لأن أحدهما كاذب لا يدرى أيهما هو . وقد روى عن النبي ﷺ أنه قال : « أما إن أحدهما كاذب وحسابكما على الله » يعنى المغلعةين .

قلت : فذنبهما أحد بعد اللعان ؟

قال : يبرأ منه ، ثم يستتاب .

قلت : رجل قتل رجلا ودخل المسجد مع جماعة ولم أعلمه من تلك الجماعة ، ما حالهم ؟

قال : الوقوف حتى يعلم القاتل منهم .

قلت : فإن شهد عليه شاهدان منهم ولا أدري ؟ قال : لا تجوز شهادتهما لأنهما يدفعان عن أنفسهما ولعل أحدهما هو القاتل .

قلت : وإن شهد ثلاثة منهم وكانوا عدولا هل تجوز شهادتهم ؟

قال : نعم ، على قول ، لأن الاثنين منهم لا شك أنهما بريئان فجازت ثلاثة ويبرأ من القاتل ، والنظر يوجب أيضاً أنهم يدفنون عن أنفسهم والوقوف (٢) . . .

(١) قبل « بعد اللعان » بياض بأصل المخطوطة . واللعان : اسم من اللعن .

(٢) بعد كلمة « الوقوف » بياض بالأصل .



قلت : والوالى إذا رأيته قتل رجلاً ثم قال : هذا قاتل أخى أو أبى .  
قال : لا يقبل قوله ويبرأ منه لأن دماء الناس فى الأصل محرمة .  
قلت : فإن رأيته جامع امرأة أو أمة قوم فلما رأيته قال : هذه زوجتى أو جاريتى .

قال : يقبل قوله ولا يساء به الظن ، لأن الله قد أباح النكاح بالتزويج وملك اليمين فذلك جائز حتى يصح الزنا .

قلت : فإن رأيته ألقى ثيابه ودخل فى الهر يفسل والناس يمرون عليه .  
قال : الوقوف عنده ثم يستتاب .

قلت : فإن ألقى ثيابه بمحضرة الناس ودخل الهر أو البحر يفسل .  
قال : يبرأ منه ثم يستتاب لأن هذا إذا فعل ذلك مقعدا بمحضرة الناس لم تبق شبهة فى أمره .

قلت : فإن كذب مقعدا .

قال : يستتاب فإن تاب وإلا برىء منه على الإصرار إلا أن يكون فى كذبه تلف مال أو نفس .

قلت : فإن رأيته قذف محصناً أو ركب زناً أو شهد بائزور ؟ !

قال : كل هذا يلزمه للبراءة ثم يستتاب .

قلت : فإن طفف السكبل أو بنحس الوزن وظلم وركب المحارم أو شرب المسكر ، كل هذا يلزمه للبراءة .

قلت : فإن رأيته ينظر منازل الناس أو يدخل بئر إذن . قال : يستتاب ، فإن تاب وإلا [ ٥١٨ ] برىء منه .

قلت : فإن دخل منازل الناس جبراً أو قهراً ؟ قال : يبرأ منه .  
قلت : فإن ضرب رجلاً بعصا أو جرحه جرحاً وقصد بالغرب إليه ؟  
قال : تلزمه البراءة ثم يستتاب حتى يعلم عذره .  
قلت : فإن ادعت امرأة على زوجها الطلاق وحلف ؟ قال : إن كان  
ولى قهره على ما كان عليه ولا يساء به الظن .  
قلت : فإن ادعت عليه أنه أخذ ما مالا ومنعهما الواجب عليه  
وأساء إليها ؟

قال : لا يقبل قولها وهو في الولاية إلا أن يصح ذلك .  
قلت : فإن ادعى ولى آخر أنه أخذ مالا ؟ قال : لا يقبل قوله وعليه  
البينة والحكم بينهما وهما على ولايتهما .  
قلت : فإن قال له إنك ظلمتني ؟ قال : فالتائل لوليك إنه ظلمه تلزمه  
للبراءة ثم يستتاب ولا يقبل ذلك إلا بالصحة .  
قلت : فإن أحضر عليه شاهداً واحداً<sup>(١)</sup> ؟ قال : ولا تقبل شهادة  
واحد على وليك .

قلت : فما حالهم ؟ قال : هم في الولاية حتى يصح الظالم منهم لأمرها  
أحكام تحتفل أن يكون أخذ بحق ولم يعلم الشاهد ، أو نسي المدعى عليه  
الحق ، أو قضاه ونسى صاحب الحق ، ولا تسمى بهم للظن .  
قلت : أليس قد قال النبي ﷺ : « فن قضيت له بشيء من مال  
أخيه فأبما أقطع له قطعة من النار » .

(١) كتب في المخطوطة : « وحدا » .

قال : نعم وإذا كان مبطلاً وضح ذلك .

قلت : فإن رأيت ولياً لي أخذ ثوباً من عند رجل وقال هذا ثوبي

والرجل يقول هذا ثوبي .

قال : القول قول الرجل وقول لوليك يرد على الرجل ثوبه .

قلت : فإن امتنع . قال : فوليك ظالم حتى يصح ما ادعى ، وليس له

أن يأخذ ليدنه ويستتاب ، فإن رد الثوب وإلا برى منه .

قلت : فإن رأيت أنه أخذ ثوب رجل وقال هذا ثوبي وسلمه الآخر إليه

ولم يدع فيه شيئاً ولا أنكره . قال فوليك على ولايته .

قلت : فإن كان وليان كلاهما يتنازعا للثوب وهو في أيديهما جميعاً

وكل واحد منهما يقول ثوبي . قال : البيّنة عليهما والأحكام بينهما وما

على حالهما حتى ( يتضح الحق )<sup>(١)</sup> .

قلت : فإن برى أحدهما من صاحبه ؟ قال : يبرأ منه « لا برى من

المسلم »<sup>(٢)</sup>

قلت : فإن برى بعضهما من بعض ؟ قال : يبرأ من المبتدئ بالبراءة

من صاحبه .

قلت : وإن لم يعلم المبتدئ منهما ولا الظالم من المظلوم ؟

قال : يوقف عنهما جميعاً ويستتابان من ذلك ، فإن تابا وإلا تركت

ولا بينهما [ ٥١٩ ] ، أو يصح المقدمى منهما على صاحبه .

(١) أضفنا « يتضح الحق » بعد « حق » لكي يستقيم النص .

(٢) كتب في المخطوطة : « لا يرى من للنسب » هكذا :

قلت : وإن رأيت ولياً يعمل عملاً لا أدرى ما هو حلال أم حرام ،  
أو يقول قولاً لا أعلم ما هو ؟ خطأ أو صواب<sup>(١)</sup> ، أو يأكل شيئاً لا أعرف .  
ما هو ؟ من المحرم أم المباح ؟

قال : فوايك على ولايقه ولا تسم به الظن حتى يعلم أنه فعل  
ما لا يجوز له ولا تحكم في فعله ذلك بشئ .

قلت : فإن رأيت يأكل من مال غيره . وقال إنه أباح له ذلك .

قال : هو على ولايقه وأحسن الظن به إنما أكل بحق .

قلت : فإن أعطاني منه شيئاً لي ، آكل ذلك من عنده وانتفع به ؟

قال : لا ، حتى يصح لك ذلك .

قلت : فإن رأيت ولياً لي يأكل في شهر رمضان ما حاله ؟ قال :

فهو على ولايقه حتى يعلم أنه متمتع إلى ما لا يجوز له لأن الأكل

في رمضان للمسافر والمريض جائز والناسي أيضاً لا لوم عليه .

قلت : فإن رأيت أكل ميتة أو لحم خنزير ؟

قال : فهو على ولايقه لأن ذلك مباح المضطر إليه وتحسن به

الظن .

قلت : فإن رأيت يجمع امرأة في شهر رمضان نهارة فلما رأيت قال

لي : فإنه ناس لصومه وإن المرأة زوجته ، أو قال إنه مسافر قدم من سفره ،

وغسلت زوجته من الحيض .

---

(١) كتب في المخطوطة : « خطأ أو صواب » .

قال : وهذا يحتمل به الظن وهو على ولايته حتى يعلم غير ذلك .  
قلت : فإن رأيت امرأة من المسلمين تركت الصلاة هل أبرأ منها ؟  
قال : لا حتى تعلم أنها غير حائض ولا نفساء ؛ لأن ترك الصلاة  
للحائض جائز وتحمل على حسن الظن ما احتمل .

قلت : وإن كان معها زوج ثم اعتزلها ولم أعلم منه طلاقا ولا  
ادعت هي عليه الطلاق ولم يغير هو ذلك واعدت وتزوجت برجل ،  
ما يكون حال الرجل وحالها معي ؟

قال : هما على حالهما ما لم ينكر ذلك الزوج الأول .  
قلت : فإن أنكر وقال لم أطلقها وهي مع الزوج الثاني .  
قال : الحكم بينهم فإن كانت المرأة ادعت طلاقا على الزوج الأول  
بحضرتها وهو يسمع فلم يغير ولم ينكر ذلك ولا أنكره وتركها على  
ذلك حتى انقضت العدة وتزوجت وصح هذا ، ثم جاء من بعد يدعى  
فلا دعوى له ، وإن لم يقر بطلاق ولا قالت هي بحضرتها أنه طلقها  
وإنما ادعت عليه بغير حضرتها ولم يسمع وتزوجت وأنكر هو الطلاق ،  
لم يقبل قولها [٥٢٠] هو الأول والأحكام بينهما .

قلت : فالزوج الأخير ما حاله ؟ قال : إن كان يعلم لها زوجا  
فتزوجها ولم يعلم طلاقه ، فقد ركب محرما عليه ، وعليه البراءة ثم يستتاب ،  
وإن لم يعلم ثم صح عليه الحكم من بعد ، اعتزل المرأة وقاب  
من الخطأ .

قلت : فإن رأيت ولها لى يبيع مالاً لولى لى آخر بحضرة رب المال ويدعيه لنفسه أنه له ورب المال يسمعه بأذنيه وبراءه بيمينه فى دعواه وبيعه حتى باعه ولم يغير عليه فى مجلسه ذلك ، ثم أنكر من بعد ! !

قال : لا يقبل إنكاره وقد ثبت عليه وهما على ولايتهما لأنه تمكن إزالة المال إلى اللبائع وقد نسي الأول ، فإنكاره مع النسيان فهما على حسن الظن حتى يعلم المتعدى .

قلت : فإن باعه ولم يدع أنه له بحضرة رب المال ولم يغير ، ثم غير من بعد ، هل يقبل تغييره ؟ قال : نعم لأنه لم يدعه البائع لنفسه فله التغيير حتى تصح إزالة المال أو الوكالة فى بيعة .

قلت : فما حالهما ؟ قال : هما فى الولاية ولا نسي بهما الظن لأنه يمكن أن يكون وكله فى بيع ماله أو وهبه ثم نسي ، أو كان فعل منقضى وفعل البائع بجواز فهما على الولاية حتى يعلم المتعدى منهما ما لم يحط أحدهما الآخر ويبرأ من بعضهما بعضاً .

قلت : فإن شهد عدلان وليان على لولى لهما فى مال فى يده ورثه أن هذا المال لفلان لرجل آخر ، ما الحكم فيه ؟ قال : يحكم به لمن شهدا .

قلت : فما حال الوليين للشاهدين عند من شهدا عليه ؟ قال : هما على ولايتهما .

قلت : فإن شهدا على نخلة في يده فسلها في ماله أنها حرام أو لرجل آخر ؟ !

قال : هما حجة عليه ولا يحمل له أكلها .

قلت : وما حالها ؟ قال : هما على الولاية معه .

قلت : فإن لم يقبل قولها وأكل للنخلة بعد قيام الحجة منهما ؟

قال : لا يقبل منه ويستتاب من ذلك ، فإن تاب وترك للنخلة وإلا برىء منه لأنهما حجة عليه .

قلت : فإن شهدا عليه أنه طلق زوجته مع الحاكم وفرق بينهما ، وهو عنده أنه لم يطلقها ؟

قال : قد وقع الفراق في الحكم وإذا علم أنهما شهدا بالزور نهى زوجته في الباطن .

قلت : فما حالها عنده ؟

قال : لا يقبل منهما في السريرة ويفارقهما ولا يقولان لأن عنده أنه لم يطلق زوجته ولا يحمل له إظهار مفارقتها عند من يقولانها .

قلت [ ٥٢١ ] وما للفرق بين الزوجة والمال ؟

قال : المال يكون زواله من يده ، وشهدا على علم فلا تسمي به الظن ، والزوجة إنما طلاقها في يده وإنما يقع من لسانه بالقول ولم يكن منه شيء فلا يقبل ذلك منهما عند نفسه ويثبت الحكم عليه .  
سل عنها فإن فيها نظراً لعله قد طلق ونسى أو حال سكر وما . . . (١)

(١) بعد « وما » بياض بالأصل .

قلت : فإن شهد رجلان عدلان على ولى لهما أنه قتل رجلاً متعمداً وأنكر ذلك الرجل وأحضر شاهدين عدلين فشهدا أنه كان عندهما في ذلك الوقت وذلك اليوم الذى شهد به العدلان الأولان وأنه لم يقتل الرجل .

قال : شهادة الأولين عليه جائزة ويقتل للقاتل ولا تقبل شهادة الآخرين لأنها معارضة .

قلت : فما الحكم فيهم إذا كانوا أولياء ؟  
قال : هم على ما كانوا عليه في الأصل من الولاية لأن هؤلاء شهدا الأولين في الحكم على علمهما ، ويمكن عليهما اللفاظ فلا يحكم بتخطئتهما ، وشهادة الآخرين إنما سقطت لحال المعارضة في الحكم باسنة لم تجز ، لا من جهل معرفتهما فهما على ولايتهما لأنه يمكن صدقهما .

قلت : فإن علم من ولى أنه ارتد عن الإسلام أو ارتكب الحرام أو دخل في الزندقة وادعى السحر والكهانة ؟ قال : حكمه البراءة حتى يقرب .

قلت : فهل لى أن أظهر للبراءة منه ؟ قال : لا .

قلت : فإن رجع إلى دين التدرية وقال لا قدر وادعى القدرة والمشيئة والإرادة إليه ، وإلى دين المرجئة ، وقال إن الموحدين في الجنة وإن تركوا الفرائض وركبوا الحرام ، أو إلى دين الأزارقة واستعمل الهجرة واستعمل سبى أهل القبلة وأموالهم ومماهم بالشرك . . .

قال : في كل هذا تلزمه البراءة والمفارقة .



قلت : وإن لم يعلم ذلك أحد غيري ؟

قال : أبرأ منه ضرورة .

قلت : فإن أظهرت البراءة منه هل يجوز عند أوليائه من المسلمين ؟  
قال : لا ، إلا أن يعلم أحد كملك فيه فتبرأ منه عنده وإن كفتما شاهدين  
شهدتما عليه وأقما عليه الحجة وأظهرتما حدثه [٥٢٢] حتى تقوم عليه  
الحجة عند المسلمين ويحفظوه ويفارقوه ولا يقولوه .

قلت : فإن كان حدث هذا شاهراً يدين به علانية ويخطئ من  
خافه علانية ويستحل دم من قال بغير قوله شهر ذلك منه اقال : فهذا  
يظهر حدثه وبرأ منه علانية ولا يخاف فيه لومة لائم ومفارقته واجبة ،  
على كل من علم ذلك منه البراءة منه ومن علم بحدثه ولم يعلم الحكم .  
فقال قوم لا يسمعه إلا أن يبرأ ، وقال آخرون واسع له حتى تقوم عليه  
الحجة . والحجة جماعة المسلمين الذين ليس له رد قولهم ، ويكون واقف سائل  
عن معرفة الحكم . لأن نصب الحرام ديناً لا يسع جهله لمن عاين ذلك  
أو سمعه .

قلت : فإن كان حدثه على التحريم فيوقف عنه واقف بمد علمه إذ لم  
يعرف الحكم .

قال : يسمعه حتى تقوم عليه الحجة وعليه للأشغال عن معرفة ما يلزمه  
في الحكم لأنه قد علم بالحدث ، وإنما يخفى عليه الحكم أن يحكم به لم ،  
فإذا استفتى فقيها من المسلمين وأعلمه أن رآكب ذلك يستحق البراءة  
فعليه الحكم .

قلت : والمستحل غير الحرم ؟ قال : نعم ، المستحل . قال قوم يبرأ منه من علم ذلك ولا يسمع جهله .

وقال قوم . يسمعه حتى تقوم الحجة .

قلت : فإن شك في أهل الأحداث ، أو الأحداث التي بين الأمة في الدين للشاهرة أحداثهم المكفرة لهم فلم يتولاهم ولا يقول من برىء منهم ولا تولى من تولاهم ، هل يسمعه ذلك ؟ قال : لا ، هذا هو الشك الذي لا يجوز عند المسلمين .

قلت : فإن تولى من تولى وتولى من برىء ؟

قال : فلا يجوز هذا الآن ، هذا قول الحشوية والمرجئة .

قلت : فما الحجة في هذا كله ؟

قال : الواقف عن الجميع قد وقف عن محق فلا يسمعه والمقولى للجميع قد تولى مطلقاً فلا يسمعه .

قلت : وكيف يكون وقوف من علم بالحدث ؟ قال : إذا كان ببصر الحكم وصح الحدث وقف عن أهل الحدث وقوف سائل عن معرفة الحكم بما يلزمه ، دائن بولاية المسلمين ما دانوا به من تلك الأحداث ولا سمع بها .

قال : فليس عليه علم للغييب ولا يكلف ما لم يسمع به ولم يعلمه وواسع له حتى تقوم عليه الحجة ويعلم من أحدث حدثاً مكفراً يحكم به عليه ، أو عدالة فيتولاه على ذلك .

[٥٢٣] قلت : فكيف وقوف الدين ؟

قال : وقوف الدين عن من لا يعلم حتى تقوم عليه الحجة وليس له إقدام على ما لا يعلم ، وهو الوقوف عن جميع الناس ممن لا يعلم حاله على اعتقاد ولاية الحق وخلع للبطل في الدينونة منه لله بولاية كل مسلم والبراءة من كل كافر .

قلت : فالمسلمون عليهم إظهار احداث المحدثين في الإسلام الشاهرة احداثهم المكفرة أنفالمم الراكون لها إذا كانوا دائنين بذلك ؟ قال : نعم . إذا سئلوا عن ذلك وعن أهل الاحداث يبتنوها وأظهروا ضلاتهم . قلت : ويظهرون البراءة منهم ؟

قال : نعم إذا كانت احداثهم شاهرة وأنفالمم مكفرة أظهروا البراءة وخطأهم وبينوا ضلاتهم ليحفظهم الناس ولا يقولونهم ويدعون الناس إلى مفارقتهم ويعرفون ضلاتهم . وقد روى عن النبي ﷺ أنه قال : « أذيعوا الخبر الفاسق ليحذر الناس منه » .

وقال : « ما لكم والمنافق قولوا فيه ما فيه » . وأجمعت الأمة أنه لا بأس بغيبة المنافق وإظهار عورته . ولم يزل المسلمون يبتنون للناس ضلالة قومهم واحداثهم في الدين ، ويدعون من وافقهم إلى مذهبهم والعمل بطاعة ربهم ، يريدون ابتغاء وجه الله .

قلت : فيجوز لأحد يدعو إلى البراءة من أحد لا يعلم بحديثه ولا يسمع به ؟

قال : لم أعلم أن أحداً دعا إلى البراءة ، ولكن يدعو المسلمون إلى دينهم ومواقفتهم ويبتنون ضلالة من خالفهم من أهل الاحداث للشاهرة

أحداثهم التي بها علانية ، قد اتخذهم الناس رؤساء وأئمة وهم كفرة فيما ركبوه فأولئك يبين ضلالتهم .

قلت : فمن سئل عن مذهبه في أهل الأحداث المكفرة الشاهرة له حل له أن يعرفه ؟ قال : نعم ، يعرفه بمذهبه ولولا ذلك لم يعرف العدو من الولي ولا الموافق من المخالف .

قلت : فيجوز لأحد أن يقول لأحد من الناس : ابرأ ببراءتي من فلان ؟ قال : لا .

قلت : فهل قال ذلك أحد ؟ قال : لم اعلم ، ولكن يبينون ضلالة أهل الحدث ، فمن صح له ذلك برى من أهل الحدث المكفر ويعرف من سأل أن أهل الأحداث يستحقون البراءة بكفرهم ، ولا يقول قلدوني وأبرأوا ببراءتي .

قلت : فيجوز لمن لم [ ٥٢٤ ] يعلم بأحداث المحدثين أن يبرأ منهم من غير أن يعلم ذلك ؟

قال : كيف يبرأ ممن لا يعلم ما لا يعلم !! هذا محال إلا أن يكون يعتقد البراءة والدينونة لله في الجملة من كل محدث في الإسلام ، فذلك له جائز وعليه ذلك ، وأما المحال فلا يقول به أحد .

قلت : فيجوز لأحد إذا سمع أحداً من الناس يبرأ من أحد أن يبرأ ببراءته ؟

قال : لا ، هذا لا يقول به أحد ولا يعمل به إلا أن يكون شاهداً عدلاً ممن يبصر الولاية والبراءة وهما الحجة ، فيبرأ من رجل على حدث

مكفر ، فقد قيل على بعض القول أنه يبرأ منه ويقبل قولهما وبراءتهما لأن برأتهما يرجب شهادتهما عليه ، وشهادتهما توجب برأتهما عليه فعلى بعض القول جائز هذا ، قال قوم : حتى يشهدا بالحدث .

قلت : فالوالى إذا واقع الكبيرة ما تكون منزلته ؟ قال : البراءة ثم يستتاب . قلت : فإن واقع صغيرة ما يكون حكمه ؟ قال : يستتاب قبل البراءة ، فإن تاب قبل منه وإن أصر برئ منه ، وإن كان ذنبه سريرة برئ منه سريرة ، وإن كان علانية برئ منه علانية ، وإن دخل فى أمر مشكل كان الوقوف .

قلت : فإن طرح العدل ولاية الوالى هل يقبل منه وتترك ولايته ؟ قال : لا ، بل يسأل العدل ، ولا يقبل منه حتى يبين بم طرح ولاية وليهم ، فإن صح أمر على وليهم استقيب ، وإن لم يصح ذلك استتيب العدل إن كان طرحه لجهالة معرفته ، فالولى على ولايته والعدل على ولايته .

قلت : فالطرح بماذا يجب من الولى ؟ قال : بارتكاب الحرام وانتهاك المظالم والإصرار على المآثم .

قلت : فالولاية بجم تثبت ؟ قال : بالوفاء فى كل أمر أزم الله فيه طاعته وحق على العباد فيه تأديقه من قول أو عمل أو نية ، لأن الإيمان قول وعمل وإتباع السنة والمواظقة لأهل الحق المستقيمين على السنة واللكواب دون من خالفهم من جملة الاحداث .

قلت : فبماذا يصل إلى علم ذلك ؟ قال : إذا لم يعلمه سأل عنه أهل

الذكر الذي أمر الله بسؤالهم وافقدي بهم وأخذ منهم كما أمر الله ، وقد عرفه أن (وَمَنْ خَلَقْنَا أُمَّةً يَهْدُونَ بِالْحَقِّ وَبِهِ يَمْدُونَ) <sup>(١)</sup> . وأمره بسؤال أهل الذكر منهم فهم الحجة له وعليه فيما لا يعلمه .

قلت : فإن وجدتم مختلفين [٥٢٥] ماذا يفعل إذا وجدتم مختلفين في الدين ؟ قال : عليه طلب الحق بالسؤال عنهم وعن حكم ما اختلفوا فيه بالدليل المستنبط من الكتاب والسنة والإجماع ، حتى يعلم أهل الحق من جملة المختلفين في الدين ، فيقتدي بهم ويأخذ عنهم ، وليس له أن يقبل عن غير أهل الحق وإنما الحجة أهل الحق الصادقون كما قال الله : ( اتقوا الله وكونوا مع الصادقين ) <sup>(٢)</sup> . وقد حذر من اتباع غير سبيل المؤمنين فقال ( ويتبع غير سبيل المؤمنين فويل ما تولى وأضلّه جهنم وسات مصيراً ) <sup>(٣)</sup> .

وسبيل المؤمنين واتباعه هو ما أمر الله ورسوله ، والعمل بما سار به الرسول فأمر به وعمل ، وأجمعت الأمة عليه من بعده ، والخلفاء الراشدون <sup>(٤)</sup> ، والافتداء بأهل الذكر الحقين الذين هم على الكتاب والسنة وم الحجة ، وليس له أن يقبل غير الحق . ولا يصل أحد على ذلك إلا بفضل الله وطلب القدوة والولاية لهم ومعرفة موافقتهم ، ويقولام ويقبل فتياهم ويأخذ عنهم . نسأل الله أن يجعلنا منهم وعن تمسك بحبلهم .

---

(١) سورة الأعراف : آية ١٨١ .

(٢) سورة التوبة : آية ١١٩ .

(٣) سورة النساء : آية ١١٥ .

(٤) كتب في المخطوطة : « الراشدين » .

قلت : رجل أنظر آخر يوم من شهر رمضان متعمداً فوافق يوم الفطر ،  
ورجل خرج يريد الزنا باسراً حرام متعمداً فوافق امرأته ، ورجل  
سرق شاة فذبحها فإذا هي شاته ، ورجل قتل رجلاً متعمداً لقتله فوافق  
قاتل أبيه ، ورجل قاتل مع نكته على أنها الباغية متعمداً فإذا هو مع المبنى  
عليها ، ما يلزمه في جميع ذلك ؟

قال : يلزمه التوبة والاستغفار ولا يلزمه غير ذلك .

قلت : فرجل قال لا أصل على جنازة ولا أصل الجماعة ولا أصل  
صلاة العيدين ، ما يبلغ به ذلك ؟

قال : هذا على الكفاية ، فإذا قام به البعض من الناس سقط عن من  
لم يقم به ولا شيء عليه إذا قام به غيره ، ويكون خسيس الحال ولا  
تسقط ولا يفته إلا أن يخطيء من فعل ذلك ، فإن خطأ أحداً في فعل ذلك  
كان مخطئاً وبرئ منه على تخطئة المسلمين .

قلت : فإن قال لا أصل قيام شهر رمضان ، ولا أصل صلاة الضحى ،  
ولا أصل صلاة الوتر إلا ركعة ، ولا أصل بعد صلاة الظهر [ ٥٢٦ ] ولا  
قبلها ، ولا أصل الركعتين بعد صلاة المغرب ولا ركعتي التهجيد ، ولا أنقل  
بشيء من النوافل ولا أصوم غير شهر رمضان ، ولا أتصدق بشيء غير  
الزكاة ، ما يبلغ به ذلك ؟

قال : يكون خسيس المنزلة ولا يبلغ به إلى براءة إلا أن يضلل من  
فعل ذلك من المسلمين فإن ضل أحداً كان هو الضال .

قلت : فإن صلى بعد صلاة الفجر وبعد صلاة العصر ونصف النهار

في الحر الشديد وعند طلوع الشمس وعند غروبها ؟

قال : ينصح له ويقال له إن النبي نهى عن الصلاة في تلك الأوقات

من الدوافل ، فإن قبل وترك لم يترك ولا يترك ، وإن امتنع وأقام على ذلك

ترك ولا يترك .

قلت : فإن ترك المضمضة والاستنشاق متمداً أو للسواك وأخذ

الشارب وحلق العانة وقلم الأظافر ونقف الإبطين على العمد ، ما تكون

منزله ؟

قال : يكون خسيس المنزلة أتركه السنة وينصح له ويستتاب ولا يبلغ

ذلك إلى براءة . قلت : فإن قال ، لا أختن ولا أستنجي من بول

ولا غائط ولا أغسل النجاسات بالماء ؟

قال : هذا يبرأ منه ثم يستتاب ، فإن تاب قبل منه وإن أبى تمت

عليه للبراءة . قلت : فإن قال : لا أتطهر للصلوات ولا أتيمم بالصعيد

عند عدم الماء ولا أغتسل من جفابة ما يبلغ به ؟ قال : يبرأ منه لأن

هذا ترك الفرائض عند القدرة ما لم يكن ذلك من عذر .

قلت : فإن رفع اليدين في الصلاة وسلم تسليمين وقرأ الحمد وسورة

في صلاة الظهر والعصر هل يبرأ منه ؟

قال : لا ، إلا أن هذه للعلامة بين أهل الدعوة ومن خالفهم .

قلت : فنقرأ الحمد وسورة في الأربع ركعات في صلاة النهار للظهر



والمصر وقرأ الحمد وسورة في الركعة الأخيرة من صلاة المغرب وكذلك  
قرأ السورة في الركعتين الآخرتين من صلاة العتمة ١٩ .  
قال : هذا قد خالف السنة والإجماع ويعرف أن صلاته منتقضة  
ويستتاب ، فإن تاب وإلا برى .

قلت : فالبراءة ما هي ؟ قال : للتبري من الفعل المكفر ومفارقة  
أهله عليه وتخطئتهم والإنكار عليهم ارتكابهم الحرام والكراهية له به .  
قلت : فالولاية ما هي ؟

قال : القولي لقيام بقصرة المسلمين والمحبة لهم والرد في منفيهم  
ومعونتهم على البر والتقوى والاستفاد لهم [٥٢٧] وإعطائهم حقوقهم  
وتعظيمهم وتشريفهم . وقد روى عن النبي ﷺ أنه قال : « المؤمن  
مرآة أخيه ينصح له إذا غاب ويميط عنه الأذى ويوسع له في المجلس » .  
وفي الحديث « من زار أخاه أو عاد مريضاً نادى مفاد من السماء أن  
طاب ممشاك تبهوات من الجنة منزلاً » . وروى عن النبي ﷺ أنه  
قال : « والذي نفسي بيده لا تؤمنوا حتى تتحابوا » . وكان يؤاخي  
بين المهاجرين والأنصار ويقوم الأنصار بشأن المهاجرين . ومما ثبت  
المودة إنشاء السلام والهدية وعليك بصحبة الأخيار : وفي الحديث :  
« إن على المسلم للمسلم سهماً : يسلم عليه إذا لقيه ، ويعوده إذا مرض ،  
ويجيبه إذا دعاه ، ويشهد جنازته إذا مات ، ويجب له ما يحب لنفسه ،  
وينصح له بالغيب ، ويسمعه إذا عطس » .

وقال : « لا يتصافح الأخوان في الله إلا تناسرت ذنوبهما كما يتناثر ورق الشجر » . « والمؤمن يسكن إلى المؤمن كما يسكن الظمآن إلى الماء البارد » .

وقال : « من أعطى الله ومنع الله وأحب الله وأبغض الله فقد استكمل الإيمان » .

وقال : « من أكرم أخاه المؤمن كان حقاً على الله أن يحمّله على درج الجنان » . وقد روى عن النبي ﷺ أنه قال : « إن أوثق عرى الإسلام الحب في الله والبغض في الله ، وأفضل العبادة حسن الظن بالله ، وحلاوة العبادة التواضع » . وروى أن « أهل الجنة ثلاثة : ذو سلطان مقسط ، ومسلم مقصدق ومتعفف ، ورجل رحيم القلب لكل ذي قريب ومسلم » .

والمسلمون إخوة بعضهم بعضاً كالأخوان يشد بعضهم بعضاً ، لا يهملون ولا يلمزون ولا يتفامزون ولا يتنازرون بالألقاب ولا يفتب بعضهم بعضاً ولا يستخر بعضهم من بعض ولا يظلم بعضهم بعضاً بغير حق ، يتشاورون ويتعاونون ويقواصلون ولا يتعادون ولا يبغى بعضهم على بعض ، متواصلون بروح الله على طاعته والعمل على<sup>(١)</sup> ابتغاء مرضاته ، كلهم واحدة جامعة ولا فرقة بينهم ولا اختلاف في دينهم .

جعلنا الله من تبع سيئلتهم واقتدى بهم والحمد لله رب العالمين .

---

(١) « على » : زيادة من عندنا .

## ج - في الإمامة

وسأله عن الإمامة من أين ثبتت ؟ قال : من كتاب الله وسنة  
نبيه وإجماع الأمة . فأما من كتاب الله فقوله : ( وجعلنا [ ٥٢٨ ] منهم  
أئمة يهتدون بأمرنا )<sup>(١)</sup> . وقوله لإبراهيم : ( إني جاعلك للناس إماما  
قال ومن ذريتي قال لا ينالُ عهدى للظالمين )<sup>(٢)</sup> . تنزيها للإمامة ورفع  
قدرها أن ينالها عاتٍ أو يقبلى باسمها باغراً . وقوله : ( أطيعوا الله  
وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم )<sup>(٣)</sup> . وهم الأئمة .  
ومن السنة قول الرسول : « أطيعوا ولادة أموركم » . وفي وصيته  
لما ذ<sup>(٤)</sup> : « ولا تمص إماما عادلا » . وقال : « السمع والطاعة ولو  
كان<sup>(٥)</sup> حبشيا مجذعا » ، فأوجب طاعة إمام العدل . وأما بالإجماع  
فقول المهاجرين والأنصار حين اختلفوا فيما بينهم ولم يختلفوا في الإمامة ،  
فقال الأنصار منا أمير ومنكم أمير ، وقال المهاجرون منا الأمراء ومنكم  
الوزراء ، فنبتت الإمامة من الكتاب والسنة . وقد قال الله ﴿ لقد كان

(١) سورة السجدة : آية ٢٤ .

(٢) سورة البقرة : آية ١٢٤ .

(٣) سورة النساء : آية ٥٩ .

(٤) كتب في المخطوطة : « لما ذ » ولها « لما ذ » .

(٥) أضفنا « كان » . وفي باب وجوب السمع والطاعة للإمام ما لم تكن تلك الطاعة ممصية ،  
إذ لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق ، قال عليه الصلاة والسلام : « اسمعوا وأطيعوا وإن استعمل  
عليكم عبد حبشي . . . » وقال عليه الصلاة والسلام : السمع والطاعة على المرء المسلم فيما أحب  
وكره ما لم يؤمر بمعصية فإذا أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة . ( انظر : القسطلاني : إرشاد الساري  
لشرح صحيح البخاري ج ١٠ ص ٢١٩ ) .

لكم في رسول الله أسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر<sup>(١)</sup> .  
إلى قوله : ( إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر )<sup>(٢)</sup> فدل قوله :  
( إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ) على أن الأمر بالطاعة فرض  
واجب . ووجدنا الرسول ﷺ استخلف الخلفاء<sup>(٣)</sup> وأمر الأمراء وأوجب  
على الناس طاعتهم ما أطاعوا الله ربهم . وأبو بكر وعمر ومن ولي أمرا  
من أمور المسلمين لصنع صنع للنبي ﷺ احتذاء على مثاله وسنّه فيما  
سن ، وفي الاغزاء وقبض الصدقات وإقامة الحدود وإجراء الأحكام على  
ما كان للنبي ، فصح بهذا ثبوت الإمامة بالاتفاق من الأمة والافتداء  
بالنبي ﷺ واتباع كتاب الله فيما نظروا أن قدموا رجلا قام مقامه  
لا يشركه أحد في الأمر . ولم يكن رسول الله ﷺ يولي في جميع  
أموره إلا عدلا مرضيا معه في دينه . والسنة والسكائب يدلان أن  
الفاسق والباغي لا . . في الإمامة<sup>(٤)</sup> ولا يقضى بها لتول الله : ( إني  
جاعلك للناس إماما قال ومن دريقي قال لا ينال عهدى الظالمين )<sup>(٥)</sup> .

(١) سورة الأحزاب : آية ٢١

(٢) سورة النساء : آية ٥٩ .

(٣) هذه العبارة ، وهي أن الرسول عليه الصلاة والسلام « استخلف الخلفاء » لانتهى عنه  
عهد بالحكم إلى شخص معين بعد وفاته ، وإنما نعى أنه عليه الصلاة والسلام ، عين من ينوب  
عنه في حياته في ولاية البلدان المختلفة مثل اليمن وعمان ، ومكة بعد فتحها وعودته ثانية إلى المدينة .  
وبعني « استخلف الخلفاء » أيضا إمارة الجيوش وولاية الصدقات ، وغير ذلك من الوظائف  
الرئيسية في الدولة الإسلامية الوليدة التي رأسها الرسول عليه الصلاة والسلام .

(٤) قبل « في الإمامة » بياض في الأصل . وإنما ظاهر من سياق النص ، أن الباغي والفاسق ،  
لا يصح أن يكون إماما .

(٥) سورة البقرة : آية ١٢٤ .

وأجمعت الأمة أن شهادة الجائر<sup>(١)</sup> إلى نفسه والفاسق لا تجوز ، وإذا كان لا تجوز شهادة للفاسق لم يجوز أن يكون حاكما . وقد قال الله في الشهادة : ( وأشهدوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ )<sup>(٢)</sup> ، وقال : ( مَنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ )<sup>(٣)</sup> ، وقال : ( يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ )<sup>(٤)</sup> . فلا تجوز شهادة ولا حكم بغير أهل العدل .

قلت : فما صفة الإمام الذي تجوز [ ٥٢٩ ] إقامته للأمر ؟

قال : أن يكون خير أهل عصره ، ويكون طبائمه عقله ، ثم يصل قوة عقله بشدة الفحص وكثرة سماعه بحسن للمادة ، فإذا جمع إلى عقله حزمًا ، وإلى حزمه عزما ، فذلك الذي يمد لمر الدولة ونسكاية العدو ويقوى على إقامة الحق ويكون عدلا مرضيا . ولا يكون إلى أمور المسلمين على ظاهر الرأي أكثر من واحد ولا يكون ذلك إلا في الأنضل ، وفي الرواية أن أنضل ما أنعم الله على للعبد بمد ابتداء خلقهم نعمتين ، إحداهما الرسول الهادي الذي لا يصاب علم الدين إلا من قبله ، والأخرى الوالى الدادل الذي لا تصلح الدنيا إلا على يديه ، فيبابعونه على السمع والطاعة . وأما الجائر فلا يكون حاكما ، كما أن الخائن لا يكون مؤمنا ، ولا الكذاب مصدقا . وإذا كان

(١) كتب في المخطوطة « الجار » .

(٢) سورة الطلاق : آية ٢ .

(٣) سورة البقرة : آية ٢٨٢ .

(٤) سورة المائدة : آية ٩٥ .

لا تجوز شهادة الجائر ، ولا للفاسق والتهم ، كان أولى بأن لا يجوز حكمه في فروج المسلمين ودمائهم<sup>(١)</sup> وأموالهم . وقد أجمعت الأمة على ثبوت إمامة العدل ، فلا يجوز غيرها بدليل الكتاب والسنة والإجماع وبذلك عمل الصحابة بعد نبيهم لم يقدموا إلا عدلا .

قلت ، فإذا ثبتت الإمامة للإمام على هذه الصفات ، ما يجب على الرعية ؟ فإذا أقام الحق فمليهم إجابته إذا دعاهم ، ونصرتهم ومعاونته إذا استعان بهم ، والديفونة بطاعته ، وقد حرمت مع ذلك غيبته وعداوته وسوء الظن به والامتناع من طاعته ، وحرم الخروج عليه ولا يحل تقديم إمام عليه حتى يظهر كفره ويشهر حدته وتكفر رعيته بولايته ، فهناك يستتاب ، فإن تاب قبلوا منه وأنبأوه على إمامته وإن امتنع أقاموا الحججة عليه عند رعيته في مملكته ثم يحل لهم عزله ومحاربته ، وعزلوه طائفاً أو كارها ، ويقدموا من يمدل فيهم وفي الرعية ، كما فعل الصحابة في الحدث الأول<sup>(٢)</sup> ، لم يعزلوه حتى لم يسمع أهل الدار ولابته وكثرت أحداثه فهناك استعملوا الخروج عليه .

قلت : فالإمام بم تزول إمامته ؟ ويكون على ولايته ؟ قال : إذا زال عقله بمنون لا يفيق ، أو خرس لسانه فلا ينطق أو عي فلا يبصر أو صم فلا يسمع إذا نودي ، فهذا تزول إمامته على بعض القول لأنه عاجز بهذا عن القيام بفروض الإمامة .

---

(١) فروج المسلمين ودمائهم « الأحكام التي تتعلق بالزواج والطلاق والربا والقتل والقصاص » .  
(٢) يعني الفتنة الأولى في الإسلام في خلافة عثمان بن عفان .

قلت [ ٥٣٠ ] فإن عرج أو زمن أو مرض هل يعزل ؟

قال : لا ، إذا عرف منه المدل لم يعزل ولا يعزل الإمام بالعجز إلا بالذى وصفت لك فأما إذا كان يعقل ويعدل فلا يعزل .

قلت : فإن قتل رجلا في مجلس الحكم فسُئل عن ذلك فقال إنه قتله بحق ؟

قال : هو مصدق مطوق للفعل ما لم يخرج بفعله من تعارف العادة من فعل الأئمة والحكام .

قلت : مثل ماذا ؟ قال : أن يثب على أهل قرية يقتلهم أو يخرب ديارهم ، وم أبراء في الظاهر لا يعلم منهم حدثا يستحقون به ، فهناك لا يقبل منه ويستتاب وإلا عزل وحورب .

قلت : فإن أرسل سرية أو جيشا لبعض الأسباب فنهبوا الأموال وأحرقوا المنازل وسفكوا الدماء ، ما يلزمه ؟

قال : إذا لم يأمر بذلك ولم يرضه كان ذلك على من أحسنه ، مأخوذ به من جناء على وجه الظلم ، وليس ذلك على الإمام من فعل غيره ولكن عليه الإنصاف من أهل الأحداث وإظهار ذلك والإنكار له وإعطاء الحقوق أهلها إذا طلبوا ذلك في الأحكام إلى من جنأها .

قلت : ولا تزول بهذا إمامة الإمام ؟ قال : لا ، إذا لم يكن من فعله فلا تكسب كل نفس إلا عليها . قلت : فإذا بنيت أن يفعل ؟ قال :

ينبئني إذا أراد أن يرسل سرية أو جيشاً أن يشاور العلماء ويستشير  
في أمره الذين يخافون الله ، فإذا عزم على ذلك أتمر عليهم أميراً مرضياً  
وكتب لهم عهداً عرفهم فيه ما يأتون ويتقون ، وبشرط عليهم أن لا يمدوا  
أمره وما عى عليهم فيسكتونه ، فإذا خرجوا وإن جنى أحد منهم جناية  
كان جناية ذلك عليه في نفسه ، ومن أحدث حدثاً كان حدته عليه  
وليس على الإمام من ذلك شيء ، وإن جهل ذلك لثقة علمه أو نسيان  
فتمعدت مريته فكان ذلك خطأ ، كان ما أحدثه في بيت مال المسلمين .

قلت : ولا نزول به لإمامة الإمام ؟ قال : لا .

قلت : فإن أحدث الإمام حدثاً في الحكم خالف الكتاب والسنة ؟  
قال : يكون ذلك عليه في نفسه .

قلت : مثل ماذا ؟ قال : ذلك إذا رجم الزاني البكر وقتل السارق  
وما كان مثله ، كان ذلك عليه في نفسه للقول<sup>(١)</sup> .

قلت : [ ٥٣١ ] هذا خطأ ؟ قال : لا ، هذا نص في الكتاب والسنة  
ولا يسمع جهل ركوبه ، والزاكب له مأخوذ به .

قلت : فإن عزر إنساناً في شرب المسكر أو ضرب سارقاً حد القمزير .  
فأت من ذلك ؟ قال : ذلك خطأ ويكون في بيت مال المسلمين .

قلت : فإن زنا الإمام أو قذف محصناً أو قتل نفساً مؤمنة ظلماً ؟  
قال : نزول إمامته . إذا صح ذلك عليه من أحد وجوه الصحة ، عزل من



إمامته وقدم إماماً يقيم عليه الحد ، وإن تاب رجع إلى ولايته ولا يرجع إلى إمامة المسلمين .

وكذلك إن ارتد عن الإسلام ، وعلم ذلك قدم عليه وقتل إن لم يتب ، وإن تاب لم يعزل .

قلت : فإن رجع إلى دن التقديرية أو الروافض والخوارج ؟  
قال : اعلم ذلك منه واستتبه<sup>(١)</sup> فإن تاب قبل منه وإن أصر برىء منه وزلت إمامته وحورب حتى يعزل أو يقتل ويقدم إمام غيره .  
قلت : فإن لم يصح ذلك عليه ؟ قال : ليس على الناس علم الغيب ، هو على إمامته .

قلت : فإن جار في حكمه وتمدى في قسمته واستعمل غير المسلمين وجعل وزراء الظالمين ؟ قال : يستتاب من ذلك فإن تاب وإلا عزل وحورب حتى يعزل أو يقتل على الإصرار .  
وكذلك ساروا في عثمان .

قلت : فإن أحدث حدثاً كفر به علم به بعض الخاصة ، ولم يظهر ذلك عند العامة ، ما تكون منزلته عند من علم ذلك ؟ قال : يستتيبونه فإن تاب وإلا برىء منه ، وليس لهم إظهار ذلك عند رعيته وفي مملكته إلا أن يظهر كفره حتى يستوى فيه الخاص والعامة .

قلت : ولا يجوز لمن علم أن يظهره ؟ قال : لا ، إلا عند من علم كله .

(١) كتب في المخطوطة : « استتيب » .

قلت : فهل على من علم أن ينكر على أوليائه للعامة الإمام ويعرفهم ذلك ؟ قال : لا ، ليس قبول ذلك منهم وليس عليهم تعريفهم ، وإنما عليهم مفارقتة<sup>(١)</sup> سريرة حتى يظهر حديثه ويحل دمه لأن الإمام لا<sup>(٢)</sup> يعزل حتى يحل دمه ويظهر كفره .

قلت : فمن ادعى على الإمام أنه أحدث حدثاً كفر به ، هل يقبل منه ؟ قال : يستتاب من ذلك فإن تاب وإلا برى . منه .

قلت : فإن ولي الإمام غير أهل الدعوة وغير أوليائه هل يجوز له ؟ قال : لا يقبل ، إذا علم منه يستتاب فإن تاب قبل منه وإن أمر برى . منه . وليس له أن [ ٥٣٣ ] يولى فاسقاً على أمور المسلمين .

قلت : فالإمام إذا رأى منه حكماً لا يعلم ما هو أو فعل لا يعرف عدله ، ما يكون حكمه ؟

قال : هو مصدق الفعل مؤتمن ما ائتمنه الله والمسلمون حتى يعلم خطأه في ذلك ، وعليه مشورة أهل العدل ويتخذ وزراء من الصالحين ومن يخاف الله ومن يرجو منه إقامة المصاحبة ، ولا يولى في أمور الناس إلا عدلاً مسلماً ومن يحكم بين الناس بالعدل وإجماع المسلمين ، على أن الكافر لا يحكم على الناس في فروجهم وأموالهم . ألا ترى أن إنكارهم على عثمان قوليته غير للصالحين ، وفي الحكمين<sup>(٣)</sup> أيضاً إن كانا غير عدلين .

---

(١) كتب في المخطوطة : « مفارقة » .

(٢) « لا » : زيادة من عندنا .

(٣) الحكمين : هما عمرو بن العاص ، وأبو موسى الأشعري ، اللذان عهد إليهما بعد معركة صفين بمهمة التحكيم بين علي بن أبي طالب وبين معاوية بن أبي سفيان .

قلت : وهل يكون الإمام غير عدل ؟ قال : لا ، وقد تقدم شرحنا لذلك أو الحجة فيه فلا يجوز غير عدل . وإذا كان الأئمة <sup>(١)</sup> عدولا <sup>(٢)</sup> صلحت بهم رعيته وأمنت سبلهم ، وقلت بدعتهم في دينهم ، وجمعت على الطاعة كلهم وأمن خائفهم ولم يأخذوا لأنفسهم إلا حقاً واجباً ، ومنعوا <sup>(٣)</sup> للبهة واحتاروا الولاة للولاية ولم يختاروا الولاية للولاة .

واعلم أنه لم يكن للناس « صلاح إلا بالأئمة وأولى الأمر » <sup>(٤)</sup> منهم المتقين وأولياء الله الصالحين . ألم تعلم أن الخوف يميم للشهوة ويغني الغضب ويحط من الكفر ويذكر بالعاقبة ، ويثب بالحيلة حتى يعادل من كان مغلوباً على عقله ، ويسكن السباب والبغى . قال الله ( ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض ) <sup>(٥)</sup> .

قلت : فإن رأى الإمام يولى ولاية ويعزل ولاية لا يدرى ما هم أو غير ذلك ؟

قال : هو مصدق في ذلك أمين ولا يحكم على الإمام بسوء الظن ، وهو على إمامته وطاعته ، إلا أنه هو ليس له أن يولى غير أوليائه من الصالحين وأهل الورع . ولم تخل الدنيا من المسلمين والمؤمنين وخلفائها الصالحين والأئمة المتقين ، بهم تقوم المصالح ويرتدع أهل الباطل عن مرادهم

(١) كتب في المخطوطة : « الإمام » .

(٢) كتب في المخطوطة : « عدلا » .

(٣) كتب في المخطوطة : « ومنع » .

(٤) « صلاح إلا بالأئمة وأولى الأمر » : أضفناها حتى يستقيم النص .

(٥) سورة البقرة : آية ٢٥١ - كتب سهوا « دفاع » بدلا من « دفع » .

من الفساد والشهوات ، لأن الشهوة تطفى الجهل<sup>(١)</sup> ، والجهل أشد الأدواء ، ولا بد للداء من علاج الأطباء من الصالحين . لذلك جعلت الجنة والنار في الآخرة ، وفي الدنيا إكرام المؤمنين وإهانة الفاسقين .

وقد روى [٥٣٣] عن بعض الصحابة والله أعلم أنه قال : إن الله تعالى داوى هذه الأمة بدواوين : السيف والصول ، لا هوادة عند الإمام فيهما ، فبالضرب يستقيم العصبي ويستخرج الشر<sup>(٢)</sup> . ألا ترى أنهم قالوا : إن نفع الساطان كمنفع المطر للمنع من الظلم ، ومنع الضعيف من المذاق . وقد قال الله : ( إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل )<sup>(٣)</sup> . والحكم بالعدل فلا يقع إلا من أهل العدل . ألا ترى أن الله<sup>(٤)</sup> لم يأمر عباده أن يأتوا فيما بينهم إلا بمنل الذي أتى إليهم لأنه صدقهم وأمرهم بالصدق ، وعدل عليهم وأمرهم بالعدل ، وحسن في عقولهم الذي اخفاه لهم ، وقبح في عقولهم الذي انتفى منه ، وهو الظلم والكذب والبخل والفسق ، وإذا كان هذا قبيحاً مع أهل العقول لم يكن أهله أهل عدل .

قلت : فهل يجوز للإمام أن يولى أحداً من غير مشورة أهل العدل ؟ قال : نعم ، ليس له كلما أراد أن يولى والياً أو يرسل جيشاً أن يجمع عليه أهل مملكته ، ولكن يؤمر أن يستشير في أمره أهل العدل كما أمره الله

(١) تطفى الجهل : تزيد الجهل .

(٢) كتب في المخطوطة : « فبالضرب الصبي ويستخرج الفير » .

(٣) سورة النساء : آية ٥٨ .

(٤) لفظ « الله » : زيادة من عندنا .

وسار بذلك رسول الله ﷺ . وقد استشار رسول الله في أسارى بدر وغيرهم مما هو مشهور من فعله ، وكذلك أبو بكر وعمر ، ولا يجهل أمر للشورى ، قال الله تعالى : ( والذين استجابوا لربهم وأقاموا الصلاة وأمرهم شورى بينهم )<sup>(١)</sup> . فأمر بالمشورة والتفاسر<sup>(٢)</sup> على الحق في منع أهل الباطل بقوله : ( والذين إذا أصابهم البغي هم ينتصرون )<sup>(٣)</sup> .

قلت : فإن ادعى على الإمام أحد حدثا لم يظهر منه ؟ قال : لا يقبل معه إظهاره على الإمام ما لا يحل وهو عاص لله في فعله ، ألا ترى أن سوء اللعن بالإمام والمسلمين من الكبائر .

قلت : فهل يجوز تقديم إمام على إمام قبل أن يظهر كفره ؟ قال : لا ، ليس ذلك بإمام إمامة ، ذلك خطأ وضلال بإجماع الأمة على ذلك في تقديم إمام على إمام . وقد روى عن النبي ﷺ أنه قال : « إذا ظهر إمامان فاضربوا عنق أحدهما » ، بذلك أنه لا يجوز تقديم إمام على إمام . وما علمت أن من أعظم<sup>(٤)</sup> حبائل إبليس وإطيف حيله [ ٥٣٤ ] لأهل المزم في الدين أن يأتيه من طريق الرئاسة ، ولا يأتيهم من طريق الزنا والسرقة والكذب والخيانة . فأمر الإمامة عظيم وخطرها جسيم وإذا كانت الإمامة بأجمعها على تحريم إمام على إمام ، كان ذلك خطأ وضلالا . والموجود عن

(١) سورة الشورى : آية ٣٨ .

(٢) كتب في المخطوطة : « والتناصب » .

(٣) سورة الشورى : آية ٣٩ .

(٤) : كتب في المخطوطة : « اعص » .

أبى عبد الله إلى أهل حضرموت : بلغنا عنكم أنكم تذكرون عزل هذا الإمام وإقامة إمام غيره ، فاتقوا الله ثم اتقوا الله فإن هذا جور كبير إن عزلتم إمام عدل على غير حدث وقد أعطيتموه عهدكم وميثاقكم على أن تطيعوه ما أطاع الله ، وهذا عقد لا يحل لكم أن تحلوه إلا بحدث يكفر به الإمام ثم بصر عليه . فإن عزلتموه على غير حدث ولا إصرار على حدث فقد دخلت عليكم الفتنة وحللت محل الممالك وسالكتكم جور المسالك فلا زكاة لكم ولا جمعة ، ولا نكاح لمن لا ولي له من النساء بأمر الإمام الذي تقدمونه عليه .

وسألت عن الأمر الذي فعله أهل عُمان وأهل المغرب وحضرموت في عقدم لعبد الله بن يحيى طالب الحق ، وعقد أهل المغرب لعبد الرحمن ابن رستم كيف كان ، وقد جاء الحديث عن عمر بن الخطاب أنه قال : إن الله واحد والإسلام واحد ولا يستقيم سيفان في عهد واحد .

الجواب عن أبى عبد الله فيما ذكرته من قول عمر أنه لا يستقيم سيفان في عهد واحد ، يعنى لإمامين . وكذلك قال المسلمون « ولا يجتمع إمامان في عصر واحد » ، ولا يكون للمسلمين إلا إمام واحد ، كذلك عقدم لعبد الله بن يحيى كان إماماً واحداً ، ولم يقتدوا أمره على جميع المؤمنين . ولا يكون أمير المؤمنين حتى يملك أهل القبلة كما ملك أبو بكر وعمر ، فهناك لا تجوز إمامة أحد معه لأن السمع والطاعة له على كل مسلم ، وإذا خرج كان الخروج له حلالاً ما لم يكن في ملك إمام قبله ولا يحل تقديم عليه .

قلت : ولا يكون إمامان في مصر ؟ قال : لا .

وعنبيعة الإمام كيف هي ؟ قال : يجتمع أهل العدل للذين يلون العقد فيبايعونه على طاعة الله وطاعة رسوله وعلى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والجهاد في سبيل الله وإقامة الحق في القريب والبعيد والعدو والولى والضعيف والقوى ، والرضى مع ما يزيدون [٥٣٥] من الشروط عليه ، فإذا قبل وجبت طاعته . ثم ليس لهم عزله كما روى عن أبى بكر أنه قال : أقبلوني . قال عمر بن الخطاب على ما روى : لا تقال ولا تستقال . ولا يجوز أن يمزل الإمام ولا يعتزل .

قلت : فما صفة الإمام الذى يجب ؟ قال : تقدم للقول فى ذلك ، ومن صفاته أن يكون عدلاً مرضياً قوياً على إقامة الأمر والاستعداد لحال المهلة وانتهاز الفرصة والنظر بالقدرة بالإنصاف للحيلة فى الخاصة والعامة ، من عمارة البلاد وإصلاح ذات البين ، وحفظ الأطراف ، والأخذ على أيدي الظالمين والسفهاء ، بذلك يكون صلاح الرعية ، ولأنها تصلح بصلاح الراعى اقتداء بأبى بكر وعمر فى فعلهما ، وليس للرعية الامتناع من طاعة الإمام وليس لهم أن يخلعوه ولا له أن يخلع نفسه .

قلت : فهل للرعية أن تمزل إمامها إذا عجز عن إمضاء الأحكام ؟ قال : لا ١١ إلا أن يعجز عن إقامة الحق وإنفاذ الأحكام حتى يضع الحق ولا يمنع ، ويمز الباطل فلا يدفع ، ثم يؤازروه ويعينوه فلا يبلغ إلى ما ينفى ، فهلاك لهم أن يمزلوه . وعن بعض المسلمين أن الإمام

لا يعزل بالعجز ولا يعزل إلا بحديث يكفر به أو ارتكاب حدث ، فإن ركب حدثاً في الحدود التي لا يقيمها إلا أئمة العدل وقدم إماماً غيره أقيم عليه الحد ، وإن أحدث الإمام حدثاً مكفراً أو ترك نحلقه التي هو عليها وجب عزله وخلعه من الإمامة بهد أن يستقيبوه وينسكروا عليه حدثه فلا يقوب له ، فهذاك يعزلونه طائفاً وكارهاً ، ومثل ذلك لو رجع إلى دين التدرية أو إلى دين أحد من الفرق للضالة .

قلت : فإن اختلف<sup>(١)</sup> أهل الدعوة بينهم حتى يبرأ بعضهم من بعض ويقدم بعضهم إماماً دون بعض فاختلفوا وتقع الدقة ١٢

قال : فللمسلم أن يقف حتى يعلم الحق من المبطل ، وهو كن لا علم للمسلمين بحاله ، ولا يجوز أن يقول فريقان يبرأ بعضهم من بعض . وقد يكون للفريقان جميعاً في حال الضلال والإمساك عن أمرهم حتى يصح الحق من المبطل إلا أن يكون الخواص هم الذين نزلوا<sup>(٢)</sup> الإمامة وعقدها أولاً فأولئك أمرهم المقدم ، ومن [٥٣٦] خالفهم كان الباغى المدعى ولا إمامة لمن قدموه .

قلت : فإن قدم الإمام قوم لا ولاية لهم ولا عدالة ؟

قال : فإن تقدم أولئك لا يلزم مسلماً حق إمامة من قدموه .

قلت : فإن كان في زمان لا يعرف لأهله ورع ولا ضلالة دين وهم

يقرون بالدعوة ، أرادوا عقد إمامة رجل هل يجوز الدخول معهم ؟

---

(١) كتب في المخطوطة : « اختلفوا » .

(٢) كتب في المخطوطة : « اتلوا » .



قال : لا يجوز الدخول معهم حتى يكونوا هم وإمامهم أهلاً لما  
دخلوا فيه .

قلت : فإن عقدوا عقاموا بأمر الله واستقاموا على عدله؟  
قال : فالسمع والطاعة إذا قام بالحق وجرت أحكامه بالعدل سنة  
ولم يختلفوا فيه ولا فيها .

قلت : فإن خالف ولم يتبع آثار أئمة الهدى؟ قال : فلا إمامة له  
وكان الضلال أولى به ، وليس كل من انتحل دعوة المسلمين وتسمى وتغلى  
بها كانت له لإجابة إلى ما دعا إليه .

وعن رجل من المسلمين له عقدهم ولاية وقدر عظيم اجتمع أهل  
مصره على أن يقدموه إماماً على أنفسهم فاجتمع على عقده الملاحون ومحدثون  
من أهل البراءة ولم يعلم من تولى عقدها للإمام أهل العدالة أو أهل العداوة ،  
فإن إمامته موقوفة إلى أن يعلم صحتها لدخوله في الأمر المشكل إلى أن  
يتبين حال إمامته وعن قبلها من المسلمين دون المحدثين ، ثبتت إمامته  
وولايته . وإن صح أن العقدة سبق إليها من لا يكون حجة من المحدثين ،  
برىء منه ومن عقده ، وإن صح أنها سبق إليها أهل الوقوف ، وقف  
عنه حتى يبين حاله ، أو يقع للتراضى والتسليم من الجميع وتجري أحكامه  
في مصره بالعدل سنة فإذا وقع التراضى ثبتت إمامته .

قلت : فإن سئل الإمام عن صحة إمامته وعن قبلها ؟

قال : عليه أن يبين للمسلمين صحة إمامته حتى تقوم لهم الحجة ، إذا

سأله أهل الفضل في الدين فعليه أن يبين لهم ما خفى من أمره في الإمامة في الأحكام المنكرة .

قلت : فإن ادعى صحة إمامته هل يقبل منه ؟ قال : لا ، إلا أن يظهر ويظهر من عقد له وصحة عقدهم .

قلت : فمن دخل في العقدة المشككة فلا يلحقه حكم الإمام لأنه من دخل في إمامة فاسدة لحق بحكم المقتود له من ولاية أو براءة ووقوف ؟

قلت : فإن كان وقوفاً عن الإمام لأجل للعقدة فقال رجل من المسلمين أنا ممن يولى العقد له ؟ قال : يوقف عنه .

وعن المسلمين : إذا [ ٥٣٧ ] اختلفوا فعقد كل فريق منهم لإمام ؟

قال : فإن اختلفوا ، عقد علماء المسلمين إن رأوه موضعاً لها هو أولى بالإمامة .

قلت : فإن كان اختلفانهم في البلد الذي تكون فيه الإمامة ؟ قال : فالذي قدمه أهل العقدة والورع أولى بالإمامة .

قلت : فإن استعصوا في ذلك ؟

قال : فأرجاهم للقوة في عز الدولة ومذاصبة العدو .

قلت : فإن استعصوا في جميع ذلك ؟

فالذي عقد له قبل صاحبه هو أولى من المؤخر .

ولا يجوز أن يكون في مصر إمامان مثل أن يكون بقوام<sup>(١)</sup> إمام  
 حوبصعار<sup>(٢)</sup> آخر ، وقد قلنا فيما تقدم إن الإمام لا يكون إلا واحداً ،  
 لأن أهل الدعوة قد قالوا جائز أن يكون في مصر إمام ما لم تتصل أحكام  
 المسلمين ، فإذا اتصلت أحكامهم كان على أحدهم أن يسمع للآخر ويطيعه ،  
 أو يرد الأمر شورى بين المسلمين ، ويختارون لهم إماماً ، وفي هذا نظر  
 ولا نحب مخالفة الأثر واختيارنا أن يكون الإمام واحداً .

قلت : فإن كان الإمام قد أخذ الإمامة من المسلمين فذهبوا  
 أو ماتوا ؟

قال : لا ينبغي أن يمزل الإمام ويقوم بذلك بنفسه حيث بلغ طوله  
 وقدرته ولا يضع إمامته عند غير أهلها ولا في غير أهل ولايته ، ولكن  
 يجتهد ويقوم بها بنفسه ويستعين على أمره بمن أعانه ولا يوليه إياه ويكون  
 هو المتولى لذلك حيث بلغ جهده .

قلت : فإن خرج الإمام داعياً إلى الله ، هل يستحل دم من خرج  
 إليه أو خرج عليهم من أهل القبلة ؟

قال : لا ، إلا بعد الدعوة إلى الحق وإقامة الحجّة والإعذار والإنذار ،  
 ولا يبدؤهم بقتال حتى يبدأ بالدعوة فإذا دعاهم ولم يقبلوا الدعوة ويكفوا  
 عن الحرب فإن حاربوه حاربهم .

قلت : فإن كان أحد يريد الخروج فقتل إمام عند ناس لا خير فيهم ؟

(١) توام : مدينة هامة في عمان . وهي البورعوى الحالية .

(٢) صغار : ميناء ومدينة هامة في عمان .

قال : فليس له الخروج عند قوم خروجهم وقوتهم باسمه ويظلمون للناس ويجورون عليهم ، فالتعود أولى به من الخروج معهم إذ لا يجوز التعاون على الإثم والعدوان لقول الله تعالى في كتابه : ( ولا تعاونوا على الإثم والعدوان )<sup>(١)</sup> . وإنما أمر الله أهل اللبر بالتعاون على التقوى . وليس للإمام أن يضع أمانة الله عند غير أهلها ولا يولى إلا من كان عنده عالماً ، يوليه أميناً على ما ائتمنه عليه ممن يقيم له الحق وينفي عنه الباطل . قال الله : ( الذين إن مكناهم في الأرض أقاموا الصلاة وآتوا الزكاة وأمروا بالمعروف [٥٣٨] ونهوا عن المنكر والله عاقبة الأمور )<sup>(٢)</sup> .

وإنما الأمر بالمعروف وإقامة الحق بالحق ، والنهي عن المنكر ورد أهله إلى الحق . ولا يعذر من أنكر المنكر بالمبكر لأن كل ذلك راكب منكر يعلم أو جهل فهو من أهله ، وإنما أمر الله رسله أن يحكموا بالحق . قلت : هل يجوز للإمام أن يولى على شيء من أمر الله في عباده من لا يعرف عدله ؟ قال : لا ، ليس له أن يولى في عباد الله على أمانته ورعيته من لا يعرف عدل ما يوليه ، ويكتب له عهداً ويبين له ما فيه ولاء عليه ، وليس له أن يولى الحكم بين الناس إلا من يحسن الحكم .

قلت : فإن ولى من لا يحسن الحكم في دمائهم وحرمةهم ؟ قال : فقد رد أمرهم إلى من لا يدرى أيعدل أم يجور ، فليس له ذلك . وكذلك للصدقات لا يولى عليها إلا من يعرف عدلها ولا يأخذها إلا بحقها ويضعها في أهلها .

(١) سورة المائدة : آية ٢ .

(٢) سورة الحج : آية ٤١ .

وكذلك حربه لا يولى عليها إلا من يعرف سيرة الحرب في عدوه فإن  
ولى على شيء من أمر الله من لا يعلم فقد حكم بفهم ما أنزل الله ووضع  
أمانته في غير أهلها .

والإمام أن يفقد رعيته ويقعدها ولا يضيع أمورها ، وإن اطلع من  
واليه على خيانة عزله ، وإن استنصف أحد من رعيته عليه حكم عليه في  
إنصافه ، ويفقد أمور رعيته ولا يهملها . وقد وصف الله المؤمنين إخوة  
فقال : ( إنما المؤمنون إخوة )<sup>(١)</sup> . وقال : ( محمد رسول الله والذين معه  
أشداء على الكفار رحماء بينهم )<sup>(٢)</sup> . ويجب على الإمام أن يتخذ الأمراء  
أعوانا على رعيته وعلى عماله ، فإن رفع إليه مظلمة من عامل عزله ، فإن لم  
يعزله بعد أن يصح ظلمه واستعمله بعد ظلمه وجوره استحق الخلع . قال  
الله تعالى : ( يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو  
على أنفسكم أو الوالدين والأقربين )<sup>(٣)</sup> . فعلى الإمام الإنصاف من نفسه  
وعماله وجميع رعيته ، وقد قال الله : ( يا داود إنا جعلناك خليفة في  
الأرض فاحكم بين الناس بالحق ولا تتبع الهوى )<sup>(٤)</sup> .

قلت : فهل يجوز لأحد من ولاية الإمام إذا لم يكن عالماً بالأحكام  
أن يحكم ؟  
قال : لا .

(١) سورة الحجرات : آية ١٠ .

(٢) سورة الفتح : آية ٢٩ .

(٣) سورة النساء : آية ١٣٥ .

(٤) سورة ص : آية ٢٦ .

قلت : فإن حكم فأخطأ ؟ قال : لا يجوز له ذلك ، لأن الأحكام إنما هي حكم الله في كتابه وسنة رسوله وآثار أئمة الهدى ، فمن علم ذلك حكم به ومن لم يعلم فليس له أن يحكم .

قلت : فالتضاء والحكم لمن يجوز ؟ قال : من كان عالماً بكتاب الله وأحكامه وأقسامه [ ٥٣٩ ] وحدوده وفرائضه وسنة رسوله وآثار أئمة الهدى . فإن ورد حكم من الكتاب والسنة حكم به ، وإن لم يجد من آثار المسلمين ، فإن لم يجد في آثار أئمة الهدى شاور فيه أهل العلم ، فما اجتمع عليه رأيه ورأيهم حكم به ، وإن اختلفوا أخذ برأيه ورأى من رأى رأيه ، وإن خالفوه جميعاً ترك الحكم برأيه . وإنما يجوز النظر للعالم ولمن يشاور فيه من العلماء إذا كانوا كما وصفت لك ، وإن لم يكونوا كذلك لم يجوز له ولا لهم ، وإن لم يكن أحد من أهل الرأي ولا أبصر الحكم ، لم يجعلوا في الحكم وشاوروا المسلمين من الآفاق ولم يحكموا بغير علم .

قلت : فهل يجوز للوالى والسامى<sup>(١)</sup> إذا أخذوا زكاة أن لا يقسموها وبأخذوها ؟

قال : إذا أخذوها قسموها على ما فرض الله في كتابه وليس لهم أن يجعلوا ذلك مأكلة ولا دولة بين الأغنياء . وإنما أنكر المسلمون المنكر حين أدبل المال وحرم أدله وفارقوه بعد أن احتجوا عليهم وأمرهم بالتوبة والرجعة . فمن أдал شيئاً من المال وأخذ لنفسه فقد حكم

(١) السامى : هنا معناها « العامل على الصدقة » .

بغير ما أنزل الله - وهو ظالم - وعلى ذلك فارقوا عثمان لإدالة المال<sup>(١)</sup> في قرابته . فإن فعل ذلك الإمام استتيب فإن تاب قبلت توبته ، وإن أبى وامتنع زالت إمامته وصار عدوًّا للمسلمين يستحلون خلمه من الإمامة ، فإن امتنع قوتل حتى يفيء إلى أمر الله .

قلت : فإن عن المسلمين حرب واحتاجوا إلى أخذ جميع للصدقة ؟ قال : قد أجاز ذلك بعض المسلمين إذا احتاجوا في ذلك إلى عز الدولة ومناصبه العدو وقد فعلوا وليس لهم أخذ على غير هذا الوجه .

قلت : فإن فعل ذلك عمال الإمام وسعته ؟ قال : كان على الإمام إنكار ذلك وتغييره واستنابهم ، فإن لم يقربوا استحقوا البراءة إذا صح ذلك ببيضة عدل أنكره على من فعله لأنه حكم بغير ما أنزل ، وإن لم يقربوا عزلهم عن ولايته وحكم عليهم بما يلزمهم .

قلت : فإن لم ينكر عليهم ويغير جور الجائرين ؟ قال : يدمى إلى الحق ، فإن امتنع نزل بمنزلة الخروج من الإمامة ووجب على المسلمين فراقه ، وإن رجع قبل منه ، وإن تاب كان عليه رد ما أتلف ، وإن امتنع قوتل حتى يفيء إلى أمر الله .

قلت : فهل للإمام إذا ظهر أن يجبي للصدقة قبل أن يجهم ؟ قال [ ٤٥٠ ] ليس للإمام أن يجبي صدقة قوم حتى يجهم ويمنعهم أن يجار عليهم ، فإن فعل فقد جار عليهم ولا فرق بينه وبين من جار عليهم .

وإنما أخذ المسلمون الصدقات بعد أن يمحوهم ويجري حكمهم فمثلك  
ياخذون الصدقات على حكم كتاب الله وسنة نبيه ، فليس للإمام أن يأخذ  
صدقة من لم يحمه :

قلت : فإن أخذ الصدقة ولم يحمهم أو لم يكن عادلا ؟

قال : فليس لهم أن يعطوا صدقتهم أهل الجور ولا إماما جائرا  
ولا ممن يدين بولايته وطاعته ، فإن فعل فعلية غرم ذلك .

قلت : فما يجب على الإمام في رعيته ؟

قال : على الإمام أن يتفقد رعيته ويتفقد أمورهم ، وإن اطلع من ولاة  
على خيانة عزله .

قلت : وهل للولاة قبول الهدايا ؟

قال : بكره للولاة قبول الهدايا من الغرباء وحرام عليهم أن يأخذوا  
الهدية على الحكم ويحكموا بذلك ، ولا بأس عليهم في أخذ الهدية ممن  
عود يهاديهم من إخوانهم وأرحامهم ، وإنما الحرام ما أخذوا على الحكم ،  
فإن قبل هدية على وجه الرشا فعليه رد ذلك .

وعن الحدود ومن يقيمها قال : لا يقيمها إلا الأئمة أو القاضى برأى  
الإمام ومن ولاء الإمام بذلك .

قلت : فإن أقامها إمام جائر أو جبار ، هل له ذلك ؟

قال : لأن حقوق الإسلام هي الإخلاص لله ، والقول والعمل بطاعته ،  
فن بلى بحكم حق واقامة بما أمره الله به ، ولا يقوم الحق إلا بالحق ،



والله تعالى قد نهى عن حكم غير أهل الحق ، ثم قال : ( ولا تُطع منهم  
 آثماً أو كفوراً )<sup>(١)</sup> ( ولا تُطع من أغفلنا قلبه عن ذكرنا )<sup>(٢)</sup> .  
 وقال : ( يُريدون أن يتحاكوا إلى الطاغوت وقد أمروا أن يكفروا  
 به )<sup>(٣)</sup> . فليس يقيم الحدود غير الأئمة وحكامها كما سار رسول الله ﷺ  
 والخلفاء من بعده . قلت : فإن أقام الحد ثم ولى الأمر عادل هل يعود بقيم  
 الحد مرة أخرى ؟

قال : لا ، قد تمضى بفعله ، والمعدل أولى منه ولا يرجع بيقام الحد  
 على الجاني .

قلت : وهل يقيم الحدود المسلمون وسائر الرعية إذا لم يكن إمام عادل  
 أو جائز .

قال : إنما يقيم الحدود الأئمة أو بأمرهم ، وبذلك سار المسلمون .  
 قلت : فإن أقام الجبار الحد ، هل يجوز لأحد من المسلمين أن يقيم  
 معه ذلك إذا صح معه أن الراكب يلزمه الحد ؟

قال : فلا أقول بذلك لأن الجبار مقعد على غيره في الأمر فلا  
 تجوز معونة . وهو كسائر الرعية وليس للرعية أن [ ٥٤١ ] يقيموا  
 الحدود فليس أرى معونته .

وقد وجدت في الأثر أنه جائز أن يقيم معه الحد ، للذي أجاز

(١) سورة الإنسان : آية ٢٤ .

(٢) سورة الكهف : آية ٢٨ .

(٣) سورة النساء : آية ٦٠ .

ذلك يقول إن المسلمين إنما فارقوا الجهازة على تعطيل الحدود ولم يفارقوهم على إقامتها .

قلت : فتى يقيم الإمام الحدود ؟ قال : إذا استولى على المصر وجرت أحكامه بالعدل أقام الحدود ، وما لم يستول على المصر فلا يقيم الحدود ، وكذلك إذا كان سائراً محارباً كذلك قال المسلمون : وقد أوجب الله الحدود في كتابه مجزئاً وقد أمر بإقامتها على من أتاها فإذا صححت ، كان على الإمام في ظاهر الحكم إقامتها لقول الله : ( والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما حزاً بما كسبا )<sup>(١)</sup> وقال : ( الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة )<sup>(٢)</sup> . ( والذين يرمون للمحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة )<sup>(٣)</sup> . فالخطاب عام وهو مخصوص للقوام بالأمر . ولم يكن أحد يقيم ذلك في أيام ( الرسول عليه الصلاة والسلام )<sup>(٤)</sup> وغيره ، كذلك أبو بكر وعمر وعثمان وعلي . والاتفاق أن أهل العدل هم القوام بذلك دون غيرهم ؛ وقد جاءت السنة في الرجم المحصن ، وحد شارب الخمر ، وعلى للعبد نصف ماعلى الحر . فإذا ملك الإمام البلاد ثم لم يقم الحد أ كفره ذلك ويستعاب ، فإن تاب وأقام الحد فعليه ذلك ، وكذلك إن لم يقم عليه هلك ، وإن أصرّ

(١) سورة المائدة : آية ٣٨ .

(٢) سورة النور : آية ٢ .

(٣) سورة النور : آية ٤ .

(٤) ( الرسول عليه الصلاة والسلام ) الإضافة من عندنا .

من غير عذر خلع وعزل ، وإنما قيل لا يقيمه إذا كان سائرا أو محاربة  
لمعنى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، فمن قدر وعطل أكفره ،  
والنصيحة بين المسلمين لبعضهم بعضا ، ولا يقوم على المسلمين في أمر ولا  
على الإمام بتهمة إلا ما صح ووضح وقام دأيل في ثبوت من يخرج به  
للمؤمن من الحق ، وإذا خرج الإمام داعيا لم يستحل دم من خرج  
عليه إلا بعد الدعوة .

قلت : فإن ركب الإمام أمرا منكرا أو ترك معروفا ؟ قل :  
يستتاب ، فإن تاب وإلا انحلع من الإسلام ، وعلى العالم أن يأمره  
بالمعروف وينهيه عن المنكر ما كانت الولاية جائزة بينه وبينهم ،  
وإن خافوه على أنفسهم وعلى دمائهم ، وسبهم القتيبة في الظاهر بالقول  
ووجبت [ ٥٤٢ ] عليهم للبراءة في العمرة ولم يؤدوا إليه زكاتهم  
ولا يولوا<sup>(١)</sup> له شيئا من عمله إلا ما وافق من حكم بين الناس بالعدل ،  
أو يكونون هم الذين يلون النظر أهل سماع البينة ويقولون تنفيذه ، وأما  
أنا فلا أحب أن يقولوا له شيئا من الأحكام لأن طاعته خارجة من  
أعناقهم ، ولو كان ذلك جائزا لم يستتب عمال عثمان ولا ترك عمال علي  
ولا خطي . قضاة الجبابة . قال : وأما الأحكام التي يحكم بها أهل  
الجور والظلمة من أهل الدعوة ، فلا يقول المسلم تنفيذهما ولا يجبروا لهم  
المصداقات من المسلمين ولا في غيرهم ، لأن الذي يأخذه للجائر ليس يجزى

---

(١) كتب في المخطوطة « ولا يولوا » .

عن المسلمين وإعما هو غصب ، ومن غصب الناس فهو ظالم لهم  
ولا يجوز في هذا تقية ولا تجوز التقية إلا في القول لا في العمل .

وقد جاء الأثر عن الأشياخ أنه لا يجوز للمسلم أن يعصى الله  
بركوب ما حرمه الله عليه ، ولا يضيع واجبا من العمل للتقية إلا أن  
يحال بينه وبين الفرائض من الصلاة فإنه يصلها كما أمكن له ، ومن  
ركب ما دون الكبائر وقف عنه ، وراكب الكبائر يكفر ويبرأ منه .  
وإن ضيع الإمام الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فلا ولاية له . كذلك  
غدر الإمام إذا قدر على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فضيعها فقد  
ضيع أمر الله إلا أن يخاف على نفسه وسعته التقية . فأما الإمام البائع  
نفسه فلا تسمه التقية ، وقد حفظت أن التقية تسمه إذا خاف على نفسه .  
وعلى الإمام الجهاد في سبيل الله ما وجد الأعوان على ذلك ، وعليه  
إطفاء البدع وإيضاح الشرع ، وإنكار اللعب واللهو والمآزف والأنهذه  
في اللهو والاجتماع عليه وعلى المسكر وشرب الخمر وإظهار بيعه والنوح ،  
ومصرف الأذى كله ومصرف الأضرار للمسلمين في طريقهم ومساجدهم  
وقرب منازلهم ، وما يحدث من روائح الكذب في ذلك والغار المخوفة  
على المنازل وجميع المنكرات . وأما لعب الصبيان أو دف على نكاح  
فلا ينكره فيه .

قلت : فهل يجوز للإمام أن يولى على ذلك أو على شيء من أمور  
المسلمين غير ولى ؟ قال : لا ، ليس له أن يولى إلا رجلا من المسلمين  
يجمع المسلمون من أهل العلم والمعرفة على ولايته وعدالته .

قلت : فإن فعل وولى غير [ ٥٤٣ ] المسلمين ؟ قال : يستتاب من ذلك فإن تاب وإلا برى منه .

قلت : فإن خرج الإمام وأمر أميراً على قوم من أهل الشرك ممن كانت له ذمة أو عهد أو لم يكن له ، فإذا دخلوا عليهم أرضهم لم يسبوا ولم ينفروهم ولم ينفروهم حتى يذهبوا ، فإن ردوا الدعوة استقبلوا قتلهم وسبى ذراريهم وغنيمة أموالهم . ومن كان منهم يفتنون المشركين ولا دعوة لهم ، فإن دعوا لهم فحسن فمن أجاب قبل منه . وأما أهل القبلة فلا سبى عليهم ولا غنيمة في أموالهم . ومن قامت عليه الحجة من الدعوة « من أهل »<sup>(١)</sup> للقبلة فلا دعوة له ويحارب حتى يفتن إلى أمر الله . ومن لم يتم عليه الحجة دعى ، ومن قتل ببغيه أو ببيعته أو بدلالته أحداً من المسلمين فقد قيل إنه يقتل . وإذا بعث الإمام إلى أهل الحرب وكان في رعيته انتهاك نهب الأموال وسفك الدماء وإحراق المنازل ، فإن ركب لذلك راكب ، أخذ لذلك الراكب في ماله دون مال المسلمين إذا صح ذلك . وإن كان جند الإمام الذين ركبوا ذلك بلا رأيه كان على الفاعلين ، وإن كان ذلك بأمر الإمام وهو يعلم أن ذلك بخلاف سيرة المسلمين ضمن ذلك هو ومن فعل ذلك في أموالهم دون بيت مال المسلمين . وإن كان فعل ذلك بإذنه وهو يرى أن ذلك حلال له فذلك خطأ وهو في بيت مال المسلمين . ويجب على الإمام أن يتقدم على جنده ويبرئهم ما يجوز لهم وما يحل لهم وينهاهم ، فمن ركب بعد النهي ضمن<sup>(٢)</sup> :

(١) « من أهل » : زيادة من عندنا ليستقيم النص .

(٢) ضمن : التزم .

قلت : وهل يجوز للإمام أن يجبر رعيته على الفوز والجهاد معه .  
قال : لا ، إنما ذلك على من قطع الشراء على نفسه معه ، إلا من أحب فله أن يخرج ، وليس له أن يجبر رعيته على الجهاد ولا الرباط إلا أن تخرج خارجة تريد استباحة البلاد والحريم ، على كل عاقل أن يذعن الظلم عن البلد وأهله ، وإذا كان عليهم جاز له أن يجبرهم ، أى<sup>(١)</sup> من امتنع من الواجب عليه من الدفاع للهبة عن البلد ، لأن له أن يجبرهم على مصالحهم ، ولا صلاح أصلح لهم من دفع العدو عن أموالهم وحرمتهم . وإذا كان الإمام هو الخارج فليس له أن يجبر أحداً على الخروج إلى [٤٤٤] الجهاد معه إلا على ما وصفت لك .

قلت : فإن كان بشر كثير ليس لهم علم بالكتاب والسنة ، هل لهم تقديم إمام ؟

قال : لا حتى يكون برأى العلماء .

قلت : فإن تركوا الإمامة أن يستعجوز عليهم أهل الخلاف وتنقطع

الدعوة !!

قال : إذا كان كذلك وكانت لهم القدرة وجاز لهم عقد الإمامة لرجل ثقة أمين مأمون على دين الله ، فما علموا من الكتاب والسنة علموا به وما لم يعلموا أمسكوا عنه ، وشاوروا المسلمين من الأمصار وليس لهم أن يخرجوا سائرين حتى يكون فيهم من يعلم للكتاب والسنة من قتال عدوهم .

(١) أى : أضفنا ما لتوضيح النص .

قلت : فإن خافوا أن يستعوز أهل الخلفاء والجور ؟

« قال : يدفعونهم عن أنفسهم وعن أرضهم بتقديم رجل منهم ويمسكون عن الخروج وعن الأحكام حتى يكون فيهم من يهتد به الأمور للشرعية . قلت : فهل يجوز للإمام أن يزحف إلى أهل الشرك بمن سار معه » <sup>(١)</sup> من الرعية لأن أموال أهل الشرك حلال ، وأخذ الجزية لهم جائزة ؟ قال : نعم وهذا قول بعض المسلمين إذا كان يقدر الشد على أيديهم فيما لا يحل لهم فجائز ، وأما إذا لم يقدر عليهم فليس له أن يخرج مع قوم يكون منهم التعمد على الناس واسط الأيدي في أخذ أموالهم . قلت : فهل يسير بأوائك على أهل الصلاة ؟ قال : لا ، إلا أن يكون أهل الحق يدم الغالبة ومنع للظالم من التعمد لأنه إنما يزحف للحق وللعدل على أهلها وإقامة أمر الله فيها ، فإذا لم يجد ذلك فليس له انزعاجها من جائر ويردها إلى جائر .

قلت : فهل يجوز للمسلمين المسير مع الجبار والفرز معه أهل الشرك ؟ قال : قد أجاز ذلك بعض المسلمين لأن الجهاد في ذلك يلزم كل من قدر وهو فرض على الكفاية .

وقال آخرون : ليس لهم ذلك لأن الجبار بهم يقوصل إلى الغنيمة وأخذ الفئ وإمام المسلمين أولى بذلك منه .

---

(١) هـ - هذه السطور التي بين القوسين غير واضحة في المخطوطة وقد كتبناها حسب استقامة المعنى .

قلت : فإن خرجت خارجة على أهل مصر شديدة الجور وخاف أهل  
المصر زيادة جورهم ، وفي مصر من هو أهون جوراً فهل لهم أن يخرجوا  
معه ليزيلوا زيادة جور ذلك ؟

قال : نعم على بعض القول ، وإنما هم يجاهدون عن أنفسهم ويزيلون  
منها جور الجبار من غير نية لمعونة للظالم الذي معهم .

قلت : فهل لهم السير في عسكره [ ٥٤٥ ] قال : إن كان أهل عسكره  
يتمتعهم من بسط أيديهم من نهب الأموال جاز ، وإن كانوا باسطين أيديهم  
على الناس في ظلمهم ونهب أموالهم في مسيرهم لم يجوز للمسلم أن  
يسير معهم .

قلت : إن أحدث الإمام حدثاً أضر عليه ، هل يجوز لهم أن يقاتلوه  
بلا إمام .

قال : إن كانت الدار في أيديهم والقوة لهم عليه فإن للمسلمين أن  
يعزلوه ، فإن قاتلهم قاتلوه ولو لم يقيموا معهم إماماً ، وكذلك فعل أصحاب  
رسول الله ﷺ في عمان ، ولنا فيهم أسوة ولهم لنا قدوة وهدى لمن  
اتبع سبيلهم . وإذا كانت الدار في يده والغلبة له وهم الأثقلون ليس لهم  
أن يقاتلوه حتى يقدموا إماماً منهم ، كذلك فعل أهل النهروان وإن لم  
يقاتلوا حتى قدموا إماماً قاتلوا معه .

قلت : فإذا خرج الإمام على أهل البغى وظفروا بهم بعد الدعوة  
هل يستحلون من أموالهم شيئاً غير أنفسهم ؟

قل : لا سبي في أهل القبلة ولا غنيمة ولا استعراض بالقتل .



قلت : فإن انهزموا هل يتبع مولائهم<sup>(١)</sup> أو يجهز<sup>(٢)</sup> على جريحهم ؟ قال لا ، ألا ترى عن الوارد عن علي بن أبي طالب في فقال يوم الجمل أنه قال بعد الهزيمة ، لا يتبع مول<sup>٣</sup> ، ولا يجهز على جريح ولا غنيمة في أموال أهل القبلة . إلا أن بعضاً قال : إنما ذلك كان مكربة وليس بالواجب ، والاتباع لمول<sup>٤</sup> والإجهاز على الجريح جائز .

قال آخرون : إذا تفرق<sup>(٥)</sup> البقاة وانهزموا إلى غير فئة لم يتبع مولائهم ، وإن كانوا منهزمين إلى فئة ويخاف معاودتهم إلى حرب المسلمين قتل مولائهم وأجهز على جريحهم .

قلت : فهل يستعان عليهم بشيء من أموالهم ؟

قال : لا ، إلا أن يكونوا ظفروا بشيء من الخيل والسلاح من آلة الحرب ، فعلى قول يتقنون بها على حرب عدوهم ، وإذا انحلت الحرب حفظوا ذلك لأربابهم وضمنوه لهم ، وإن ماتوا ردوه إلى ورثتهم ، إلا ما تلف في حال الحرب ، فعلى بعض القول أنهم لا يضمنونه .

قلت : فما وجدوه في بيوت خزائن الجلبارة بعد هزيمتهم إذا لم يعرف أربابهم ؟

قل : يفرق على الفقراء كما فعل عبد الله بن يحيى طالب الحق ، فرّق ما وجد في بيوت خزائن الجلبارة حين استولى على اليمن ، على

---

(١) ولي حاربا : أدبر .

(٢) كتب في المخطوطة : « يجاز على جريحهم » ، وجهاز جهاز وأجهز على الجريح : شد عليه وآتم قتله .

(٣) كتب في المخطوطة : « تفرقوا » .

الفقراء . وقد روى أن علياً أخذ ما جمعه طلحة والزبير في مسيرهما [٥٤٦] إلى البصرة مما جهوا ، فرقه بمد الهزيمة على أصحابه فوقع لكل واحد خممئة وكانوا اثنا عشر ألف رجل والله أعلم . ورأيتنا أن تدفع في الفقراء .

قلت : وللباغى إذا قاب هل عليه ردّ ما أخذ من الأموال وسفك الدماء في حال الحرب ؟ قال : لا ، إلا أن يوجد بعينه فيرده إلى أربابه وأما ما تلتف بحال المحاربة فلا ضمان عليه وكذلك المستحل . قالوا : لا يضمن ما أتلف ولذلك لم يلزموا عائشة شيئاً سوى للقرية .

قلت : فالمحارب هل عليه ضمان ما أصاب في حال محاربته من مل أو دم إذا جاء قائماً قبل أن يقدر عليه ؟

قال : لا ، قال الله تعالى : ( إلا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم فاعلموا أن الله غفور رحيم )<sup>(١)</sup> . إلا أنه يؤخذ بما امتنع به وصار محارباً ولا يهدر دمه وإنما يهدر عنهم ما أصاب في حال محاربته . قلت : فما صفة المحارب ؟

قال : الذين يقعدون في المراصد من طرق المسلمين فيصيبون منهم الدماء والأموال أو يقعون بأموال للناس فيستاقوها ظلماً وعدواناً فيقتبهم المسلمون ، فإن ظفروا بهم حكموا عليهم بما وجب عليهم من قتل أو قطع أو صلب أو يخرجون من أرض الإسلام . قال الله تعالى : ( إنما جزاء

الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ <sup>(١)</sup> .

فَإِنْ أَخَذُوا الْأَمْوَالَ وَنَفْسَهُمُ الدَّمَاءَ ، قَتَلُوا أَوْ صَلَبُوا ، وَإِنْ أَخَذُوا الْأَمْوَالَ وَلَمْ يَسْفِكُوا الدَّمَاءَ قَطَّعَتْ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ ، وَإِنْ لَمْ يَظْفَرْ بِهِمْ طَلَبُوا حَتَّى يُخْرِجُوا مِنْ أَرْضِ الْإِسْلَامِ . فَأَمَّا الصَّلْبُ فَقَدْ قَالَ قَوْمٌ إِنَّمَا هُوَ فِي أَهْلِ الشِّرْكِ ، وَقَالَ آخَرُونَ فِي أَهْلِ الشِّرْكِ وَفِي أَهْلِ الْقَبِيلَةِ مَنْ كَانَ مُحَارِبًا حَكَمَ عَلَيْهِ بِحَكَمِ اللَّهِ ، وَاقْدَى قَالَ فِي أَهْلِ الْقَبِيلَةِ قَالَ : يُصَلَّبُ رَأْسُهُ ثَلَاثَةَ أَهَامٍ ثُمَّ يَدْفَنُ ، وَقَالُوا إِنَّ هَذِهِ الْآيَةَ نَزَلَتْ فِي الْعَرَبِيِّينَ <sup>(٢)</sup> .

وَقَالَ قَوْمٌ فِي أَصْحَابِ رَدٍّ <sup>(٣)</sup> وَخَبَرَهُمْ يَطُولُ <sup>(٤)</sup> .

قلت : إِنْ خَرَجَ عَلَى الْإِمَامِ خَارِجَةٌ إِنْ أَطَاعَهُمُ الْقَعْدَاءُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ظَفَرُوا بِهِمْ ، وَإِنْ قَعَدُوا عَنْهُمْ ظَفَرُوا عَلَى الْمُسْلِمِينَ ، فَإِنَّهُ يَلْزَمُ مَنْ قَعَدَ مِنَ الرِّعِيَةِ عَنْ ضَعْفَةِ الْمُسْلِمِينَ وَلَا يَحِلُّ [ ٥٤٧ ] خَدْلَانِ الْحَقِّ وَأَهْلَهُ إِلَّا أَنْ

(١) سورة المائدة : آية ٣٣ .

(٢) كَتَبَ فِي الْمَخْطُوطَةِ : « الْعَرَبِيِّينَ » .

(٣) كَتَبَ فِي الْمَخْطُوطِ : « رَدِّهِ » .

(٤) انْظُرْ كَتَبَ وَبَعَثَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ، بَعْدَ رَجُوعِهِ مِنَ الْحَدِيثَةِ فِي ذِي الْحِجَّةِ سَنَةِ سِتٍّ لِلْهَجْرَةِ ، إِلَى الْمَلُوكِ وَالْأُمَرَاءِ وَإِلَى أَقْوَامٍ مِنَ الْعَرَبِ وَغَيْرِهِمْ . ( سِيرَةُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِابْنِ هِشَامٍ ، وَالطَّبَقَاتُ الْكُبْرَى لِابْنِ سَعْدٍ ، وَتَارِيخُ الْيَعْقُوبِيِّ وَتَارِيخُ الْأُمَمِ وَالْمُلُوكِ لِلطَّبْرِيِّ ) .

وَذَكَرَ الْمَفْسُورُونَ أَنَّ الْآيَةَ ٣٣ مِنْ سُورَةِ الْمَائِدَةِ نَزَلَتْ فِي الْعَرَبِيِّينَ لَمَّا قَدِمُوا الْمَدِينَةَ وَهُمْ عَرَضِيٌّ فَأَذَنَ لَهُمُ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَنْ يُخْرِجُوا إِلَى الْإِبِلِ وَأَنْ يَشْرَبُوا مِنْ أَلْبَانِهَا ، فَلَمَّا صَعَوْا قَتَلُوا رَاعِي النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَاسْتَأْقَوْا الْإِبِلَ .

يكونوا خرجوا من الرعية أو قعدوا ، فالجبار يظفر بهم فليس على التمسك أن يخرجوا . قلت : كانوا بفاة أو من أهل الشرك ؟ قال : نعم ؛ إلا أن يكون أهل الشرك والفاة يريدون استباحة البلد فذلك على كل أن يدنع كان شارباً أو غير شارب أو من أصحاب الإمام أو غيرهم .

قلت : فإن خرج الإمام على أهل الشرك وظفر بهم هل له قطع نخيلهم وشجرهم أو هدم منازلهم وتحريقهم ؟ قال : لا ، ليس له أن يخرب عامراً ولا يقطع شجراً ولا يخلأ بمد للظفر بهم لأن ذلك غنائم للمسلمين .

قلت : فإن كان لا يظفر بهم إلا بذلك ؟

قال : إذا كان لا يظفر بهم إذا تحصنوا عنه إلا بهدم منازلهم جاز له وقد فعل رسول الله ﷺ في محاربته لليهود حين تحصنوا عنه وكان المسلمون يخرجون من موضع والكفار يخرجون من موضع آخر ليسدوا ما خرب المسلمون . قال الله ( يخرجون بيوتهم بأيديهم وأيدي المؤمنين فاعتبروا يا أولي الأبصار )<sup>(١)</sup> .

قلت : فيقطع نخيلهم إذا امتنعوا وتحصنوا ؟ قال : فقد كان رسول الله ﷺ قطع عليهم وترك . وقد قال الله : ( ما قطعتم من لينة أو تركتموها قائمة على أصولها فبإذن الله وليخزي الفاسقين )<sup>(٢)</sup> .

وفي وصية النبي ﷺ بمد ذلك لبعض من ولاه بها « أن لا تقطع مثمراً ولا تخرب عامراً » . وكذلك أبو بكر فقد نهى عن إرساله أن يفسد أرضاً أو يخرب عامراً والله أعلم .

(١) سورة الحشر : آية ٢ .

(٢) سورة الحشر : آية ٥ .

قلت : فإذا ظفر بهم بعد للهزيمة ما الحكم فيهم ؟  
قال : يقتل مقاتلتهم وتغنم أموالهم ونسب ذراريهم وهي السيرة في  
جميع أهل الشرك إلا من للعرب ، ولا تقتل امرأة ولا صبي إلا من أعان  
على القتال ، لأن النبي ﷺ نهى عن قتل النساء والصبيان . فأما مشركو  
العرب فلا سبي فيهم وجائز غنيمة أموالهم ، فهذا كله بعد الدعوة إلى  
الإسلام فإن لم يجيبوا الدعوة قتلوا .

ومن قامت عليه الحجة فلا دعوة له .

قلت : فهل يجوز بياتهم ؟ قال : جائز بياتهم وإنما النهى عن بياتهم  
مخافة أن يختلط الحرب فيفعل المسلمون ويقتل بعضهم بعضاً ، وأما هم  
فجائز قتلهم ، وقد أمر بقتل ابن الأشرف فقتلوه في الليل وغيره من  
اليهود ، وأمر أسامة بن زيد بالإغارة على بني صباح عند وقعة الرابية على  
غرة . وإنما النهى مخافة أن [٥٤٨] يقتل المسلمون بعضهم بعضاً والله أعلم  
وذلك إذا قامت عليهم الحجة .

قلت : وهل يحرقون بالنار ؟

قال : لا ، النهى في ذلك . وقد قيل إن النبي ﷺ نهى عن ذلك  
تقال : « لا ينهى أن يعذب أحد بعذاب الله » .

قلت : فإن أظفروهم وغنموا<sup>(١)</sup> أموالهم كيف قسمتها ؟

---

(١) معنى الغنيمة اللغوي ، هو ما يناله الرجل والجماعة يسمى . أما المعنى الاصطلاحي فهو  
مال الكفار الذي يظفر به المسلمون عنوة ، أى بالنقلب على الكفار ، أو ما يحصل عليه المسلمون  
بالقوة من أهل دار الحرب . والمفروض أن الغنائم لا تقسم في أثناء انشغال الجند بالحرب وذلك  
لأنه لا يتشغل الجند بها كما حدث لأصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في غزوة أحد . وتشمل  
الغنائم الأسرى ، والسبي من النساء والأطفال ، والأموال المسقولة ، وكذلك تشمل الأرضين .

قال : يخرج منها الخمس ، يجعل كما أمر الله وسار به رسول الله ﷺ والخلفاء من بعده ، ويقسم الباقي بين المقاتلة ، للفارس مهران وللراجل سهم ، ويصح قسمها من ستين سهماً ، خمسها اثنا عشر سهماً يجعل حيث أمر الله .

قلت : فما يعمل بأرضهم ونخلهم وعقاراتهم ؟ قال : هي غنيمة إلا أنه قد روى عن عمر أنه جعلها فيمناً<sup>(١)</sup> عَلَى المسلمين وأوقفها يأكلها المسلمون والذين جاءوا من بعدهم ، وتأول فيها الآية التي في سورة الحشر<sup>(٢)</sup> وجعلها صافية للمسلمين . وإذا كان إمام فالرأى فيها إليه وليس لأحد أخذ شيء منها إلا برأيه ، وإذا لم<sup>(٣)</sup> يكن إمام كانت الصوافى هي مال المسلمين وجائز لهم الأخذ منها والزراعة لمن قدر عليها . وقال قوم هي للفقراء دون الأغنياء . وليس لأحد أن يأخذ من زرع أحد وإنما له أن يزرع ويأكل . قلت : والغنيمة قبل قسمها هل يجوز لأحد أن يأخذ منها شيئاً ؟

قال : قد نهى الله ورسوله عن ذلك قال : ( ومن يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ )<sup>(٤)</sup> . وفيها أحاديث تطول ، وفي النهي غير ذلك عن الرسول ﷺ وفيها أوجب من الوعيد . إلا أن بعضاً قد أجاز الأكل منها ما لم

(١) النزه : مأخوذ من ماء بفتح ، أى رجع . والمصطلح عليه أنه المال الذى يصل المسلمين من المشركين عفواً من غير قتال مثل مال الهدنة والجزية والحراج .

(٢) يشير هنا إلى الآية الكريمة ( ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى فلله وللرسول ولذئ القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم . وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا واتقوا الله إن الله شديد العقاب ) سورة الحشر : آية ٧ .

(٣) « لم » : زيادة من عندنا حتى يستقيم النص .

(٤) سورة آل عمران : آية ١٦١ .

تفجّل الحرب ، أو طعام مثل شعهم أو شيء من ذلك ، وأما إذا انجلت الحرب فلا . وقد روى عن النبي ﷺ أنه قال : « أدوا الخيط والمحاط فإنه عار ونار » وقال : « وشهنا يوم القيامة » وقال : « لا غلال<sup>(١)</sup> ولا إسلال<sup>(٢)</sup> » ، يعني الخيانة .

وقد روى أن أسود كان عند النبي ﷺ يخبره فوقع سهم فقتله ، فقالوا هيبئاً لك الجنة ، فقال النبي : « كلا إن شملته<sup>(٣)</sup> لتحرقن عليه ، كان غلها يوم خيبر » . فلا يجوز من الغلول للقاتل ولا للكثير لما دل عليه من الكتاب والسنة .

قلت : فإن نزل أهل الكتاب إلى الصلح وأعطوا<sup>(٤)</sup> الجزية قبل منهم الجزية ، وذلك من النية وليس فيه لافقراء سهم معلوم ، وذلك للإمام ولمن صالح على ذلك من المسلمين .

قلت : وكم الجزية ؟ قال : قدر ما يرى القائم [٥٤٩] بذلك وهي مختلفة في الأحوال وقد روى عن النبي ﷺ أنه أمر بمض عماله على بعض الأمصار<sup>(٥)</sup>

(١) أغل الرجل ، وغل غلا وغلولا : خان .

(٢) أسل إسلا الشيء : سرقه خفية .

(٣) الشملة : كساء واسع يشتمل به . الجمع شملات .

(٤) كتب في المخطوطة « وأعطوا » .

(٥) الأمصار : ظاهر هنا أن الكتاب يقصد بكلمة الأمصار في عهد الرسول عليه الصلاة والسلام : الأرض التي استولى عليها المسلمون بعد أن نكث اليهود ، مثل أرض بني النضير وأرض خيبر ، أو الأرض التي صالح عليها الرسول عليه الصلاة والسلام اليهود مثل أرض فدك ، أو الأرض التي صالح عليها النصاري مثل أرض أيلة ( العقبة الحالية ) ، أو تلك التي صالح عليها العرب النصاري مثل أرض نجران ، كذلك صالح الرسول عليه الصلاة والسلام مجوس هجر في البحرين وكانوا تابعين للفرس ، وأخذ منهم الجزية . واختلفت قيمة الخراج والجزية باختلاف الظروف والأحوال . =

أن يحمل على كل عالم ديناراً وإلا أن<sup>(١)</sup> الدِّهقان<sup>(٢)</sup> في كل شهر أربعة دراهم والوسط درهمين ودون ذلك درهم في كل شهر ، فإن كان صرف الدِّهقان في ذلك اليوم كان قيمته اثني عشر درهما فقد وافق أصحابنا للقول من ذلك في السنة على كل عالم في سنة ، في كل شهر درهمين ، وأحوال القمة تختلف<sup>(٣)</sup> .

قلت : هل تؤخذ من النساء والصبيان جزية ؟

قال : لا ، إنما يؤخذ من الرجال المقاتلة للباغين ، وقد قيل ليس على شيخ فان ولا على مسكين جزية .

قلت : فعلى يهود خيبر جزية ؟ قال : نعم ، وإنما كان رسول الله ﷺ

---

= ويتضح ذلك من كتب الحراج والأموال مثل كتاب الحراج لأبي يوسف ، وكتاب الأحكام السلطانية للماوردي ، وكتاب الأموال لأبي عبيد القاسم بن سلام ، وكذلك من كتب السيرة مثل سيرة رسول الله صلى الله عليه وسلم لابن هشام ، والطبقات الكبرى لابن سعد ، ومن كتب التاريخ مثل فتوح البلاد للبلاذري ، وتاريخ اليعقوبي ، وتاريخ الأمم والملوك للمازني ، وتاريخ الكامل لابن الأثير .

(١) والا ان : الواو زائدة.

(٢) الدِّهقان : عرفه الفيروزابادي صاحب القاموس المحيط بأنه زعيم فلاحى العجم ورئيس الإقليم ، وهو معرب والجمع دهقانة ودهقاني . وقد ورد ذكر الدهقاني في المصادر الإسلامية زمن الفتوحات وفي فتح العراق وإيران . والمعروف أنهم كانوا أيام الملوك الساسانيين الواسطة بين الملك والشعب ( انظر أيضاً : دكتور ضياء الدين الريس : الحراج والنظم المالية للدولة الإسلامية ص ٦٢-٦٣ ) .

(٣) كان الرسول عليه الصلاة والسلام يقدر الجزية بحسب الأحوال وبمقتضى الصلح والتراضي الذي كان يقع بين المسلمين وأعدائهم ، وطلت الجزية بلا تعيين إلى أيام عمر بن الخطاب . ولما كثرت الفتوحات واتسعت البلاد الإسلامية اتجه عمر بن الخطاب إلى تحديد الجزية ، وإن اختلف قطر عن قطر ودولة عن دولة حسب ظروف المنتج وطبيعة البلاد المفتوحة . وفي مصر مثلاً لم تحدد الجزية قبل نهاية القرن الرابع الهجري ، أى بعد الفتح العربى لها بنحو أربعة قرون .



رفع عنهم الجزية في معاملتهم لخبر بشطر منها نحوهم<sup>(١)</sup> وليس أن اليهود من غير أولئك سقط عنهم الجزية بأولئك .

قلت : والنصارى مثل اليهود ؟ قال : نعم النصارى إلى العرب ، وفد روى أن عمر جعل عليهم الخمس على<sup>(٢)</sup> أموالهم أو<sup>(٣)</sup> الضعف مما جعل في أموال المسلمين ولم يأخذ منهم جزية<sup>(٤)</sup> .

قلت : فاليهود في أموالهم شيء ؟ قال : لا ، الجزية على قدر رؤوسهم إذا كانوا صلحاء للمسلمين وبقوا على دينهم ، وأما أهل الحرب فيقتلون أو يفتنون .

قلت : فالجوس . قال : هم في الجزية لحق بأهل الكتاب وبقرون على

(١) غزا الرسول عليه الصلاة والسلام أهل خيبر من اليهود في المحرم سنة ٧ هـ فأخضعهم بعد قتال شديد وحصار دام نحو شهر . وكان لليهود ثمانية حصون فتحت جميعها عنوة ما عدا حصنين هما الوطيج والسلام ففتحها المسلمون صلحا بعد أن حوصر اليهود فيها ، فوقف الرسول عليه الصلاة والسلام هذين الحصنين ، وقسم الستة الباقية ، أى خمسها حسب الآية الكريمة ( آية ٤١ من سورة الأنفال التي نزلت عقب غزوة بدر الكبرى ) . وكان حصن الكتبية نصيب الرسول عليه الصلاة والسلام بحق الخمس ، والباقي للمسلمين وكانت عدتهم ألفا وأربعمائة ، بينهم مائتا فارس فأعطى الفارس ثلاثة أسهم والراجل سهما . ثم دفعها الرسول عليه الصلاة والسلام بأرضها ونخبها إلى أهلها مقاسمة على النصف مما يخرج من الثمر والحب ( انظر أيضا : البلاذرى : فتوح البلدان ص ٢٩ و ٣٢ و ٣٤ ، والماوردى : الأحكام السلطانية ص ١٦١-١٦٢ ، ودكتور محمد ضياء الدين الرئيس : الحراج والنظم المالية للدولة الإسلامية ص ٩٧-٩٨ ) .

(٢) « على » : زيادة من عندنا .

(٣) « أو » : زيادة من عندنا .

(٤) ورد في كتب الحراج والأموال وفي المصادر القديمة ، أن عمر بن الخطاب لم يفرض الجزية على نصارى العرب ونصارى بني تغلب وإنما كان يضمف عليهم الصدقة ، أى يأخذ منهم ضعف صدقة المسلمين فإذا أخذ العشر من المسلمين ، أخذ الخمس من نصارى العرب . ( انظر : أبو عبيد القاسم بن سلام : الأموال ص ٢٦ ) .

دينهم إذا أعطوا الجزية وسلموا للمسلمين ، كما قد روى أن رسول الله ﷺ قال : « سنوا بهم سنة أهل الكتاب »<sup>(١)</sup> .

قلت : فجميع أهل المعجم إذا ملكهم المسلمون ما يؤخذ منهم ؟  
قال : ما صالحوا عليه ، وإن حاربوا قتلوا وغنموا ، والله أعلم وأحكم  
وبه التوفيق للحق والصواب .

قلت : هل يجوز للإمام « طلب الحيلة في الحرب »<sup>(٢)</sup> ؟ قال : نعم  
له ذلك تأسياً برسول الله ﷺ كما فعل بحفر الخندق ، وارتفاعه بأصحابه في جبل  
أحد ، وكل ذلك طلب الحيلة والتواصي على حرب عدوه .

قلت : فالإمام الشارح إذا انهزم أصحابه وخاف للقتل عليهم أن  
ينهزم ويتوارى بهم . قال : نعم كما فعل رسول الله ﷺ لما خاف على  
أصحابه يوم أحد ارتفع بهم في جبل أحد . كذلك للإمام إذا خاف  
للقتل أن يأتي على جميع أصحابه فله أن يهرب بهم والحيلة لهم أنفع ،  
ويكون في طلب الحيلة والمكيدة والنصر ، وقال أصحابنا : ليس له أن  
يولى . قلت : وكما يجب [ ٥٥٠ ] فرض الجهاد ؟ قال : إذا كانوا كمنصف  
العدو في السلاح والكرام<sup>(٣)</sup> والعدد والعدة وما يصلح به ذلك من  
جميع آلة الحرب والماء والطعام لهم ولدوابهم لزمهم في ذلك  
فرض الجهاد .

---

(١) أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، الجزية من أهل هجر في البحرين ، وكانوا  
مجوساً تابعين للفرس . ( انظر : البلاذري : فتوح البلدان ص ٨٥-٨٧ ، وأبو يوسف : الخراج  
ص ١٢٨-١٣١ ، وأبو عبيد القاسم بن سلام : الأموال ص ٣١-٣٢ ) .

(٢) « طلب الحيلة في الحرب » : زيادة من عندنا .

(٣) الكرام : الخيل والبغال والحمير .

قلت : فإن قلوا عن نصف عددهم هل عليهم فرض ؟ قال : لا ، إلا من أراد وسيلة وفضيلة فله أن يجاهد ، وإن لم يجاهد لم يجب فرض ذلك إلا في دفع البلاء<sup>(١)</sup> . فقد قيل : إن كل من حضر فعليه أن يدفع عن حرم المسلمين وأموالهم ، وإن خافوا أن يستولى عليهم القتل فلهم الهرب . وإذا حضر العدو للبلد جاز لكل يقاتل مدينا أو غير مدين ، وأما الخارج إلى الجهاد فلا يخرج إلا بعد قضاء الديون والخص ، ويرأى والديه . وقد روى أن رجلا قال للنبي ﷺ : هاجرت لأمر رسول الله ، قال : هجرت الشرك ولكن بايعني على الإسلام ، وقال : ألك والدة ؟ قال : نعم . قال : الزمها فإن الجفنة تحت قدم الوالدة .

ويروى حديث أن رجلا قال : لأمر رسول الله إن جاهدت بسيفي صابرا محتسبا كفر الله خطاي ؟ قال : نعم . فلما قفي قال له ارجع ، هذا جبريل أتاني قال : إن لم يكن عليك دين . وفي حديث آخر : قال : إلا الدين .

فعلى هذا محنة الدين شديدة . قلت : فهل للإمام أن يصالح عدوه ويدفعهم بآل ؟ قال : نعم ، يكون ذلك كما أراد رسول الله ﷺ يصالح على شيء من ثمار المدينة ، يوم الخندق ، عدوه . كذلك قيل عن بعض أصحابنا أنهم كانوا أيام دولتهم يمان يدفعون إلى بعض الجبابرة شيئا من المال ليدفعوا به شرهم عن أنفسهم وحرهم فعلى هذا يجوز ، وأظن أن بعضا لم يجوز ذلك .

(١) كتب في المخطوطة : « البلاد » .

قلت : يجوز الخروج على الإمام بحال ؟ قال : لا ، حتى يظهر كفره ويحل دمه وتجب للبراءة منه ثم يصر ولا يتوب ، فهناك يحل الخروج عليه فإن اعتزل وإلا قوتل وقُتل .

قلت : فالإمام إذا خرجت عليه خارجة عليه مجاهدتهم ؟ قال : نعم عليه مجاهدتهم إذا قدر على ذلك .

قلت : فإن ترك قتالهم ؟

قال : إن ترك قتالهم بعد القدرة كفر ، وإن ترك بعد الدخول في الحرب مع القدرة ونزل إلى الصلح كفر ، كما فعل في الأول في للركون إلى الحكومة بعد الحرب [٥٥١] وتركه لها .

قلت : فإن كان إمام عدل فخرج عليه خارجة لم تظهر له محاربة لهم ولم يكن<sup>(١)</sup> تخلفه عن حربهم بخذلان من أصحابه أو قلة من الأعوان أو عجز عن مجاهدتهم أو ترك مع القدرة ، ولم يعلم أى الوجوه كان من الإمام ، فإن الإمام لا يساء به الظن وهو على إمامته ، حتى يصح أنه ترك ذلك مع القدرة لأن الترك ضروب وتصح من فاعل فعل ، ثم ترك بعد الحرب كفعل على فأما ما لم يعلم فهو على ولايته الإمامة حتى يصح خروجه بحدث موقوف عليه يكفر به ، أو ترك الحرب بعد القدرة عليها والإخوان<sup>(٢)</sup> ، وأما ما كان على عقده وعهده غير مقصر ولا راكب حراما لا يجب<sup>(٣)</sup> خلمه وواجب نصره .

---

(١) « يكن » : زيادة من عندنا .

(٢) كتب في المخطوطة بلا قط هكذا : « والأخوان » .

(٣) « لا يجب » : زيادة من عندنا حتى يستقيم النعم .

قلت : فإن لم ينصروه وقدموا غيره ولم يعلم ما كان تخلفه ؟ قال :  
يكفرون بذلك لأن عليهم نصره فحرام عليهم تقديم عليه من غير حجة .

قلت : فلم يقاتل ولا ظهر منه محاربة ؟

قال : قد عرفناك المـاذير ويحمل على أحسن الظن أنه لم يجد  
أعوانا ويخاف على نفسه لقلة الناصر ، أو ترك بغير عذر فلا يساء به  
للظن أنه ترك بغير عذر إذا لم يكن دخل الحرب ولا عمل عليها ،  
حتى يصبح تركه بعد القدرة وإن عنده كنهف للمدو كما وصفنا ، ثم ترك  
ذلك وأمله وصح عليه ، فهناك يجب خلعه وخلع أيضا من خرج عليه ،  
ولا حجة لهم بتركه حرهم لأنهم بقاء عليه وهو على الأصل أحسن  
للظن به حتى يصبح كما وصفنا لك .

قلت : فله تسليم شيء من ماله أو مال المسلمين ليدفع به شرهم  
إذا خافهم ؟

قال : نعم قد تقدم الشرح لذلك وعرفناك الحجة ، والمرء أن يحیی  
نفسه بماله . قلت : فإن كان هو في البلد والمستولون على أمره في  
البلد يدعون استحقاق ذلك لأنفسهم ويعملونه طاعة لربهم ولم يظهر من  
الإمام إنكار ولا تغيير عليهم .

قال : الجبار إذا استولى على الأمر والباغي المخوف شره ، لا يجوز  
للمقهور أن يبيع دمه ويظهر الإنكار على من استولى عليه أو على إمرته ،  
لأن من شأن من طلب الرياسة وتسمى بالملسكة أن يقتل من غير إمرة  
أو أظهر خلافه أو لم يظهر الرضى بنفسه .

قلت : فالإمام الشارح تسميه التقية<sup>(١)</sup> ؟ نعم إذا خاف على نفسه  
[٥٥٢] القتل وسمعه التقية ويكون للعمل في طلب الناصر والمكيدة  
إلى أن يجد ذلك ويصيب أعوانا .

قلت : وإن لم يعلم منه فعل لذلك ؟

قال : فهو على الدينونة في الأصل على ذلك ولا يسوء به اللعان ولا  
نحكم عليه بغيره حتى يصح أنه أهل ذلك .

قلت : فلم يعلم ذلك إلى أن مات .

قال : فهو على ما وصفنا مما كان عليه من الدينونة في الأصل وطأجه  
الموت فمات فلا يحمل أنه تارك الإنكار وطلب الناصر وإنما كان  
سكوته عن إظهار ذلك لما وصفنا من الخوف على دمه .

قلت : أليس قد قيل إن التقية لا تسع الأئمة ؟ قال : نعم ، وكذلك  
تأويله عقد القدرة والأعوان على الخوف على النفس وقلة الأنصار .

وإذا لم يكن مع الإمام من يستعين به جاز له السكوت حتى يجد  
الأنصار ، وإذا كان الإمام بالإجماع لا يدفع ذلك متأول ولا مكابر تسميه  
التقية طرفة العين ، وسعته طرفتين واليوم واليومين إلى ما لا نهاية له حتى  
يجد أعواناً وأنصاراً يقوم بما يلزمه .

قلت : فهل تجوز ولاية إمام تسمى بالإمامة لم يقدمه علماء المسلمين ؟  
قال : لا يقول إلا إمام اجتمع على عقده ناس من علماء المسلمين المجتمع  
على ولايتهم ، إلا أن يسير بالعدل ويقم التسليم له والتراضى عليه من الجميع

(١) التقية : أن يظهر الإنسان خلاف ما يظن .

والرضى بإمامته وصحة سيرته ولم يختلفوا فيه ولا فيها ، وما علمت أن المسلمين تولوا متسمى بالإمامة لم يقدمه علماء المسلمين . ألا ترى أنهم لم يقولوا عمر بن عبد العزيز وقد كان صحيح السيرة إذ لم يقدمه علماء المسلمين<sup>(١)</sup> .

قلت : فإن تقدم إمام ولم يعلم من قدمه ما يكون حكمه ؟

قال : حكمه الوقف حتى يعلم حاله وصحة إمامته .

قلت : ولا يبرأ منه ؟

قال : لا ، حتى يعلم منه جوراً خالف فيه الحق في سيرة المسلمين .

قلت : فهل يسأل عن حاله ؟

قال : لا ، إنما السؤال عن أهل الاحداث المكفرة المجتمع على تحريمها ،

يسأل السائل عن الحكم إذا صح له الحدث ولم يعلم بما يلزمه في الحكم سأل عن ذلك حتى يحكم به ، كان المحدثون أئمة أو جبابرة ، فالسؤال عن الحكم بعد صحة [ ٥٥٣ ] الحدث ، وأما إذا لم يصح الحدث لم يلزمه سؤال .

قلت : فهل على المسلمين أن يثبتوا للضعفاء احداث المحدثين إذا

سألهم عن دينهم أو عن الاحداث ؟

قال : نعم يلزمهم أن يثبتوا للناس كما قال الله : ( وإذا أخذ الله

ميثاق الذين أوتوا الكتاب لتبيننه للناس )<sup>(٢)</sup> .

(١) يقصد هنا علماء الأباضية .

(٢) سورة آل عمران : آية ١٨٧ .

قلت : فهل على الضعفاء سؤال عن العلماء ليحملوا عنهم دينهم ويقولونهم ؟

قال : نعم ، لأن الحجة إنما هي لهم وعليهم بأهل الحق إذا عرفوهم من جملة أهل الخلاف وقولهم وأخذوا عنهم .

قلت : فهل عليهم قبول ذلك ؟ قال : نعم ، قد قال الله ( يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا )<sup>(١)</sup> . فإذا كان للتبيين عند خبر للفاسق ، وجب قبول خبر العدل ، ويقبل فقيها المسلمين العلماء من أهل الولاية .

قلت : وهل يقبل فقيها غير أهل العدل أو فقيها أحد من أهل الخلاف ؟

قال : لا ، إلا من عرف عدل ذلك أنه أن يعمل بما عرف عدله .  
قلت : فما تقول في إمام تسمى بالإمامة ولم يفتق على صحة إمامته وللعائدين لها وكانت في سراياه أحداث من بسط الأيدي في الدماء والأموال ، تقدم عليه إمام آخر لم تصح إمامته ثم اقتتلا وسفكا إلى ذلك الدماء وخطأ بعضهم بعضا وسفك بعضهم دم بعض ؟

قال : الوقوف عنهم جميعا لإشكال أمرهم ، وقد تكون الفتنة كلاهما على الخطأ فلا تجوز ولاية أحد الفريقين وهما بمنزلة من لا يعلم بحاله حتى يصح ضلال الجميع أو البعض ، ثم يقع الحكم في ذلك لأن المشكوك موقوف ،

---

(١) سورة المجرات : آية ٦ .



ومن دخل في إمامة فاسدة لحق بحكم المقود له ، ولم يكلف الله عباده شطيطا من أمرهم ولا عصرا في دينهم ، بل قد جعله يسرا بقوله : (وما جعل عليكم في الدين من حرج) <sup>(١)</sup> . يعني من ضيق .

قلت : فمن قال لا بد من إمامة برة ، أو فاجرة ، أو إمسة برة أو فاجرة ؟

قال : هذا قول لا يلتفت إليه وهو غلط من قائله .

قلت : فمن قال إن طاعة أئمة الجور جائزة ؟

قال : هذا . . . <sup>(٢)</sup> .

قلت : فمن قال إنه لا تجوز إلا شهادة العدول وجائز حكم غير أهل العدل .

قال : وهذا غلط ، وإذا كان الشاهد لا يكون إلا عدلا بالاتفاق

[٥٥٤] فالحكم في الدماء والأموال لا يكون إلا بعدل من المسلمين .

ألا ترى إلى قول الله : (يحكم به ذوا عدل منكم) <sup>(٣)</sup> . ولم نعلم

في السنة أن النبي ﷺ أجاز حكم غير أهل العدل .

قلت : فمن قال إنه تجوز إمامة من لم يعلم من قدمه ؟

قال : خطأ ، إلا أن يتفق على صحة أحكامه وتجري في المص سنة

ولم يختلفوا فيه ولا فيها .

---

(١) سورة الحج : آية ٧٨ .

(٢) بعد « هذا » بياض بالأصل .

(٣) سورة المائدة : آية ٩٥ .

قلت : فمن قال تجوز إمامة الإمام الذي قدمه مسلمون ومحدثون  
من أهل البراءة ؟

قال : هذا قول خطأ لا يلتفت إلى قائله ، انه لا يقول إلا من  
قدمه المسلمون ، أو يقع للتسليم والرضى عليه بالاتفاق كإمامة عمر بن  
الخطاب بالاتفاق وللقيام بالحق ورضى المسلمون ، وبالله التوفيق وبه  
نستعين والحمد لله رب العالمين . وقد ألفنا هذا الكلام مع ضعفنا وعنف  
ألفاظنا وقلة معرفتنا ، فمن وقف على شيء منه خطأ أو به غلط فينزل  
العذر من غير عمد فلا يعمل ، ويعمل بالحق . والسلام على من اتبع  
الهدى وخشى هواقب الردى . والحمد لله وصلى الله على النبي المصطفى  
محمد وآله وسلم تسليما .

(٢٩)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## سيرة الشيخ الفقيه محمد بن محبوب رحمہ اللہ

إلى جماعة من كتب إليه من المسلمين من أهل المغرب ، من أخيه  
محمد بن محبوب<sup>(١)</sup> .

سلام عليكم ، فإني أحمد إليكم الله الذي لا إله إلا الله حمدا  
كثيرا ، وهو لذلك أهلا ، وأسأله الصلاة على محمد ﷺ تسليما ،  
وأوصيكم بتقوى الله وذكره كثيرا وذكر ما أنتم إليه صائرون ،  
وعليه موقوفون ، وعنه مسئولون . وأحثكم على طاعة الله والحفاظة على  
ما استحفظكم عليه من أمانته وانقضى عليكم من عبادته بإتيان ما به  
أمر والانتهاء عما عنه زجر فيما أخذ عليكم فيه الميثاق ورضى لكم به  
من أخلاق ، من ترك المحارم ، والكف عن المظالم ، واجتناب

---

(١) هذه السيرة رد من الشيخ الفقيه محمد بن محبوب على من كتب إليه من أهل المغرب  
من الأباضية . وقد أشار السامى في كتابه تحفة الأعيان ( ج ١ ص ١٩٨ ) إلى هذا الكتاب  
وإن لم يثبت . والفقيه محمد بن محبوب من علماء الأباضية ونقهاثها العمايين في أواخر القرن الثاني  
المجربى والقرن الثالث المجربى ، وتوفى وهو قاض على صغار في سنة ٢٦٠ هـ . وقد شارك  
محمد بن محبوب وأسرته والحركة العلمية في عمان وفي الأحداث السياسية فيها ، وكان يؤمن بانصال  
الدول الإسلامية والمسلمين مهما تباعدت المسافات واختلفت الأقطار .  
وعرف محمد بن محبوب بأبى عبد الله .

الكهائن ، وللعمل على البصائر ، في آناه الليل والنهار ، والعلمانية والإسرار ، فإن ذلك أحق ما كنتم له طالبون ، وفيه راغبون [ ٥٥٥ ]  
وعليه مواظبون ، قبل انقطاع آمالكم ، وحلول آجالكم وما توفيقنا وإياكم إلا بالله .

أما بعد ، وهب الله لنا ولكم العصمة ، ومنعنا وإياكم الحكمة ، ونجانا وإياكم من النار ، ومن المصير إلى دار البوار ، كتبت إليكم رحمنا الله وإياكم وأنا ومن قبلي من الخاصة والعامة من المسلمين بأحسن حال وأتم نعمة ، وأجمع كلمة والحمد لله على ذلك وعلى كل حال . وقد وصل كتابكم بالسار إلى من خبر سلامتكم وحالكم وجميل صنع الله لكم وآلائه عندهم ، فحمدت الله على ذلك وسألته المزيد لنا ولكم من كل فضل عتيده ، إن ربنا واسع مجيد .

وسألتكم رحمنا الله وإياكم في كتابكم الذي بلفسكم عن الإمام والوالى والساعى إذا وصلت إلى أحد منهم زكاة أموال المسلمين في جميع ما فرضها الله قسموا نصفها على الفقراء والنصف اتخذوه مأكلة وجملوه دولة بين أقربائهم وعشائرم وأهل ودهم وخواصهم هل ترى ذلك جائزاً ؟

فالذى بلغنا وقبلناه عن أوائل المسلمين وفقهائهم الذين تمسكوا بدين الله واستقاموا على سنة نبيهم محمد ﷺ واعصموا بحبل ربهم ، وأنكروا المنكر حين حدثت الاحداث من أهل التبديل بعد نبيهم ، ففارقوا أهلها إلى احداثهم بإنزالهم إياهم بحيث أنزلهم الله في كتابه وسنة نبيه ﷺ

اتماما بالقرآن واتباعا لرسول الله ﷺ والخليفين المباركين أبي بكر وعمر  
رحمهما الله من بعده حين ادبل المال بين الأغنياء وحرم أهله الذين فرضه  
لهم ، وذلك قوله ( كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةٌ بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ )<sup>(١)</sup> . فأنكر  
المسلمون ادالة المال على من أداله وأخذه دون أهله بخلاف للكتاب النازل  
على رسول الله ﷺ ، فبرهوا منهم وضلواهم بعد أن احتجوا عليهم وأمروهم  
بالعوبة والرجعة إلى حكم كتاب الله وسنة نبيه ﷺ . فلما امتنعوا  
[٥٥٦] بحق الله وجعلوه أغير من جملة الله ، فارقوهم وقابلوهم ، ومن أدال  
شيئا من حق مال الله عن أهله وأخذه لنفسه أو لغيره فهو ظالم مخالف  
لأمر الله ، وسنة نبيه ﷺ ، ولو كان لا يكون ظلما مديلا حتى يظلم جميع  
مال الله لما كان الناس يظلمون عثمان بن عفان أدلته مال الله بين قراجه  
حق يأتي على جميع مال الله . والذي مضى عليه المسلمون ليس بينهم فيه  
اختلاف ولا تنازع أن من ظلم حبة فما فوقها مقعداً ثم أصر عليها  
كفر . ولولا أن ذلك لا يذهب علمكم إن شاء الله قول أسلافكم  
لهيئنا لكم من حجة أهل الإسلام فيه . فهذا الإمام والوالى والساعى على  
ما وصفتموه عندنا جائر عن حكم الله حاكم بغير ما أنزل الله . وقال :  
( ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون )<sup>(٢)</sup> . والظالمون

(١) سورة الحشر : آية ٧ .

(٢) سورة المائدة : آية ٤٤ .

وفي سورة المائدة : آية ٤٥ ( ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون ) .

وفي سورة المائدة : آية ٤٧ ( ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الفاسقون ) .

والفاسقون . ولا حكم إلا لله ولا حكم لمن حكم بغير ما أنزل الله ، فهذه دعوة المسلمين التي دعوا للناس إليها وفارقوا على تركها ، العدل والعمل ، أعادنا الله وإياكم من فتن الشيطان ومن الزلل في الدين والركون إلى الدنيا والرضى بها بدلا من رضى الله وثوابه . فإن فعل ذلك امام استقيب ، فإن تقاب ورجع قبلت توبته ولم يجعل على براءته ، وإن أبى وأصر وامتنع زال اسم الإمامة وحققا عنه وصار عدوا للمسلمين يستحلون أخاه من الإمامة . وإن امتنع قوتل حتى يفيء إلى أسر الله لأن ما أحل الله من البراءة من أهل القبلة وتحريم ما حرم الله منهم وذلك ما لا يذهب عليكم علمه وسيرة المسلمين فيه إن شاء الله .

فإن كان ذلك في عماله وسماته<sup>(١)</sup> دونه كان الذين عملوا بالبيكر أولى به ، وكان عليه الإنكار بذلك واستنابة الذين عملوا به ، فإن لم يقربوا استحقوا البراءة والخلع معه ومع المسلمين . فإذا رجع ذلك إلى الإمام صح معه بعلمه أو بشاهدي عدل من المسلمين استناب الذين خانوا الله في أمانتهم وحكموا بغير ما أنزل الله إليهم ، فإن فعل لم يكن عليه إلا ذلك . وإن صح ذلك معه [٥٥٧] فلم ينسكروا ولم يغير جور الجائرين ، ودعى إلى ذلك الحق ، فإن أصر وامتنع نزل بالمنزلة التي أوصفناها لهم من الخروج من اسم الإمامة وحق الإمام ووجب على المسلمين فراقه وخلعه .

(١) السعاة : جمع ساعي . ويعنى « بالسعاة » هنا جباة الصدقة والأموال .

وعلى هذا مضى أوائلنا وأسلاننا من لدن افتراق أهل قبلتنا بعد نبينهم  
 ﷺ إلى يومنا هذا ، قبلناه عن أئمتنا وقادتنا للعلماء وبما مضى عليه  
 أوائلهم ودانوا به في أئمتهم وغيرهم ولم ينزل بين أحد منهم اختلاف .  
 وقائم ، وإن تاب أحد منهم فهل عليه أن يؤدي جميع ما أكل من ذلك  
 لنفسه وعياله وما أعطاه على وجه الأثرة ؟

فإن أعطى صدقات المسلمين في غير أهلها ، فعليه رد ذلك إلى أهلها  
 لأن المسلمين قالوا فيما اتفق لانبايعهم من آثارهم التي ساروا بها ودانوا  
 أن من ركب شيئاً يحل به عليه من الله عذاب في الدنيا من أثم<sup>(١)</sup> أو  
 نكال أمر المسلمين أن يحكموا به عليه قاتلوه عليه ، فإن امتنع قوتل  
 حتى يفي . إلى أمر الله بعد الدعوة ، وكان أخذ بما قوتل على إعطاء محقا  
 حتى يعطيه . ولو لم يكن عليه رده ، ما قاتلوه عليه . وإن امتنع قوتل حتى  
 يفيء إلى أمر الله . والفيئة الرجوع إلى حكم الله الذي حكم به عليه أو  
 كان أخذه به على المسلمين . فعل هذا عندنا رد ما أئلف من صدقات  
 المسلمين للذي ائتمنوه عليها إلى أهلها وذلك الذي يخرج بفعله وبعمله من  
 ولاية المسلمين وإمامتهم ، وما كان من أخذهم به عدلا أخذوا به إذا  
 تابوا ورجعوا ولم يعطل ذلك عنهم .

عن الإمام العامل على قوم من أهل دعوته في مواضع جرت عليه  
 أحكام أهل الجور فإذا حال عليه الحول جاء عامل الجبابرة<sup>(٢)</sup> ، وكذلك

(١) كتب في العطلوة : « اسم » .

(٢) « عامل الجبابرة » : يعني بها عامل الدولة الأموية ومن بعدها الدولة العباسية ،  
 وفي زمن هذا الكتاب كان المال هم عامل الدولة العباسية .

العامل للذى زعم أنه من الدعوة ، فيجبي له الصدقات من أهل عمله ثم يكلفهم هو ثمانية أن يدفعوا إليه صدقات أموالهم ليفرق بعضها على الفقراء والنصف الباقي ليصرفه لنفسه كما ذكرتم فى المسألة الأولى ، فهل يجوز للإمام أن يمتد عماله لوال من عماله فى موضع لا يمنع فيه أهل الدعوة من الجباية يماونوهم كما ذكرتم ؟ وهل تجب طاعة هذا الوالى وهو لا يمنعهم من أهل الجور ؟ ! وهل يجوز للإمام أن يكلفهم أن يدفعوا إليه زكاة أموالهم على هذه الصفة ؟ وكيف قول المسلمين فى ذلك ؟

فاعلموا - رحمنا الله [٥٥٨] وإياكم - أن قول المسلمين المأثور عنهم عن أوائلهم أنه ليس للإمام أن يجبي قوماً ولا يأخذ صدقاتهم وهو لا يمنعهم من أن يجار عليهم ، فإذا فعل ذلك فقد جار عليهم ولا فرق بينه وبين أهل الجور للذين يأخذون منهم . وإنما أخذت أئمة المسلمين الصدقات من بعد أن يظهروا على البلاد ويجوز حكمهم فيها ويمنعوهم ، فعند ذلك يأخذون صدقاتهم على حكم كعباب الله وسنة رسوله ﷺ . وليس للإمام أن يأخذ من هؤلاء شيئاً ولا يمتد عليهم لوال ولاية بلا حماية لهم ومنع ، وعلى هذا مضى أوائل المسلمين وعليه آخروهم فانقدوا بهم ووطئوا آثارهم ولا قوة إلا بالله .

وهذا الوالى الذى وصفت بهين الجباية على أخذ الخراج من أهل البلد ممينا للظلمة على ظالمهم منقداً لهم فى عباد الله جورهم ، وإن كانت له ولاية استتيب ، فإن تاب وانتهى عن ذلك قبل منه ، وإن أبى وأصر



استحق البراءة والخلع مع المسلمين . وإن المسلمين قالوا في سيرهم إن من دينهم ولاية أهل طاعة الله على طاعتهم وعداوة أهل معصية الله على معصيتهم وخلع أتباعهم للذين شدوا على أعضادهم ونفذوا لهم جورهم الذى عملوا به فى عباد الله وبلاده . فهذا للعامل منفذ لهم جورهم فى عباد الله بأخذ أموالهم للظلمة ولنفسه ، وليس بأهل أن يأمنه المسلمون على أموالهم ، لأن المسلمين عليهم أداؤها إلى أهلها للذين فرضها الله لهم ، وإلى من يأمنوه فى دينه على أدائها إلى أهلها من امام أو غيره من المسلمين . فإذا أدوها إلى غير الأئمة كان عليهم أداؤها إلى أهلها ولو لم يفن عنهم ما أعطوه للخونة عن حق الله من عامل أو غيره .

وعن قوم كانوا بهذه النزلة هل يسمون أهل ظهور أم أهل كتمان ؟ وأحكام الجباية عليهم جائزة كما وصفتهم .

فهذا مما يسمه الكتمان<sup>(١)</sup> والحقية عليه ، وعليه أداء الزكاة إلى من فرضها الله له ، والذين يحكمون عليهم بهذه الأحكام أهل اظهار للمنكر وكتمان للحق .

فلتم ، وهل لهؤلاء وهم سكان فى أمصار أهل الجور ، هل يجوز لهم أن يدفعوا زكاتهم إلى امام العدل فى موضعه فى مكانه الذى هو فيه ، أم سيرة المسلمين أن يفرقوها فى قرائتهم . فإذا كانوا فى أرض أهل الجور ومعهم فقراء [٥٥٩] من المسلمين فأولى بهم عندنا أن يجعلوها فيهم ،

(١) كتب فى المخطوطة : « الاكتام » .

وإن لم يكن عندهم أحد من قراء المسلمين فيبعثوا بها إلى أئمة العدل  
لكان ذلك صوابا مجزيا عنهم مؤديا لما أوجب الله عليهم من أدائها ،  
والإمام أن يقبلها ويحملها في أهلها .

وعن الوالى إذا زعم أنه من أهل الدعوة ، إلا أن معه سَجَلين ،  
سَجَلًا من أئمة العدل وسَجَلًا من أئمة الجور ، فإذا أقدم عليه رسول الإمام  
العدل أجابه إلى ما يريد ، وإذا جاءه رسول الجبابة استوفى لهم  
الصدقات من جميع رعيته ، فهل يجوز هذا لمن زعم أنه مسلم أن يفعل  
هذا؟ وهل تحمل ولاية وتجب طاعته على من بحضرته من المسلمين أم  
كيف وجه الحق في ذلك؟

نقد بينا لكم أنه ليس للإمام أخذ صدقات من لا يحميه ولا ينفقه  
من الجبابة وحكهم وغيرهم . ولا يحل لرجل من المسلمين أن يجهى  
صدقات المسلمين الذين لا يحكمون بكتاب الله وسنة نبيه وآثار أئمة الهدى ،  
ولا تنجرى هذه الصفات على المسلمين لأنها إنما أخذها الظالمون ولا يقبل  
هذا أحد من المسلمين الصادقين في إيمانهم .

وعن الرجل إذا دفع زكاة ماله إلى والى من ولاية أهل الدعوة  
فراه يعمل فيها بما ذكرتم من المسألة الأولى ، هل يسمه أن يدفع إليه  
ما أوجب الله عليه من الحقوق ويعقد بذلك من حق الله عليه في ماله  
أم عليه أن يتركه ثانية ؟

فإذا علمه بالجور فيها على ما ذكرتم فإنه لا يسمه دفعها إليه وعليه أن

أعطىها ثانية إلا أن يستقبيه ، فإن تاب ورجع أدى إليه وأحزى عنه ، وإن أبى وأصر استحق للبراءة ولم يسع المسلمين أداء زكاة أموالهم إليه .  
فإن غضبهم إياها لم تكن تلك زكاة الأموال ، وزكاتهم عليهم حتى يودوها إلى أئمة العدل الذين أوجبها الله لهم .

وعن الحاج إذا خرجوا إلى مكة فهل للإمام أن يولى عليهم عاملاً ؟  
وإنما جميع سفره عن منزله حتى يقدم مكة في أمصار أهل الجور ، وإن كان ذلك جائزاً فهل له أن يمنع من أراد الرحيل فهل أن يأمر العامل بالرحيل من الموضع الذي نزله الناس ، وإن كان ذلك جائزاً فهل له أن امتنع من الصبر إلى وقت [ ٥٦٠ ] أمره به ، فهل له أن يقهره على ذلك ويضربه ويفرق متاعه عليه ؟

فإذا ولى امام المسلمين رجلاً على رعيته ، فإن ذلك عندنا جائز للإمام وعلى أن يسمع له ويطيع ، فإن استعصى عليه أحد فليس نرى له أن يتعدى عليه بضرب ولا إتلاف إمتاع لأنه ليس يركب من ذلك أمراً يستحق الضرب وإتلاف المتاع . فإذا صاروا إلى الإمام في موضعه وحيث يجوز حكمه رأى الإمام في ذلك رأيه لوجه العدل ، ومن زعم أن ذلك جائز للوالى بلا أن يركب من ذلك أمراً لا يحل فليس يبلغ به ذلك عندنا للبراءة .

وعن قوم خرجوا في رفقة في سفر فهل لهم أن يولوا رجلاً يكون عليهم في سفرهم ذلك يملك نزولهم ورحيلهم ويمتدوا له لواء أم ليس

ذلك لهم ؟ وإن كان ذلك لهم جائزاً ، فهل له أن يقهر من أبى عليه ذلك وأراد أن يسير وحده بقوم<sup>(١)</sup> كرهوا ذلك ؟ هل لهم أن يعتزلوا عن كان بهذه المنزلة ؟ وهل له أن يبسط يده بالضرب إلى من أبى ذلك عليه ؟ بهذا عيّدنا ليس من المواضع التي<sup>(٢)</sup> يلزم المسلمين بتقديم والى عليهم ، ولا لأحد أن يقهر أحداً على نفسه أن يسير معه أو يجتمع مع غيره ، لأن الناس أملك بأنفسهم ، إلا أن يتراضى جميع القوم أن يضيفوا أمر مصالحهم في سفرهم إلى رجل منهم ويطيعوه برأيهم ، فأما أن يقهرم على شيء يكرهونه من مسير أو غيره فليس نرى ذلك عليهم ، وإن نال أحداً منهم بضرب فإن عليه أن ينصفهم من نفسه ، وإنما تكون الولاية في حكم المسلمين لتقديم امامهم لوالى ، فأما إذا خرجوا من حكمهم فلا نرى له أن يقال أحداً بضرب ولا غيره حتى يرجعوا إلى حكم المسلمين .

وعن العامل ومن بمحضرتة من أهل الدعوة إذا كانت جميع أحكامهم وما يعملون في رعيّتهم برأى أنفسهم وليس بعلم ولا أثر من مضى من أهل العلم ، هل هؤلاء أهل الدعوة وقد استحلوا منها بهـ هذه المعاني وهم يقرون بها في الجماعة ؟

فاعلموا - رحمنا الله وإياكم - أن الأحكام إنما هي حكم الله في كتابه وسنة رسوله ﷺ ، وآثار أئمة الهدى العلماء بكتاب الله [٥٦١] وسنة

(١) كتب في المخطوطة : « أو يقيم » .

(٢) كتب في المخطوطة : « الدين » .

رسوله ، فمن علم ذلك حكم به ومن لم يعلم ما حكم الله به ، ولا سنة رسوله  
ولا آثار أئمة الهدى فليس ممن يجوز له أن يحكم في عباد الله بغير علم ،  
وعليه اعتزال الحكم وتركه إلى أهله . وإنما يحل الحكم لأهل العلم  
بكتاب الله وسنة رسوله وآثار أئمة الهدى . فمن لم يكن كذلك لم يجوز  
له أن يحكم في عباد الله بغير علم وعليه اعتزال الحكم وتركه إلى أهله .  
وإنما يحل الحكم لأهل العلم بكتاب الله وسنة رسوله وآثار أئمة الهدى  
للعلماء ، فمن لم يكن كذلك لم يجوز له أن ينصب رأيه حكماً بغير هدى ،  
وإنما أضل الناس باتباعهم أهواءهم وتقديمهم آراءهم ولو كان الرأي جائزاً  
لمن لا يعلم الحق لكان كل من كان يدين برأى مصيباً .

وقد قال الله : ( قل هل ننبئكم بالأخسرين أعمالاً . الذين ضل سعيهم  
في الحياة الدنيا وهم يحسبون أنهم يحسنون صنفاً )<sup>(١)</sup> .

ولم يذر من ركب معصية بجهل بعقل الحق فيها . والذي أترعن<sup>(٢)</sup>  
أسلافنا رحمهم الله ونقلوه لئينا عن علمائهم الأمناء على ما نقلوا وحملوا  
عنهم وأدوه ، أنهم قالوا ، إنما الحكم والقضاء إنما يجوز لمن كان عالماً  
بكتاب الله وأحكامه وأقسامه وحدوده وفرائضه وسنة رسوله ﷺ وآثار  
أئمة الهدى ، فإذا ورد عليه أمر نظر أمره من كتاب الله فإن وجد فيه  
حكماً من الله حكم به ، وإن لم يكن له حكم في كتاب الله ووجده في

(١) سورة الكهف : الآيتان ١٠٣-١٠٤ .

(٢) « من » : زيادة من عندنا .

سنة رسول الله ﷺ حكم به ، وإن لم يجده في سنة رسول الله ﷺ  
 ووجده في آثار أئمة الهدى العلماء حكم به ، وإن لم يجده في آثارهم  
 شاور فيه أهل الرأي من المسلمين فما أجمع عليه رأيه ورأيهم حكم به  
 إذا رأوه أشبه بالحق وأقرب إليه ، وإن رأى هو وبعضهم أخذ برأيه  
 ورأى من رأى رأيه ، وإن خالفوه جميعاً ترك الحكم فيه برأيه وإنما  
 يجوز النظر بالرأي للحاكم ولئن شاور فيه من العلماء إذا كان وكانوا على  
 ما وصفت لكم من العلم بكتاب الله وأحكامه وأقسامه وناسخه ومنسوخه  
 ومحكمه ومتشابهه وسنة رسول الله ﷺ وآثار أئمة الهدى العلماء . فإذا  
 كان وكانوا كذلك جاز لهم الرأي إذا اجتهدوا فيه وقاسوه على الكتاب  
 أو السنة والآخر فرأوه أشبه بالحق [٥٦٢] جاز لهم النظر بالرأي ، وإذا  
 لم يكن ويكونوا كذلك لم يجوز له ولا لهم الرأي . وكذلك بلغنا عن  
 بعض فقهاء المسلمين أنهم قالوا إذا كان الحاكم على ما وصفت لكم من  
 العلم بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ وآثار أئمة الهدى العلماء ، فإذا اجتهد  
 مع مشاورته أهل العلم الذين يجوز لهم الرأي على ما وصفت لكم فاجتهد  
 رأيه مع مشاورة أهل العلم الذين يجوز لهم الرأي على ما وصفت لكم  
 فاجتهد رأيه فأخطأ فذلك يرجى أن يعفو الله عن خطئهم . فإذا لم يكن  
 في أهل الإقرار بالدعوة أحد يجوز له الحكم بالرأي ردوا ذلك ولم  
 يمجّلوا ، وشاوروا فيه أهل العلم من المسلمين في الآفاق ولم ينفذوا الآراء  
 بغير علم بما يرجى معرفة الدل في الرأي ، فإذا حكموا برأيهم بغير علم بما

يجوز لهم على علمه الرأي فأخطئوا فأحلوا حراماً وحرّموا حلالاً أو أحقوا باطلاً وأبطلوا حقاً ، أو خالفوا العدل فيما حكموا به ضلوا بذلك وكانوا آثمين .

وعن ولي أمر المسلمين وكان يولى السفهاء من قرابته وعشيرته ، هل تجوز ولايته على هذا الوجه أم كيف قول المسامين في ذلك ؟

فمن ولي أمر الله أهداه الله فليس تحمل ولايته في خلاف أمر الله وتضييع أمانة الله . وقد بلغني عن بعض أصحاب رسول الله ﷺ أنه قال : « كفى بالمرء خيانة أن يكون أميئاً لخائن » ، وذلك في أن يكون يتولى له شيئاً مما خان به الله في دينه ، ومن اتقن على أمر الله وأمانته وعباده السفهاء ، فقد خن أمانة الله عنده ، فهو ممن يلزم المسلمين استتابته إن كان قد كانت له عندهم ولاية ، فإن تاب قبلوا منه وإن أصر برّدوا منه وخلعوه . وكذلك فعل المسلمون في عثمان بن عفان وكان مما عابوا عليه في أحداثه استعماله السفهاء .

وعن الإمام ، هل له أن يولى رجلاً جاهلاً بالكتاب والسنة ثم يعمل برأى نفسه في جميع أموره ، كيف الحق في ذلك ؟

فإن الامام أمين الله والمسلمين وليس له أن يولى شيئاً من أمر الله في عباده إلا من يعرف عدله فيؤلى شيئاً من أمر الرعية من يعرف عدل ما وليه ، أو يكف به عهداً يبين له ما فيه ولاء عليه ، ولا يجوز له أن

يولى الحكم بين الناس<sup>(١)</sup> إلا من يحسن الحكم بينهم . فإذا ولى عليهم  
 فى دماهم وأموالهم وحرمتهم من لا يعرف العدل [٥٦٣] فيهم فقد رد  
 أمرهم إلى من لا يدري ، ولا يأمن العدل عليهم ، أم يجوز ويصيب أو يخطئ  
 وليس له ذلك . وكذلك للصدقات لا يولى عليها إلا من يعرف عدلها  
 ويأخذها بحقها ويضعها فى أهلها . وكذلك لا يولى على حرمة إلا من  
 يعرف سيرة العدل فى عدوه . فإذا ولى على شئ من أمر الله من لا يعلمه  
 فقد حكم فى أمر الله من لا يعرف الله ووضع أمانة الله عند غير أهلها .  
 فإذا كان عالماً بما يوليه أميناً على ما أئتمنه عليه عنده جاز له أن يوليه  
 وإلا فلا يول إلا من يقيم به الحق وينفى به الباطل ويعدل به عن رعيته  
 وتلك سيرة المسلمين فى أحكامهم . ولو جاز ذلك لمن يوليه الإمام كان  
 للإمام أجوز ، وقد فسرت لكم كيف يحمل الحكم للإمام والقاضى  
 وغيرهما قبل هذه المسألة . وقال الله : ( الذين إن مكثناهم فى الأرض  
 أقاموا الصلاة وآتوا الزكاة وأمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر )<sup>(٢)</sup> .  
 وإنما الأمر بالمعروف إقامة الحق والعدل ، ليس بالمنكر والباطل ،  
 وكذلك النهى عن المنكر بالرحمة والرد لأهله إلى الحق والأمر ،  
 ومن لم يعرف المعروف لم يعرف المنكر ، وإنما أوجب الله الأمر بالمعروف  
 ولم يعذر من أنكر المنكر بمنكر مثله ، لأن كل راكب منكر يعلمه  
 أو جهل فهو من أهله . وإنما أمر الله رسله وجميع عباده أن يحكموا

(١) « الناس » : زيادة من عندنا .

(٢) سورة الحج : آية ٤١ .



بالحق والعدل وإن لم يذمهم أن يحكموا بنور الحق حيث يقول : ( يا أيها  
 للذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم أو  
 الوالدين والأقربين )<sup>(١)</sup> . فعليهم للعدل والإنصاف من أنفسهم ، وعلى الإمام  
 الإنصاف من نفسه وعمله وجميع رعيته ، فمن انتصف إليه من ولاته فعليه  
 أن يصفه فيهم ، فإن صح للشاكي حق على واليه أنصفه منه ، وإن لم  
 يصح له عليه حق لم يمنعه النظر في إنصافه ، فإن لم يكن محقاً وإذا كان  
 على ما وصفتم وصح ذلك مع المسلمين أن عامله يظلم رعيته ثم ينتصفون  
 إلى الإمام فلا ينصفهم ، فـللمسلمين أن يذبحوا له فإن قبل قبلوا منه ،  
 وإن أبى لم يعجلوا عليه بالبراءة حتى يوضحوا عنده ظلم عامله بشهادتهم  
 أو شهادة عدلين غيرهم . وإذا قامت عليه الحجة فإن فعل والا استحق  
 البراءة مع المسلمين ، ومتى ظلم عامله رعيته ثم لم ينصفهم وردم إليه فقد  
 ظلمهم إذ ولي عليهم من يظلمهم ولم يحكم [٥٦٤] . بالإنصاف ممن ظلمهم .  
 وقال الله : ( يا داود إنا جعلناك خليفة في الأرض فاحكم بين الناس بالحق  
 ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله إنَّ للذين يَـضِلُّون عن سبيل الله  
 لهم عذاب شديد بما نسوا يوم الحساب )<sup>(٢)</sup> . وقال : ( إنما للسبيلُ على  
 للذين يظلمون الناس ويهفون في الأرضِ بنيرِ الحقِ أولئك لهم عذابٌ  
 أليمٌ )<sup>(٣)</sup> . فهذا غير منصف لنفسه ولا لرعيته .

(١) سورة النساء : آية ١٣٥ .

(٢) سورة س : آية ٢٦ .

(٣) سورة الشورى : آية ٤٢ .

وعن الإمام أو القاضي أو العامل للذي<sup>(١)</sup> يقبل الهدايا من رعيته ويتصنيف عليهم ويكون لمن يهدي اليهم عندهم منزلة ليست لغيره ، هل ذلك من بهر أهل العدل ؟

فإن الذي أخذنا عن أسلافنا العلماء أن الإمام والقاضي والوالي لا تجوز لهم الهدايا ولا يقبلوها إلا ممن قد كان يبعه وبينهم الخلطة متقدمة قبل الإمامة والقضاء والولاية ، فذلك لا بأس عليهم أن يقوموا على مخالطة أولئك ، فأما ما كان من بعد ولايتهم فلا يجوز لهم قبوله فإن قبلوه قبولاً يمتدرون فيه بمذر يقبله المسلمون قبلوا مما ذيرهم ، وإن كانوا يقبلون ذلك من جهة أهل للرشي على الحكم فإنه يصح لهم في ترك ذلك ، فإنه ليس من أخلاق المسلمين ، فإن قبلوا النصيحة قبل ذلك منهم ، وإن أبوا كان ذلك مقتصاً لهم عند المسلمين ، ولو استبدلوا بهم وأزالوهم عن أمر المسلمين كانوا أهلاً لذلك . والرشي على الحكم حرام ، وقد فسر المسلمون في قول الله : ( أكلون للشحت )<sup>(٢)</sup> . قالوا : أكلون للرشي .

وقلت إن تاب فهل عليه رد ما كان يهدي اليه الناس ؟ فإننا نرى ذلك له وعليه ، إلا أن يزول عن الحكم فخطيب الناس به له نفساً نفسى أن يسمه ذلك ، وأما ما كان حاكماً فله رد ذلك .

وأما الإمام الذي يلي بعده فيأمره برد ذلك إلى أهله ، فإن طاب به له

(١) « الذي » : زياده من عندنا .

(٢) سورة المائدة : آية ٤٢ .

أهل نفسا وأحلو له رجوت أن يحل له ان شاء الله من بعد أن يزول  
عن الحكم ، فإن قال : إنه يرده أو قد رده وسع المسلمين أن يجملوا ذلك  
إلى قوله ويتولوه على اظهار التوبة منه اليهم .

وعن العامل اذا لم يؤسر بإقامة الحدود فرفع اليه من رعيته من يلزمه  
حد من حدود الله ، هل عليه أن يرفع ذلك الى الإمام أم ينبغي له أن  
يعفو عن ذلك لأنه [٥٦٥] لم يؤسر بإقامة الحدود ؟

فالحدود عندنا لا تقام إلا عند الإمام أو من أمره الإمام وأذن له في  
إقامتها ، وليس لعمال الأئمة أن يقيموا الحدود إلا بإذن الأئمة وإلا رفعوها  
إلى الإمامة فيقول إقامتها .

وعن أدرك قوماً في زمان لا يأخذون على أيدي أئمتهم ، لا يأمرهم  
بمعروف ولا ينهونهم عن منكر ويسايرونهم على أهوائهم ، ما للمسلم أن  
يفعله في زمانه ذلك ؟ أليكون هذا للضرب عنده من الناس مسلمين أم يقف  
عن ولايتهم أم يبرأ منهم ؟

فاعلموا - رحمنا الله وإياكم - أن اسم الإسلام وثوابه إنما أوجبه الله  
على القول والعمل بما أوجب الله من الفضل على عباده والإخلاص في  
القول والعمل ، وإنما تثبت الولاية على المسلمين لمن وافقهم فيما دانوا لله  
به من القول والعمل . فمن ضيع القول والعمل لم يثبت له اسم الإسلام ولا  
ثوابه عند الله ولا عند المسلمين ، فلا تحل ولايته عند المسلمين ، والبراءة  
منه واجبة عليهم . أو هؤلاء القوم إذا كانوا ممن يقول بقول المسلمين وم

مع أئمتهم فضيحت أئمتهم في ركوب منكر أو ترك معروف ، فقد خرجوا من الإمامة وانحلوا من الإسلام إلا أن يتوبوا ، وعلى العلماء أن يأمرهم بالمعروف وينهونهم عن المنكر ما كانت الولاية جارية بينهم وبينهم ، فإذا خافهم على أنفسهم وعلى دماءهم وسعتهم للتقية في القول في الظاهر ووجب عليهم للبراءة منهم في السر ، فلم يؤدوا إليهم زكاتهم ولم يتولوا لهم شيئاً من أعمالهم إلا ما وافق الحق من حكم يحكمونه بين الناس بالعدل يكونون هم الذين يتولون النظر فيه وسماع البينات عليه والسؤال عنها أهل الثقة عندهم ويقولون تنفيذه . فأما الأحكام التي يحكم بها أهل الجور والخطوة من أهل الدعوة ، فلا يتولى المسلم تنفيذهما لهم ولا يجوز لهم أن يجبروا لهم الصدقات من المسلمين ولا من غيرهم ، لأن الذين يأخذون من صدقات المسلمين للجائرين ليس بمجزي عن المسلمين وإنما هو غصب لهم ، ومن غصب للناس أو أعان على غصبهم فهو ظالم لهم ، وأن الذي أخذوا من غير المسلمين ليس للمسلمين أن يأخذوه لأنهم ليسوا<sup>(١)</sup> بحكام عليهم . وإنما تجوز التقية في القول [٥٦٦] لا في العمل . وكذلك جاء في الأثر عن أشباح المسلمين أنه لا يجوز لمسلم أن يعصى الله بركوب ما حرم الله عليه للتقية ، ولا يضيع ما أوجب الله عليه للتقية إلا أن يحال بينه وبين الفرائض مثل الصلاة ، فإنه يصلها بما أمكن له من الصلاة ولو بتكبير خمس تكبيرات إذا حيل بينه وبينها ، فمن اتبعهم على أهوائهم

(١) كتب في المخطوطة : « ليس » .

وأعانهم على جور محالهم ولم ينكر المنكر ولم يأمر بالمعروف ، ومن عز أن قاتى عليه حال التقية فهو منهم ومثلهم ، إلا أن الذى أدرك فى هؤلاء إن أمكنه وأمن على نفسه أن يستتيبهم فإن ذلك عليه ، وإن لم يمكنه فليس هؤلاء بأهل ولاية فى الإسلام . ولا يوقف عنهم ولا عن العلماء ولا عن الاتباع ، فكلهم خارجون من اسم الإسلام وثوابه عند الله وعند المسلمين إلا من تاب وأصلح فإن الله يتوب عليه ويقبل المسلمون توبته . وإنما يوقف فى قولنا ، وهو قول أسلافنا من قبلنا ، عن ركب مادون للكبائر فإنه يوقف عنه حتى يستتاب فإن تاب قبلت منه توبته وإن أصر على ما ركب برىء منه حتى يتوب . وأما من ركب الكبائر التى أوجب الله لأهلها النار وأوجب عليهم نكالا فى الدنيا فإنه يكفر بركوبه من حين ركب ، ويستتاب فإن تاب قبلت توبته وإن أصر كان عدواً ، لأن المسلمين قالوا إن كل من كانت له ولاية مع المسلمين فإن أحدث حدثاً مكفراً كان قد أ كفره ما قد ركب ، وسموه بالكفر ، ومن ركب ما لم يلزمه اسم الكفر بركوبه إياه لم يسموه بالكفر حتى يعصر ، فإذا أصر فابى للقبوة كان الإصرار كفراً ، فسموه بما ركب بالإصرار كاصراً ، ورأوا أن يستتيبوا وإيهم عن كل حدث أحدثه أخرجه من ولايتهم أصر أو لم يعصر ، ومن كل ذنب أ كفره ، فلم يتحركوا الاستتابة لمن خرج من الإسلام بإصرار أو قبل الإصرار ، فإن قبل قبلوا منه ، وإن أصر كان على ما استحق عقوبته . لأن مسلماً لو

كان عندهم في ولاية ثم ارتد عن الإسلام لم تكن ولاية على الجحود بالله حتى يستتاب . ولو أنه استعكره مسلمة حتى وطأها ، أو قتل مؤمناً أو نفساً بغير حق ، كان قد استحق اسم الكفر بفعله حين فعله فسموه باسمه الذي [٥٦٧] لزمه بحديثه ، وليس يقولونه ، وقد كفر كفوفاً لا شك فيه ، فهو كافر ويستتاب من كفره . لأنه إذا ارتد عن الإسلام كان على المسلمين أن يحثجوا عليه ويدعوه إلى الرجوع إلى الإسلام ، فإن فعل عبلوا منه وتولوه ، وإن أصر قتلوه وهو في حالتيه جميعاً كافراً حرام ولايته إلا أن يتوب . فأما من يلزمه اسم الكفر إلا من إصرار فحق يصرف فيكفر . وذلك الذي مضى عليه سلفنا ، وهو قولنا وإن كان هذا الذي أدرك هؤلاء النعم على هذا تمكنه الاستتابة استتابهم ، وإن لم يمكنه ذلك فالبراءة أولى بهؤلاء . وليس هؤلاء ولا العلماء على ما وصفتم من تضييعهم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واتباعهم الأهواء بمسلمين ، ولا الاتباع لهم على ما هم عليه ، فكل إمام ضل وجاز ضل أتباعه على ضلاله .

وعن الإمام إذا كان لا يأمر بالمعروف ولا ينهي عن المنكر أتكون البراءة منه بواجهة على المسلمين وتذهب بيومته من أعناق المسلمين ؟

فمن ضيع الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من إمام ، فلا ولاية له والبراءة منه بعد أن يستتاب ، وكذلك غير الإمام من المسلمين ، من قدر على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فضييعهما ، فقد ضيع أمر الله إلا

أن يخاف على نفسه ، فإن الققية تسمه . فأما الإمام للبائع نفسه فإنه لا تسمه الققية وعليه المجاهدة في سبيل الله على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .

وعن الإمام إذا ظهر اللعابين والنواحات والأنبهة في مكانه ولا يفهم عن ذلك ولا يتقدم فيه ولا ينكر<sup>(١)</sup> عليه ، هل هو بذلك مقصر عن سيرة أهل العدل ؟

فأما اللعابين والأنبهة فإن كان لهما مما يكون من إمارات الترويج الذي لا منكر فيه من ضرب الدف ، قد أجاز المسلمون ذلك على الفكاح لشهرته وظهوره من غير اجتماع من السفهاء والأمور الظاهرة بنكرها<sup>(٢)</sup> وأما التبيذ . . . . . وأما للنواحات فإن النوح حرام وعلى الأمة إنكاره ، وأما سوى ما ذكرت لكم من الضرب والمنكر واللعابين فهذا من المنكر وعلى المسلمين إنكاره . فإذا رضى به وهاود عليه ولم ينكر فقد خالف في ذلك [ ٥٦٨ ] سيرة المسلمين ويستتاب فإن تاب وإلا زالت إمامته وولايته عن المسلمين .

وعن الإمام إذا كان في رعيته قوم سفاكون للدماء أكلون الحرام ، أيحوز له أن يولى عليهم رجلا منهم أم لا يجوز له ذلك ؟ وقلم : فإنهم لا يرضون إلا برجل منهم ، فكيف الحق في ذلك ؟

(١) كتب في المخطوطة : « ينكر » .

(٢) كتب في المخطوطة « سكرها » بلا نقط .

الحق في ذلك لا يولى أمر الله إلا رجلاً من المسلمين يجمع المسلمون من أهل العلم به على ولايته وعدالته ، فإن لم يرض أهل البلد بذلك لم يترك أمر ربه لرضائهم ولو بلغ ذلك إلى جهادهم حتى يرضوا بالحق ويسلموا له طوعاً أو كرها .

وعن الإمام ، أيجوز له أن يستعمل على رعيته من لا يقوله ؟ ! فإن ذلك لا يجوز له ولا يحل له أن يولى من لا يعرفه بالثقة أمته ورعيته .

وقلتم فإن فعل فهل يزيل ذلك إمامته ؟

فإن فعل استغابه المسلمون ، فإن تاب وإلا زالت إمامته وولايته وحل للمسلمين عزله بعد إصراره ورد نصائحهم .

وعن الإمام إذا ارتكب معصية فيما بينه وبين الله من شهوات نفسه أو جار في بعض أحكامه ، هل يبرأ منه من عين ذلك منه ويخلع إمامته من عنقه من غير أن يماتبه على ذلك ؟ وهل الوجهين جميعاً القول فيه واحداً ؟ وكيف الحق في ذلك ؟

فإن كان الإمام ركب معصية مكفرة من الكبائر المكفرات استحق للبراءة من حين ركب واستنقيب ، فإن تاب رجع إلى إمامته وولايته ، وإن أصر كان على كفره ، وانخلعت ولايته وزالت إمامته ووجبت عداوته ، وحل عزله وقتاله ، حتى يتزل أمر المسلمين . فإن كانت معصيته ليست من الكبائر لم يبرأ منه ولم يخلعه حتى يستنقيبه ، فإن تاب قبل منه وثبتت ولايته وإمامته ، وإن أصر كفر بإصراره وزالت إمامته



وولايته ووجبت عداوته ، وحل عزله ومجاهدته حتى يعتزل أمر المسلمين أو يتوب . وإن كانت معصيته مما توجب عليه حداً من حدود الله زالت إمامته ، تاب أو أصر ، وأقام المسلمون إماماً غيره يقول إقامة الحد عليه فإن تاب بعد إقامة الحد عليه قبلت توبته وثبتت ولايته ، ولا يرجع إلى إمامة المسلمين وكان الإمام الذي أقاموه لإقامة الحد عليه إمامهم .

وعن الإمام إذا كان بمنزلة لا يجد فيها أحداً من أهل العدل أن يستعين بهم على أمور المسلمين إلا من لا يبالي ، هل [٥٦٩] ينبغي له أن يعتزل الإمامة ؟ فإن كان الإمام قد قام في المسلمين فذهبوا حتى بقي عند هؤلاء فلا أرى له خلع إمامته ولا وضع إمامته عند غير أهل ولايته ولكن يجتهد فيها ويقوم بنفسه ويستعين على أمره بمن أعانه ولا يوليئه إياه ويكون هو المتولى لذلك حيث بلغ جهده وطوله ، وإن كان لم يقم وليس يجد ناساً يرضى الخروج فيهم ، فلا نرى له أن يخرج بناس لا خير فيهم يكون اجتماعهم وتآلفهم وقوتهم به وباسمه وإمامته ، يظلمون الناس ويجورون عليهم ، ولانمود أولى به من الخروج فيهم .

وعن الرجل إذا كان من أهل الدعوة كبير القبيلة واللكورة ، عامل أو غير عامل ، فإذا جى عامل الجبابة الجزية التي يأخذونها من أهل للتوحيد ، بحث إلى ذلك الرجل من أهل<sup>(١)</sup> للدعوة أن أقدم بمن مملك

(١) أهل : زيادة من عندنا .

من أهل رأيك ، شيعوا هذا المال حتى يقدم ما ضمنه<sup>(١)</sup> عند الأمين ،  
يعنى أمين الجبابة . هل لهم أن يسارعوا في ذلك رجاء اتخاذ الأبدى عندهم  
أو على الإدارة لهم مخافة ظلمهم وغشهم ؟ وما بافت منزلة من أمر  
بالمسارعة في ذلك وهو كان مطاعاً في قومه ، أياً منه على ذلك أم لا ؟  
وقلت : إن كان عاملاً هل يهزل بذلك أم لا ؟

فإن التعاون على الإثم والعدوان ما قد تقدم الله فيه ( ولا تمارنوا على  
الإثم والعدوان )<sup>(٢)</sup> فمن أعان الظلمة على ظلمهم وقوّاهم على جورهم ،  
فقد أعان على غير حق ، وهذا من فعله طائفاً متخذاً به الأبدى فهو معين  
على باطل ، ولا ينبغي للمسلمين أن يولوا مثله إمامتهم ، والأمر بالمسارعة  
في ذلك أمر بمعونة أهل الجور . ومن أعان على المنكر بأمر وفعل  
فقد دخل في المعونة عليه ، وعليه القوبة فإن تاب وإلا سقطت ولايته  
عند المسلمين .

وعن قاض من قضاة الجبابة أراد الخروج من كورة إلى كورة فبعث  
إلى من ذكرتم في المسألة أن أقدم بمن معك من الرجال ، يذهبون معه حتى  
يبلغ الكورة التي يريد ، ما منزلة من فعل ذلك ؟

فإن كان يريد بذهابه إلى الكورة ظلماً لأحد فلا يتبعوه ، فإن  
اتبعوه أعانوه على ظلمه ، وإن كان لا يريد ظلماً لأحد فلا يبلغ بهم إلى  
السدوط في الإسلام والخروج منه .

---

(١) كتب في المخطوطة : « ماضه » .

(٢) سورة المائدة : آية ٢ .

وعن العامل إذا [٥٧٠] استعمل وهو فني، ثم ظهرت في يده أموال من غير ميراث دخل عليه في عمله، هل يكون بذلك في منزلة التهمة ؟ أم يعتزل مكانه أم يمتدح ؟ فإن استهان للمسلمين أنه ظلم أحداً، أو ارتشى من الناس، أو أخذه من وجه لا يسمه ذلك عندهم عاتبوه، فإن تاب قبلوا منه وإن أصر عزل . وإن كان قد صار معهم في حد التهمة بذلك وهو ينكره ولا يصح بشاهدي عدل فمزيله المسلمون، كان أقرب لهم إلى السلامة ولا تسقط ولا يبق حتى يصح ذلك عليه، وإن لم يعزلوه وسمهم ما لم يصح ذلك عليه إذا كان قد كانت له ولاية عندهم .

وعن العبد إذا سرق ما تجب في مثله القطع هل يقطع ؟ وإن ترك الإمام قطعه هل يهلك بذلك ؟ وهل يختلف العلماء في هذا ؟

فاعلموا - رحمنا الله وإياكم - أنا لم نعلم أحداً من علماء المسلمين اختلف في مثل هذا ولا أبطل القطع على السارق إذا كان عبداً، لأن التنزيل في ذلك مجمل قول الله جل ثناؤه (والسارقُ والسارقةُ فاقطعوا أيديَهُمَا) <sup>(١)</sup> . ولم يستثن في العبد إبطال الحد، إلا أنهم قالوا : إن للعبد مال فلم يجزوا إقراره بالسرق لعل مال السيد بإقراره، فأما إذا أقام عليه شاهداً عدل بسرقة ما يقطع في مثله فعليه القطع .

وقد قال من قال : إذا أقر بالسرقة ووجدت في يده . قطع، وإن عطل الإمام ذلك بعد شاهدي عدل على العبد بسرقة ما يجب على مثلها

للقطع ، فقد عطل حدًّا من حدود الله ، فقد كفر ووجبت عداوته على المسلمين إلا أن يتوب ويقيم الحد .

وعن الإمام إذا أوتى برجل قد ارتكب أمراً في مثله يجب الحد عند العلماء فجلدوه أسواطاً وأزاح عنه الحد ، جاهلاً بذلك ، هل يهلك الإمام بذلك أم حتى تقوم عليه الحجة ؟

فإن عليه فرضاً إقامة ذلك الحد ، فإن جهله فأمسك حتى يشاور أهل العلم ويسألهم عنه ، وسعه ذلك ولم يهلك ، وإن عطله ولم يسأل عنه أهل العلم ، لم يسعه إبطال ما وجب عليه إقامة ، وسؤال أهل العلم عن عدله ، ويستتاب فإن تاب قبلت توبته ولم يبطل جلده للرجل الحد الذي وجب عليه ، ويقام عليه الحد . وعلى الإمام أرش ما جلده غير الحد في بيت مال المسلمين ، إلا أن يكون فعل ذلك متعمداً فعليه أرش جلده<sup>(١)</sup> في ماله وعليه أن يقيم عليه الحد ، فإن [٥٧١] أبى بعد الاحتجاج عليه هلك .

وقلتُم : أى ذاك أفضل للمسلم أن يفعله إذا كان بحضرة الأئمة ، وفى البعد منهم ، أن يتفقد أمورهم فيقول افعلوا كذا ، افعلوا الذى ، أو لم يفعلوا كذا وكذا ، أليكون هذا من طريق الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والمؤازرة ، أم هذا من الإبهام واللعن ، والكف عنه والإعراض ، خير ، أو الاجتهاد فيه ؟

---

(١) أرش جلده : دية جلده .

فاعلموا - رحمنا الله وإياكم - أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر  
 غريضة فطرية على كل مسلم في نفسه وما سواها ، والمؤمن أخو المؤمن وينصحه  
 في دينه ، والاجتهاد في أمره ونهيه نصيحة له ومعوذة على اللبر والقوى ،  
 وعليه الله الاجتهاد في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ما أمكنه ذلك .  
 فإذا لم يمكنه ذلك وكان في الحال الذي عذر الله عباده فيها بالفتنة ،  
 وبسبب الإمساك وذلك إذا أوضح له وبان أمره ونهاه ، فإن قبل كان  
 على ذلك مأجورا وإن كرهه كان لما كلفه الله مؤديا . وإنما التهمة أن  
 يتوهم عليه خلاف الحق فيما لم يعرفه به ، أو ركوب منكر ينكره  
 بما لا يحل لمسلم أن يتوهمه على أخيه ، فذلك يقتضيه عن نفسه ويحسن  
 الظن بولائه ، وإن تفقد ذلك يريد به الحق فهو أفضل إن شاء الله .  
 وإن كره الإمام والقاضي ذلك منه لم يخرجانه من الإسلام ما لم يركبا  
 معصية يخرجهما منه ، وليس كراهيتهما للأمر لهما بالتى يجوز للمسلم ترك  
 نصيحتهما في الحق لأن ذلك حق الله عليه .

وقلتُم رأيتم إن قال رجل من المسلمين لإمام : ينبغي للقيام في هذا  
 وأن يعين هذا ، فقال اذهب ليس هذا إليك أو عليك وأنا أنظر في ذلك ،  
 أيسكون مدعى في قوله ؟ فإذا قال ذلك في شيء مما تلزمه أمانته وتغييره  
 وأبى مراجعة الحق ، فقد جار . وإن قال ذلك ورجع إلى الحق وأقامه ،  
 لم يبلغ به قوله هذا إلى خروج من الإسلام ، إلا أنه لا ينبغي له  
 أن يقول ذلك للمسلمين بل عليه أن يقبل النصيحة منهم ، وينقش  
 شفتهم عليه . ولا يكفي المسلم بقوله ذلك ، ويراجعه في الحق حتى يصير

على إبطاله أو يقبّله منه ، أو يخافه على دمه ، فقسّمه للفقية . فإذا كان في حال خوفه على دمه ، وسعته القيمة ووجبت عليه البراءة .

وعن قوم ينسب إليهم صلاح وبمض معرفة ، أى أفضل لهم عند المسلمين [ ٥٧٢ ] القعود في منازلهم ، من استغفاهم أخبروه بما بلغ علمهم ، أم ينبغي لهم أن يشيعوا<sup>(١)</sup> في للسواد والقرى ، يأمرّون الناس بالمعروف وينهون عن المنكر ويتضيفون على الناس ، ويجتمع إليهم الرجال والنساء ، فإذا حضر انصرفهم جمعوا لهم طعاما يحملونه إلى منازلهم وأموالا ، أم للكف عن ذلك أمثل لهم في رأى المسلمين ؟ فإن كانوا خرجوا لمكر ظهر لينهوا عنه ، أو معروف أبطل أيامروا به ، فهو أفضل لهم . وإن كانوا إنما يخرجون ليسألهم الناس فيقوم في قراهم وليعطوهم طعاما أو أموالا فالتعود في منازلهم أفضل لهم إن شاء الله ، إلا أن يكون أحد من المسلمين فقير يخرج إلى المسلمين إلى قراهم ومنازلهم للصلة فيعطونه فلا بأس عليه في ذلك ، وإن سئل عن شيء يعلم الحق في خروجه فلا بأس عليه . وإن كانوا أغنياء عن ذلك ، فالتعود في منازلهم أفضل ، فإن فعلوا ذلك بغير مسألة ولا أخذم<sup>(٢)</sup> بذلك على وجه الصدقة فلا يبلّغ بهم ذلك عند المسلمين إلى إخراجهم من الإسلام .

وعن الإمام إذا خرج إلى أهل الخلاف بمصاكره ، أيجوز له بيات للمدو أم لا يجوز له حتى يقدم له في ذلك بالإعذار والإنذار ؟ أم كيف

(١) في نسخة : « يسعون » .

(٢) كتب في المخطوطة : « أخذم » .

الحق في ذلك ؟ فالحق في ذلك الذي مضى عليه سلفنا أنهم لا يستحلون دم من خرج عليهم أو خرجوا عليه من أهل القبلة إلا بعد الدعوة والإعذار والإنذار .

فإذا سار بمسأكره ولم يبدأ بقتال عدوه ولا ببيانهم حتى يبدأ بالدعوة لهم والإنذار إليهم ، فإذا دعاهم وأبوا أن يقبلوا الدعوة ويكفوا عن الحرب وبارزهم وحاربهم جار له أن يبيتهم بمدرهم<sup>(٢)</sup> الدعوة عليهم ومبارزتهم إياه بالحرب . وكذلك المشركون إذا غزاهم المسلمون ممن كانت له ذمة وعهد أو لم تكن له ، فإذا دخلوا عليهم أرضهم لم يقاتلهم ولم يسبهم ولم يفتنهم حتى يدعهم ، فإذا دعهم ردوا الدعوة استحلوا قتلهم وسب ذرائعهم وغنيمة أموالهم . وقد بلغنا عن بعض فقهاء المسلمين أنه قال : قد بلغت الدعوة فلا دعوة لهم إذا غزاهم المسلمون في بلادهم ، وأما من كان منهم يفتن المسلمين فلا دعوة لهم ، وإن دعى فأجاب فالدعوة حسنة ، ومن أجابهم منهم قبل منه وحقق الإسلام دمه [٥٧٣] وأحرز ذريقه وماله . فأما أهل القبلة فلا بد من الدعوة ، فإذا ردوها حل قتلهم وبياتهم ، ولا يحل منهم سبي ولا غنيمة لأنهم لم يركبوا ماركب من أحل الله ذلك منه من الشرك ، وإنما أحل الله للسبي والغنيمة ، وسار به رسول الله ﷺ في أهل الشرك ، فأما أهل التوحيد فلا .

وعن هذه الأبطال التي تكون مع الأئمة ، هل ذلك من سيرة

---

(١) كتب في المخطوطة : « وهم » .

المسلمين أهل العدل؟ ومن كان ابتداء ذلك؟ فلم نعلم أن أحداً من أئمة المسلمين أعدما ولا أمر بها ولا بلفظ ذلك عن أحد من المسلمين، غير أن إماما لو اتخذ علامة من ذلك في حربه وسيره ليعلم جنده برحلته ونزوله، ولم يبلغ به ذلك عندنا إلى خروج من الولاية ولا الخلع من الإمامة وترك ذلك إلى غيره أحب إلينا.

ومن الإمام إذا خرج بجنده إلى أهل الخلاف فأظهر بهم، وكان من رعيته بسط أيديهم في نهب الأموال وإحراق المنازل، فهل عليه أن يؤدي ذلك كله من بيت مال المسلمين؟ أم ذلك موضوع عن الإمام إذا كان كارهاً؟ وكيف القول في ذلك من المسلمين؟ فالقول من المسلمين في ذلك أنه ليس من سيرتهم حرق منازل أهل القبلة ولا غنيمته الأموال، فإن ركب ذلك راكب من جنده وصح ذلك عليه، أخذ الراكب لذلك بجنابته في ماله دون بيت مال المسلمين. فإن لم يصح وكان جنده هم للذين ركبوا ذلك بلا رأيه وصح ذلك عليهم، كان على الفاعلين له. وإن كان ذلك بأمره وإذنه وهو يعلم أن ذلك خلاف سيرة المسلمين، ضمن ذلك، فهو ومن فعل ذلك بأمره وإذنه دون بيت مال المسلمين. وإن فعل ذلك بإذنه ورأى أن ذلك حلال له، فذلك خطأ وهو في بيت مال المسلمين، وعليه أن يتقدم على جنده ويعلمهم بما يحل ولا يخفى ما يجوز عليهم، ويأمرهم وينهاهم، فمن ركب بعد هذا النهي ضمن ما ركب في ماله.



وعن العامل إذا كان مقرراً بالدعوة فقبض صدقة أهل عمله فاشتري بذلك عقاراً أو دوراً أو رباها وماشياً ، فمات فورثه ورثته ، هل ذلك لمن علم هذا منه ولا يحل لمن ورثه<sup>(١)</sup> ذلك ؟ وعليه أن يرد ذلك إلى المسلمين ؟

وعن العامل إذا رفع إليه رجل منهم بسرقة أو بفسق ، فجلده أو سجنه حتى أقر بذلك [٥٧٤] بعد الضرب من غير بينة ، هل يكون حاكماً بغير ما أنزل الله ؟ ؟ فاعلموا - رحمنا الله وإياكم - أن الذى أدركنا عليه أئمتنا وعلماءنا أنهم استعجازوا حبس المتهم إذا كان ممن تجوز عليه التهمة عندهم من لم يكن عدلاً ولم يروا على المتهم عقوبة غير الحبس والقيود ، فذلك أكثر ما طاعوا به ، وإذا علم السرقة أو القتل أو الجراحة أو الجنابة فى الأموال . فأما ما لم يعلم حدث ذلك ، لم تقبل تهمة على منهم على فعل لم يعلم . فأما للضرب فلا يجوز عندهم إلا أن يصح ذلك عليه بإقرار أو بينة عدل فإنهم قد استعجازوا أدب المقر بالقتل والجراحات عمداً ونهب البيوت ما لم يجد فى السرقة حد ، وفى الاختلاف للأشياء التى لا يقطع فيها وأسباب الجنابات ما لم يثبت فيها على جانبها ، أدبه بالتنزيه . وقالوا لا يبلغ التميز إلى أربعين سوطاً وأجازوا ما دونها لأنها عندهم أقل الحدود ، فلم يبلغ الأدب إلى ثبوت من الحدود . ومن فعل ما ذكرت لكم بالإقرار بقتل ، الضرب والحبس والتمهيد ، فمليه عندنا أن يستطيع

---

(١) « ورثه » : إضافة من عندنا .

الذى فعل ذلك به ، وينصفه من نفسه ، ويطلب الخلاص منه . فإن اتخذ ذلك حكما وأبى أن يقبل نصيحة المسلمين ، وضرب الناس على ألتهم حتى يقرؤا ، فإنما هذا من حكم الجبابة وليس من حكم المسلمين ، وليس من الحكم لما أنزل الله . وذلك ألتهم من غير المسلمين من قومهم إذا كان عدلا فى دينه لم تلحقه عفتنا ألتهمة ، وكذلك إذا كان من أهل ألذمة عدلا فى دينه لم تلحقه ألتهمة ، وكذلك العبد ، وإنما تلحق ألتهمة من لم يكن عدلا ومن يقر بدعوة المسلمين وغيرهم .

وعن عقد الإمام كيف هو ؟ هل لذلك كلام معروف عند المسلمين ؟ قالذى أدركنا عليه أسلافنا وأئمتنا فى ديننا إذا عقدوا لأئمتهم بأيعوه على طاعة الله وطاعة رسوله ﷺ وعلى الشراء فى سبيل الله وانباع آثار أئمة الهدى<sup>(١)</sup> ومشاورة أهل العلم فى أمر الله ، وله للطاعة على المسلمين ما أطاع الله ورسوله من بعد أن يكون عتدم أهلا للإمامة ، أميتا على ما قلده من أمر الله ، وانعمنوه عليه من أمانة الله ، وعلى الرعية والذين يلون عقد الإمامة ، خاصة [٥٧٥] المسلمين ، أعلامهم أهل العلم وأشياخ المسلمين ، وليس ذلك لعامتهم ، إنما يقولى ذلك الخاصة وكذلك هو عتدم أن أمر عقد الأئمة للخاصة العلماء والأشياخ دون<sup>(٢)</sup> للعامة .

(١) الهدى : كتب فى المخطوطة سهوا : « اهدى » .

(٢) كتب فى المخطوطة : « ذوى » .

وعن الإمام أنه أن يجبر رعيته على الغزو إلى رعيته ما أحبوا أو كرهوا وهم ليسوا<sup>(١)</sup> من أهل الديوان ١٩ وكهف سيرة العدل في ذلك ١٩ فأما من شرى<sup>(٢)</sup> نفسه لله على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فإنه يلزمه الخروج إلى عدوه الخارج على المسلمين ، فأما من لم يخرج فأما يريد الإمام أن يندبه بالحرب فليس بمجبور على الخروج إلا أن يجب ذلك . وأما من لم يكن في الشراة ، فليس للإمام جبره على الجهاد ، وإنما الجهاد إلى من العقد فضله . وليس عليهم جبر عليه إلا أن يكون خرج على المسلمين خارجة إن أغانوهم للقعدة على عدوهم وإن خذلواهم ظهروا على المسلمين ، فإنه يلزم القعدة من المسلمين بموئنتهم وليس لهم خذلان الحلق وأهله إذا كان المسلمون يظهرون بهم لم يسعهم أن يخذلواهم ، فأما إذا كان عدوه ويقوى عليهم ، وإن نصرهم لم يلزمهم الجهاد فريضة ، وهو فضيلة لمن رزقها وهذا عقدنا هو الموجود في هذا .

وعن الإمام هل له أن يجبر رعيته على السلاح والكرع إذا أرادوا إلى عدوه ويخلفهم على ذلك بالطلاق والأيمان للفلاظ ١٩ فإن أهل هذه الدعوة أهل العدل في أحكامهم ، وليس من العدل عقدنا أن يخلف أحد بالطلاق على هذا ، ولا يجبر أهل الدعوة على الجهاد ، لأن المسلمين قد كانوا يخرجون في القليل ويتولون قمتهم ما لم يشرون أنفسهم . ومن شرى ولم يجاهد فقد قصر وعليه الجهاد ، ومن لم يشر نفسه وشاء أن يأخذ بالفضل فهو له وإن فعل لم يكفره القعود .

(١) كتب في المخطوطة : « ليس » .

(٢) كتب في المخطوطة : « شى » .

ومن لم يكن له سلاح ولا كراع فليس للإمام عليه أن يحلفه بشيء من الأيمان، فهذا عندنا من الفعل مخالف لما مضى عليه أئمة العدل الذين كانوا يدعون إلى الله ويجاهدون في سبيل الله، إلا أن يكون عندهم كراع أو سلاح من مال الله فأنكروه، فإن اتهمهم الإمام بإنكاره فكأنوا منهمين، كان له أن يستعطفهم لأنه بلى عدة المسلمين لهم.

وعن الإمام والقاضي [٥٧٦] أو للعامل إذا كان يحكم بشاهدين غير عدلين، هل يكون حاكما بغير ما أنزل الله؟ فمن حكم في شيء بشهادة غير عدلين فقد حكم بغير ما أنزل الله وذلك بالغ به إلى الظلم إن حكم عليه به.

ومن أحال فقال: فلان اشهد لي على حق عند القاضي، والقاضي لا يعرفه فتركه لئلا يذهب حتى وأخبرني بملك في ذلك، فهل مضيق ذلك عليه أن يزكيه بما يعلم فيه من العدالة والرضى؟! وكيف وجه الحق في ذلك؟! فاعلموا أن وجه الحق في ذلك عندنا أن الشاهد إن كان من أهل الولاية فشهد بشهادة، فلمسلم أن لا يحمل على نفسه تزكيته وذلك على الحاكم للسؤال عنه، فما لم يطرح فهو يسع له ترك ذلك، فإن طرحت شهادته كان الحق على المسلم أن يتكلم في ذلك. فإن كان الحاكم طرحه، أعلم الحاكم أنه رجل من أهل الولاية والعدالة عنده، وإن كان معدل طرحه، أعلم المعدل ولايته وعدالته عنده، ولم يدعه يطرح شهادته إلا أن يصح أمر بشاهدي عدل يسقط ولايته، فإنه يستأنف من جديد وترجع

ولايته إذا تاب ، ولا يجوز شهادته في تعديل ذلك الحق الذي شهد عليه من قبل أن يتوب ، فأما ما لم يكن شهد عليه حتى تاب فإنه تقبل شهادته ، ولا يجوز لمسلم أن يطرح واه وهو يقدر على أن لا يطرح إلا بحديث على ما وصفناه .

وقلم وما الوجه الذي علمته من رجل كان عندك عدلاً ؟  
فإنما للعدل عدنا ، وكذلك قال أشياخنا ، وكذلك هو في موافقة العدل إن شاء الله ، المسلم الولي الذي له الولاية مع أحد من المسلمين الذين يعرفون ما تنبت به الولاية والبراءة ، فمن كان<sup>(١)</sup> ولياً فهو عدل ، ومن كان عدواً فهو غير عدل مطروح ساقط ، ومن لا تعرف له ولاية ولا عداوة فهو بحاله وعدالته مثل ولايته لا يتولى ولا يبرأ منه بغير علم ، إنه عدو وهو في حال لا يثبت له ما يستحق من ولاية ولا عداوة ، موقوفة شهادته عن التعديل والطرح<sup>(٢)</sup> كما وصفت ، يوقف عن ولايته وعداوته

---

(١) « كان » : زيادة من عندنا .

(٢) التعديل والطرح : نلاحظ هنا أن الكاتب يستعمل لفظ « الطرح » بدلا من « الجرح » أو « التجريح » .

والتعديل من عدل الشاهد أي زكاه ، والتجريح من جرح الشهادة أو الشاهد أي ردها أو رده . والتعديل والتجريح من مصطلح الحديث والفقه ، فالتعديل هو التسليم لأحد بأنه حاصل على العدالة في الرواية والشهادة بسبب ما عرف عنه من استقامة السيرة في الدين والخوف من الله خوفاً وازعاً عن الكذب ، والتجريح قول أئمة الحديث والفقه عن أحد الرواة أو الشهود أنه غير ثقة أو أمين في روايته أو شهادته ( انظر : أبو حامد الفزالي : المستصفي من علم الأصول - ط . مصر - ج ١ ص ١٠٠ و ج ٢ ص ١٠٢-١٠٣ ، وابن حجر العسقلاني : نخبه الفكر في مصطلح أهل الأثر - ط . مصر ١٣٠٨ هـ - ص ٣ ، وعياض بن عياض : كتاب الامساع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد المسامع ص ٤٠٣ ، وابن الصلاح الشهري زوري : مقدمة ابن الصلاح - ط . حلب ص ١١٤-١٣٧ ، والدكتور أسد رستم : مصطلح التاريخ ص ١٠٠-١٢٣ ) .

حتى يعلم أنه مستحق لأحدهما [٥٧٧]. فإن المسلمين لم يشهدوا لأحد بفضيلة في الإسلام لم يملوا استحقاقه لها، ولم يسموا أحداً باسم خلع ما يستحقه عديم، وأمسكوا عما لا يملون إذا لم يكلفهم الله أن يملوا ما غاب عنهم فمن طرح في شهادة على شيء، ثم رجع بعد ذلك إلى حال العدالة لم تقبل شهادته في ذلك الشيء الذي طرحت شهادته فيه أبداً ولو كان الحكم لم ينفذ إلى أن صار عدلاً. ومن وقف عن شهادته لجهالة به فلم ينفذ حكم حتى بان للمسلمين حاله، فتعجب ولا يبقه فصار في حال العدالة، جازت شهادته في ذلك للشيء الذي وقف عنه فيه أئمة العلم<sup>(١)</sup> به وبجمله، وعلى هذا أدركنا أحكامنا.

وكذلك جاء الأثر عن أئمة المسلمين الأولين أن الناس ثلاثة : معروف ثبتت ولايته، ومعلوم ثبتت عداوته، ومن لا يعرف فذلك ممسك عنه حتى يعلم منه ما يستحق أحد الحالين.

وعن الإمام إذا توفي فمقد أهل ذلك للبلد لرجل من رعية الأول الإمامة، فإنه لا يعرف من الإمامة ولا من عقد له بالعدالة ولا بفقر ذلك فهل يجب عليك الرضى بإمامته حين بلغك ١٩ أم كيف الوجه للذي يجب به عليك الرضى بإمامته.

فاعلموا - رحمنا الله وإياكم - أن الإمامة إنما هي باتباع آثار أئمة العدل على طاعة الله ورسوله ولتقدوة بهم في آثارهم بالقول والعمل، فليس

(١) كتب في المخطوطة : « القلم » .

كل خارج تسمى بالإمامة وأنبائه مؤمنين أئمة ، لأن الأئمة قد تكون أئمة ضلال وأئمة هدى . فمن خرج فتسمى بالإمامة ممن لا معرفة للمسلم به لم يستحق عندهم اسم الإمامة الهدى حتى يعرفوه بها في قوله وعمله ، فإذا عرفوه بالهداية في إمامته لزم طاعته ووجبت ولايته ومحبتة وإن كان من أئمة الضلال لزم المسلمين تضليله وعداوته والبراءة منه ، وما لم يعرفوه فالإمامة - كـ عن لا علم لهم به قولهم ودينهم حتى يعلموا ، إلا أن يكون في مكان دعوة المسلمين فيه ظاهرة قائمة معروفة مثل ما ظهرت دعوة المسلمين بعمان وحضرموت والمغرب ويكون إماماً معروفاً والمسلمون ظاهرين ، فيموت الإمام فيقيم المسلمون إماماً . فإن ذلك الإمام نجب [٥٧٨] ولايته ويلزم حقه المسلمين بإثبات اسم الإمامة له والولاية ما كان أمر المسلمين جامعاً لافرقه بينهم ولا اختلاف ، إلا أن يحدث الإمام حدثاً يصح يستقط ولايته ويحول اسم الإمامة . وإن اختلف أهل الدعوة بينهم حتى يبرأ بعضهم من بعض ويقدم بعضهم إماماً دون بعض ، ويختلفون وتقع البراءة والفرقة بينهم ، فإن المسلم يمسك حتى يعلم الحق من المبتطل ، وهو كمن لا علم للمسلمين بحاله لأنها قد حدث أحداث لم يعلم الحق فيها من المبتطل . ولا تجوز ولاية فريقين بعضهم يبرأ من بعض ويعلم بعضهم بعضاً ويستحل بعضهم دم بعض . وقد يكون للفريقان جميعاً في حال بضلان جميعاً فالإمسك عن أمرهم حتى يجمع<sup>(١)</sup> الخواص الذين هم أولياء بتقديم الإمامة<sup>(٢)</sup> وعندها .

(١) « حتى يجمع الخواص » : كتب في المخطوطة : « حتى يعلم الا يكون الخواص » .

(٢) كتب في المخطوطة « الأئمة » .

فإذا أجمع أولئك على إمام كان أمرهم المقدم ، ومن خالفهم كان الطاعن المدعى . والإمامة لمن قدموه وأعموه حتى يعلم أنهم وإمامهم المحصور ، إلا أن يكون الذين قدموا الإمام ، لا ولاية لهم ولا عداوة ، فإن تقديم أولئك لا يلزم مسلماً حق إمامة من قدموه .

وعن الرجل إذا كان في زمان لا يعرف أهله ورع ولا ضلالة دين ولا نفاذ البصيرة فيه ، وهم يقرون بجملة الدعوة ، إن أرادوا عقد إمامة رجل أيجوز الدخول معهم في ذلك أم لا ؟

فإن كان الذين عقدوا الإمامة لا يعرف لهم ورع ولا بصيرة ، فلا نرى الدخول معهم حتى يكونوا وإمامهم أهلاً لما يدخلون فيه ، فإن عقدوه فقاموا بأمر الله واستقاموا على عدله وله السمع والطاعة ، فإن خالف الحق ولم يتبع آثار أئمة الهدى ، لم يكن إماماً نلزم إمامته ، وكان للضلال أولى به . وليس كل من انتحل دعوة المسلمين وتسمى باسمهم له إجابة إلى ما دعا إليه ، فإن كان إماماً لا يعرف فدما إلى طاعة الله وإقامة أمره وجهاده مع المسلمين<sup>(١)</sup> فذلك واضح<sup>(٢)</sup> ما لم يعلم أنه تمحى حدود الله<sup>(٣)</sup> من نهي الله أو جتمع شيئاً من أمره .

---

(١) « وجهاده مع المسلمين » : كتب في المخطوطة « وجهاده وجاهده مجاهد معه أحد من المسلمين » .

(٢) كتب في المخطوطة : « واضح » .

(٣) « حدود الله » : زيادة من عندنا .



وعن الإمام إذا كان في رعيته قوم يقتلون على الحمية والمصيبة ويدعوا في ذلك بالقبائل والعشائر، كيف ينبغي أن يفعل في ذلك ؟  
فقد جاء الأثر عن السلف من العلماء يرفع إلى النبي ﷺ أنه قال :  
« من دعى إلى دعوة جاهلية [٥٧٩] فاقبلوه » . فعلى الإمام أن يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر بلسانه وعقوبه ، فإن سمعوا وأطاعوا وتابوا<sup>(١)</sup> مما يدعوا ، سلموا بالسمع والطاعة ، وإن أبوا وامتنعوا استعمل جهادهم حتى يقرؤا إلى أمر الله .

وعن القاضي ، أنه أن يسأل البيّنة عن الوضوء أو السنن<sup>(٢)</sup> والتيمم أو<sup>(٣)</sup> أن ذلك أمر محدث ؟ وهل ذلك بدعة وهل كان فيه أثر من المسلمين ؟

فليس ذلك على القاضي ، وإنما عليه أن يسأل البيّنة ويفصحهم عن الشهادة ، فأما ذلك فليس ذلك عليه ، ولم يباغت ذلك عن أحد من حكام المسلمين وعلمائهم ، فإن لم يقبل الشهادة من المدول من المسلمين ومن المدول من قومه في دينهم على ما يكفر المسلمين حتى يقيموا جميع حقائق الوضوء والصلاة كلها ودان بذلك فقد ابتدع شيئاً مخالفاً لما نهى عنه المسلمون ، ولو كان لا يجوز شهادة واحد إلا فقيهاً عالماً لم يجز المسلمون شهادة قومهم إذا خالفهم ولم يشكوا في خلافهم ، لأن المسلمين لهم

(١) كتب في المخطوطة : « وبتنا » .

(٢) كتب في المخطوطة : « أو سنن » .

(٣) « أو » : زيادة من عندنا .

ضعفاء ليسوا بعلماء بجميع فنون العلم ، ولو كان ذلك للحاكم أن يسألهم عن الوضوء والصلاة كان عليه أن يسألهم عن جميع الأشياء من القوحيد وغيره ممن خالف المسلمون فيه غيرهم ، فإن لم يكن عالماً فقيماً بذلك بطلت شهادته ، وإذا لم تجز إلا شهادة فقيه عالم

وعن قوم نحو أكثر من عشرة آلاف أو عشرين ألفاً ، ليس لهم علم بالكتاب والسنة ، هل لهم أن يتقدموا على إمامة رجل منهم على هذه الصفة أم لا ؟ وإن كان فيهم ، ليس ينبغي لهم عقد إمامة على هذا الوجه وليس هنالك عالم يؤازره ويشاوره الإمام ، أم لا ينبغي لهم ذلك حتى يجتمع القوم والعلم ، أو يضع الحق من دين ، وهم يتخوفون مع ذلك إن تركوا الإمامة أن يستوجب عليهم أهل الخلاف ، أو تقطع الدعوة منهم ؟ فإذا كانت لهم القوة جاز لهم عقد الإمامة لرجل منهم أمين ثقة مأمون على أمر الله فاعلموا من حكم الله في الكتاب والسنة وآثار المسلمين عملوا به ، وما جعلوا أمسكوا عنه وشاوروا فيه المسلمين من الأمصار ما لم يكونوا يخرجون سائرين في الأرض دعاة مجاهدين فلا يخرجوا حتى يكون فيهم من يعلم حكم الكتاب والسنة والآثار في قتال عدوهم ودعائهم والاحتجاج عليهم . [٥٨٠] وإن خافوا أن يستحوذ عليهم أهل الجور والخلاف اجتمعوا عليهم ودفنهم عن أرضهم بتقديم رجل منهم إماماً عليهم على ما وصفت لكم من إمساكم عن الأحكام والقتال في الخروج حتى يكون فيهم من يبصر السيرة والشريعة في الخروج والجهاد ،

وإن كان الإمام عالماً بذلك وحده أو كان معه عالم واحد فخرجهم  
وعقد الإمامة أفضل ، فإن الله قادر على أن يحدث فيهم بعد من  
يهدىهم به .

وعن المسلم إذا كان من سواد الرعية فرأى في الرعية أو في العمال  
ما لا ينهى مثله في الإسلام ، أى أفضل ! أن يرفع ذلك إلى الإمام إذا  
كان لا يتدر على تغييره بنفسه ، أم الإمساك عن ذلك أفضل ؟  
وإن وجه فسلم فيه من الغيبة واللعن إذا لم تكن له نية الرفع إلى  
الإمام<sup>(١)</sup> لأن العامة لا يعنون بذلك ، ولعلمهم يسايرون العمال على أهوائهم  
فإن الفضل في رفع ذلك إلى الإمام إنكاراً له لله على العمال وعلى من  
سايروهم على أهوائهم من بعد النصيحة للعمال ومن سايروهم على أهوائهم  
له ، فإن قبلوا ذلك منهم ولم يرفع ذلك منهم ، وإن أبوا رفع ذلك إلى  
الإمام . وليس إنكار المنكر من اللعن والارتياح إنما الطعن والغيبة  
أن يظن في المسلمين ويعيبهم بما ليس فيهم ، وتحقيق الظن بغير العلم  
عليهم ، أو بما كان منهم ، ثم تابوا منه ، فلا يمايرون ولا يظن عليهم  
به بعد التوبة .

وعن الإمام إذا كانت القبيلة كلها قبل ذلك من أهل الخلاف أو  
من منافق أهل الدعوة أيجوز له أن يستعمل عليهم رجلاً منهم ودو يعلم

---

(١) كتب في المخطوطة : « مه » .

أنه غير مأمون ؟ أم لا يجوز له أن يستعمل إلا رجلا مسائرا<sup>(١)</sup> أو  
كيف قول المسلمين في ذلك ؟

فقول المسلمين في ذلك من قومه أو من منافق أهل الدعوة ، فلا  
يسمى ذلك إلا فيما لا يكون يقول شيئا من أمور الرعية و<sup>(٢)</sup> أن يكون  
سميه فيما لا خيانة فيه ، يكون فيه رسولا أو مبلغا أو مع أمين ، يكون  
الأمين يقول هو الأمر ويكون هو له عوناً على ما وصفت لكم .

وعن الإمام أيجوز له الزحف إلى الآفاق والاستحواذ على الرساتيق  
والسواد وهو لا يجد في رعيته أهلاً للأمانة والدين ممن يستعملهم على  
تلك السكور فكيف العدل في ذلك ؟

فأما كور أهل الشرك ورساتقهم فله أن يزحف [ ٥٨١ ] إليها لأنهم  
وأموالهم حلال بعد الدعوة ، والآثار عن الإسلام ، أو إعطاء الجزية ممن  
انفصل ديناً من أديان أهل الجزية . وأما كور أهل الصلاة ، فإذا لم يجد  
من يولى عليها من المسلمين فلا يعرض لها فإنه إذا زحف إليها فإنما  
يزحف للعدل على أهلها وإقامة أمر الله فيها ، فإذا لم يمكنه ذلك لم يطلب  
انتزاعها من جائر ويردها إلى جائر :

(١) كتب في المخطوطة : « سارا » .

(٢) الواو : زيادة من عندنا .

وعن الذي نمله أهل مُهمان وأهل المغرب أنهم عقدوا الإمامة يومئذ  
لعبد الله بن يحيى<sup>(١)</sup> رضى الله عنه في زمان أبي عبيدة مسلم بن أبي كريمة ،  
وعن رأيه كان ذلك من عقد أهل المغرب لأبي الخطاب<sup>(٢)</sup> ثم ابن رستم<sup>(٣)</sup>

(١) الإمام عبد الله بن يحيى الكندي وهو المشهور بطالب الحق: بدأ ثورته ضد الأمويين  
سنة ١٢٩ هـ / ٧٤٦ م بالاصتلاء على حفر موت ثم ضم إليه البين ثم الحجاز أما قائده المشهور  
فهو المختار بن عوف الأزدي الماني المعروف بأبي حمزة الثمالى .

لكن الأمويين قضاوا على هذه الإمامة بعد ممالك ضاربة في سنة ١٣٠ هـ / ٧٤٧ م ثم  
قضى بعد ذلك على بقايا المقاومة في أوائل عام ١٣٢ هـ . ( انظر : الدرجيني : طبقات الأباضية .  
ورقة ١٠٥-١٠٦ و ١١٠-١١١ ، والأزكوى : كشف الغمة الجامع لأخبار الأمة ورقة  
٢٧٠-٢٧١ ، والشماعى : كتاب السير ص ٩٩-١٠١ ، ودكتور عوض خليفات : نشأة الحركة  
الأباضية ١١٦-١٢٦ ) .

(٢) أمر الإمام أبو عبيدة مسلم بن أبي كريمة ، أهل المغرب بتعيين أبي الخطاب عبد الأعلى  
ابن السمح الماعفرى إماماً لهم وتعيين إسماعيل بن درار القدامسى ليكون قاضياً لهم . وبويع  
أبو الخطاب بالإمامة في سنة ١٤٠ هـ في صياد بالقرب من طرابلس وكان أبو الخطاب عبد الأعلى  
ابن السمح الماعفرى أحد أفراد البعثة العلوية التي كونها الإمام أبو عبيدة مسلم في البصرة . وكانت  
نشأة هذه الدولة الأباضية في سنة ١٤٠ هـ عندما رحل أبو الخطاب إلى طرابلس وكون دولته  
التي شملت طرابلس ثم امتدت إلى انقريوان وغرب وهران . وقد قضى أبو جعفر المنصور على هذه  
الدولة في سنة ١٤٤ هـ .

( انظر : أبو زكريا يحيى بن أبي بكر : السيرة وأخبار الأئمة : ورقة ٩٧ ، والدرجيني :  
طبقات الأباضية ورقة ١٠٨-١١١ ، والشماعى : السير ص ١١٤ و ١٢٤-١٢٧ و ١٣١ ،  
ومحمد علي دبوز : تاريخ المغرب الكبير ج ٢ ص ٤٣٢-٤٣٣ و ج ٣ ص ٢٠٣-٢٤١ ) .

(٣) نجح عبد الرحمن بن رستم في تأسيس الدولة الأباضية في المغرب الأوسط وكان أحد  
حلمة العلم الذين تلمذوا على يد الإمام أبي عبيدة ، وكان الإمام أبو الخطاب الماعفرى قد عينه  
قاضياً لطرابلس ولما احتل القيروان سنة ١٤١ هـ جعل ابن رستم والياً عليها . وبعد مقتل الإمام  
أبي الخطاب لجأ عبد الرحمن بن رستم إلى بلاد المغرب الأوسط . واتخذ ابن رستم تاهرت  
لتكون مقراله في سنة ١٦١ هـ ثم أعلن الإمامة في سنة ١٦٢ هـ وقامت الدولة الرستمية في  
المغرب الأوسط وظلت حتى سنة ٢٩٢ هـ وكانت نهايتها على يد الفاطميين ( انظر : محمد علي  
دبوز : تاريخ المغرب الكبير ج ٣ ص ٢٥٥-٢٦٠ ، والدكتور عوض خليفات : نشأة الحركة  
الأباضية ص ١٦٤-١٦٨ ) .

من بعده ثم عبد الوهاب بعد ذلك . وقلم قد جاء في الحديث أن هجر  
ابن الخطاب قال يوم كانت خلافة أبي بكر : إن الله واحد والإسلام واحد  
ولا يستقيم سوفان في غمد واحد ولا تجوز الأمور إلا على واحد ،  
أو كما قال وما روت بعض العلماء أن رسول الله ﷺ قال : « إذا رأيتم  
أميرين فاضربوا عنق أحدهما » . أو كما قال : إنكم أحببتهم علم ذلك ،  
وكيف قول المسلمين في ذلك ومذاهمهم في هذه الوجوه ؟ وهل يقال لهم  
إمامان جميعا كل واحد منهما في مكانه إمام ، أم يجب على أحدهما إجابة  
للطاعة لمن كان عهد إمامته أم لا ؟ وان كان ذلك جائزا فهل على  
أهل عُمان الرضى بإمامة المغربي وولايته ؟ وكذلك أهل المغرب الرضى  
بإمامة التُماني وولايته ؟ وهل يقال لكل واحد من هذين الإمامين أمير  
المؤمنين في نفسه أم هو إمام مدافع ؟

فاعلموا - رحمنا الله وإياكم - الذي سألتهم عنه من هذا ما قد مضى  
فيه الأثر من أئمة المسلمين العلماء بكقاب الله وسنة رسوله ﷺ وآثار  
أئمة الهدى قبلهم رحمهم الله . فأما ما ذكرتم من الحديث عن النبي ﷺ ،  
فذلك يجوز على معنى إذا رأيتم إمامين فاضربوا عنق أحدهما ، أن يكونا  
إمامين متضادين ولا يكون الإمامان المتضادان إلا مهتد وضال ، وبحق  
ومبطل ، وعادل وجائر ، وأولى برسول الله ﷺ أن يكون إنما يأمر  
بضرب عنق المبطل الجائر للضال وذلك عدل وحق ، ولا يجوز على  
رسول الله ﷺ أن يكون إنما يأمر بضرب عنق إمام عادل يتبع كتاب الله  
وسنته ، فاضربوا عنق أحدهما هذا ما لا يجوز على رسول الله ﷺ . وأما

قول عمر فهو كما قال عمر رحمة الله عليه : إن الله واحد والإسلام واحد ولا يستقيم سيفان في غمد [٥٨٢] واحد ، إله يعني إمامين . وكذلك قال المسلمون لا يجتمع إمامان في مصر واحد ، وإنما ذلك إذا كانا في مصر واحد فلا يكون للمسلمين إلا إمام<sup>(١)</sup> واحد ، وكذلك كان المسلمون في العقد لعبد<sup>(٢)</sup> الله بن يحيى رضى الله عنه ، إنما كان إمام واحد ولم يعتقدوا اسم إمرة على المؤمنين ، وإنما يكون أمير المؤمنين من تلك إمارتهم مثل أبي بكر وعمر ، كانا مالسكين لأهل القبلة ، فهو أمير المؤمنين ، ولم يكن لمؤمن أن يخرج من عقد إمامته ويدعيها لنفسه . فلما زالت إمارة المؤمنين وولى أمر الإمارة الجبابة والجورة على عباد الله وفي بلاده ، ومضى أهل الإسلام وتفرقوا في الأمصار ، حل لكل مسلم أن يسكر المسكر ويأمر بالمعروف ، وإذا خرج كان الخروج له حلالا واسم الإمامة له حلال ما لم يكن في ملك إمام قبلة . وكان كل إمام خرج في موضعه كان إمام ناسه وبلده وكانت ولايته واجبة على المسلمين إذا علموها ، فيقول كل واحد من أئمة المسلمين الآخر من مواضعهم . وليس على أحد منهم الانقياد لصاحبه أن يكون عاملا له ما لم يتصل أمصارهم وحكمهم فيها ، أو لم يكن بينهم أحد من الجبابة ، لم تجز الإمامة إلا لواحد وكان على الأول والآخر أن يردا ذلك إلى المسلمين فيختار المسلمون لأنفسهم إماما ، فإن اخفاروا أحدهما كان على الآخر أن يسمع له ويعطيه ،

(١) « إلا إمام » : كتب في المخطوطة « الإمام » .

(٢) « في العقد لعبد » : الحروف مضمومة في المخطوطة .

وإن اختاروا غيرها كان عليهما أن يسمعا له ويطيعا له ، وإن افتاد أحدهما صاحبه وأسلم الإمامة إليه كان ولها ، إلا أن يكرهه أهل العلم الذين إلهم عقد الإمامة من أحد للفرقتين ويرد ذلك إلى الشورى .

وقد بلغنى عن والدى محبوب بن الرحيل رحمه الله أنه حمل ذلك عنه بعض أشيائنا ، أنه ذكر له فى ذلك أئمة عمان وحضرموت ، فقال : الأئمة فى الأمصار كل إمام فى مصره ، فإذا اتصل حكم المسلمين كانت شورى بين المسلمين ، ولا يجوز أن يسمى أمير المؤمنين لأنه اسم جامع للمؤمنين فى كل الأمصار ، كما لا يجوز أن يقال أمير الناس كلهم وإمامهم كلهم إلا أن يملك جميع أرض الإسلام ، فحينئذ يكون أمير المؤمنين ويكون على كل إمام أن يسمع له ويطيع ويبطل الإمامة عنه . فهذا ما عليه المسلمون وهذا حفظ عن أشيائنا المسلمين ، وقول أدين به من [ ٥٨٣ ]

دين ربى فاتبعوه لعلكم تهتدون !! وقفنا الله وإياكم للعدل والصواب والحكمة ونصل الخطاب ، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته وصلى الله على محمد النبى وعليه السلام ورحمة الله وبركاته .



(٣٠)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## سيرة الشيخ الفقيه أبي المؤثر الصلت بن خميس<sup>(١)</sup>

قال أبو المؤثر :

الحمد لله رب السموات ورب الأرض رب العالمين ( وهو الله في السموات  
وفي الأرض يعلم سرّكم وجهركم )<sup>(٢)</sup> ، وإليه ترجعون ، خالق الخلائق  
تبارك وتعالى محتاجين إليه ، غنى عنهم ، غير عابث في خلقهم ولا منفع بهم ،  
لكن خلقهم لينفعهم ولينفع بعضهم ببعض ، وهو الحكيم الذي لا تلحقه  
صفة العيب ، والغنى الذي لا تلزمه الحاجات ، الجبار الذي لا يتنعم منه شيء ،  
تمت كلمته صدقا وعدلا ، لا مبدل لكلماته وهو السميع العليم . وأشهد  
أن لا إله إلا الله وحده ، لا شريك له وأن محمدا عبده ورسوله ﷺ ،  
أرسله إلى الناس كافة بكتاب أنزله بعلمه يشهد به هو وملائكته  
وكفى به شهيدا ، فصله على علم ، هدى ورحمة لئلا يقولوا : ( ربنا لولا

---

(١) أبو المؤثر الصلت بن خميس البهلولي : من علماء الأزهر الحروصيين الثمانيين . كان  
ضريرا وكان من أجل فقهاء عمان وكان ممن يؤخذ عنه العلم في القرن الثالث الهجري كما شارك  
في الأحداث السياسية في عمان ، أدرك إمامة المهنا بن جعفر وإمامة الصلت بن مالك الحروصي ،  
كما عاصر راشدا وموسى ، وكذلك إمامة عزان بن تميم في نهاية القرن الثالث الهجري .

(٢) سورة الأنعام : آية ٣ .

أرسلت إلينا رسولا فننقم آياتك من قبل أن نذل ونخزى<sup>(١)</sup> .  
وقد جاتهم بينة ما في الصحف الأولى وقامت عليهم حجة الله بمن خلا  
من رسله ودلت عليه أنبيأؤه ، وما أراهم من دلائل قدرته وشواهد  
تدبيره ، ولكنهم تبارك وتعالى من عليهم برسالة محمد ﷺ فجعله رحمة  
للعالمين . فبلغ رسول الله ﷺ ، ونحن على تبليغه شاهدون . وكانت  
دعوة الرسول ﷺ التي لا عذر للناس في جهالتها إلى معرفة الله تبارك  
وتعالى أنه واحد ( ليس كمثل شيء )<sup>(٢)</sup> وأنه لا إله إلا هو وحده  
لا شريك له وأن محمداً عبده ورسوله وأنه صادق في كل ما قاله وأن  
ما جاء به من عند الله هو الحق ، فمن أقر بهذه الجملة وعرفها فقد برى  
من اسم الشرك وصار موحداً ، وإن نقض شيئاً منها أو شك في شيء  
منها صار مشركاً . وكذلك [ ٥٨٤ ] هي الجملة بعمد النبي ﷺ ، وذلك  
أن أهل الشرك يدعون إليها ، فإذا شهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً  
رسول الله ﷺ وأن ما جاء به محمد من عند الله فهو الحق ثبت لهم  
وعليهم حكم ما أقروا من جملة الإسلام وصاروا موحدين ما لم يأنقضوا  
هذه الجملة بحدث من قول أو فعل أو شك فيما قامت به حجة الله عليهم ،  
أو تضييع شيء مما أوجب الله عليهم فريضة العمل به ، وانتهاك شيء مما  
حرم الله من كبائر المعاصي بحمل أو نكاح ، فهم في أهل الإيمان ، لهم  
أحكامهم وأسمائهم . فإذا نقضوا جملة الإسلام التي أقروا بها بإيمان شيء

(١) سورة طه : آية ١٣٤ .

(٢) سورة الشورى : آية ١١ .

سما وصفنا؛ خرجوا من الإيمان ووجب عليهم اسم ما انتقلوا إليه وحكمه من القول والفعل على قدر منازلهم ودرجاتهم فيما ركبوا مما يجب عليهم فيه اسم للشرك أو يلحقهم فيه اسم النفاق، وكل المنزلقين يلحق أهلها خبيهما اسم للكفر والفسوق فافهموا ما وصفنا وبالله التوفيق .

ثم إن الله تبارك وتعالى جعل على طاعته ثواباً لا يشبهه ثواب ، وجعل على معصيته عقاباً لا يشبهه عقاب ، فمن عرف الله تبارك وتعالى أنه واحد ( ليس كمثل شيء )<sup>(١)</sup> وعرف أن محمداً ﷺ وأن ما جاء به فهو الحق ، فقد أفرأوا بالجملة الذي لا يميز الناس بينهم ، ولا يسم الشك فيها على حال من الأحوال . والمعرفة لها لازمة اكمل من بلغ وصح عقله الذي به يلحق التكليف من الله ، وكانت الموانع عنه زائلة وهو مقطوع المذر في جهل ذلك وقد بلغت فيه الحجة ، وأنته فيه الرسالة وعليه أن يعلم أنه مبعوث من بعد الموت وأن الله ثواباً لا يشبهه ثواب وهو الجنة لمن أطاعه ، وأن الله عقاباً لا يشبهه عقاب وهو النار لمن امتنع ، فمن دعا إلى الإقرار بهذا الشك فيه ذلك .

وقال الله تبارك وتعالى : ( بل الذين لا يؤمنون بالآخرة في المذاب والضلال البعيد )<sup>(٢)</sup> وقال : ( إن هذا القرآن يهدي للتي هي أقوم وبشّر المؤمنين الذين يعملون الصالحات أن لهم أجراً كبيراً . وأن الذين لا يؤمنون بالآخرة أعطينا لهم عذاباً أليماً )<sup>(٣)</sup> .

(١) سورة الشورى : آية ١١ .

(٢) سورة سبأ : آية ٨ .

(٣) سورة الإسراء : الآيتان ٩ - ١٠ .

فمن أقر بما وصفنا وعرفه فهو معذور بجهل ما سوى ذلك ما لم تنزل به بليته ، وتزول بليته ، ذلك على جهات ، منها ما يخطر بباله أو يسمع بذكره ، ومنها ما يجب عليه فريضة [ ٥٨٥ ] العمل به ، ومنها ما يجب عليه فريضة الانتهاء عنه ، ومنها ما يباين رآكبه أو معصيته .

فأما الذى يخطر بباله أو يسمع بذكره ، ففهو ما أحدثت المشبهة في صفة الله تبارك وتعالى ، فهو ما عرف أن الله واحد ( ليس كمثله شيء )<sup>(١)</sup> قد عرف الله تبارك وتعالى ، فإن خطر بباله أجسم هو أم ليس هو بجسم أم محدود هو أم غير محدود ، أم يباين بالأبصار أم لا يباين بها ، أو يسمع بذكر هذا ، فإذا سمع بذكر هذا أو خطر بباله فقد نزلت به بليته فعليه أن يعلم أن الله تبارك وتعالى ليس بجسم ولا محدود ولا دى مكان وأنه لا تحيط به الأفطار ولا تحويه الأمكنة وأنه لا يرى بالأبصار في الدنيا ولا في الآخرة ، فإن جهل ذلك فلم يدر أجسم هو أم ليس بجسم أم محاط به ، أم يرى أم لا يرى فقد هلك .

ومن ذلك أيضاً ما أحدثت القدرية<sup>(٢)</sup> من قولهم إن الله تبارك وتعالى لم يخلق الحركات ولا للمكون من الحيوان وأنه لم يخلق شيئاً من أعمال العباد ، وأنهم لا يقدر أن يفعلوا خلاف ما علم الله منهم وخلاف ما أراد الله أن يكون كما علم ، وقول من قال منهم إن الله لا يعلم ما يكون من العباد حتى كان منهم ذلك ، فهو ما لم يسمع بذكر شيء من هذا أو يخطر بباله فهو معذور بجهالته .

(١) سورة الشورى : آية ١١ .

(٢) يشير هنا إلى فرق القدرية والجبرية .

فإذا سمع بذكره أو خطر بباله فعليه أن يعلم أن الله خالق كل شيء وأنه لا يقدر أحد أن يعمل خلاف ما علم الله أنه كائن ، فإن الله عالم بالأشياء قبل كونها ولا يكون إلا ما علم الله وليس لمعلومه خلاف لأن كل خلاف فهو معلوم لله تبارك وتعالى :

ومنه ما أحدثت الجهمية من قولهم إن الله جبر للعباد على الطاعة والمعصية . وأنه كلفهم ما لا يجوز أن يكسبوه وإنما يعذبهم ويثيبهم على فعله لا على أفعالهم فهو ما لم يسمع بذكر هذا أو يخطر بباله فهو معذور بجهله . فإذا سمع بهذا أو خطر بباله فعليه أن يعلم أن الله عادل لا يجوز وأنه إنما كلف العباد ما يكسبونه وإنما يجزى لهم الثواب<sup>(١)</sup> وعليهم العقاب باكتسابهم لأعمالهم ، وهو الله تبارك وتعالى خالق أعمالهم واكتسابهم لا يستحيل أن يكون كسبهم مخلوقاً لله تبارك وتعالى معلوماً له ، فهذا أو نحوه مما [٥٨٦] يخطر بالبال أو يسمع ذكره . وفيه أمور يطول تمديدها من ضلالات أهل الكذب على الله ومما يمارض به الشيطان في الخطرات . إن كل شيء من هذا سبيله واحد . وأما ما يجب عليه معرفته إذا قامت عليه الحجة بمعرفته ، أو حضر وقت للعمل به ، من ذلك الصلاة والزكاة والصيام والحج ، فما لم يحضر وقت الصلاة والصيام فهو معذور بجهلهم ما حتى تقوم عليه الحجة بمعرفة وجوب مرضها ، فإذا دعى إلى معرفة فريضتها وتلى عليه الكتاب بذلك ودل على حدودهما بما جاء به الكتاب والسنة . فقد

(١) كتب في المخطوطة : « وإنما يجزى لهم وعليهم ثواب العقاب » .

قامت عليه الحجة بمعرفة بهما ولو لم يحضر وقتها ، ولو جب<sup>(١)</sup> عليه العمل بهما ، فإن جهل فرضهما بعد قيام الحجة عليه بذلك هلك . وكذلك الحج والزكاة . وإن لم تقم عليه الحجة بمعرفة وجوب فرض الصلاة حتى يحضر وقتها وجب عليه العمل بفريضتها ولعلم بها وإقامتها ولو لم يدع إلى ذلك فإن جهلها حتى يفوت وقتها هلك . وكذلك الصيام فإذا طلع عليه الفجر من أول يوم من شهر رمضان وهو صحيح البدن صحيح العقل مقيم حاضر غير مسافر فجهل للصيام فلم يصم هلك ، وكذلك للصلاة . وأما الزكاة والحج فإذا وجبا عليه فإنه لا يهلك بجهلها حتى يموت ، فإذا لم يؤد الزكاة والحج وقد وجبا عليه جاملا لفرضهما حتى يموت هلك . لأن وقت الحج والزكاة أوسع من وقت الصلاة والصيام لأن من أخر الصلاة حتى يفوت وقتها أو أنظر في شهر رمضان نهائياً مقعداً من غير عذر ، هلك .

ومن وجب عليه الحج في عامه فلم يحج عامه ذلك وحج من قابل أو بعد ذلك أجزى عنه وأدى ما عليه .

وكذلك الزكاة إذا لم يؤدها في شهرها الذي وجبت عليه فيه أو في ثمرته وأداها بعد ذلك أجزت عنه ، فهذا الفرق بين من جهل الصلاة والصيام ، والزكاة والحج .

(١) كتيب المخطوطة : « ولا وجب » .

وأما ما يب عليه فريضة الانتهاء عنه فهو مثل شرب الخمر والزنا  
والسرقة وتحريم ذوات المحارم ، والميتة والدم ولحم الخنزير ، وأنه معذور  
بجهل هذه الأنهاء حتى يدهى إلى معرفة حرمتها وتقوم عليه الحجة بذلك ،  
فإذا قامت عليه الحجة بمعرفة حرمتها وتلى عليه للكتاب بذلك أو صحت  
له الحجة فيه انقطع عذره بعد قيام الحجة عليه في جهالة حرمتها ولزمته  
معرفة ذلك ، فإن لم يعرف ذلك [٥٨٧] وشك فيه بعد قيام الحجة عليه  
هلك ركب ذلك أو لم يركبه .

وإن هو لم يدع إلى معرفة ذلك ولم يحقق عليه بمعرفة حرمتها فهو  
معذور بجهالة حرمتها وعليه الانتهاء عنه ، فإن ركب شيئاً من ذلك  
على الجهالة فشرب الخمر أو أكل الميتة أو الدم أو الخنزير من غير  
اضطرار إليه هلك .

وكذلك إن زنا أو سرق ما يجب فيه القطع أو نسكح ذات محرم  
منه فوطئها على الجهالة لحرمتها ، هلك .

ومن غير السيرة : قال أبو مالك<sup>(١)</sup> في ذوات المحارم إنما يهلك إذا ظن أن تزويجها جائز له وجهل حرمة ذلك ، ولا عذر له في ركوب شيء من هذا بجهل ولا علم . وما لا يهذر بركوبه على الجهل لعميه كان عارف الحرمة أو جاهلا لها ، الخمر والخنزير إذا كان قائم العين ، فمن شرب الخمر جاهلا لعميها ولو كان مقرا بحرمتها وهو لا يعرفها من سواها من الأثربة هلك لشربه إياها لأن الله تعالى حرمها على من جهلها ومن عرفها وهي معلومة عند أهل المعرفة بها .

وكذلك الخنزير إذا أقدم على أكله البتة وهو لا يعرف عينه ، جهل حرمته أو عرفها ، فهو هالك إذا رآه قائم للعين معروفا من سواه من سائر البهائم ، لأن الله تبارك وتعالى حرمه على من علمه ومن جهله فهو معلوم عند أهل المعرفة به .

ومن يهذر بركوبه على جهالته ولو كان عارفا لحرمته لحم الخنزير إذا كان أعضاء<sup>(٢)</sup> مقطعة فأكله وهو زائل العين غير باين المعرفة من سواه ، لأن اللحوم لا تعرف أعيانها بعضها من بعض إذا أكله من عند من يحل له من عنده اللحم من أهل القبلة أو أهل الكتاب وهو لا يعرف

(١) كتب في المخطوطة : « ابن مالك » . ونحن نرى أنه إما يقصد « أنس بن مالك » ، أو يعني « أبا مالك » وهو الأرجح ، وأبو مالك من الطماء العمانية الدائمي الصيت في القرن الثالث الهجري . وهو أبو مالك غسان بن الحضرمي الصنعائي ( انظر : الفلهاقي : الكشف والبيان ج ٢ ص ٣١٨ ، والسياتي السبائي : أصدق المناهج في تمييز الأباضية من الخوارج ص ٥٢ ) .

(٢) : كتب في المخطوطة : « اعضا » .



أنه لحم خنزير فهو مذبور في أكله . وكذلك الميتة إذا لم يعلمها ميتة  
وأكلها على أنها زكي<sup>(١)</sup> من عند من يجوز له أكل ذبيحته .

وكذلك لو تزوج بذات محرم منه وهو لا يعلمها أنها ذات محرم منه  
لأنه جاهل لنفسها أو رضاعها أو صهرها فذكرها على ذلك ووطئها فهو  
مذبور حتى يعرف المنزلة التي حرمت عليه من أجلها لأن الله تبارك وتعالى  
أباح له نكاح النساء غير ذات المحارم .

وكذلك الاحرام لأن الاحرام لا يعرف بعضها من بعض ولا يعرف لحم  
الميتة والخنزير من لحم زكي الأنعام إذا كان أعضاء مقطعة .

وكذلك ذوات [٥٨٨] المحارم لا يعرفن بأعيانهن من غيرهن من  
للنساء ولا دليل على أنهن ذوات محارم سوى العلم بأنسابهن ورضاعهن  
وصهرهن ، ولو أنه عرف رضاعهن أو صهرهن أو نسبهن وبين ذوات  
محارم ثم ذكرهن على ذلك جاهلا لحرمتهن هلك بذلك ومنزلتهن بذلك  
منزلة الرجل .

وأما ما يبين رآكبه أو مضيه فإنه يسمه جهل معرفة كفر من  
انتهك الكبائر وضيع الفرائض حتى يدعى إلى معرفة كفرهم وتقوم عليه  
الحجة بذلك ، فإذا قامت عليه الحجة بمعرفة كفرهم من كتاب الله وحجة  
المسلمين ، فإنه يلزمه أن يعرف كفر أهل تلك الصفة إذا قامت عليه

---

(١) زكي : صالح ، طيب .

الحجة بتكفيرهم وإن لم ير أهل تلك للصفة ولا عاين أحداً منهم ،  
وكذلك إن لم يوقف على الحجة بمعرفة اسم الكفر الواقع عليهم غير أنه  
قامت عليه الحجة بذلك ، فإذا قامت عليه الحجة بمعرفة ضلالهم وفسوقهم  
على تلك الصفة والبراءة منهم ، لزمه البراءة من أهل تلك الصفة والمعرفة  
لضلالهم وفسوقهم بعد أن تقوم عليه الحجة في ذلك ، وإن لم يعاين  
منتهكى ذلك ولا مضيقه لأنه ليس كل عالم بما يجب على أهل العصيان  
في عصيانهم من الأسماء والأحكام معايناً لتلك المعاصي منهم ، بل  
أكثرهم للعلماء بذلك إنما يعرفونه على صفة لم يعاينوها من أهلها ،  
فإذا قامت الحجة للقي بها كان على العالم عالماً وانقطع عذره بذلك  
على الجاهل لزمه المعرفة وضاق عليه للشك في ذلك ، فإن شك بعد قيام  
الحجة عليه هلك .

ومن غير السيرة ، قال أبو مالك : المعنى في هذا قامت عليه الحجة على الجاهل بمعرفة العالم ، فإن لم تقم عليه الحجة ولم يماين مذهبها لمصيبة ولا مصيماً لفريضة كفريضة فهو معذور بحجالة أهل الأحداث ومنازلهم وأسمائهم والأحكام فيهم حتى يماين من انتهك شيئاً من الكبائر التي أوجب على من انتهكها ، وضيع فريضة ، أوجب على من ضيعها للنار فلم يعرف منزله في ذلك ، فإن تولاه على ذلك هلك ، وإن شك فيه فلم يثبت له اسم الإيمان ولا اسم الفسوق فهذا معذور حتى تقوم الحجة بمعرفة فسقه وضلاله ، فإذا قامت عليه الحجة بذلك وجبت عليه البراءة منه وضاق عليه الشك . ولو أنه لم تقم عليه الحجة بذلك إلا أنه سمع من علماء المسلمين ممن يعرف إسلامه للبراءة من هذا الحدث الذي وجب عليه اسم [٥٨٩] الكفر في كتاب الله فتولى المسلم على براءته من هذا الحدث وهو واقف عن هذا الحدث وسمعه ذلك ، وإن برىء من المسلم أو وقف عنه على براءته من الحدث هلك بذلك . وإن كان الحدث مستمعلاً لحدثه الذي حرمه الله عليه فإن على كل من عرف حرمة حدثه أن يعرف أنه كاذباً على الله ضلالاً وعليه البراءة منه ، فإن شك فيه هلك .

ومن غير السيرة ، قال أبو مالك ، إن أبا المنذر قال إنه ممدور حتى يلقى الحجة بمعنى ولو واحد ، ما لم يتول هذا المستحل ، لأن كل من عرف أن الله حرم شيئا من الأشياء ثم سمع من يزعم أن ذلك الشيء حلال ، أو علم أن الله أحل شيئا ثم سمع من يزعم أن ذلك الشيء حرام ، فقد وجبت عليه معرفة ضلاله والبراءة منه ، فإن شك فيه هلك لأنه قد كذب على الله ونقض ما في يده من دين المسلمين وضاق على من جهل ضلاله .

ولو كان المستحل حرام الله والمحرم لحلال الله لم يركب شيئا من ذلك بفعله إلا أنه قاله وانتحلّه ، فقد وجب على من سمعه معرفة ضلاله والبراءة منه وهذا هو الحد الذي لا يسمع فيه جهل كفر المستحلين للكاذبين على الله في دينه .

ومما يسمع جهله ما لم تقم الحجة على جاهله معرفة كفر أهل السكبان من المستحلين والمحرمين وشرك الجاحدين ممن قد عرف ضلالهم وسمام بالضللال وأوجب عليهم البراءة ونفى عنهم اسم الإيمان ، إلا أنه جهل لحوق اسم الكفر بهم ، وجهل لحوق اسم الشرك بأهل الجحود منهم ، فإنه يعذر بجهل ذلك ما كان عارفا لضلالهم ، فإذا قامت عليه الحجة بمعرفة كفرهم ومعرفة لحوق اسم الشرك بأهل الجحود منهم ضاق عليهم للشك في ذلك .

ومما يسع جهله معرفة قسم المواريث والحدود والنصاص والأحكام  
التي تشبه هذا في كتاب الله وسنة نبيه ﷺ ، ما لم تقم عليه الحجة أن  
يحكم في شيء من ذلك بغير ما أنزل الله ، أو يعطل شيئا من حدود الله  
أو يعين على ذلك ، فإذا قامت عليه الحجة بمعرفة ذلك وجهت عليه  
معرفة وضاق عليه الشك .

وإن حكم في ذلك بغير ما أنزل الله واعتدى فيه إلى ما لم يأذن  
الله به ، أو عطل شيئا من حدود الله أو أعان على ذلك هلك . [ ٥٩٠ ]  
فهذا مما يسع جهله وما لا يسع جهله وفي هذا احتجاج بطول ذكره ،  
وقد اختلفت في بعض الجهات ، وإنما كتبنا من ذلك ما نرجو أنه  
لا اختلاف فيه إن شاء الله .

## (١) في التوحيد

واعلموا - رحمنا الله وإياكم - أن كثيراً من أهل القبلة قد هلكوا في صفتهم لله تبارك وتعالى ، لأنهم توهموه محدوداً وأنه في مكان دون مكان ، والله يرى من ذلك ١١ . واعلموا أن الله تبارك وتعالى قديماً لم يزل وما سواه محدث مصنوع ، وإن كل شيء خطر بالبال أو تصور في الأوهام فهو مخلوق ، وما عارض للقلوب من الخواطر التي توجب التعديد على شيء من الأشياء ، فذلك كله محدث مصنوع مخلوق ، والله خالقه والله تبارك وتعالى موجود معروف وهو شيء لا في الأشياء ، هي لا في الأحياء ، ليس بذى جسم ولا عرض ، لأن كل عرض مجهول لا يقوم بنفسه وكل جسم مؤلف يحتاج إلى الأماكن محدود ، وكل ما وجب عليه التأليف فله مؤلفه وصانع صنعه ، والله تبارك وتعالى حي قادر جبار فعال صانع خالق ، ولم يزل حياً قادراً عزيزاً علماً حكماً سمياً بصيراً ، ثم أحدث الخلق فهو خالق الخلق وصانهم : ولا يقال لم يزل خالقاً ولا صانعاً ، لأن ذلك يوجب قدم للفعل ، فإذا وجب ذلك بطل التوحيد ، ولم يزل الله تبارك وتعالى وحده ثم أحدث الأشياء فهي محدثة وهو قديم وكل ما سوى الله مخلوق ومصنوع محدث والله أزلى قديم تبارك وتعالى .

وقولنا إن الله سميع بصير نريد أنه سميع لا بآلة ، بصير لا بآلة ،  
لأنه لا يختلف عليه المعاني ، ومن لم يكن سمياً بصيراً فهو ناقص .

وقولنا إنه سميع نفى بذلك عنه الصمم ، وبصير نفى بذلك عنه  
العمى ، لا يوجب أنه بصير بعين ولا سميع بأذن<sup>(١)</sup> لأنه ليس بمختلف  
المعاني ، وهذا الواحد الذي ( ليس كمثل شيء )<sup>(٢)</sup> فهذه صفة نفى عنه  
كل شبهة !

ولم يزل تبارك وتعالى علماً ، ما يكون قبل كونه وبعد كونه وقبل  
فناؤه وبعد فناؤه ، وعلماً ما لم يكن أب لو كان كيف يكون علمه  
بالأشياء قبل حدوثها هو علمه بها بعد حدوثها لا يختلف عليه ذلك  
تبارك وتعالى .

---

(١) « بأذن » : زيادة من عندنا .

(٢) سورة الشورى : آية ١١ .

## (ب) في القدر

ثم اعلّموا أن الله تبارك وتعالى لم يزل عالماً بما يعمل العباد قبل أن يخلقهم [٥٩١] عالماً بما يصير إليه عواقب أمورهم وثوابهم وعقابهم ، فجرت أعمالهم على علمه تبارك وتعالى . فمن زعم أن الله لم يعلم أعمال العباد حتى عملوها فهو كافر ، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً ۝

واعلموا أن الله تبارك وتعالى خلق أعمال العباد وحركاتهم وسكونهم وجميع أفعال الحيوان ، وخلق للكفر والإيمان والطاعة والمعصية ، والعباد في ذلك مكشّرون له ، والله خلق كسبهم ، ولا يقال إنهم كسبوا خلق الله ، ولكن يقال خلق الله كسبهم . فمن زعم أن الله لم يخلق أعمالهم فقد كذب على الله وكفر . وقد قال الله : ( والله خَلَقَكُمْ وما تعملون )<sup>(١)</sup> . والله ( خالق كل شيء )<sup>(٢)</sup> . وأعمالهم شيء ، ومن زعم أنهم لم يكسبوها وأن الله لم يعذبهم على شيء منها وأنه إنما عذبهم وأثابهم على فعله لا على أعمالهم فقد كذبوا على الله . والله تبارك وتعالى يقول : ( ذلك بما قدمت يداك وأن الله ليس بظلام للعبيد )<sup>(٣)</sup> . وقال : ( ذوقوا عذاب الخلد هل يُجْزَوْنَ إلا بما كنتم تكسبون )<sup>(٤)</sup> . وقال : ( تِلْكَ الْجَنَّةُ الَّتِي أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ )<sup>(٥)</sup> .

(١) سورة الصفات : آية ٩٦ .

(٢) سورة غافر : آية ٦٢ ، وسورة الأنعام : آية ١٠٢ .

(٣) سورة الحج : آية ١٠ .

(٤) سورة يونس : آية ٥٢ .

(٥) سورة الأعراف : آية ٤٣ .

الجنة : آية ٢٢ .

(٦) سورة الأعراف : آية ٤٣ .



وقالت طائفة من القدرية إن الله تبارك وتعالى لم يرد من العباد إلا الإيمان وأنهم كفروا ، وقد أراد الله أن لا يكفروا . فكفروا . فإن قالوا : أففقولون إن الله أراد منهم الكفر ، فإن الجواب في ذلك أن نقول : إن الله أراد أن يكون الكفر منهم ككفر باطلا مذموما لأننا نضيف إلى الله الأشياء بأحسن الألفاظ وكذلك إن قالوا عن فعل الكفر والزنا والسرقة ، قلنا نقول إن الله خلق ذلك وأنه وإن كان الخلق فعلا فلا نضيف الأشياء إلى الله إلا بأحسن الألفاظ ، لأننا لو رأينا ثمرة فاسدة لم نقل إن الله أفسدها ، وإن كان فسادها إنما جاء من قبل الله لأن الفساد خطأ في التدبير فلا يضاف ذلك إلى الله ، وكذلك لو رأينا عذرة لم يجوز أن نقول إن الله أحدث هذه العذرة وهذا عظيم !!!

وإن من القول ، وإن كان هو الذي خلقها وخلقها يحدث كحدث سائر الخلق ، فلا ينكر أن نقول إن الله خلقها لأن كل ما أضفناه إلى الله أنه خلقه من جميع الأشياء ، فليس ذلك [ ٥٩٢ ] بقبيح وقد قبح ذلك في بعض الأشياء أن تنسب إليه أنه أحدثها أو فعلها .

ومما زعمت القدرية أنهم يقدرون أن يفعلوا ما قد علم أنهم لا يفعلونه ، وإنما أسرم بما هم عليه قادرون . وقول المسلمين أن أحدا لا يقدر أن يعمل ما قد علم الله أنه لا يعمل ، وقد أمر الله الناس أن يفعلوا ما لا يقدرون على فعله إلا بمون الله وتوقيفه ، وإيس ذلك منه جور تبارك وتعالى !!! لأن الجور لا يكون إلا من المأمور المنهى والله ليس بمأمور ولا منهى ، وإنما الجور جوراً والظلم ظلماً لأن الله حرّمه تبارك

وتعالى ، ولم يؤت العباد في أن لم يقدرُوا على ما كلفهم الله من قبل الله تبارك وتعالى ، وإنما أوتوا في ذلك من قبل أنفسهم ، لأن الله تبارك وتعالى لم يحمل بينهم وبين ذلك بمنع منهم إياه ولا جبر جبرهم عليه ولا عجز أعجزهم عنه ، وإنما العاجز الممنوع من كانت خلقه غير محتملة لما كلف مثل الزمّين أن يكلف النهوض ، والأصم أن يكلف السمع ، والأعمى أن يكلف البصر .

فهذا ما لا يجوز على الله تبارك وتعالى ، كلفهم الإيمان وحملهم محتملة لذلك ، فلم يستطيعوه لاشتغالهم بالكفر لأن كل مكلف مشغول إما بما<sup>(١)</sup> كلف وإما بخلافه ، وإن كان مشغولا بما كلف فهو مؤمن لا يقدر على الكفر لاشتغاله بالإيمان ، لا لالة تمنعه من ذلك وبوجب عليه المعجز عنه :

وكذلك إن كان مشغولا بخلاف ما كلف لا يقدر على الإيمان لاشتغاله لا لالة تمنعه من ذلك ، وتوجب عليه المعجز عنه . فأنهموا ما وصفنا من قول المسلمين في القدرية واعلموا أن القدر هو الخلق ، وكذلك النضاء ، فإن قال لك : أتقول إن الله قضى عليه للكفر ثم يعذبه ؟ فنقول كأننا نظن أن قوله قضى عليه بقول جبره وليس ذلك كذلك ، ولكن المعنى قوله معاً .

---

(١) « بما » : زيادة من عندنا .

ومن غير السيرة : قال الشيخ أبو مالك : إنما يقال من هذا معا ،  
أى لا يقال خلق الأنفال قبل الفعل من الإنسان ولا بعد فعله ولكن معا .

وأما قولهم أحب الله ، فذلك لا يجوز أن يقال لصاحب المعصية أحب  
الله المعصية ولا رضىها [ ٥٩٣ ] ، لأن الله لم يحب المعصية ولم يرضها  
بل سخطها وأبغضها ، وإنما تأويل قوله أحب ورضى إنما هو ثواب  
لأهل الطاعة ، لأن محبة الله ورضوانه ثواب لأهل طاعته ، وسخطه وبغضه  
لأهل معصيته عقاب لهم وليس هذا على الضمير .

وقد قال بعض أهل اللغة أحب الله أن تكون السماء سماء والأرض  
أرضا فالحسن حسنا والقبیح قبيحا ، وليس هذا معنى الثواب ، ولكن  
يقولون في هذا المكان أحب انى أراد فأعقبوا ذكر المحبة من ذكر  
الإرادة لما جرت عليه العادة مهمم في اللغة وتأويل المحبة هاهنا في الإرادة ،  
مخافهموا ذلك ، وبالله التوفيق .

(ج)

## فى الأسماء والصفات

وإن سأل سائل عن أسماء الله تبارك وتعالى وصفاته ، هى هو أم

هى غيره ؟

فالجواب فى ذلك إن كان يريد بالأسماء والصفات الألفاظ المسموعة والخطوط المكتوبة نعى غيره ، وهى محدثة مخلوقة ، وإن كان يريد المعنى بها فهو الله تبارك وتعالى . وإن قال أنا اسم هو أم جسم ؟ قيل له أما هو فليس بجسم ، وأما قولك أنا اسم ؟ فإن كنت تريد أهو اسم نفسه فقد مضى الجواب فى ذلك أنك إن كنت تريد ما يسمع ويكتب فهو غيره . وإن كنت تريد بقولك المعنى بهذا المسموع والمكتوب فهو الله تبارك وتعالى . وليس قولك أنا اسم هو أم جسم ؟ يوجب علينا أن نثبت لك أحد هذين المعنيين ، لأنك سألت عن معنيين كلاهما عنه معنيين ، لأن قولك جسم منفى عنه ، وقولك اسم منفى عنه ، لا يجوز أن يقال إنه اسم على هذا اللفظ لأن الإسم لا يكون إلا لسمى ، فإذا أطلقنا أنه اسم جعلناه اسماً لغيره وهذا ما لا يجوز ، وهذا سؤال لا نعال عنه أهل العلم وإنما يسأل عن هذا السؤال جاهل أو متمتعت ، أو يكون المستول يتمدى إلى ما ليس له فيزيد فى الحكم فدعه بذلك على جهة ما هو أهله . وإنما كتبنا هذا لكم لأنه قد بلغكم أنه قد جرى فى ذلك سؤال ودار بينكم فيه كلام فأحببنا أن تأخذوا فى ذلك بحظكم<sup>(١)</sup> وتعرفوا الحق فيه .

(١) كتب فى المخطوطة : « بحضرتكم » .

ومثل هذا السؤال لو أن سائلا سأل فقال : أخبروني عن فلان  
أ كاتب أم حاسب ؟ فإنه قد يمكن أن يكون كاتباً [٥٩٤] حاسباً ويمكن  
أن يكون لا كاتباً ولا حاسباً ، ويمكن أن يكون فيه أحد الأمرين ،  
فليس الجواب لللازم فيه أن يقال هو كاتب ولا هو حاسب إلا أن يكون  
ذلك فيه . وليس هذا مثل قولك فلان حي أم ميت لأن الحياة والموت  
ليس بينهما منزلة . وكذلك لو كان أ كاتب هو أم غير كاتب وأنه لا بد  
أن يكون كاتباً أو غير كاتب .

وكذلك لو سأل فقال : أخبروني عن الله أجسم هو أم غير جسم ؟  
فلنا بل هو غير جسم تبارك الله وتعالى !!! فافهموا الجواب في هذا  
إن شاء الله .

(٥)

## فى إثبات الوعيد

إن الله تبارك وتعالى وعد من وفى بوعده الجفة فلا خلف لوعده ، وأوعد المنتهكين للسكران والمصرين على الذنوب والعامى النار فلا خلف لوعده تبارك وتعالى .

ومن زعم أن الله وعد قوما بالنار ثم لا يدخلهم إياها فقد كذب على الله والله يقول : ( ما يُبَدَّلُ الْقَوْلُ لَدَىَّ وما أنا بظلامٍ لاهين )<sup>(١)</sup> . ( وإن الفجار لفي جحيم يصَلَوْنَهَا يوم الدين ، وما هم عنها بغائبين )<sup>(٢)</sup> . إنما يجوز على العباد أن يقولوا نفعل ثم لا يفعلون بحماهم بما يكون منهم من غيرهم ، وأما الله تبارك وتعالى فإذا قال إنه يفعل فلا يجوز بطلان ذلك لأنه لا بد أن يكون قال ذلك وهو يعلم أنه يفعله ، فهذا كذب لأن من قال إنه يفعل ما يعلم أنه لا يفعله فلا يجوز أن يبطل علمه وفى ذلك تجهيل لله تبارك وتعالى وتكذيب له ١٩ ومن زعم هذا فقد كذب على الله وكفر به . ومن زعم أن الله يمدب قوما فى نار جهنم ثم يخرجهم منها فقد كذب على الله وكفر به لأن الله يقول : ( كلما أرادوا أن يخرجوا منها أعيدوا فيها )<sup>(٣)</sup> . وهم لا يمر بهم حال إلا وهم يريدون

(١) سورة ق : آية ٢٩ .

(٢) سورة الانقطار : الآيات ١٤ - ١٦ .

(٣) سورة السجدة : آية ٢٠ .

الخروج منها ، فهم معادون فيها على كل حال . وقال الله تعالى : ( فمنهم شقي وسعيد فأما الذين شَقُوا فِي النَّارِ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهِيقٌ . خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ )<sup>(١)</sup> . فقد أوجب الله للأشقياء النار ثم استثنى فيهم ، فلا أن يكون الاستثناء واقعا عليهم جميعاً لا يجوز أن يقع على بعض دون بعض ولا فرق بين ذلك يدل على تميزهم فإن وجب الخروج لبعضهم وجب لجميعهم وإن وجب [٥٩٥] الغلaid لبعضهم وجب على جميعهم فليُخصَّصَ أهل الشرك . وإن زعموا أن أهل الكبائر من أهل التوحيد مخصوصون بالخروج دون فرعون وإبليس وسائر أهل الشرك فليفرقوا في ذلك ، فإنه إن وجب لأحد من أهل القبلة وجب ذلك لفرعون . والله تبارك وتعالى يستثنى ولا يكون استثناءه مبطلا لوعده وقد عزم ثم استثنى وقال : ( سَتَقَرُّنَّكَ فَلَا تَفْسَى . إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ )<sup>(٢)</sup> . فلم ينس النبي ﷺ فقد عزم نبيه لا ينسى ثم استثنى فلم يكن استثناءه مبطلا لعزمه وقال : ( لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ )<sup>(٣)</sup> . فقد عزم ثم استثنى فلم يكن استثناءه مبطلا لعزمه .

(١) سورة هود : الآيات ١٠٥ - ١٠٧ .

(٢) سورة الأعلى : الآيات ٦ - ٧ .

(٣) سورة الفتح : آية ٢٧ .

(هـ)

## في أسماء أهل الكبائر

وإن لكل أهل ملة وجدت اسم وحكم ألحقه الله بهم تبارك وتعالى فأوجبت عليهم حكمه ، فالطيمون لله لهم اسم الإيمان وحكمه ونوابه وأسماء أهله من الإسلام من الإحسان والصلاح فلأسماء الطيبة ، ولهم الولاية والاستغفار والفرح في الحيا والمات .

والعاصون لله المصرون على معصيته تلحقهم أسماءهم والأحكام فيهم على قدر منازلهم وهم فريقان ، مشركون ومنافقون ، فالمنافقون أهل الكبائر من أهل القبلة ، وهم فساق كفار ضلال بخار ظالمون مجرمون آثمون ، وكل هذه الأسماء للقبيلة لاحقة بهم ما خلا اسم الشرك ، وكذلك هذه الأسماء لاحقة بأهل الشرك ما خلا اسم النفاق . وقد قالت طائفة من أهل الضلال إن أهل الكبائر فساق وليسوا<sup>(١)</sup> مؤمنين ولا كافرين ولا منافقين ولا مشركين . فأما قولهم أنهم ليسوا بمؤمنين ولا مشركين فقد عدلوا في ذلك ، وأما قولهم ليسوا بكافرين ولا منافقين فقد أخطأوا في ذلك وضلوا بذهابهم عنهم ما أوجب الله عليهم وفيهم من الأسماء لأن الله تبارك وتعالى قال : ( فاتقوا النار التي وقودها الناس والحجارة أعدت للكافرين )<sup>(٢)</sup> .

(١) كتب في المخطوطة : « وليس » .

(٢) سورة البقرة : آية ٢٤ .



فلا يجوز أن يمدحها لهم ويدخلها غيرهم ، وإنما ذلك ليسكون لمن يجهل أن يمد شيئاً لقوم فيغاله غيرهم . فأما الله تبارك وتعالى لعالم بما يكون فإنه لا يمد شيئاً إلا لأهله وقال : ( وَهَلْ نُجَازِي إِلَّا الْكَفُورَ )<sup>(١)</sup> . ويقول ولا نجازي إلا الكفور<sup>(٢)</sup> . فمن وجب عليه الجزاء في الآخرة بذنبه فهو كافر . وقال الله : ( إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا [٥٩٦] وَإِمَّا كَفُورًا )<sup>(٣)</sup> . فلا يخلو أهل الكبائر أن يكونوا شاكرين ولا كافرين ، فإن كانوا شاكرين فلهم اسم الشكر وثوابه من الإيمان والجنة وقد أوجب الله للشاكرين الجنة وإن كانوا غير شاكرين فهم كفرون والنول ما قلناه والحمد لله .

وأما الذين زعموا أن أهل الكبائر مؤمنون فقد كذبوا على الله لأن الله يقول : ( أَفَن كَانَ مُؤْمِنًا كَمَن كَانَ فَاسِقًا لَا يَسْتَوُونَ )<sup>(٤)</sup> . ولا يجمع الفسق والإيمان جميعاً وقال : ( وَيَقُولُونَ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالرَّسُولِ وَأَطَعْنَا ثُمَّ يَقُولُ فَرِيقٌ مِنْهُمْ بَدَّلْ ذَلِكَ وَمَا أُوتِيتُكُم بِالْمُؤْمِنِينَ )<sup>(٥)</sup> . فقد نفى الله المتولين عن طاعته من الإيمان ، ولو كان قبولهم شركاً اقتضاهم رسول الله ﷺ . وقد أجمع أهل الاختلاف من جميع فرق أهل القبلة أن المقول ليس بمشرك إلا ما ادعته الخوارج<sup>(٦)</sup> من تشريك

(١) سورة سبأ : آية ١٧ .

(٢) قال الله تعالى في سورة سبأ : آية ١٧ ( ذَلِكَ جَزَيْنَاهُمْ بِمَا كَفَرُوا وَهَلْ نُجَازِي

إِلَّا الْكَفُورَ ) .

(٣) سورة الإنشآن : آية ٣ .

(٤) سورة السجدة : آية ١٨ .

(٥) سورة النور : آية ٤٧ .

(٦) يشير إلى الخوارج المتطرفين .

المستعجلين ، وإنما للناس ثلاثة : مؤمن ومشرِك ومُنافق ، فالْمُؤْمِنُ المطيع ،  
والمشرك المنكر ، والمُنافق الراكب الكبائر .

ومن الدليل على أن أهل الكبائر من أهل القبلة كفار منافقون  
ليسوا<sup>(١)</sup> بمشركين ولا مؤمنين ، أن المنافقين قد نسبهم الله إلى الكفر في  
غير آية من كتابه ، وعرفه النبي ﷺ ونهاه عن الصلاة عليهم ، فلو  
كانوا مشركين ما أقرم النبي ﷺ في دار السلام وهو يعرف شركهم  
ولا أجرى بينهم وبين المسلمين المفاكحة ولا الموارثة ولا أحل ذبائحهم ولا  
صلى على موتاهم قبل تحريم ذلك . وكيف وقد صلى على عبد الله بن أبي<sup>(٢)</sup>  
ثم حرم الله ذلك عليه خاصة دون المؤمنين<sup>(٣)</sup> ، وأحل لساير المؤمنين الصلاة  
عليهم . وليس المنافقون بملة يعرف أهلها غير ملة التوحيد ، ولا يجوز أن  
يجرى فيهم حكم الإسلام وهم مشركون . وإنما جرت أحكام النبي ﷺ  
على المشركين بالقتل وتحريم المفارقة والمفاكحة والموارثة وتحريم الذبائح  
إلا من أقر منهم بالجزية من أهل الكعبة فأجرى<sup>(٤)</sup> لهم الأمن وأكل

(١) كتب في المخطوطة : « ليس » .

(٢) هو عبد الله بن أبي بن سلول من الخزرج في يثرب ، وكانت النية قد اتجهت في يثرب  
( المدينة المنورة ) قبيل هجرة الرسول عليه الصلاة والسلام إلى المدينة ، إلى تأمير عبد الله بن  
أبي على رأس حكومة في يثرب تنظم الأحوال فيها وتؤلف بين الأوس والخزرج واليهود في المدينة  
فضلا عن القبائل الضاربة حول المدينة . وحين هاجر النبي عليه الصلاة والسلام إلى المدينة  
أفادت السلطان من يد عبد الله بن أبي ؛ ومن ثم اتخذ مواقف متناقضة من الرسول  
عليه الصلاة والسلام ومن المسلمين بعد إسلامه وكان على رأس المنافقين في المدينة .

(٣) يشير بذلك إلى الآية القرآنية الكريمة في سورة التوبة ( ولا تصل على أحد منهم  
مات أبدا ولا تقم على قبره إنهم كفروا باقه ورسوله وماتوا وهم فاسقون ) الآية ٨٤ .

(٤) كتب في المخطوطة : « ما حرا » .

ذبايحهم ونكح نسائهم وحرم سائر الأشياء منهم غير ذلك ، وغير أهل الكتاب ممن أقر بالجزية من الجوس فأمنهم وحرم منهم سائر الأمور التي تحرم من أهل الشرك منهم ، فلو كان المنافقون من أهل الشرك لزمهم حكم أهل الشرك . فهذا دليل على تبرئة [٥٩٧] أهل النفاق من الشرك ، وما علمنا أن الله نصبهم إليه في كتابه . وقد زعمت الخوارج <sup>(١)</sup> أن كل من ناصبهم الحرب فهو مشرك ، واعتلوا بقول الله : لا بني آدم ( لا تعبدوا الشيطان ) <sup>(٢)</sup> . وقوله : ( وإن أطعتموهم إنكم لمشركون ) <sup>(٣)</sup> . وإنما لزمهم للشرك في طاعتهم لإلزامهم في تحميل الميعة والتكذيب بحرماتها . ولو كان أهل الكبائر مشركين لبطلت عنهم الحدود في الزنا والسرقة وسائر الحدود لأن أهل الشرك يقتلون ، فإن زعموا أنهم تابوا أقيمت عليهم الحدود ، فلا تعلم على من تاب من الشرك حداً في شركه وإنما تجب الحدود على أهل القبلة وعلى أهل الجزية بأحداشهم لا بإشرائهم

وإن زعموا أن ذلك في كل من ناصبهم خاصة دون أهل الحدود من أهل ملتهم ، فقد ناصب المسلمون <sup>(٤)</sup> قبلهم أهل الدار ، وأهل الجبل ، وأهل صفين ، فلم يسموهم باسم الشرك وإنما سموهم بالبغي والكفر والنفاق . وإنما أوجب الله اسم الشرك على من أنكر الله أو جعل معه

(١) يعني بالخوارج هنا ، الطرفين والغلاة منهم .

(٢) قال الله تعالى : ( ألم أعهد إليكم يا بني آدم أن لا تعبدوا الشيطان ) سورة يس :

آية ٦٠ .

(٣) سورة الأنعام : آية ١٢١ .

(٤) يعني بالمسلمين الأباضية والخوارج المعتدلين .

شريكا، أو أنكر رسوله أو شيئا من كتابه، فأما من أقر بذلك ولم  
يقض منه شيئا ثم انتهك المعاصي بتأويل أو تحريم فهو ضال فاسق  
كافر منافق فاجر ولا يلحق به اسم الشرك، وقد سبوا أهل القبلة  
وغنموا أموالهم وانتحلوا الهجرة من بين أظهرهم ونكحوا ذوات البعولة  
منهم وذلك منهم ضلال وكفر<sup>(١)</sup>. وإنما الحكم على أهل الردة القتل فإن  
كانوا في دار الإسلام لم تغنم أموالهم، وأما من كان من أهل للشرك  
فلأنهم ما لم يكونوا دخلوا في الإسلام ولا في المهد فلأنهم يغممون  
ويقفلون ويسبون بعد الدعوة إلى الإسلام والامتناع منها، وقد حرم الله  
ذوات البعولة، وقال رسول الله ﷺ: « لا هجرة بعد الفتح ».

---

(١) يشير إلى الفرق المتطرفة مثل الأزارقة .

( و )

## في قتال أهل البغى والجباة

وقد زعمت الشكك أنه يجب عليهم قتال أهل البغى مع إمامهم ، فإذا فسق إمامهم وجار فلا يحل لهم قتاله ، ووضعوا عن أئمتهم ما أوجبه الله على الناس من حكم الكتاب . وحمل ذلك الخوارج على أن سموهم باسم أهل الشرك وأنزلهم منازل حرب للنبي ﷺ من المشركين . وللفریقان [ ٥٩٨ ] مختلفون ، كل صنف لم نمد اختلافهم ، غير أنها لم تعد هذا للكتاب انبين اختلافهم وإنما اختصرناه لضعفاء المسلمين تنبيهاً وتثبيحاً على الإسلام ، وكلا الفريقين <sup>(١)</sup> ضلال والحمد لله .

قد بين المسلمون أن الجباة وأتباعهم وكل من بغى على المسلمين فامنع بحق من حقوق الله وحد من حدود أو حكم بنير ما أنزل الله ، فكل هؤلاء ضالون كافرون منافقون فاسقون يذهبون إلى ترك ما كفروا والدخول فيما منه خرجوا من دين الله ، فإن أجابوا إلى ذلك وفاءوا إلى أمر الله أخذ منهم ما وجب عليهم من الحقوق وأجريت عليهم أحكام الكتاب والسنة ، وإن امتنعوا صاروا بغاة فاسقين حلال دماؤهم يقتلون حتى يفهموا إلى أمر الله أو تنفى أرواحهم ، لا غاية لقتالهم في ذلك إلا إلى هذه للغاية من فناء أرواحهم أو نزولهم على حكم كتاب الله . قال : ( فقاتلوا التي تبغى حتى تنفي إلى أمر الله ) <sup>(٢)</sup> . لا يستحل

(١) بغى بالفريقين الشكك ؛ والخوارج المتطرفين .

(٢) سورة المجرات : آية ٩ .

منهم غنيمة مال ولا سبي ذرية ولا نكاح ذات البهمل ولا قتل طفل  
ولا استعراض الناس بالقتل من غير دعوة فبين لهم الحق ، فهذا سيرتنا  
في أهل البغى .

وكل من أحدث حدثا يلزمه فيه حد أو حق وامتنع به وقاتل عليه ،  
ثم أتى بيده وقاب من قبل أن يتدر عليه فإنه يؤخذ بحدته الذي امتنع  
وقام عليه حده وحكمه ولا يهدر عنه إلا ما أصاب في مناصبه المسلمين  
حيث قاتلهم وقاتلوه وصار حربا للمسلمين ، فذلك الذي يهدر عنه إذا  
قاب من قبل أن يتدر عليه . قال الله : ( إيا الذين تابوا من قبل أن  
تقدروا عليهم فاعلموا أن الله غفور رحيم )<sup>(١)</sup> .

ومن دين المسلمين<sup>(٢)</sup> إقامة الأئمة عن تراض ومشورة ، فمن اغتصب  
الإمامة فهو باغ يحكم عليه بأحكام أهل البغى بعد أن يُدعى إلى تسليم  
ما اغتصب من الإمامة إلى المسلمين ، وترك للنسب بما لا يسمه الله به  
ولا المسلمون . والمغتصب معنا إذا ادعى أنه إمام وقاتل على ذلك .  
وكان إمام المسلمين بعد قائما فادعى عليه أنه إمام فهذا معنا هو المغتصب  
والله أعلم .

فإذا ثبتت بيعة الإمام وجبت طاعته فمن بغى عليه وامتنع من طاعته  
دعى إلى ذلك فإن امتنع قاتل حتى تقفى روحه أو يقف إلى أمر الله  
ويدخل فيما خرج منه من طاعة الإمام للعدل .

(١) سورة المائدة : آية ٣٤ .

(٢) الأباضية .

وإن أحدث الإمام كفراً استقيب فإن تاب [ ٥٩٩ ] قبلت توبته وإن امتنع وشهر حديثه مع المسلمين وإصراره ، حرمت طاعته عليهم وسألوه الاعتزال عنهم وإن امتنع قاتلوه حتى يقتلوه أو يعتزل ويقتوب .

فإن أصاب الإمام حداً عزل وأقيم إماماً عن مشورة من المسلمين وأقيم الحد على الإمام الأول وبطلت إمامته . وإن عجز عن أخذ الحقوق وإقامة الحدود ونكايه المدبر وصار عجزه دعاية لتعطيل الحدود وبطلان الأحكام وظهور المدل ووضح ذلك مع المسلمين ، فقد صار معطلاً لحدود الله ، يعتزل ويقام غيره ممن يقوم بذلك ويبلغ فيه الحق ، فإن امتنع قاتل حتى يفيء إلى أمر الله أو يقوم بالحق ويمتزل أو يقتل .

وإن ادعت طائفة على الإمام أنه كفر ، والمسلمون غير طالين بذلك وخرجوا على الإمام ، فهم أولى بالكفر ووجب على المسلمين قتالهم مع إمامهم حتى يفيئوا إلى أمر الله أو يوضحوا ما ادعوه على الإمام بشهادة غيرهم ، فيستتاب الإمام حينئذ فإن تاب فهو الإمام وإن أصر قاتل إن لم يعتزل . وإن لم يوضحوا ما ادعوه على الإمام قاتلوا وكانوا بقاءة كفاراً حلال الدماء حتى يتوبوا من بينهم وينزلوا على حكم إمام المسلمين فيحكم عليهم بكتاب الله ويدخلوا في طاعته أو تنفى أرواحهم .

( ز )

## فى ذكر الاختلاف فى أصحاب النبي عليه الصلاة والسلام

واعلموا - رحمة الله وإياكم - أنه لما قبض رسول الله ﷺ كان  
أولى الناس بالإمامة أبو بكر الصديق رحمه الله وكان أفضل المسلمين  
يومئذ فى دين الله وألهمم بكتاب الله وسنة نبيه ، وحلال الله وحرامه  
وأوضحهم ورعاً وأصدقهم صدقاً . وكان رسول الله ﷺ استخلفه على  
الصلاة فتكلم الناس فى الإمامة ودعا من دعا من الأنصار إلى سمد  
ابن عباد ، فوافقهم أبو بكر رحمه الله على تقديم المهاجرين ، فدعاهم على  
أن يهاجروا رجلاً من المهاجرين ولم يكن النبي ﷺ أمره بالخلافة ولا  
أمر غيره ، ولو أمره بذلك ما قصر عن طأبه لنفسه لما أمره .

ولكن رسول الله ﷺ جعل لهما علماً يستنبطون منه إمامة أبى بكر  
وهى الصلاة . فلما نظر المسلمون علموا أن رسول الله ﷺ قدمه للصلاة  
[٦٠٠] فليس لأحد إرلاقه عنها ولا يصلح لمن لا يصلح له الصلاة بالناس  
إلا لأبى بكر رحمه الله فهاجروه على الإمامة . وكان ذلك الحق عليهم  
ورضوا به ، فزعمت الرافضة أن أبى بكر غصبها من على بن أبى طالب  
وأن علياً أمر بها . فلو كان كما زعموا لكان على قد كفر بتضييع  
أمر النبي ﷺ ، ولو كان على قدمه فى الصلاة ولم يستعمل حينئذ القتال  
عليها ، لما استخلف بعد ذلك ، وقد قاتل عليها وسلمها إذ وجبت أخيره .



وليس تخلف سعد بن عباد عن بيعة أبي بكر بمبطل لإمامته وقد أجمع عليه المهاجرون والأنصار ، ولم يخلف سعد طاعة أبي بكر ولا امتنع بحق ، ولا زعم أنه أولى بالإمامة من أبي بكر ولا أن إمامة أبي بكر خطأ ، فلو قال ذلك ما آزره عليه المسلمون ، ولكن سعداً وإن كان لم يمتط صفقة يده فقد كان رضاه وأسلمه مجزياً له من ذلك بصفقة من هو أفضل منه من المهاجرين والأنصار .

وزعمت الرافضة أن أبا بكر منع فاطمة ميراثها من النبي ﷺ . وإنما كانت الأموال<sup>(١)</sup> التي في يد النبي ﷺ طعمة جعلها الله في يده من الفداء كما جعل له سهم من الخمس ، فلما توفي رسول الله ﷺ صار بعد ذلك للمسلمين ، كما صار سهمه من الخمس راجعاً إليهم . ولو كان للنبي ﷺ مال يجب لورثته ميراثه لكان<sup>(٢)</sup> ميراثه حقاً لهم كما زعمت الرافضة ، كان لأزواج النبي ﷺ الثمن ، وكان لعمه العباس حقه في الميراث ، وكان لعل حين رجعت إليه الخلافة يقسم تلك الأموال على الورثة ، فالدليل على فراغهم وكذبهم أن علياً أقر حكم أبي بكر وعلم أنه الحق .

ولم يقسم النبي ﷺ ميراثاً . وأما قول الرافضة أقطع فاطمة ربحها الله فذلك وأنها شهدت لها أم أيمن وعلي ، فقد كان ينبغي لهم أن يعلموا أن شهادة رجل وامرأة لا تجوز وقد علمنا أن فاطمة ربحها الله لم تدع

(١) كتبنا في المخطوطة : « الأموال » .

(٢) كتبنا في المخطوطة : « فسكان » .

شهادة علىّ في هذا ، ولو كان كما يقولون إن أبا بكر ظلمها لرد علىّ  
ظلامتها على ورثتها ، وقد علمنا وعلموا أن عليّا ترك ذلك بحاله . فإن  
زعموا أنه ترك حقه وحق ولديه فكان يجب عليه أن يعرف الناس  
ذلك ، لأن لا يحملوه تاباً لآثر مبطل ، بل قد علموا وعلمنا [٦٠١] أن  
أبا بكر - رحمه الله - لم يحكم في ذلك إلا بالعدل وحكم النبي ﷺ .

فلما قام أبو بكر رحمه الله قاتل أهل الردّة والمعتصمين من أداء الزكاة ،  
والخارجين مما دخل فيه المسلمون من طاعته على العدل ، حتى ردّ الإسلام  
في نصابه وأداره على قطبه وانتظم أهله وذل أعداءه ، ثم حضرته الوفاة  
فاستخلف عمر بن الخطاب برضى المسلمين ، وبايعوه بعده ، وقفي أثره وفتح  
الفتوح وجند الحدود ، وأقام للعدل حتى استشهد رحمه الله .

فاستخلف سقة رهط ، عثمان بن عفان وعليّ بن أبي طالب وطلحة  
والزبير وسعد وعبد الرحمن ، فولوا أمرهم عبد الرحمن بن عوف ، واختار  
أفضلهم ، وكان أفضلهم يومئذ عثمان بن عفان ، فبايعوه وبايعه بقية أهل  
الشورى وسائر المسلمين . فسار بالعدل ست سنين وهو في ذلك مقصر  
عن سيرة عمر ، ثم أحدث في الست الأواخر<sup>(١)</sup> أحداثاً كفر بها ، من  
تعطيل الحدود وإدالة المال واستعمال السفهاء ، وآوى طريد رسول الله

(١) أماضت كتب الأباضية والخوارج والشيعة فضلاً عن كتب أهل السنة في الحديث  
عما نسب إلى عثمان بن عفان بعد السنين الأولى من حكمه مثلما نجد في كتب الأباضية وسيرهم ،  
ومثلما نجد في السيرة النبوية لابن هشام ، والأخبار الطوال للدينوري ، والإمامة والسياسة  
لابن قتيبة ، وتاريخ الأمم والملوك للطبري ، ومروج الذهب للمسعودي فضلاً عن كتب الفرق  
والنحل المختلفة .

الحكيم بن أبي العاص<sup>(١)</sup> ، وصلى صلاة الظهر أربع ركعات ، وأنكر  
 ذلك عليه المسلمون ، فضرب عمار بن ياسر وعبد الله بن مسعود ونفي  
 أباه ذر للفقاري وغيره من خيار المسلمين . فسار إليه المسلمون واستنابوه  
 فأعطاهم الرضى ثم رجع فنكث توبته ورجع إلى جوره وأمر على ظلمه  
 فسالوه أن يعزل أو يمدل فأبى فقتلوه . وباع المسلمون بعده عليا على  
 طاعة الله وقتل من طلب بدم عثمان ، فنكث طلحة والزبير بيعة على  
 وخرجا بمائشة إلى البصرة ، فاستدعيا أهلها إلى الطلب بدم عثمان ،  
 فأجابوهما إلا من أبى ذلك من المسلمين ، وقد قاتلهم حكيم بن جويل  
 وأصحابه بالبصرة فقتلوه ، ثم سار إليهم على بالمسلمين من المدينة فدعاهما  
 إلى التوبة والرجوع فأبيا فقاتلتهما ومن معهما فهرب الزبير وثبت طلحة  
 فقتل في المعركة وقتل الزبير فارا ، فبرى المسلمون منهما ، واستنابوا عائشة  
 فقتلت من ذلك ، واستناب المسلمون الناس من ولاية عثمان وطلحة  
 [٦٠٢] بن عبيد الله والزبير بن العوام .

ثم دعا معاوية إلى الطلب بدم عثمان فصار إليه على والمسلمون فقاتلوه  
 ومن معه بصفين<sup>(٢)</sup> بعد أن دعوه ومن معه إلى الدخول في المدل

(١) طريد المصطفى : هو الحكيم بن أبي العاص عم عثمان بن عفان . وكان الرسول عليه  
 الصلاة والسلام قد أخرج الحكم وأهله من المدينة بسبب إيذائه للرسول عليه الصلاة والسلام .  
 وقد شفع عثمان بن عفان عند الرسول عليه الصلاة والسلام في إعادته فلم يعبده . ولما ولي  
 عثمان الخلافة أعاد الحكم إلى المدينة وولى ابنه الحارث بن الحكم سوق المدينة ، فأساء السيرة ،  
 واتخذ ابنه الآخر مروان بن الحكم كاتباً مشيراً .

(٢) صفين : تقع صفين في جانب الفرات الأيمن بإزاء الرقة فيما فوقها وكانت صفين مدينة  
 رومانية خربة ، وكانت الرقة قاعدة لديار مصر في أرض الجزيرة التي تقع شمال بلاد ما بين  
 النهرين . وكانت بصفين الواقعة الحربية بين على بن أبي طالب وبين معاوية بن أبي سفيان  
 في صفر سنة ٣٧ هـ ( يولية ٦٥٧ م ) .

فامتنعوا . فلما اشتدت الحرب وخرج للناس دعا معاوية بن أبي سفيان  
على بن أبي طالب إلى أن يحكما بينهما حَكَمَيْنِ يرضيان بما حكما به ،  
فبلغ ذلك المسلمين وأنكروا ذلك فلم يزل معاوية يعلى حتى أجابه إلى  
ذلك على أن يحكما بينهما عبد الله بن قيس وهو أبو موسى الأشعري<sup>(١)</sup>  
وعمر بن العاص ، على أنهما ما حكما به من شيء رضا به ، ان حكما لعلى  
وأهل العراق بالإمامة ، سلم معاوية وأهل الشام ، وإلى حكما لمعاوية وأهل  
لشام سلم على وأهل العراق .

فأنكر ذلك المسلمون وقالوا لعلى إنه لا يحل لنا أن نكف  
عن قتال معاوية ومن معه حتى يفيموا إلى أمر الله أو تنقى أرواحهم .  
فأعطاهم القوبة ، ثم طاد فنكث ، ودعا إلى تمام الحكومة ، ففارقه المسلمون  
وبرءوا منه واعتزلوه ، وبايعوا عبد الله بن وهب الراسبي<sup>(٢)</sup> إماما على

(١) عبد الله بن قيس : هو أبو موسى الأشعري ، وهو ينتسب إلى كهلان بن سبأ  
ابن يشجب بن يعرب بن قحطان . قال الهيثم بن عدى : كان حليفا لآل عتبة بن ربيعة وأسلم  
بمكة وهاجر إلى الحبشة في المرة الثانية فأقام بها ثم قدم إلى المدينة وشهد خيبر ومات سنة  
اثنين وأربعين . وقال الواقدي وغيره : لم يكن أبو موسى من مهاجري الحبشة قط ولا حليفا  
لأحد ... ومات سنة ٤٢ هـ وقيل سنة ٤٤ هـ ( انظر : البلاذري : أنساب الأشراف ج ١  
ص ٢٠١ تحقيق د . محمد حميد الله . معهد المخطوطات بالاشتراك مع دار المعارف بمصر ١٩٥٩ )  
ومن كلام على بن أبي طالب في شأن الحكَمَيْنِ : « ... ألا وإن القوم اختاروا لأنفسهم أقرب  
القوم مما يحبون ، وأنفسكم اخترتم لأنفسكم أقرب القوم مما تكرهون ، وإنما عهدكم بعبد الله  
ابن قيس بالأمس يقول إنها فتنة ... » انظر : الشريف أبو الحسن محمد الرضى بن الحسن  
الموسوي : نهج البلاغة . ص ٣٥٧ - دار الكتاب اللبناني - بيروت - الطبعة الأولى  
١٣٨٧ هـ / ١٩٦٧ م ) .

(٢) كان عبد الله بن وهب الراسبي من الصحابة الزاهدين . وكان ممن خرجوا ، بعد  
قبول على بن أبي طالب التحكيم إلى النهروان . وبايعه أصحابه على الإمامة في ١٠ شوال  
سنة ٢٧ هـ وقد قتل في معركة النهروان سنة ٣٨ هـ .

قتال أهل البنى واتباع سيرة المسلمين قبلهم . فسار إليهم على قناتهم حتى قتلهم ظالماً لهم - رحمة الله عليهم - وكان قتله إيام بالنهروان<sup>(١)</sup> فاجتجت شيعه على بما ذكر الله من حكومة الحكمين في الصيد<sup>(٢)</sup> وبين المرأة وزوجها<sup>(٣)</sup> ، وبمعاهدة النبي ﷺ سهيل بن عمرو<sup>(٤)</sup> . قتلنا لهم : أما عهد النبي ﷺ سهيل بن عمرو فإن الله نسخ ذلك بقوله : ( فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم )<sup>(٥)</sup> ، وقوله : ( قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من

---

(١) النهروان : عند سامراء في العراق شمال بغداد ، وعند مجرى قناة عند دجلة تعرف باسم مجرى النهروان .

(٢) فيما يختم بالصيد فلا شك أن الكاتب يشير إلى الآية الكريمة في سورة المائدة : ( يا أيها الذين آمنوا لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم ومن قتله منكم متعمداً جزاء مثل ما قتل من النعم يحكم به ذوا عدل منكم هدياً بالغ الكعبة أو كفارة طعام مساكين أو عدل ذلك صلباً ليذوق وبال أمره عفا الله عما سلف ومن عاد فينتقم الله منه والله عزيز ذو انتقام ) آية ٩٥ .

(٣) لا شك أن الكاتب يشير هنا إلى الآية الكريمة : ( وإن خفتن شقاق بينهما فابعثوا حكماً من أهله وحكماً من أهلها إن يريدوا إصلاحاً يوفق الله بينهما إن الله كان عليماً خبيراً ) سورة النساء : الآية ٣٥ .

(٤) سهيل بن عمرو : هو الذي أرسلته قريش على رأس وفد ، ليفاوض الرسول عليه الصلاة والسلام والمسلمين في عام الحديبية في ذي القعدة سنة ٦ هـ . وكتبت المعاهدة بين المسلمين وبين قريش ، وكان كاتبها علي بن أبي طالب ، وشهد على المعاهدة رجال من المسلمين منهم علي وعمر وأبو بكر وسعد وعثمان وأبو عبيدة وعبد الرحمن بن عوف ، وشهد عليها من قريش رجلان ، وكتبت نسخة ثانية منها أعطيت إلى سهيل بن عمرو ، وبقي الأصل عند محمد عليه الصلاة والسلام . وكانت هذه المعاهدة نصراً عظيماً للمسلمين كما جاء في سورة الفتح : ( إنا فتحنا لك فتحاً مبيناً . . . ) وقد نزلت سورة الفتح في الطريق عند الانصراف من الحديبية وكانت قضاء وبشرى بفتح مكة وغيرها في المستقبل .

(٥) سورة التوبة : آية ٥ .

الذين أوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون <sup>(١)</sup> :  
 وقوله : ( فقاتلوا التي تبغى حتى تنفي إلى أسر الله ) <sup>(٢)</sup> . فلا يقاتل الناس  
 إلا على أحد هذه المنازل ، وبها حلت دماؤهم ، إلا من وجب عليه حد  
 تذهب فيه نفسه وسلم لما وجب عليه . فلا يمدو معاوية ومن معه إحدى  
 هذه المنازل ، فأيهما كانت فليس حكومة الحسنيين لإسلام ولا جزية ولا  
 فيةة وليس تحرم دماؤهم وهم بمحكميهما . أما قولكم في الصيد والمرأة  
 فإن الله إنما حكم في ذلك أهل المدل [٦٠٣] ولم يحكم فيه أهل الكفر  
 فعصرو فاسق لا يحل تحكيمه في الصيد فكيف ما لم يأذن به الله . وقلنا :  
 رأيتم عليا قاتلهم بأمر الله أو بغير أمر الله ؟ فإن كان قاتلهم بأمر الله  
 فليس له أن يحرم قتالهم حتى يعطوا الذي امتنعوا به ، فأمر الله بقتالهم  
 على الامتناع به ، وبالامتناع به حلت دماؤهم ، وإن كان قتالهم بغير أمر  
 الله فقد ظلمهم وكفر بقتالهم .

وقلنا لهم رأيتم لو أن إماما رفع إليه عشرون رجلا قد وجب  
 عليهم الرجم بما صحت به عليهم البينة من الزنا والإحصان ، أليس قد  
 أمر الله برجمهم ؟ ! فإن قالوا نعم . قلنا لهم : رأيتم إن قال لهم الزناة  
 إنا ندعوكم إلى أن تحكم منا حكما زائفا ونحكم من أصحابك حكما فاف  
 حكما به علينا وعليك سلمنا نحن وأنت له ، أكان يحل للإمام انتظارهم  
 وتحريم رجمهم إلى متى يحكم هذان الحكمان حتى يعرف أمرهما ؟ !

(١) سورة التوبة : آية ٢٩ .

(٢) سورة المجرات : آية ٩ .

فإن قالوا : لا لأن الله قد أمره برجعهم فلا يحل له ترك ذلك منهم ، قلنا لهم وكذلك على أمره الله بقتالهم فلا يحل له ترك ذلك ولا تحريمه منهم حتى يفيثوا إلى أمر الله ، ولا يحكم أحداً منهم ولا فيهم بعد أن فرق الله بينه وبينهم . فهذا دأبل على كفر على وضلاله وصواب أهل النهروان وعدلهم ، ثم إن علياً خلع الحسكان فلم يرض حكمهما ، وفرق الله أمره بقتله عهد الرحمن بن ملجم غضباً لله وكان ذلك منه حلالاً لقتله ، الذين يأمرون بالقسط من الناس ، فرحم الله عبد الرحمن . فكانت سيرة المسلمين بعد أهل النهروان واحدة وكلهم جامعة غير أنهم كانوا مقهورين في دار تنمية بين ظهراى الجبابرة ، إلا من وجد منهم روح الجهاد تنهض إليه حتى يستشهد رحمه الله .

فخرج أهل النخيلة ، ثم قريب والزحاف ، ثم المرداس ، وغيرهم من الخوارج المسلمين على العدل والحق ، حتى خرج نافع بن الأزرق عدو الله فدعا إلى دعوة « لم يقل بها أحد »<sup>(١)</sup> قبله . ثم إنه خالف سيرة « المسلمين »<sup>(٢)</sup> فانتحل الهجرة وأضاف للشرك إلى أهل القبلة ، واستحل للسبى والغنمية فبرى منهم المسلمون . وقام نجدة بن عامر ، وعبد الله بن صفار ، فدعوا إلى مثل مادعا [٦٠٤] إليه نافع ، غير أنهما خالفاه في أمور أخرى برئ

(١) بيان بأصل المخطوطة .

(٢) بيان بأصل المخطوطة .

منه عليها جميعاً . تخالفهم عهد الله بن أباض<sup>(١)</sup> إمام المسلمين - رحمه الله -  
هو والمسلمون وبرءوا منهم ودعوا إلى دعوة المسلمين قبلهم وبرءوا<sup>(٢)</sup> من  
آراء تكفيرهم<sup>(٣)</sup> أهل القبلة وهم في نظرم<sup>(٤)</sup> فساق ضلال كفار منافقون  
يقاتلون بعد الدعوة على ما كفوا به من دين الله لا يستحل منهم سبي  
ذرية ولا غنيمة مال ، ولا يكفر المقيم بين أظهرهم ولا يستحل استمراءهم  
بغير دعوة ، ولا يفتحل المعجزة بعد النبي ﷺ ولا ينكح ذات بعل منهم .  
فهذا دين المسلمين وسيرتهم في عدوم من أهل القبلة واضحة مفيرة ،  
والحمد لله رب العالمين .

(١) عبد الله بن أباض : ينتسب إليه الأباضية ، والمعروف أن الإمام عبد الله بن أباض  
عاصر الإمام أبا الشعثاء جابر بن زيد مؤسس المذهب والفكر الأباضي ، وقد عاصر عبد الله  
ابن أباض أحداث الدولة الأموية منذ معاوية بن أبي سفيان إلى عبد الملك بن مروان . وقد  
أوردت المصادر المختلفة والمراجع الحديثة نسب عبد الله بن أباض واختلف بعضها في سلسلة  
النسب . والمعروف أن سنة مولده وسنة وفاته غير معروفة . ومن المراجع الحديثة التي أفاضت  
في ذكر ترجمته : خير الدين الزركلي : الأعلام ج ٤ ص ١٨٤ - ١٨٥ .

(٢) « وبرءوا » : زيادة من عندنا .

(٣) كتبت في المخطوطة : « كفره » .

(٤) « وهم في نظرم » : زيادة من عندنا .



(ج)

## ذكر فرق الناس

واعلموا أنه كان الناس على عهد النبي ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان على دين واحد، من أقرّ بالإسلام ثبتت له الولاية إلا أن يحدث كبيرة يحل بها خلعها<sup>(١)</sup>، حتى أحدث عثمان فافترق الناس فيه على ثلاث فرق، فرقة المسلمين الذين أنكروا عليه حديثه، وفرقة شاذية على أحداثه، وهم العثمانيون أشباع الجبابرة، وصفوا شكوا فيه وفي الذين أنكروا عليه، فلم يستحلوا نصرته ولا محاربتة، وهم الشكك أصحاب عهد الله بن عمر ومحمد بن مسلمة وسعد بن أبي وقاص. فكانوا على هذه الفرق الثلاث حتى وقع تحكيم الحكيم فافترق أصحاب عليّ على فرقتين، فرقة شاذية عليا على حديثه فسموا الشيعة، وفرقة نعمت عليه ذلك وهم المسلمون فسموا الخوارج، فهذه أربع فرق هي أصناف الأمة وكل فرقة منهم مختلفون.

فمن للشكك والمعتزلة وأصحاب الحسن بن أبي الحسن<sup>(٢)</sup> وصنوف منهم الجبابرة وأنباغهم مختلفون، إلا أن أصل دينهم أن إمامهم مطاع على كل حال.

(١) كتب في المخطوطة: «يجعل بها خلعها».

(٢) الحسن بن أبي الحسن: هو الحسن بن أبي الحسن بسار البصري ويكنى بأبي سعيد، من سادات التابعين. أبوه مولى زيد بن ثابت الأنصاري. ولد على الرق لستين بقينا من خلافة عمر بن الخطاب بالمدينة المنورة وتوفي بالبصرة مستهل رجب سنة ١١٠ هـ (ابن خلكان: وفيات الأعيان).

والشيعة مختلفون ، منهم الرافضة والزيدية وسائر صنوف الرافضة .  
والخوارج مختلفون منهم المسلمون بسمون الأباضية لمكان إمام  
المسلمين عهد الله بن أباض ، والنجدية ، والأزارقة . فكل فرقة من هؤلاء  
أيضاً مختلفة . ولسنا نشغل الكتاب بذكر اختلافهم ، يطول ذلك ، ولكنا  
أحيينا أن نذكر لكم صدرأ من [٦٠٥] ذلك لفتقوها وتعرفوا فرق من  
خالفكم من أهل القبلة فكل هؤلاء في البراءة والتكفير .

وقد اختلفت هذه الفرق في مسائل جرت بينهم ، فمنهم المرجئة ومنهم  
القدرية . فالقدرية كل من زعم أن الله لم يخلق أفعال العباد وأنهم  
يقدرون أن يفعلوا ما قد علم الله أنهم لا يفعلونه مما أمرهم بفعله ، وأن الله  
أراد أن لا يكون الكفر من الناس ، فكان منهم ما قد أراد الله أن  
لا يكون منهم ، فهذا قول للقدرية ، وقد بينا القول في ذلك ونحن  
منهم براء .

والمرجئة الذين يزعمون أن الإيمان قول بلا عمل وأن أهل الفسوق  
مؤمنون ونحن منهم براء .

وقد بينا الاحتجاج عليهم في ذكر أسماء أهل الكبائر وبرئنا من  
الشكك في شكهم في قتال الجبابرة ، وقولهم أن أهل النار من أهل  
التوحيد يخرجون منها ، وفيهم لاسم للكفر والنفاق عن فسقة أهل القبلة . . . .  
وبرئنا من الأزارقة والنجدية والصفرية وسائر صنوفهم بتسميتهم أهل القبلة  
بالشرك وانفعال الهجرة واستحلالهم للسهى والفنومة من أهل التوحيد .

(ط)

## ذكر أصحاب

من يبرأ منه من أصحاب رسول الله ﷺ  
وغيرهم من الرجال المسلمين

ومن دين المسلمين<sup>(١)</sup> للبراءة من عثمان بن عفان بما ذكرنا من  
أعدائه ومن إخوانه لطريد رسول الله ﷺ ونفيه للمسلمين وحكمه بغير  
ما أنزل الله .

والبراءة من طلحة بن عبيد الله والزبير بن العوام بغيرهما على المسلمين  
وطلبهما بدم عثمان .

والبراءة من علي بن أبي طالب بمحكيمه الحكمين وقتله المسلمين على  
إنكار ذلك .

والبراءة من معاوية بن أبي سفيان بطلبه بدم عثمان واغتيابه [٦٠٦]  
الإمامة ومحاربه المسلمين وبغية عليهم .

والبراءة من عمرو بن العاص بدخوله في الحكومة والحكم لمعاوية  
بالإمامة والطلب بدم عثمان ومحاربه المسلمين وللبنى عليهم .

والبراءة من عبد الله بن قيس أبي موسى الأشعري بدخوله في  
الحكومة . . . .

(١) المسلمون : هنا تعني الأباضية .

والبراءة من الجباية والكاذبين على الله ، والبراءة ممن تولاهم وأعانهم على جورهم أو دان بطاعتهم أو حرم قتالهم بقدر الدهوة إلى المدل .

وأما محمد بن مسلمة ، وعبد الله بن عمر ، وشمس بن أبي وقاص ، فمن المسلمين من وقف عنهم وقالوا : قد ترك الحرب ، فالله أعلم لما كان تركهم لها ، وبريء منهم بعض المسلمين ، وقالوا إنهم شكوا في قتال الفئة الباغية وفي قتال الجباية ولم يتولاهم أحد من المسلمين ، ومن وقف عنهم من المسلمين تولى من برىء منهم ، ومن تولى هؤلاء فلا ولاية له مع المسلمين .  
والحسن بن أبي الحسن من المسلمين من وقف عنه ومنهم من برىء منه على الشك في قتال الجباية ، والذين وقفوا عنه يقولون من برىء منه ، ومن تولاه فلا ولاية له مع المسلمين .

وهو بن عبد العزيز من المسلمين من وقف عنه حيث أعطاهم الرضى من نفسه واعتذر بخوف بني أمية ، ومنهم من لم ير له عذراً في النقية ورأوا أنه لا بد له أن يظهر عذر المسلمين ولا يحل له مقاررة من يكفر المسلمين وهو إمام وبرءوا منه على ذلك ، ومن وقف عنه من المسلمين من برىء منه من المسلمين ، ومن تولاه فلا ولاية له مع المسلمين .

(٥)

## ذكر أئمة المسلمين من أصحاب النبي ﷺ ومن بعدهم

وأفضل الناس بعد رسول الله ﷺ في كل وجه من الوجوه أبو بكر  
وخمر ، وليس عليهما [٦٠٧] تقديم لأحد في شيء من الأشياء وهما  
إماما المسلمين .

ثم أئمة المسلمين من بعدهم من أصحاب النبي ﷺ أبو عبيدة  
ابن الجراح ، ومعاذ بن جبل ، وعبد الرحمن بن عوف ، وعمار بن ياسر ،  
وعبد الله بن مسعود ، وأبو ذر ، وسلمان ، وصهيب ، وبلال ، وأبي  
ابن كعب ، وزيد بن صوحان ، الذي قتل يوم الجمل عند عليّ والمسلمين ،  
وخزيمة بن ثابت ، ومحمد وعبد الله ابنا بديل ، وحر قوص بن زهير  
الأسدي وزيد بن حصن الطائي اللذان استشهدا بالنهروان عند الإمام  
عبد الله بن وهب الراسبي رحمهم الله . فهؤلاء أئمة المسلمين من أصحاب  
رسول الله ﷺ ومن لم يدخل في الفتنة بعد النبي ﷺ ومن لم يسم  
وأنكر المفسر على أهله ، ومن شهد يوم الدار ، ويوم الجمل ، ويوم صفين  
وشهد للنهروان من المسلمين ، ومن لم يشهد هذه المشاهد مات على  
دينهم ومن مات قبل اختلاف الأمة فهم أئمتنا وأوليأؤنا رحمهم الله .

ثم من بعدهم عبد الله بن وهب الراسبي وأصحابه الذين جاهدوا معه يوم النهروان حتى استشهدوا - رحمهم الله - على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ثم عبد الرحمن بن ملجم رحمه الله .

ثم من بعدهم فروة بن نوفل الأشجعي، ووداع بن حوثة الأسد، ومن استشهد معهما يوم النخيلة<sup>(١)</sup> فقاتلوا بها أصحاب معاوية وأصحاب الحسن بن علي حتى استشهدوا - رحمهم الله - على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .

ومن دان بدين أهل النخيلة وأهل النهروان من لم يشهد معهم فهم أولياؤنا رحمهم الله .

ثم خوارج المسلمين من بعدهم، ثم قريب واللزخاف، وما قاتل معهما زناد بن أبي سفيان بالكوفة حتى استشهدوا رحمهم الله .

وعروة بن حدير - رحمه الله - الذي أقتله عبيد الله بن زياد .

والمرداس بن حدير وأصحابه الذين دعوا إلى دين الله وقاتلوا أصحاب عبيد الله بن زياد وأشباع، يزيد بن معاوية بعد أن دعواهم إلى دين الله حتى استشهدوا رحمهم الله .

ثم إمام المسلمين عبد الله بن أباض وسائر أئمة [٦٠٨] المسلمين جابر ابن زيد، وصحار بن عبد<sup>(٢)</sup>، وجعفر بن النعمان<sup>(٣)</sup>، وحقات بن كاتب،

(١) النخيلة : موضع بالبادية قرب الكوفة على سمت الشام .

(٢) ورد اسمه في بعض المصادر القديمة « صحار بن العبد » .

(٣) ورد اسمه في معظم المصادر القديمة « جعفر بن النعمان » وكتب في المخطوطة :

« جعفر بن النعمان » .

وأبو عبيدة مسلم بن أبي كريمة ، وأبو نوح صالح بن نوح الدهان .  
ثم عهد الله بن يحيى الإمام ، والخقار بن عوف ، وأبو الحر على  
ابن الحسين ، ومن استشهد معهم من المسلمين الذين قاتلوا أشياع مروان  
ابن محمد .

ثم عبد الرحمن بن رستم إمام أهل المغرب .

والجلندي بن مسعود إمام المسلمين بعمان ومن استشهد معه من  
المسلمين هلال بن عطية الخراساني<sup>(١)</sup> ، وخلف بن زياد البحراني ، والربيع  
ابن جندب ، وموسى بن أبي جابر ، وبشير بن المنذر ، ووائل بن أيوب ،  
ومحبوب بن الرحيل ، وهشام بن المهاجر ، وعهد الله بن أبي قيس ، وسعيد  
ابن مبشر<sup>(٢)</sup> ، وعلى بن عروة ، وهشام بن غيلان ، ومنير بن النير ،  
وسليمان بن عثمان ، وأبو منصور الخراساني ، وهشام بن عهد الله الخراساني ،  
وعهد المقدر بن الحكم ، ومحمد بن هاشم بن غيلان ، وموسى بن هلى ،  
وسعيد بن محرز ، والوضاح بن عقبة ، ومحمد بن محبوب ، أئمة المسلمين  
وقتهاؤهم - رحمهم الله ورضى عنهم وجزاهم عنا أفضل الجزاء بما آثروا  
من دين المسلمين واتقوا الله ورعوه من عهود الله وقاموا به من شرائع الله  
وأحيوه من سنن الله ، فرحمة الله عليهم ومنقرته ورضوانه .

(١) استشهد مع الإمام الجلندي بن مسعود ، هلال بن عطية الخراساني . أما بقية الأسماء  
التي وردت فلم تكن مع الجلندي حين استشهاده فيما عدا خلف بن زياد الذي كان قد مرض  
فتخلف عن السير مع الجلندي .

(٢) ورد الاسم أيضا في المصادر المختلفة « سعيد بن المبشر » .

(ك)

## ذكر الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

قال الله تبارك وتعالى : ( كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ )<sup>(١)</sup> . وقال : ( الَّذِينَ إِن مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ وَاللَّهُ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ )<sup>(٢)</sup> . فالذي يجب على المسلمين إذا كانوا قادرين ظاهرين أن تجتمع كلهم ويتشاور أهل العلم منهم ثم يقيموا إماماً ممن يستحق الإمامة ، والذي يستحقها هو الذي يبصر عدل ما يأتي ويتقن ويعرف .

ولكن معنى الذي يستحق الإمامة إذا كان ورعاً بصيراً بما يأتي ويتقن وكان يبصر الولاية والبراءة وكان قوياً على إقامة الحق وتدفع ويفرق ويقوى على إقامة العدل ويعزم عليه ، ثم عليهم له للسمع والطاعة . فمن أظهر منكراً أو قولاً من بعد دعوة إلى ترك منكروه والقوبة منه ، [٦٠٩] وليعلم حق ما وجب عليه في حديثه من فعل ، كان قد أجاب إلى القوبة ، قبلوا ذلك وأقاموا عليه الحق فيما أحدث ، وإن امتنع سألوه أن يستأمر فإن فعل أسروه وأقاموا عليه العدل ، وإن امتنع قاتلوه ومن شابهه على ذلك حتى تنفى روحه أو يفيء إلى أمر الله . فإن استطاعوا أن يقدموا مصرهم إلى غيرهم وجب ذلك عليهم كلما قدروا عليه .

(١) سورة آل عمران : آية ١١٠ .

(٢) سورة الحج : آية ٤١ .



فلودعوا الناس إلى الدخول في دين الله والتسليم للعدل ، فإن أجابوهم إلى ذلك حكموا فيهم بالعدل وأخذوا منهم ما يجب عليهم من الحقوق وسلموا إليهم حقوقهم . وإن امتنعوا حاربوهم حتى يفيثوا إلى أمر الله ، وإن لم يحاربوا ولم يسلموا أسروا وحبسوا حتى يسلموا أو يجب عليهم ما <sup>(١)</sup> يجمع عليه المسلمون فينفذ فيهم ما الذي السيرة في فساق أهل القبلة .

وأما أهل الشرك فمن امقنع منهم من الإسلام وأداء الجزية قتل وغنم ماله وسبيت ذريته ، إلا المرتد فإنه يقتل ولا سبي على ذريته ، ولكن التقتل في رجالهم ونسائهم . فإن كانوا في دار حرب غنمت أموالهم التي في دار الحرب ، وإن كانوا في دار الإسلام قتلوا ولم تغنم أموالهم ولم يرثوهم ورثتهم من أهل العهد . ومنهم من قال يلقى في بيت المال ، غير أنا نرى أنها إن أقيمت في بيت المال تركت بحالها لا ينفع بها .  
فهذه سيرتنا في أهل الشرك :

فإذا كان المسلمون في حد الضعف والتهنية فإن قدروا على الإنكار بالسيف أمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر بأسنتهم ، وإن لم يقدروا على ذلك وخافوا أنكروا بقلوبهم ، ولا بد من ذلك ولا يسع غيره .

---

(١) « عليهم ما » : أضفناها ليتسنى الكلام .

(ل)

## فى أمر الولاية والبراءة

وإذا كانت الدار دار إسلام والمسلمون ظاهرون وكلمة الله هى العليا وكلمة الذين كفروا هى السفلى ، والباطل مقهور أهله لا يأمنون على إظهاره ، فمن ظهر منه الصلاح والورع فى الدين تولاه المسلمون ولم يمتحنوا ضميره ، ولم يسألوه عن شئ من الأدیان . وإن كانت الدار دار كفر والمسلمون مقهورون والباطل ظاهر ، أو كانت الدار مهملة لا يمنع أحداً من إظهار دين حق ولا باطل فإن من [٦١٠] ظهر منه الصلاح والورع سأله المسلمون عن دينه وامتحنوه ، فإن كتمهم أسرهم وقفوا عنه ، وإن أظهر لهم ديناً من أديان الضلال برءوا منه ، وإن أظهر لهم الموافقة على ذلك تولوه .

وقد كانت الدار فى زمان أبى بكر وعمر دار إسلام وكان الناس مستغنين عن المحنة ، وكان من ظهر منه الصلاح والورع تولى على أسرهم ومن ظهر منه الكفر برى منه ، ومن لم يعرف قوله ولا عمله وقف عنه ، حتى أحدث عثمان بن عفان فاحتاج المسلمون حينئذ إلى معرفة من وافقهم ومن خالفهم فلم يدينوا بعد ذلك إلا لمن علموا منه الموافقة إذا ظهر للكفر وكانت الدار مهملة .

وكذلك أهل عُمان لما أخطأوا فى عزل الإمام للصلى بن مالك ثم تغايبت أحداثهم لم يقول أحد ظهر منه الصلاح والورع إلا بمعرفة موافقه للمسلمين فى جميع الأحداث .

فمن عرف منه الموافقة للمسلمين فيما دانوا لله به من القول والعمل  
 تبعت ولايته ، ومن ظهرت منه مخالفة للمسلمين في قول أو عمل برىء منه  
 مما انتمك من الكبائر وأمر عليه من المعاصي وكذب على الله وعلى  
 رسوله ﷺ من تدبئه بالكفر والباطل .

ومن لم يعرف قوله ولم يظهر منه كفر يبرأ منه عليه ، وقف عنه  
 وواكل عمله إلى الله ، فهذا دين المسلمين . نسأل الله العون فوق لنا ولكم  
 ﴿ رَبَّنَا إِنَّا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِي لِلْإِيمَانِ أَنْ آمِنُوا بِرَبِّكُمْ فَآمَنَّا رَبَّنَا  
 خَافِعَر لَنَا ذُنُوبَنَا وَكَفَّرَ عَنَّا سَيِّئَاتِنَا وَتَوَفَّنَا مَعَ الْأَبْرَارِ ﴾ <sup>(١)</sup> . وصلى الله  
 على رسوله محمد خاتم النبيين وعلى آله الطيبين ، وقال هو ديني ودين المسلمين .

### نُتِ السَّيِّئَةُ

تم كتاب سير المسلمين أهل الفوز رحمهم الله أجمعين

(٣١)

بسم الله الرحمن الرحيم

## ومن سيرة أبي عبيدة<sup>(١)</sup> إلى عبد الوهاب ابن عبد الرحمن بن رستم من المشايخ

وهذا عن أبي عبيدة :

قال : لا تخلوا من أن تكون دعوت للفاس إلى نمرتك على الأمر  
بالمعروف والنهي عن المنكر فلم يجهلوك ، وأفردت فهلك للقوم وثبتت  
ولايتك لإخوانك وزلت إمامتك .

(١) يظهر من المخطوطة (س ٦١١) أن أبا عبيدة هذا ليس مسلم بن أبي كريمة  
ففي س ٦١١ يقول : « قال أبو عبيدة المغربي » .  
ويذكر الشيخ الباروني رسالة نسبها إلى أبي عبيدة في موضوع الخلاف الذي وقع في إمامة  
الإمام عبد الوهاب بن عبد الرحمن بن رستم ، وقال إن أبا عبيدة أرسلها إليه ( انظر : سليمان  
ابن عبد الله الباروني : الأزهار الرباعية . ج ٢ . القاهرة المطبعة البارونية ١٣٢٤ هـ ) .  
ويعلق الأستاذ محمد علي دبور ، على ما ذكره الأستاذ سليمان بن عبد الله الباروني بقوله :  
« إن الرسالة أعجمية الأسلوب غامضة لا يمكن أن تكون من أبي عبيدة الذي نشأ في البصرة  
والذي قارع فصحاء المعتزلة كواصل بن عطاء فظهر عليهم بفزارة علمه وحدة ذكائه وبالفصاحة  
التي هي أكبر عدة في منازلة الفصحاء والبلغاء . » ثم يستطرد فيقول : « وأرى أن تلك  
الرسالة لأبي عبيدة عبد الحميد الجناوني وقد عامر الإمام عبد الوهاب وكان من أئمة جبل  
نفوسة في العلم والتقوى في ذلك العهد » . ( انظر : محمد علي دبور : تاريخ المغرب الكبير  
ج ٣ ص ١٨١ ) .

أما إمامة عبد الوهاب بن رستم فكانت بعد وفاة أبيه عبد الرحمن بن رستم من سنة  
١٦٨ هـ إلى أن توفي سنة ١٨٨ هـ ( انظر : زامباور : معجم الأنساب والأسرات الحاكمة  
في التاريخ الإسلامي ترجمة الدكتور زكي محمد حسن ج ١ ص ١٠٠ - ١٠١ - مطبعة جامعة  
القاهرة ١٩٥١ م ، والدكتور سعد زغلول عبد الحميد : تاريخ المغرب العربي ص ٣٨٦ - ٣٩٢ -  
مطبعة دار المعارف - الإسكندرية ١٩٦٥ م ، وما جاء في تاريخ المغرب الكبير للإستاذ محمد  
علي دبور ج ٢ و ج ٣ ، والدكتور عوض خليفات : نشأة الحركة الأباضية ص ١٦٤ - ١٦٨ ) .

وإما أن لا تكون دعوتهم فزالت إمامتك بالتضييع واستعلان الباطل  
قبلك فلا إمامة لك .

وإما أن تحمل سيفك على عاتقك فتفني الله بما ضمنت له [٦١١]  
وتلحق بأئمة المسلمين قبلك فهلك كل من استنصرته فذلك .

وإما أن تكون رجلاً قد عزت نفسك ومن قبلك بالضعف فحلت  
المسلمين من ولايتك والسلام .

قال أبو عبيدة المغربي : تفسير ذلك فيما أرى والله أعلم ، يعنون الإمام  
إذا رأى الرعية لم تستقم لله على الطاعة التي ينالون بها ثواب الله ، أن  
على الإمام أن يدعوهم إلى الوفاء لله بطاعته ، فإن لم يجيبوه إلى طاعة الله  
وطاعة رسوله ﷺ ، فبقى منفرداً بنفسه فهلك كل من كره الإجابة إلى  
الاستقامة ، وبقيت ولاية الإمام عند من حضر أو غاب من المسلمين  
وزلت إمامته عن الناس لأنه قد صار الإمام في هذا الوجه إلى  
حد الكتمان .

وإذا كتم الإمام خرج من حد الإمامة والظهور بالإسلام لأن البيعة  
إنما هي على إقامة كتاب الله وسنة نبيه عليه السلام واتباع آثار المسلمين  
معه ومن الرعية ، وإذا لم تف الرعية بذلك ضلوا وصار الإمام إلى حد  
الاستئمان لأنه لا يظهر المنكر بحضرة إلا على أحد وجهين ، إما أن  
يكون مقهوراً ذليلاً فليطه أن يخرج من الإمامة ولا يعتزها ولا يقر  
للمسلمين ، أو يكون مداهناً مقصوراً فلا إمامة له بالنسبة وتركه الوفاء  
بما طامد الله والمسلمين عليه .

وقد بلغنا أن أبا بكر الصديق - رضى الله عنه - بلغه أن ناماً من المسلمين كرهوا مقامه فصعد المنبر فحمد الله وأثنى عليه فقال : أيها الناس كرهتموني فاستقبلوني أفيحكم فقال له علي بن أبي طالب : هيئات هيئات لا تقال ولا تستقال ؟! فأجمع صالحو المسلمين على الرضى بإمامته ، وذلك أنه لا يلتفت في هذه الأمور إلى إنكار العامة ولا إلى رضائهم ، وإنما ينظر للناظر لله ولدينه والإسلام وأمله وهم المستنبطون .

وأما من سوام من الناس فإنما هليهم الاتباع والانتقاد وليس إليهم من النظر للإسلام وأموره والتقديم فيها بشيء . قال الله عز وجل : ( وإذا جاءهم أمر من الأمن أو الخوف أذاعوا به ولو ردوه إلى الرسول وإلى أولى الأمر منهم لعلمته الذين يستنبطونه منهم )<sup>(١)</sup> . والمستنبطون هم أهل العلم بالكفاب والسنة ، لأنهم المنهاج ، ألا ترى أنه ذمهم حين لم يردوا الأمر إلى الرسول والمستنبطين ؟!

وكان عمر بن الخطاب [٦١٢] إذا رأى من المسلمين تلسكواً يعنى تفصيلاً قال لهم : إما أن تقوموا بما عاهدتم الله وإلا خرجت إليكم من الإمامة ، فذلك ينبى لأن كلا قد وجب عليه الوفاء لله بما عاهده وذلك إذا كان عن مشورة من خيار المسلمين ورضاهم به لله ولدينه ، ثم كان منهم الوفاء بذلك والاستقامة فيه . فإن عمر - رضى الله عنه - قال : الخلافة ما اتقن عليها ، يعنى ما كان عن مشورة أهل العلم والصلاخ ،

والمالك ما أخذ بالسيف<sup>(١)</sup> فكل إمامة كانت عن غير مشورة من أهل العلم  
والصلاح فهي لمالك غير شرعية فليجوز ذلك من غير  
وكذلك من عقد له الأئمة فهي ملك .

وإما أن لا تكون دعوتهم فزالت إمامتهم بالتضييع واستعلان الباطل  
قبله وإماتة الحق فلا إمامة لك .

وذلك أن الإمام إذا ترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ،  
وإقامة الحدود وصلاة الجمعة بالناس من غير عذر يعذر بذلك مثله الفقهاء ،  
وترك جهاد العدو ودفعه عن المسلمين ، فزالت إمامته بما قهر فيه من  
أمر الظهور بذلك كله أو ببعضه .

وكذلك إذا بدل السيرة فصار بغير سيرة من مضى بغير ما هو  
معروف فيه سيرتهم وكذلك إذا ترك الأحكام .

وأما قوله أن تحمل سيفك على عاتقك فتقى الله بما ضمنته له ، أو  
تلتحق بأئمة المسلمين قبلك ، فهلك من استنصرته فذلك ، فهذا تفسير  
أول الكلام لأنه إذا بقى معه أربعون رجلا من أهل الصلاح فلا عذر  
له في الضعف .

فإذا لم يبق عنده أربعون رجلا من أهل الصلاح والأمانة كلهم  
فمليه أن يعتزل الإمامة ، ويحل اللواء ، وتسعه القوة ، فإن رجعوا إليه  
فيلزم بيته ولا يقبل ذلك منهم وقد اختبر غدرهم .

(١) يفرق هنا بين الخلافة والإمامة ، وبين الملك .

ويقال : المؤمن لا يبلغ من جبر مرتين ، فكل من دخل في الإمامة والعمالة وله فيها رأى إذا كان يصحبه ذلك بمعنى يجب الدخول فيها ويحل إليها .

وإمام المسلمين وعاملهم فيها كالمنسجون وهو كآره لذلك لأنه على خطر عظيم .

والذى يوجد عن المسلمين ، أيما إمام جى أرضا جباها غره من الجبابة فلم ينفعهم من الضعف منه أو مداينة ، هو إمام جائر فاسق فخره ونبرا منه ، ولا تلبس الحق بالباطل ونحن نعلمه ، ولا تختلف أحكامنا على الناس ، وهذا ديني ومذهبي واعتقادي ، ولست بمن يصدق للنجوم والكهانة ولا الملاحم لكن أتبع نبي محمد ﷺ [٦١٢] وأعرض ماشكل على كتاب الله تعالى ، وسنة نبيه محمد ﷺ ، وأقضى بأثار السلف الصالحين الذين لم يتخذوا دينهم هواً ولهياً ، ديني دينهم ، وإن كنت قد بان لك الحق فالحق مقبول . هذا والسلام عليك وعلى المسلمين من تلك البلاد أجمعين وصلى الله على رسوله محمد النبي وآله وسلم تسليماً .

تم الذى من السيرة عن أبى عبيدة



هذه سيرة الشيخ العالم الملامة إمام مذهب أهل الاستقامة  
والمقتدى به في الفتاوى الخاصة والعامة قطب المذهب ومداره  
وأساس قواعده ومناره عبد الله بن أباض بن تيم اللات رهط  
الأحنف بن قيس - رضى الله عنه - إلى عبد الملك بن مروان .  
وفيه - أيضا - سيرة شبيب بن عطية الغماني رحمه الله ، وهي  
سيرة حسنة . وفيه كتاب الموازنة تأليف الشيخ أبي محمد عبد الله  
ابن محمد بن بركة البهلوي الغماني السلي رحمه الله .

(٣٢)

بسم الله الرحمن الرحيم

## سيرة عبد الله بن أباض إلى عبد الملك بن مروان

من عبد الله بن أباض<sup>(١)</sup> إلى عبد الملك بن مروان : سلام عليكم . فإني  
أحمد إلهك الله الذي لا إله إلا هو وأوصيك بتقوى الله فإن الثاقبة  
للتقوى والمرد إلى الله ، واعلم أنه إنما يتقبل الله من العتقين .

(١) عبد الله بن أباض : ينسب إليه الأباضية في عمان وفي زنجبار وفي شرق إفريقيا  
وفي شمال إفريقيا وفي غير ذلك من الأماكن في ديار الإسلام . والمعروف أن اسم « الأباضية »  
اسم للتبعية وليس للتشريع ، إذ أن مؤسس المذهب والفكر الأباضي هو عياد بن زيد الذي  
ولد في عمان قبل نهاية خلافة عمر بن الخطاب ، وتوفي سنة ٩٣ هـ .

أما بعد ، جادني كتابك مع سنان بن عامر ، وإنك كتبت إلى أن أكتب إليك بكتاب ، فكتبت به إليك فنه ما تعرف ومنه ما تنكر . زعمت أنما عرفت منه ما ذكرت به من كتاب الله وحضنت عليه من طاعة الله واتباع أمره وسنة نبيه ، وأما الذي أنكرت منه فهو عند الله غيبر منكرو . وأما ما ذكرت من عثمان والذي عرضت به من شأن الأئمة وأن الله ليس ينكر علومه أحد شهادته في كتابه بما أنزله على رسوله أنه من لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون والفسقون (١) .

= أما نشأة الأباضية عقائديا وسياسيا فكانت بعد السنوات الأولى من خلافة عثمان بن عفان ( حوالي سنة ٢٩ م ) ، أو حين قبل على التحكيم ، وبايع الخارجون على التحكيم عبد الله ابن وهب الراسي أميرا للمؤمنين في سنة ٣٧ هـ . وقد أطلق الأمويون اسم « الأباضية » على هذه الجماعة التي كانت تصف نفسها باسم « الجماعة المؤمنة المسلمة » أو « المسلمين » أو « جماعة المسلمين » أو « أهل الدعوة » . ولم يقبل الأباضية في بداية الأمر تسميتهم بهذا الاسم ولكنهم قبلوه منذ خلافة عمر بن عبد العزيز ( ٩٩ - ١٠١ هـ ) وبدأ اسم الأباضية يظهر في كتبهم وكتاباتهم بعد ذلك . ولا تعرف من المصادر التي رجعنا إليها أين ومنى ولد عبد الله ابن أباس ، كذلك لا تتفق المصادر على سنة وفاته . وإن كنا نعرف من سيرته أنه عاصر الإمام أبا الشعثاء جابر بن زيد . وأخذ عنه كما أنه عاصر الأحداث في الدولة الإسلامية أيام معاوية بن أبي سفيان ( ٤٠ - ٦١ هـ ) وفي عهد عبد الملك بن مروان ( ٦٥ - ٨٦ هـ ) . وأول ما نسمع عن اشتراك عبد الله بن أباس في أمور الدولة الإسلامية حين خرج هو وجميع فرق المحسكة للدفاع عن مكة مع عبد الله بن الزبير ضد جيش يزيد بن معاوية في سنة ٦٤ هـ ثم رجوعه إلى البصرة بعد أن أمنت مكة .

ولعل السبب في تسمية هذه الجماعة المؤمنة المسلمة بالأباضية يرجع إلى أن عبد الله بن أباس استطاع أن يدافع عن آراء جماعته علنا وإن يدحض القول بأنهم من الخوارج على الإسلام ، أو من متطرفي الخوارج .

وفي كتاب عبد الله بن أباس إلى عبد الملك بن مروان يفتين لنا شجاعته في الحق وقوته في المناظرة والمجادلة . وكان عبد الله بن أباس - فضلا عن شجاعته - يستند إلى ربه وقبحه تميم في البصرة .

(١) قال الله تعالى في سورة المائدة : الآية ٤٤ ( ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون ) . وقال تعالى في سورة المائدة : الآية ٤٥ ( ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون ) . وقال تعالى في سورة المائدة : الآية ٤٧ ( ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الفاسقون ) .

وإني لم أكن أذكر لك شيئاً من شأن عثمان والأئمة إلا والله يعلمه  
أنه الحق، وسأنزع لك من ذلك للينة من كتاب الله الذي أنزله على  
رسوله، وسأكتب إليك في الذي كتبت به وأخبرك من [٦١٤] خبر عثمان  
والذي طمنا عليه فيه وأبين شأنه والذي أتى عثمان .

لقد كان كما ذكرت من قدم في الإسلام وعمل به ولكن الله لم يجر  
العباد من النعمة والردة عن الإسلام، وإن الله بميث محمداً بالحق ﷺ  
وأنزل للكتاب فيه بينات كل شيء يحكم بين الناس فيما اختلفوا ( هدى  
ورحمة لقوم يؤمنون )<sup>(١)</sup> . فأحل الله في كتابه حلالاً وحرم حراماً  
وفرض فيه حكماً وفصل فيه قضاءه وبين حدوده فقال : ( تلك حدود الله  
فلا تقربوها )<sup>(٢)</sup> . وقال : ( ومن يتعد حدود الله فأولئك هم  
الظالمون )<sup>(٣)</sup> . وقسم ربنا قسماً وليس لعباده فيه الخيرة ، ثم أمر نبيه  
باتباع كتابه ، فقال للنبي ﷺ : ( واتبع ما يؤتى إليك من ربك )<sup>(٤)</sup> .  
وقال : ( فإذا قرأناه فاتبع قرآنه ، ثم إنا علينا بيانه )<sup>(٥)</sup> . فعمل محمد  
ﷺ بأمر ربه ووجه عثمان ومن شاء الله من أصحابه لا يرون رسول الله  
يتمدى من قبله شيئاً ولا يبدل فريضة ولا يسعمل شيئاً حرمه الله ولا  
يحرم شيئاً أحله الله ولا يحكم بين الناس إلا بما أنزل الله فسكان بقول :

(١) سورة الأعراب : آية ٥٢ ، وسورة يوسف : آية ١١١ .

(٢) سورة البقرة : آية ١٨٢ .

(٣) سورة البقرة : آية ٢٢٩ .

(٤) سورة الأحزاب : آية ٢ .

(٥) سورة القیامة : الآيات ١٨ - ١٩ .

(إني أخافُ إن عصيتُ ربي عذابَ يومٍ عظيمٍ) <sup>(١)</sup> . فمَرَّ وَاللَّيْلُ مَا شَاءَ اللَّهُ تَابِعًا لِمَا أَمَرَ اللَّهُ ، يَتَّبِعُ مَا جَاءَ مِنَ اللَّهِ ، وَالْمُؤْمِنُونَ مَعَهُ يَطْمَئِنُّونَ ، وَيَنْظُرُونَ إِلَى عَمَلِهِ حَتَّى تُوَفَّاهُ اللَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَهُمْ عَنْهُ رَاضُونَ ، فَسَأَلَ اللَّهُ سَبِيلَهُ وَعَمَلًا بِسُنَّتِهِ . ثُمَّ أَوْرَثَ اللَّهُ عِبَادَهُ الْكِتَابَ لِلَّذِي جَاءَ بِهِ مَحْمُودًا وَهُدًى وَلَا يَهْدَى مِنَ الْغَايَةِ إِلَّا بِاتِّبَاعِهِ وَلَا يَضِلُّ مَنْ ضَلَّ مِنَ النَّاسِ إِلَّا بِتَرْكِهِ .

ثُمَّ قَامَ مِنْ بَعْدِهِ أَبُو بَكْرٍ عَلَى النَّاسِ فَأَخَذَ بَكْتَابَ اللَّهِ وَسُنَّةَ نَبِيِّهِ وَلَمْ يَفَارِقْهُ أَحَدٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ فِي حُكْمٍ حَكَمَهُ وَلَا قَضَمٍ قَسَمَهُ حَتَّى فَارَقَ الدُّنْيَا وَأَهْلَ الْإِسْلَامِ عَنْهُ رَاضُونَ وَلَهُ مُجَاهِدُونَ .

ثُمَّ قَامَ مِنْ بَعْدِهِ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ قَوِيًّا فِي الْأَمْرِ شَدِيدًا عَلَى أَهْلِ النِّفَاقِ ، يَهْدِي بِمَنْ كَانَ قَبْلَهُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ بِحُكْمٍ بِكِتَابِ اللَّهِ ، وَابْتِلَاءِ اللَّهِ بِفَتْوحٍ مِنَ الدُّنْيَا مَا لَمْ يَهْتَلِ بِهِ صَاحِبَاهُ ، وَفَارَقَ الدُّنْيَا وَالْدِينَ ظَاهِرًا وَكَلِمَةَ الْإِسْلَامِ جَامِعَةً وَشَهَادَتَهُمْ قَائِمَةً ، وَالْمُؤْمِنُونَ شُهَدَاءُ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ . وَكَذَلِكَ قَالَ اللَّهُ : (جَمَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا) <sup>(٢)</sup> . ثُمَّ أَشَارَ الْمُؤْمِنُونَ [٦١٥] فَوَلُّوا عُمَانَ <sup>(٣)</sup> فَعَمِلَ مَا شَاءَ اللَّهُ

(١) سورة الأَنْعَامُ : آيَةُ ١٥ ، وَسُورَةُ يُونُسَ : آيَةُ ١٥ .

(٢) سورة الْبَقَرَةِ : آيَةُ ١٤٣ .

(٣) لَمَّا طَمَنَ أَبُو لَوْلُؤَةُ الْمَجُوسِيُّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ ، أُلْحَ عَلَيْهِ الْمُهَاجِرُونَ أَنْ يَسْتَخْلَفَ فَنَزَّاهُ وَقَالَ : إِنْ اسْتَخْلَفَ فَقَدْ اسْتَخْلَفَ مِنْ هُوَ خَيْرٌ مِنِّي (يَعْنِي أَبَا بَكْرٍ) ، وَإِنْ أَتْرَكَ فَقَدْ تَرَكْتُ مِنْ هُوَ خَيْرٌ مِنِّي (يَعْنِي الرَّسُولَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ) <sup>١</sup> ، ثُمَّ اسْتَقَرَّ رَأْيُهُ عَلَى تَرْشِيحِ سُنَّةِ مَنْ كَبَّرَ الصَّعَابَةَ ، وَهُمْ عَلَى عُثْمَانَ وَطَلْحَةَ وَالزُّبَيْرِ وَسَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ لِيُخْتَارُوا الْخَلِيفَةَ مِنْ بَيْنِهِمْ .

١ - ٢٢٢ - ٢٢٣ : ٢٢٤ : ٢٢٥ : ٢٢٦ : ٢٢٧ : ٢٢٨ : ٢٢٩ : ٢٣٠ : ٢٣١ : ٢٣٢ : ٢٣٣ : ٢٣٤ : ٢٣٥ : ٢٣٦ : ٢٣٧ : ٢٣٨ : ٢٣٩ : ٢٤٠ : ٢٤١ : ٢٤٢ : ٢٤٣ : ٢٤٤ : ٢٤٥ : ٢٤٦ : ٢٤٧ : ٢٤٨ : ٢٤٩ : ٢٥٠ : ٢٥١ : ٢٥٢ : ٢٥٣ : ٢٥٤ : ٢٥٥ : ٢٥٦ : ٢٥٧ : ٢٥٨ : ٢٥٩ : ٢٦٠ : ٢٦١ : ٢٦٢ : ٢٦٣ : ٢٦٤ : ٢٦٥ : ٢٦٦ : ٢٦٧ : ٢٦٨ : ٢٦٩ : ٢٧٠ : ٢٧١ : ٢٧٢ : ٢٧٣ : ٢٧٤ : ٢٧٥ : ٢٧٦ : ٢٧٧ : ٢٧٨ : ٢٧٩ : ٢٨٠ : ٢٨١ : ٢٨٢ : ٢٨٣ : ٢٨٤ : ٢٨٥ : ٢٨٦ : ٢٨٧ : ٢٨٨ : ٢٨٩ : ٢٩٠ : ٢٩١ : ٢٩٢ : ٢٩٣ : ٢٩٤ : ٢٩٥ : ٢٩٦ : ٢٩٧ : ٢٩٨ : ٢٩٩ : ٣٠٠ : ٣٠١ : ٣٠٢ : ٣٠٣ : ٣٠٤ : ٣٠٥ : ٣٠٦ : ٣٠٧ : ٣٠٨ : ٣٠٩ : ٣١٠ : ٣١١ : ٣١٢ : ٣١٣ : ٣١٤ : ٣١٥ : ٣١٦ : ٣١٧ : ٣١٨ : ٣١٩ : ٣٢٠ : ٣٢١ : ٣٢٢ : ٣٢٣ : ٣٢٤ : ٣٢٥ : ٣٢٦ : ٣٢٧ : ٣٢٨ : ٣٢٩ : ٣٣٠ : ٣٣١ : ٣٣٢ : ٣٣٣ : ٣٣٤ : ٣٣٥ : ٣٣٦ : ٣٣٧ : ٣٣٨ : ٣٣٩ : ٣٤٠ : ٣٤١ : ٣٤٢ : ٣٤٣ : ٣٤٤ : ٣٤٥ : ٣٤٦ : ٣٤٧ : ٣٤٨ : ٣٤٩ : ٣٥٠ : ٣٥١ : ٣٥٢ : ٣٥٣ : ٣٥٤ : ٣٥٥ : ٣٥٦ : ٣٥٧ : ٣٥٨ : ٣٥٩ : ٣٦٠ : ٣٦١ : ٣٦٢ : ٣٦٣ : ٣٦٤ : ٣٦٥ : ٣٦٦ : ٣٦٧ : ٣٦٨ : ٣٦٩ : ٣٧٠ : ٣٧١ : ٣٧٢ : ٣٧٣ : ٣٧٤ : ٣٧٥ : ٣٧٦ : ٣٧٧ : ٣٧٨ : ٣٧٩ : ٣٨٠ : ٣٨١ : ٣٨٢ : ٣٨٣ : ٣٨٤ : ٣٨٥ : ٣٨٦ : ٣٨٧ : ٣٨٨ : ٣٨٩ : ٣٩٠ : ٣٩١ : ٣٩٢ : ٣٩٣ : ٣٩٤ : ٣٩٥ : ٣٩٦ : ٣٩٧ : ٣٩٨ : ٣٩٩ : ٤٠٠ : ٤٠١ : ٤٠٢ : ٤٠٣ : ٤٠٤ : ٤٠٥ : ٤٠٦ : ٤٠٧ : ٤٠٨ : ٤٠٩ : ٤١٠ : ٤١١ : ٤١٢ : ٤١٣ : ٤١٤ : ٤١٥ : ٤١٦ : ٤١٧ : ٤١٨ : ٤١٩ : ٤٢٠ : ٤٢١ : ٤٢٢ : ٤٢٣ : ٤٢٤ : ٤٢٥ : ٤٢٦ : ٤٢٧ : ٤٢٨ : ٤٢٩ : ٤٣٠ : ٤٣١ : ٤٣٢ : ٤٣٣ : ٤٣٤ : ٤٣٥ : ٤٣٦ : ٤٣٧ : ٤٣٨ : ٤٣٩ : ٤٤٠ : ٤٤١ : ٤٤٢ : ٤٤٣ : ٤٤٤ : ٤٤٥ : ٤٤٦ : ٤٤٧ : ٤٤٨ : ٤٤٩ : ٤٥٠ : ٤٥١ : ٤٥٢ : ٤٥٣ : ٤٥٤ : ٤٥٥ : ٤٥٦ : ٤٥٧ : ٤٥٨ : ٤٥٩ : ٤٦٠ : ٤٦١ : ٤٦٢ : ٤٦٣ : ٤٦٤ : ٤٦٥ : ٤٦٦ : ٤٦٧ : ٤٦٨ : ٤٦٩ : ٤٧٠ : ٤٧١ : ٤٧٢ : ٤٧٣ : ٤٧٤ : ٤٧٥ : ٤٧٦ : ٤٧٧ : ٤٧٨ : ٤٧٩ : ٤٨٠ : ٤٨١ : ٤٨٢ : ٤٨٣ : ٤٨٤ : ٤٨٥ : ٤٨٦ : ٤٨٧ : ٤٨٨ : ٤٨٩ : ٤٩٠ : ٤٩١ : ٤٩٢ : ٤٩٣ : ٤٩٤ : ٤٩٥ : ٤٩٦ : ٤٩٧ : ٤٩٨ : ٤٩٩ : ٥٠٠ : ٥٠١ : ٥٠٢ : ٥٠٣ : ٥٠٤ : ٥٠٥ : ٥٠٦ : ٥٠٧ : ٥٠٨ : ٥٠٩ : ٥١٠ : ٥١١ : ٥١٢ : ٥١٣ : ٥١٤ : ٥١٥ : ٥١٦ : ٥١٧ : ٥١٨ : ٥١٩ : ٥٢٠ : ٥٢١ : ٥٢٢ : ٥٢٣ : ٥٢٤ : ٥٢٥ : ٥٢٦ : ٥٢٧ : ٥٢٨ : ٥٢٩ : ٥٣٠ : ٥٣١ : ٥٣٢ : ٥٣٣ : ٥٣٤ : ٥٣٥ : ٥٣٦ : ٥٣٧ : ٥٣٨ : ٥٣٩ : ٥٤٠ : ٥٤١ : ٥٤٢ : ٥٤٣ : ٥٤٤ : ٥٤٥ : ٥٤٦ : ٥٤٧ : ٥٤٨ : ٥٤٩ : ٥٥٠ : ٥٥١ : ٥٥٢ : ٥٥٣ : ٥٥٤ : ٥٥٥ : ٥٥٦ : ٥٥٧ : ٥٥٨ : ٥٥٩ : ٥٦٠ : ٥٦١ : ٥٦٢ : ٥٦٣ : ٥٦٤ : ٥٦٥ : ٥٦٦ : ٥٦٧ : ٥٦٨ : ٥٦٩ : ٥٧٠ : ٥٧١ : ٥٧٢ : ٥٧٣ : ٥٧٤ : ٥٧٥ : ٥٧٦ : ٥٧٧ : ٥٧٨ : ٥٧٩ : ٥٨٠ : ٥٨١ : ٥٨٢ : ٥٨٣ : ٥٨٤ : ٥٨٥ : ٥٨٦ : ٥٨٧ : ٥٨٨ : ٥٨٩ : ٥٩٠ : ٥٩١ : ٥٩٢ : ٥٩٣ : ٥٩٤ : ٥٩٥ : ٥٩٦ : ٥٩٧ : ٥٩٨ : ٥٩٩ : ٦٠٠ : ٦٠١ : ٦٠٢ : ٦٠٣ : ٦٠٤ : ٦٠٥ : ٦٠٦ : ٦٠٧ : ٦٠٨ : ٦٠٩ : ٦١٠ : ٦١١ : ٦١٢ : ٦١٣ : ٦١٤ : ٦١٥ : ٦١٦ : ٦١٧ : ٦١٨ : ٦١٩ : ٦٢٠ : ٦٢١ : ٦٢٢ : ٦٢٣ : ٦٢٤ : ٦٢٥ : ٦٢٦ : ٦٢٧ : ٦٢٨ : ٦٢٩ : ٦٣٠ : ٦٣١ : ٦٣٢ : ٦٣٣ : ٦٣٤ : ٦٣٥ : ٦٣٦ : ٦٣٧ : ٦٣٨ : ٦٣٩ : ٦٤٠ : ٦٤١ : ٦٤٢ : ٦٤٣ : ٦٤٤ : ٦٤٥ : ٦٤٦ : ٦٤٧ : ٦٤٨ : ٦٤٩ : ٦٥٠ : ٦٥١ : ٦٥٢ : ٦٥٣ : ٦٥٤ : ٦٥٥ : ٦٥٦ : ٦٥٧ : ٦٥٨ : ٦٥٩ : ٦٦٠ : ٦٦١ : ٦٦٢ : ٦٦٣ : ٦٦٤ : ٦٦٥ : ٦٦٦ : ٦٦٧ : ٦٦٨ : ٦٦٩ : ٦٧٠ : ٦٧١ : ٦٧٢ : ٦٧٣ : ٦٧٤ : ٦٧٥ : ٦٧٦ : ٦٧٧ : ٦٧٨ : ٦٧٩ : ٦٨٠ : ٦٨١ : ٦٨٢ : ٦٨٣ : ٦٨٤ : ٦٨٥ : ٦٨٦ : ٦٨٧ : ٦٨٨ : ٦٨٩ : ٦٩٠ : ٦٩١ : ٦٩٢ : ٦٩٣ : ٦٩٤ : ٦٩٥ : ٦٩٦ : ٦٩٧ : ٦٩٨ : ٦٩٩ : ٧٠٠ : ٧٠١ : ٧٠٢ : ٧٠٣ : ٧٠٤ : ٧٠٥ : ٧٠٦ : ٧٠٧ : ٧٠٨ : ٧٠٩ : ٧١٠ : ٧١١ : ٧١٢ : ٧١٣ : ٧١٤ : ٧١٥ : ٧١٦ : ٧١٧ : ٧١٨ : ٧١٩ : ٧٢٠ : ٧٢١ : ٧٢٢ : ٧٢٣ : ٧٢٤ : ٧٢٥ : ٧٢٦ : ٧٢٧ : ٧٢٨ : ٧٢٩ : ٧٣٠ : ٧٣١ : ٧٣٢ : ٧٣٣ : ٧٣٤ : ٧٣٥ : ٧٣٦ : ٧٣٧ : ٧٣٨ : ٧٣٩ : ٧٤٠ : ٧٤١ : ٧٤٢ : ٧٤٣ : ٧٤٤ : ٧٤٥ : ٧٤٦ : ٧٤٧ : ٧٤٨ : ٧٤٩ : ٧٥٠ : ٧٥١ : ٧٥٢ : ٧٥٣ : ٧٥٤ : ٧٥٥ : ٧٥٦ : ٧٥٧ : ٧٥٨ : ٧٥٩ : ٧٦٠ : ٧٦١ : ٧٦٢ : ٧٦٣ : ٧٦٤ : ٧٦٥ : ٧٦٦ : ٧٦٧ : ٧٦٨ : ٧٦٩ : ٧٧٠ : ٧٧١ : ٧٧٢ : ٧٧٣ : ٧٧٤ : ٧٧٥ : ٧٧٦ : ٧٧٧ : ٧٧٨ : ٧٧٩ : ٧٨٠ : ٧٨١ : ٧٨٢ : ٧٨٣ : ٧٨٤ : ٧٨٥ : ٧٨٦ : ٧٨٧ : ٧٨٨ : ٧٨٩ : ٧٩٠ : ٧٩١ : ٧٩٢ : ٧٩٣ : ٧٩٤ : ٧٩٥ : ٧٩٦ : ٧٩٧ : ٧٩٨ : ٧٩٩ : ٨٠٠ : ٨٠١ : ٨٠٢ : ٨٠٣ : ٨٠٤ : ٨٠٥ : ٨٠٦ : ٨٠٧ : ٨٠٨ : ٨٠٩ : ٨١٠ : ٨١١ : ٨١٢ : ٨١٣ : ٨١٤ : ٨١٥ : ٨١٦ : ٨١٧ : ٨١٨ : ٨١٩ : ٨٢٠ : ٨٢١ : ٨٢٢ : ٨٢٣ : ٨٢٤ : ٨٢٥ : ٨٢٦ : ٨٢٧ : ٨٢٨ : ٨٢٩ : ٨٣٠ : ٨٣١ : ٨٣٢ : ٨٣٣ : ٨٣٤ : ٨٣٥ : ٨٣٦ : ٨٣٧ : ٨٣٨ : ٨٣٩ : ٨٤٠ : ٨٤١ : ٨٤٢ : ٨٤٣ : ٨٤٤ : ٨٤٥ : ٨٤٦ : ٨٤٧ : ٨٤٨ : ٨٤٩ : ٨٥٠ : ٨٥١ : ٨٥٢ : ٨٥٣ : ٨٥٤ : ٨٥٥ : ٨٥٦ : ٨٥٧ : ٨٥٨ : ٨٥٩ : ٨٦٠ : ٨٦١ : ٨٦٢ : ٨٦٣ : ٨٦٤ : ٨٦٥ : ٨٦٦ : ٨٦٧ : ٨٦٨ : ٨٦٩ : ٨٧٠ : ٨٧١ : ٨٧٢ : ٨٧٣ : ٨٧٤ : ٨٧٥ : ٨٧٦ : ٨٧٧ : ٨٧٨ : ٨٧٩ : ٨٨٠ : ٨٨١ : ٨٨٢ : ٨٨٣ : ٨٨٤ : ٨٨٥ : ٨٨٦ : ٨٨٧ : ٨٨٨ : ٨٨٩ : ٨٩٠ : ٨٩١ : ٨٩٢ : ٨٩٣ : ٨٩٤ : ٨٩٥ : ٨٩٦ : ٨٩٧ : ٨٩٨ : ٨٩٩ : ٩٠٠ : ٩٠١ : ٩٠٢ : ٩٠٣ : ٩٠٤ : ٩٠٥ : ٩٠٦ : ٩٠٧ : ٩٠٨ : ٩٠٩ : ٩١٠ : ٩١١ : ٩١٢ : ٩١٣ : ٩١٤ : ٩١٥ : ٩١٦ : ٩١٧ : ٩١٨ : ٩١٩ : ٩٢٠ : ٩٢١ : ٩٢٢ : ٩٢٣ : ٩٢٤ : ٩٢٥ : ٩٢٦ : ٩٢٧ : ٩٢٨ : ٩٢٩ : ٩٣٠ : ٩٣١ : ٩٣٢ : ٩٣٣ : ٩٣٤ : ٩٣٥ : ٩٣٦ : ٩٣٧ : ٩٣٨ : ٩٣٩ : ٩٤٠ : ٩٤١ : ٩٤٢ : ٩٤٣ : ٩٤٤ : ٩٤٥ : ٩٤٦ : ٩٤٧ : ٩٤٨ : ٩٤٩ : ٩٥٠ : ٩٥١ : ٩٥٢ : ٩٥٣ : ٩٥٤ : ٩٥٥ : ٩٥٦ : ٩٥٧ : ٩٥٨ : ٩٥٩ : ٩٦٠ : ٩٦١ : ٩٦٢ : ٩٦٣ : ٩٦٤ : ٩٦٥ : ٩٦٦ : ٩٦٧ : ٩٦٨ : ٩٦٩ : ٩٧٠ : ٩٧١ : ٩٧٢ : ٩٧٣ : ٩٧٤ : ٩٧٥ : ٩٧٦ : ٩٧٧ : ٩٧٨ : ٩٧٩ : ٩٨٠ : ٩٨١ : ٩٨٢ : ٩٨٣ : ٩٨٤ : ٩٨٥ : ٩٨٦ : ٩٨٧ : ٩٨٨ : ٩٨٩ : ٩٩٠ : ٩٩١ : ٩٩٢ : ٩٩٣ : ٩٩٤ : ٩٩٥ : ٩٩٦ : ٩٩٧ : ٩٩٨ : ٩٩٩ : ١٠٠٠ : ١٠٠١ : ١٠٠٢ : ١٠٠٣ : ١٠٠٤ : ١٠٠٥ : ١٠٠٦ : ١٠٠٧ : ١٠٠٨ : ١٠٠٩ : ١٠١٠ : ١٠١١ : ١٠١٢ : ١٠١٣ : ١٠١٤ : ١٠١٥ : ١٠١٦ : ١٠١٧ : ١٠١٨ : ١٠١٩ : ١٠٢٠ : ١٠٢١ : ١٠٢٢ : ١٠٢٣ : ١٠٢٤ : ١٠٢٥ : ١٠٢٦ : ١٠٢٧ : ١٠٢٨ : ١٠٢٩ : ١٠٣٠ : ١٠٣١ : ١٠٣٢ : ١٠٣٣ : ١٠٣٤ : ١٠٣٥ : ١٠٣٦ : ١٠٣٧ : ١٠٣٨ : ١٠٣٩ : ١٠٤٠ : ١٠٤١ : ١٠٤٢ : ١٠٤٣ : ١٠٤٤ : ١٠٤٥ : ١٠٤٦ : ١٠٤٧ : ١٠٤٨ : ١٠٤٩ : ١٠٥٠ : ١٠٥١ : ١٠٥٢ : ١٠٥٣ : ١٠٥٤ : ١٠٥٥ : ١٠٥٦ : ١٠٥٧ : ١٠٥٨ : ١٠٥٩ : ١٠٦٠ : ١٠٦١ : ١٠٦٢ : ١٠٦٣ : ١٠٦٤ : ١٠٦٥ : ١٠٦٦ : ١٠٦٧ : ١٠٦٨ : ١٠٦٩ : ١٠٧٠ : ١٠٧١ : ١٠٧٢ : ١٠٧٣ : ١٠٧٤ : ١٠٧٥ : ١٠٧٦ : ١٠٧٧ : ١٠٧٨ : ١٠٧٩ : ١٠٨٠ : ١٠٨١ : ١٠٨٢ : ١٠٨٣ : ١٠٨٤ : ١٠٨٥ : ١٠٨٦ : ١٠٨٧ : ١٠٨٨ : ١٠٨٩ : ١٠٩٠ : ١٠٩١ : ١٠٩٢ : ١٠٩٣ : ١٠٩٤ : ١٠٩٥ : ١٠٩٦ : ١٠٩٧ : ١٠٩٨ : ١٠٩٩ : ١١٠٠ : ١١٠١ : ١١٠٢ : ١١٠٣ : ١١٠٤ : ١١٠٥ : ١١٠٦ : ١١٠٧ : ١١٠٨ : ١١٠٩ : ١١١٠ : ١١١١ : ١١١٢ : ١١١٣ : ١١١٤ : ١١١٥ : ١١١٦ : ١١١٧ : ١١١٨ : ١١١٩ : ١١٢٠ : ١١٢١ : ١١٢٢ : ١١٢٣ : ١١٢٤ : ١١٢٥ : ١١٢٦ : ١١٢٧ : ١١٢٨ : ١١٢٩ : ١١٣٠ : ١١٣١ : ١١٣٢ : ١١٣٣ : ١١٣٤ : ١١٣٥ : ١١٣٦ : ١١٣٧ : ١١٣٨ : ١١٣٩ : ١١٤٠ : ١١٤١ : ١١٤٢ : ١١٤٣ : ١١٤٤ : ١١٤٥ : ١١٤٦ : ١١٤٧ : ١١٤٨ : ١١٤٩ : ١١٥٠ : ١١٥١ : ١١٥٢ : ١١٥٣ : ١١٥٤ : ١١٥٥ : ١١٥٦ : ١١٥٧ : ١١٥٨ : ١١٥٩ : ١١٦٠ : ١١٦١ : ١١٦٢ : ١١٦٣ : ١١٦٤ : ١١٦٥ : ١١٦٦ : ١١٦٧ : ١١٦٨ : ١١٦٩ : ١١٧٠ : ١١٧١ : ١١٧٢ : ١١٧٣ : ١١٧٤ : ١١٧٥ : ١١٧٦ : ١١٧٧ : ١١٧٨ : ١١٧٩ : ١١٨٠ : ١١٨١ : ١١٨٢ : ١١٨٣ : ١١٨٤ : ١١٨٥ : ١١٨٦ : ١١٨٧ : ١١٨٨ : ١١٨٩ : ١١٩٠ : ١١٩١ : ١١٩٢ : ١١٩٣ : ١١٩٤ : ١١٩٥ : ١١٩٦ : ١١٩٧ : ١١٩٨ : ١١٩٩ : ١٢٠٠ : ١٢٠١ : ١٢٠٢ : ١٢٠٣ : ١٢٠٤ : ١٢٠٥ : ١٢٠٦ : ١٢٠٧ : ١٢٠٨ : ١٢٠٩ : ١٢١٠ : ١٢١١ : ١٢١٢ : ١٢١٣ : ١٢١٤ : ١٢١٥ : ١٢١٦ : ١٢١٧ : ١٢١٨ : ١٢١٩ : ١٢٢٠ : ١٢٢١ : ١٢٢٢ : ١٢٢٣ : ١٢٢٤ : ١٢٢٥ : ١٢٢٦ : ١٢٢٧ : ١٢٢٨ : ١٢٢٩ : ١٢٣٠ : ١٢٣١ : ١٢٣٢ : ١٢٣٣ : ١٢٣٤ : ١٢٣٥ : ١٢٣٦ : ١٢٣٧ : ١٢٣٨ : ١٢٣٩ : ١٢٤٠ : ١٢٤١ : ١٢٤٢ : ١٢٤٣ : ١٢٤٤ : ١٢٤٥ : ١٢٤٦ : ١٢٤٧ : ١٢٤٨ : ١٢٤٩ : ١٢٥٠ : ١٢٥١ : ١٢٥٢ : ١٢٥٣ : ١٢٥٤ : ١٢٥٥ : ١٢٥٦ : ١٢٥٧ : ١٢٥٨ : ١٢٥٩ : ١٢٦٠ : ١٢٦١ : ١٢٦٢ : ١٢٦٣ : ١٢٦٤ : ١٢٦٥ : ١٢٦٦ : ١٢٦٧ : ١٢٦٨ : ١٢٦٩ : ١٢٧٠ : ١٢٧١ : ١٢٧٢ : ١٢٧٣ : ١٢٧٤ : ١٢٧٥ : ١٢٧٦ : ١٢٧٧ : ١٢٧٨ : ١٢٧٩ : ١٢٨٠ : ١٢٨١ : ١٢٨٢ : ١٢٨٣ : ١٢٨٤ : ١٢٨٥ : ١٢٨٦ : ١٢٨٧ : ١٢٨٨ : ١٢٨٩ : ١٢٩٠ : ١٢٩١ : ١٢٩٢ : ١٢٩٣ : ١٢٩٤ : ١٢٩٥ : ١٢٩٦ : ١٢٩٧ : ١٢٩٨ : ١٢٩٩ : ١٣٠٠ : ١٣٠١ : ١٣٠٢ : ١٣٠٣ : ١٣٠٤ : ١٣٠٥ : ١٣٠٦ : ١٣٠٧ : ١٣٠٨ : ١٣٠٩ : ١٣١٠ : ١٣١١ : ١٣١٢ : ١٣١٣ : ١٣١٤ : ١٣١٥ : ١٣١٦ : ١٣١٧ : ١٣١٨ : ١٣١٩ : ١٣٢٠ : ١٣٢١ : ١٣٢٢ : ١٣٢٣ : ١٣٢٤ : ١٣٢٥ : ١٣٢٦ : ١٣٢٧ : ١٣٢٨ : ١٣٢٩ : ١٣٣٠ : ١٣٣١ : ١٣٣٢ : ١٣٣٣ : ١٣٣٤ : ١٣٣٥ : ١٣٣٦ : ١٣٣٧ : ١٣٣٨ : ١٣٣٩ : ١٣٤٠ : ١٣٤١ : ١٣٤٢ : ١٣٤٣ : ١٣٤٤ : ١٣٤٥ : ١٣٤٦ : ١٣٤٧ : ١٣٤٨ : ١٣٤٩ : ١٣٥٠ : ١٣٥١ : ١٣٥٢ : ١٣٥٣ : ١٣٥٤ : ١٣٥٥ : ١٣٥٦ : ١٣٥٧ : ١٣٥٨ : ١٣٥٩ : ١٣٦٠ : ١٣٦١ : ١٣٦٢ : ١٣٦٣ : ١٣٦٤ : ١٣٦٥ : ١٣٦٦ : ١٣٦٧ : ١٣٦٨ : ١٣٦٩ : ١٣٧٠ : ١٣٧١ : ١٣٧٢ : ١٣٧٣ : ١٣٧٤ : ١٣٧٥ : ١٣٧٦ : ١٣٧٧ : ١٣٧٨ : ١٣٧٩ : ١٣٨٠ : ١٣٨١ : ١٣٨٢ : ١٣٨٣ : ١٣٨٤ : ١٣٨٥ : ١٣٨٦ : ١٣٨٧ : ١٣٨٨ : ١٣٨٩ : ١٣٩٠ : ١٣٩١ : ١٣٩٢ : ١٣٩٣ : ١٣٩٤ : ١٣٩٥ : ١٣٩٦ : ١٣٩٧ : ١٣٩٨ : ١٣٩٩ : ١٤٠٠ : ١٤٠١ : ١٤٠٢ : ١٤٠٣ : ١٤٠٤ : ١٤٠٥ : ١٤٠٦ : ١٤٠٧ : ١٤٠٨ : ١٤٠٩ : ١٤١٠ : ١٤١١ : ١٤١٢ : ١٤١٣ : ١٤١٤ : ١٤١٥ : ١٤١٦ : ١٤١٧ : ١٤١٨ : ١٤١٩ : ١٤٢٠ : ١٤٢١ : ١٤٢٢ : ١٤٢٣ : ١٤٢٤ : ١٤٢٥ : ١٤٢٦ : ١٤٢٧ : ١٤٢٨ : ١٤٢٩ : ١٤٣٠ : ١٤٣١ : ١٤٣٢ : ١٤٣٣ : ١٤٣٤ : ١٤٣٥ : ١٤٣٦ : ١٤٣٧ : ١٤٣٨ : ١٤٣٩ : ١٤٤٠ : ١٤٤١ : ١٤٤٢ : ١٤٤٣ : ١٤٤٤ : ١٤٤٥ : ١٤٤٦ : ١٤٤٧ : ١٤٤٨ : ١٤٤٩ : ١٤٥٠ : ١٤٥١ : ١٤٥٢ : ١٤٥٣ : ١٤٥٤ : ١٤٥٥ : ١٤٥٦ : ١٤٥٧ : ١٤٥٨ : ١٤٥٩ : ١٤٦٠ : ١٤٦١ : ١٤٦٢ : ١٤٦٣ : ١٤٦٤ : ١٤٦٥ : ١٤٦٦ : ١٤٦٧ : ١٤٦٨ : ١٤٦٩ : ١٤٧٠ : ١٤٧١ : ١٤٧٢ : ١٤٧٣ : ١٤٧٤ : ١٤٧٥ : ١٤٧٦ : ١٤٧٧ : ١٤٧٨ : ١٤٧٩ : ١٤٨٠ : ١٤٨١ : ١٤٨٢ : ١٤٨٣ : ١٤٨٤ : ١٤٨٥ : ١٤٨٦ : ١٤٨٧ : ١٤٨٨ : ١٤٨٩ : ١٤٩٠ : ١٤٩١ : ١٤٩٢ : ١٤٩٣ : ١٤٩

بما يعرف أهل الإسلام حق بسطت له الدنيا وفتح له من خزائن الأرض  
 ما شاء الله . ثم أحدث أمورا لم يعمل به أصحابه قبله وعهد القاس يومئذ  
 قريب بنبيهم حديث . فلما رأى المؤمنون ما أحدث عثمان أتوه فكلّموه  
 وذكروه بكتّاب الله وسنة من كان قبله من المؤمنين . وقال الله : ( وَمَنْ  
 أَظْلَمُ مِمَّنْ ذُكِّرَ بِآيَاتِ رَبِّهِ ثُمَّ أَعْرَضَ عَنْهَا إِنَّا مِنَ الْمُجْرِمِينَ مُنتَقِمُونَ )<sup>(١)</sup>  
 فسفه أن ذكره بآيات الله وأخذهم بالجبروت وضرب منهم من شاء الله  
 وسجن ونقام في أطراف الأرض من شاء الله منهم فيما أن ذكره  
 بكتّاب الله وسنة نبيه زمن كان قبله من المؤمنين وقال الله : ( وَمَنْ أَظْلَمُ  
 مِمَّنْ ذُكِّرَ بِآيَاتِ رَبِّهِ فَأَعْرَضَ عَنْهَا وَنَمِيَ مَا قَدَّمَتْ يَدَاهُ )<sup>(٢)</sup> .

وإني أبين لك يا عبد الملك بن مروان الذي أنكر المؤمنون على  
 عثمان وفارقناه عليه فيما استعمل من العاصي عسى أن تكون جاهلا عنه  
 غافلا وأنت على دينه وهواه لا يحملك يا عبد الملك هوى عثمان أن  
 تجحد بآيات الله وتكذب بها ۱۱۱ فإن عثمان لا يفي عنك من الله شيئا  
 فالله الله يا عبد الملك بن مروان قبل التناوش من مكان بعيد وقبل أن  
 يكون لزاما وأجل مسمى ۱۱ وإنه كان مما طمن المؤمنون عليه وفارقوه  
 وفارقناه فيه ، فإن الله قال : ( وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَتَعَ مَسَاجِدَ اللَّهِ أَنْ يُذَكَّرَ  
 فِيهَا بِاسْمِهِ وَسَمَى فِي خَرَابِهَا أُولَئِكَ مَا كَانَ لَهُمْ أَنْ يَدْخُلُوهَا إِلَّا خَائِفِينَ  
 لَهُمْ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ )<sup>(٣)</sup> . فكان عثمان

(١) سورة السجدة : آية ٢٢ .

(٢) سورة الكهف : آية ٥٧ .

(٣) سورة البقرة : آية ١٧٤ .

أول من منع مساجد الله أن يقضى فيها بكتاب الله . وما نفعناه عليه  
وفارقناه عليه أن الله قال لحمد عليه السلام : ( لا تطرد الذين يدعون ربهم  
بالفداء والعشي يريدون وجهه ما عليك من حسابهم من شيء  
وما من حسابك عليهم من شيء فتطاردتهم فتكفون من  
الظالمين )<sup>(١)</sup>.

فكان أول<sup>(٢)</sup> هذه الأمة طردهم وقامهم ، فسكان من نقام من أهل  
المدينة أبر ذرّ للفخاري ، ومسلم الجهني ، ونافع بن الخطام<sup>(٣)</sup> ، ونفى من أهل  
الكوفة كعب ابن أبي الحلة وأبي<sup>(٤)</sup> الرجل الوجاج ، وجندب بن زهير<sup>(٥)</sup> ،  
وجندب هو الذي قتل الساحر الذي كان يلعب به [٦١٦] الوليد بن عقبة<sup>(٦)</sup> ،  
ونفى عمرو بن زرارة ، وزيد بن صوحان<sup>(٧)</sup> ، وأسود بن ذريح ، ويزيد  
ابن قيس الحمداني وكردوس بن الحضرمي ، في ناس كثير من أهل  
الكوفة .

ونفى من أهل البصرة عامر بن عبد الله القشري ، ومذعور المبهدي  
ولا أستطيع لك عددهم من المؤمنين .

(١) سورة الأنعام : آية ٥٢ .

(٢) « أول » : وفي نسخة « خيار » .

(٣) ورد الاسم أيضا : « نافع بن الخطام » .

(٤) كتب في المخطوطة : « إلى » .

(٥) جندب بن زهير الأزدی : ذكر الطبري أنه قتل في صفين وهو يحارب مع علي بن أبي طالب .

(٦) الوليد بن عقبة ، أخ عثمان بن عفان لأمه ، وروى أنه وهو أمير على الكوفة ،  
صل بالناس الصبح وهو سكران ، ثم قال لهم : إن شئتم أن أزيدكم رزمة زدتمكم . فلما بلغ  
عثمان ذلك لم يسرع إلى إقامة الحد عليه ، بل أخر ذلك . ( النظر : ابن قتيبة : الإمامة والسياسة  
ج ١ ص ٣٦ ) .

(٧) زيد بن صوحان : قتل شهيدا يوم الجمل ( السالمی : تحفة الأعيان ج ١ ص ٦٩ ) .

ومما نفعنا عليه أنه أمر أخاه الوليد بن عقبة على المؤمنين ، وكان يلعب بالسحرة ويصلى بالناس سكران ، فأسق في دين الله ، أمره من أجل قرابته ، على المؤمنين المهاجرين والأنصار ، وإنما عهدهم حديث بعهد الله ورسوله والمؤمنين .

ومما نفعنا عليه إمارته قرابته على عباد الله وجعل المال دولة بين الأغنياء ، وقال الله : ( كَيْ لَا يَكُون دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ )<sup>(١)</sup> . وبدل كلام الله وبدل القول واتبع الهوى .

ومما نفعنا عليه أنه انطلق إلى الأرض يحميها لنفسه ولأهله<sup>(٢)</sup> حتى حق منع قطر السماء والرزق الذي أنزله الله لعباده ، لأنفسهم وأنعامهم . وقد قال الله : ( قُلْ أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ لَكُمْ مِنْ رِزْقٍ فَجَعَلْتُمْ مِنْهُ حَرَامًا وَحَلَالًا قُلِ اللَّهُ أُذِينَ لَكُمْ أَمْ عَلَى اللَّهِ تَفْتَرُونَ . وَمَا ظَنُّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ )<sup>(٣)</sup> .

ومما نفعنا عليه أنه أول من تعدى في الصدقات وقد قال الله : ( إِنَّمَا لِلصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْمُؤَلَّفَةِ عَلَيْهِمْ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ

(١) سورة الممتحنة : آية ٧ .

(٢) يقال حمى فلان الأرض يحميها حتى لا يقرب . والحمى موضع فيه كلاء يحمي من الناس أن يرعى . وقال الإمام الشافعي رضي الله عنه في تفسير قوله صلى الله عليه وسلم « لا حمى إلا لله ورسوله » : كان الشريف من العرب في الجاهلية إذا نزل بلدا في عشيرته استموى كلبا غمى لحاصته مدى عواء الكلب لا يشركه فيه غيره فلم يرعه معه أحد ، وكان شريك القوم في سائر المراتع حوله ، فمنه النبي صلى الله عليه وسلم أن يحمي على الناس حتى كما كانوا في الجاهلية يقتلون . ( انظر : دكتور حسن إبراهيم حسن : تاريخ الإسلام السياسي ج ١ هامش صفحة ٢٧٣ ) .

(٣) سورة يونس : الآيتان ٥٩ - ٦٠ .

وَالْفَارِغِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ  
 حَكِيمٌ <sup>(١)</sup> . وقال الله : ( وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ  
 وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ  
 وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا ) <sup>(٢)</sup> .

وأحدث عثمان منعه فرائض كان فرضها أمير المؤمنين عمر بن الخطاب  
 رحمة الله عليه ، وانتقص أصحاب بدر ألفا من عطائهم ، وكنز الذهب  
 والفضة ولم ينفقها في سبيل الله . وقال الله : ( وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ لِلذَّهَبِ  
 وَالْفِضَّةِ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِمَذَابٍ أَلِيمٍ . يَوْمَ  
 يُحْمَى عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ تَتَكْوَى بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وظُهُورُهُمْ  
 هَذَا مَا كَنْزْتُمْ لِأَنفُسِكُمْ فَذُوقُوا مَا كَنْزْتُمْ تَكْنِزُونَ ) <sup>(٣)</sup> .

ومما نفقنا عليه أنه كان يضم كل ضالة إلى إبله ولا يردّها ولا  
 يعرفها ، وكان يأخذ من الإبل والغنم ممن وجد ما عنده من الناس وإن  
 كانوا قد أسلموا عليها <sup>(٤)</sup> ، وكان لهم في [٦١٧] حكم الله أن لهم ما أسلموا  
 عليه . وقال الله : ( وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تَعْتُوا فِي الْأَرْضِ  
 مُفْسِدِينَ ) <sup>(٥)</sup> . وقال : ( لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمُ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ  
 تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ وَلَا تَقْعَلُوا أُنَافُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ

(١) سورة التوبة : آية ١٠٠ .

(٢) سورة الأحزاب : آية ٣٦ .

(٣) سورة التوبة : الآيةان ٣٤ - ٣٥ .

(٤) أسلموا عليها : تصالحوا عليها ،

(٥) سورة هود : آية ٨٥ .



بِكُمْ رَحِيماً . وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ عُدْوَانًا وَظُلْمًا فَسَوْفَ نُصْلِيهِ نَارًا وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا <sup>(١)</sup> .

وما نقصنا عليه أنه أخذ خمس الله لنفسه ويعطيها أقاربه ويجعل منهم عمالا على أصحابه وكان ذلك تبديلا لقراض الله ، وفرض الله الخس لله ورسوله ( ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل إن كنتم آمنتم بالله وما أنزلنا على عبدنا يوم الفرقان يوم التقى الجمعان والله على كل شيء قدير ) <sup>(٢)</sup> .

وما نقصنا عليه أنه منع أهل البحرين وأهل عُمان أن يبيعوا شيئا من طعامهم حتى يباع طعام الإمارة ، وكان ذلك تحريما لما أحل الله ( وأحل الله للبيع وحرم الربا ) <sup>(٣)</sup> .

فلو أردنا أن نخبر بكثير من مظالم عُمان لم نحصها إلا ما شاء الله ، وكل ما عدت عليكم من عمل عُمان يُسكّر الرجل أن يعمل بهم هذا . وكان من عمل عُمان أنه يحكم بغير ما أنزل الله وخالف سنة نبي الله والخليفين الصالحين أبي بكر ومهر وقد قال الله : ( وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا ) <sup>(٤)</sup> .

وقال : ( وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ) <sup>(٥)</sup> ( ألا لعنة

(١) سورة النساء : الآيات ٢٩ - ٣٠ .

(٢) سورة الأنفال : آية ٤١ .

(٣) سورة البقرة : آية ٢٧٥ .

(٤) سورة النساء : آية ١١٥ .

(٥) سورة المائدة : آية ٤٥ .

لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ<sup>(١)</sup> ( وَمَنْ يَلْعَنِ اللَّهُ فْلَنْ تَجِدَ لَهُ نَصِيرًا )<sup>(٢)</sup> .  
 وقال : ( لا يبالُ عهدى الظالمين )<sup>(٣)</sup> . وقال : ( ولا تركبُوا إلى الذين  
 ظلموا فممسكم النارُ وما لكم من دونِ اللهِ من أولياء ثم لا تنصرون )<sup>(٤)</sup> .  
 وقال : ( وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ )<sup>(٥)</sup>  
 والفسقون<sup>(٦)</sup> والكافرون<sup>(٧)</sup> وقال : ( ألا لعنةُ اللَّهِ عَلَى الظالمين )<sup>(٨)</sup> .  
 وقال : ( وَمَنْ يَلْعَنِ اللَّهُ فْلَنْ تَجِدَ لَهُ نَصِيرًا )<sup>(٩)</sup> . وقال : ( ولا  
 تركبُوا إلى الذين ظلموا فممسكم النارُ )<sup>(١٠)</sup> . وقال : ( وكذلك حَقَّتْ  
 كَلِمَةُ رَبِّكَ عَلَى الَّذِينَ فَسَقُوا أَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ )<sup>(١١)</sup> . فكل هذه الآيات  
 تشهد على عثمان ، وإنما شهدنا بما شهدت هذه الآيات ( الله يشهد بما  
 أنزل إليك أنزله بعلمه والملائكةُ يشهدون وكفى بالله شهيدًا )<sup>(١٢)</sup> .  
 وقال : ( فَوَرَبُّ السَّما والأرضِ إِنَّهُ لَحَقُّ مِثْلَ مَا أَنْكُمْ تَنْطِفُونَ )<sup>(١٣)</sup> .

- 
- (١) سورة هود : آية ١٨ .  
 (٢) سورة النساء : آية ٥٢ .  
 (٣) سورة البقرة : آية ١٢٤ .  
 (٤) سورة هود : آية ١١٣ .  
 (٥) سورة المائدة : آية ٤٥ .  
 (٦) وفي سورة المائدة : ( ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الفاسقون ) آية ٤٧ .  
 (٧) وفي سورة المائدة : ( ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون ) آية ٤٤ .  
 (٨) سورة هود : آية ١٨ .  
 (٩) سورة النساء : آية ٥٢ .  
 (١٠) سورة هود : آية ١١٣ .  
 (١١) سورة يونس : آية ٣٣ .  
 (١٢) سورة النساء : آية ١٦٦ .  
 (١٣) سورة الناريات : آية ٢٣ .

فلما رأى المؤمنون الذي نزل به عثمان من نصبة الله ، والمؤمنون شهداء  
الله [١١٨] ناظرون أعمال الناس ، وكذلك قال الله : ( اعملوا فسيرى الله  
عملكم ورسوله والمؤمنون ) وسُتْرُذَوْنَ إِلَى عَالِمِ الْغُيُوبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّشُكُمْ  
بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ <sup>(١)</sup> . وترك خصومة الخصمين في الحق والباطل ودفع  
حما وعد الله من الفتن ، وقال الله : ( لَأَمَّ . أَحْسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا  
أَنْ يَقُولُوا آمَنَّا وَهُمْ لَا يُفْعَلُونَ . وَلَقَدْ فَتَنَّا الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَلَيَعْلَمَنَّ  
اللَّهُ الَّذِينَ صَدَقُوا وَلَيَعْلَمَنَّ الْكَافِينَ ) <sup>(٢)</sup> .

فعلم المؤمنون أن طاعة عثمان على ذلك طاعة إبليس ، فساروا إلى  
عثمان من أطراف الأرض ، واجتمعوا في ملأ من المهاجرين والأنصار وعامة  
أزواج النبي عليه الصلاة والسلام فأتوه فذكروه الله وأخبروه الذي أتى  
من معاصي الله ، فزعم أنه يعرف الذي يقولون ، وأنه يتوب إلى الله منه  
ويراجع الحق فيقبلوا منه الذي اتقام به من اعتراف الذنب والتوبة  
والرجوع إلى أمر الله ، لجامعوه وقبلوا منه . وكان حقا على أهل الإسلام  
إذا اتقوا بالحق أن يقبلوه ويجامعوه ما استقام على الحق . فلما تفرق الناس  
على ما اتقام به من الحق نكث عن الذي عاهدوا عليه وعاد فيما تاب  
منه ، فنكث في أدبارهم أن تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف . فلما ظهر  
المؤمنون على كتابه ونكثه على العهد الذي عاهدوا عليه رجعوا فقتلوه  
يحكم الله ، وقال الله : ( وَإِنْ نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ مِنْ بَعْدِ عَهْدِهِمْ وَخَعَلُوا فِي

(١) سورة التوبة : آية ١٠٥ .

(٢) سورة النكبات : الآيات ١ - ٣ .

(١) سورة التوبة : آية ١٠٥ .

(٢) سورة النكبات : الآيات ١ - ٣ .

وَيُنِصُّكُمْ قَتَائِلُوَا أُمَّةَ الْكُفْرِ لَأَنَّهُمْ لَا أَيْمَانَ لَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَذَّكَّرُونَ<sup>(١)</sup> .  
 فجامع أهل الإسلام ما شاء الله ، وعمل بالحق ، وقد يعمل الإنسان بالإسلام  
 زماناً ثم يرتد عنه . وقال الله : ( إِنَّ الَّذِينَ ارْتَدُّوا عَلَىٰ أَذْبَارِهِمْ مِنْ بَعْدِ  
 مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ الْهُدَىٰ لِلشَّيْطَانِ سَوَّالٍ لَهُمْ وَأَمَلَىٰ لَهُمْ )<sup>(٢)</sup> .

فلما استعمل معصية الله وترك سنة من كان قبله من المؤمنين ، علم  
 المؤمنون أن الجهاد في سبيل الله أولى وأن للطاعة في مجاهدة عثمان على  
 أحكامه . فهذا من خبر عثمان والذي فارقه فيه ، ونطق عليه اليوم ،  
 وطمع عليه المؤمنون قبلها . وذكرت أنه كان مع رسول الله وخطبه<sup>(٣)</sup> ،  
 فقد كان على بن أبي طالب أقرب إلى رسول الله وأحب إليه منه ،  
 وكان ختمه ومن أهل الإسلام . وأنت [٦١٩] تشهد عليه بذلك وأنا بعد  
 على ذلك ، فكيف تكون قرابه من محمد ﷺ نجاة إذا ترك الحق  
 وضل كفر<sup>(٤)</sup> .

واعلم ، إنما علامة كفر هذه الأمة كفرها بالحكم بغير ما أنزل الله ،  
 ذلك بأن الله قال : ( وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ  
 الْكَافِرُونَ )<sup>(٥)</sup> . فلا أصدق من الله قبيلاً ، وقال : ( فَبَأَىٰ حَدِيثٍ بَعْدَ اللَّهِ  
 وَآيَاتِهِ يُؤْمِنُونَ )<sup>(٦)</sup> .

(١) سورة التوبة : آية ١٢ .

(٢) سورة محمد : آية ٢٥ .

(٣) الحسن : زوج الامة . الجمع أختان .

(٤) كتب في الخطوطة : « وتلا » .

(٥) سورة المائدة : آية ٤٤ .

(٦) سورة المجانية : آية ٦ .

فلا يغرنك يا عبد الملك بن مروان ، عثمان عن نفسك ، ولا تسند  
ديفك إلى الرجال يقيمون ويريدون ويستدرجون من حيث لا يملون ،  
فإن أملك الأهمال بنحواتها ، وكتاب الله جديد ينطق بالحق أجازنا الله  
بإقناعه أن نضل أو نبغى<sup>(١)</sup> فاعتصم بحبل الله يا عبد الملك واعتصم بالله ،  
ولأنه من يعتصم بالله يهده صراطا مستقيما<sup>(٢)</sup> . وهو حبل الله للذي أمر  
المؤمنين أن يعتصموا به ولا يفرقوا . وليس حبل الله الرجال من أيهم  
حسنَ يهبون ويطمعون ، فأذكرك الله لما أن تدبرت القرآن فإنه حق .  
وقال الله : ( أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا )<sup>(٣)</sup> . فكان  
قابلاً لما جاء من الله تهدي ، وبه تخاصم من خصمك من الناس ، وإليه  
تدعو وبه تخرج ، فإنه من يكن القرآن حجته يوم القيامة به يخاصم من  
خاصمه ويفلح في الدنيا والآخرة . فإن الناس قد اختصموا ( إنكم يوم  
القيامة عند ربكم تختصمون )<sup>(٤)</sup> فتمل لما بعد الموت ولا يغرنك  
بالله الفرور .

(١) وفي نسخة : « أن نبغى أو نضل » :

(٢) وفي النسخة التي نقلها إلينا البرادى والجواهر المتقاة : « واعتصم بحبل الله يا عبد الملك .  
واعتصم بالله يهديك إلى صراط مستقيم . قال الله عز وجل ( ومن يعتصم بالله فقد هدي إلى  
صراط مستقيم ) » - سورة آل عمران : آية ١٠١ - « وكتاب الله هو حبل الله المتين الذي  
أمر المؤمنين أن يعتصموا به فقال : ( واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا ) - سورة آل عمران :  
آية ١٠٣ - « فأنتدك الله أن تدبر معاني القرآن وتكون مهتديا به مخلصا به . قال الله عز وجل :  
( أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا ) . » :

(٣) سورة محمد : آية ٢٤ .

(٤) سورة الزمر : آية ٣١ .

وأما قولك في شأن معاوية بن أبي سفيان أن الله قام معه وعجل نصره وأفلح حجه وأظهره على عدوه بطلب دم عثمان ، فإن يكن يعتبر الدين من قبل الدولة أن يظهر الناس بعضهم على بعض في الدنيا فإننا لا نقبر الدين بالدولة ، فقد ظهر المسلمون على الكفار منما ، ولينظر كيف يعملون ، وقد ظهر الكفار على المسلمين ليبتلى المسلمين بذلك وعلى الكافرين<sup>(١)</sup> . وقال : ( وَتِلْكَ الْأَيَّامُ قُدَّوْا لَهَا بَيْنَ النَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَيَتَّخِذَ مِنْكُمْ شُهَدَاءَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ . وَلِيُمَحِّصَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَيَمْحَقَ الْكَافِرِينَ )<sup>(٢)</sup> .

فإن كان الدين إذا ظهر الناس بعضهم على بعض فقد سمعت الذي أصاب المشركون من يوم أحد ، وقد ظهر الذين قتلوا ابن عفان عليه وعلى شيعة يوم الدار<sup>(٣)</sup> وظهر أيضاً على ، على أهل البصرة وهم شيعة [٦٢٠] عثمان<sup>(٤)</sup> ، وظهر الخفار على ابن زياد<sup>(٥)</sup> وأصحابه وهم شيعة ،

(١) وفي نسخة « وعلا الكافرين » .

(٢) سورة آل عمران : الآيات ١٤٠ - ١٤١ .

(٣) اقتحم الثوار على عثمان بن عفان داره ، بمد أن نشب القتال بينهم وبين من تصدى للدفاع عنه وذلك في الثامن عشر من ذي الحجة سنة ٣٥ هـ وقتلوه وعرف ذلك اليوم « بيوم الدار » .

(٤) يشير إلى انصار علي بن أبي طالب في موقعة الجمل ، التي دارت بينه وبين السيدة عائشة وطلحة والزبير وذلك في جمادى الآخرة سنة ٣٦ هـ .

(٥) كتب في المخطوطة : « ابن يزيد » و « ابن زيد » وفي اعتقادنا أنه خطأ في النسخ فقط . وقد أرسل المختار بن أبي عبيد الثقفي ، جيشاً بقيادة إبراهيم بن الأشتر لقتال عبيد الله بن زياد عامل الأمويين . وسار إبراهيم بن الأشتر حين لقي ابن زياد ومن معه من أهل الشام على نهر الحازر ( نهر بين لابل والموصل ويصب في دجلة ) فدارت الدائرة على ابن زياد وقتل هو وكثير من أهل الشام وحل رأسه إلى المختار .

وظهر مصعب الخبيث على المختار<sup>(١)</sup> ، وظهر ابن السجف على أخنس  
ابن دجلة وأصحابه ، وظهر أهل الشام على أهل المدينة<sup>(٢)</sup> ، وظهر  
ابن الزبير على أهل الشام بمكة يوم استفتحوا منها ما حرم الله عليكم  
وهم شيعتكم .

فإن كان هؤلاء على الدين فلا يعتبر الدين من قبل الدولة ، فقد  
يظهر الناس بعضهم على بعض ويعطى الله رجالا ملكا في الدنيا ، فقد  
أعطى فرعون ملكا وظهر في الأرض ، وقد أعطى للذي حاج إبراهيم في  
ربه ، وقد أعطى فرعون ما سمعت .

ثم إنما اشترى معاوية الإمارة من الحسن بن علي ، ثم لم يف له  
بالذي عاهده عليه . وقال : ( وأوفوا بعهد الله إذا عاهدتم ولا تنقضوا  
الأيمانَ بعدَ تركيدها وقد جعلتم الله عليكم كفيلاً إن الله يعلم  
ما تفلعلون . ولا تكونوا كالتى نقضت غزلها من بعد قوة أنكاثا  
تفخذون أيمانكم دخلاً بينكم أن تكون أمة هي أربى من  
أمة إنما يبلوكم الله به وليبين لكم يوم القيامة ما كنتم  
فيه تَخْتَفُونَ )<sup>(٣)</sup>

(١) هزم المختار وقتل في الكوفة سنة ٦٧ هـ في الحرب التي دارت بينه وبين مصعب

ابن الزبير .

(٢) حاصر مسلم بن عقبة المري ، المدينة المنورة ، من ناحية الحرة وقتعها وأباحها ،  
وذلك في أثناء حكم يزيد بن معاوية .

(٣) سورة النحل : الآيتان ٩١ - ٩٢ .

فلا تسأل عن معاوية ولا عن عمله ولا صنيعة ، غير انا قد أدركناه  
ورأينا عمله وسيرته في الناس ولا نعلم من الناس أحداً<sup>(١)</sup> أترك للقسمة التي  
قسمها الله ، ولا لحكم حكمه الله ، ولا أسفك لدم حرام منه ، ولو لم يصب  
من الدماء إلا دم ابن سمية<sup>(٢)</sup> لكان في ذلك ما يكفره .

ثم استخلف ابنه يزيد فاسقاً من الناس ليعيناً يشرب الخمر المكفر  
فيكفيه من سوء ، وكان يقبع هواه بغير هدى من الله وقال الله : ( وَمَنْ  
أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِنَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ  
الظَّالِمِينَ )<sup>(٣)</sup> . فلم يخف عمل معاوية ويزيد على كل ذى عقل من الناس ،  
فاتق الله يا عبد الملك ولا تخادع من نفسك في معاوية !! فقد بلغنا أن  
أهل البيت يطعنون على معاوية ويزيد وعملهما وما رأى من خبر معاوية  
من بعدهما ، فالذى طمنا عليهم وعليه وفارقناه عليه ، فإن منهم فتنة كن  
يكون يتولى عثمان ومن بعده . فإننا نشهد الله والملائكة أنا منهم براء ولهم  
أعداء ، بأيدينا وألسنتنا وقلوبنا ، نعيش على ذلك ما عشنا ونموت عليه  
إذا متنا ، ونبعث عليه إذا بعثنا ، نحاسب بذلك عند الله .

---

(١) كتب في المخطوطة : « شيئاً لأحد » .

(٢) يشير إلى ما عمله معاوية بن أبي سفيان في سنة ٤٥ هـ حين رد اعتبار زياد بن سمية  
في نسبه فأحب أن يجعله أخاه وأتى بشهود شهدوا بأنه ابن أبي سفيان ، وهذا ما يعبر عنه  
بالاستنطاق . وأصبح زياد يعرف باسم زياد بن أبي سفيان بعد أن كان يعرف باسم زياد بن سمية  
أو زياد بن أبيه . وقد دفع معاوية إلى ذلك الاعتبارات السياسية ، ومنذ أن اعترف معاوية  
ابن أبي سفيان بزياد أخاً له وابناً غير شرعي لأبيه ، تفانى زياد في خدمة البيت الأموي .

(٣) سورة القصص : آية ٥٠ .



وكتبته إلى تحذرنى الغلو فى الدين . وإني أعوذ بالله من الغلو فى الدين ، [٦٢١] وسأبين لك ما الغلو فى الدين إذا جهلته ، فإنه ما كان يقال على الله غير الحق ويعمل بغير كتابه للذى بين لنا سنة نبيه للذى بين<sup>(١)</sup> لنا ، اتباعك قوماً قد ضلوا وأضلوا عن سواء السبيل . فذلك عثمان والأئمة من بعدهم وأنت على طاعتهم وتجايعهم على موصية الله ، والله يقول : ( يا أهل الكتاب لا تغفلوا فى دينكم ولا تقولوا على الله إلا الحق )<sup>(٢)</sup> . فهذا سبيل أهل الغلو فى الدين فليس من دعا إلى الله وإلى كتابه ورضى بحكمه ، وغضب لله حين عصى أمره ، وأخذ بحكمه حين ضيع وتوكت سنة نبيه .

وكتبته إلى تعرض على الخوارج ، تزعم أنهم يفلون فى دينهم ويفارقون أهل الإسلام ، وتزعم أنهم يتبعون غير سبيل المؤمنين وإني أبين لك سبيلهم ، إسم أصحاب عثمان ، وللذى أنكروا عليه ما أحدث من تغيير السنة . فارقوه حين أحدث وترك حكم الله ، وفارقوه حين عصى ربه ، وهم أصحاب على بن أبى طالب حين حكم عمرو بن العاص وترك حكم الله ، فأنكروه عليه وفارقوه فيه وأبوا أن يقرروا لحكم البشر دون حكم كتاب الله ، فهم لمن بعدهم أشد عداوةً وأشد مفارقةً . كانوا يتولون فى دينهم وسفهم رسول الله ﷺ وأبا بكر وعمر بن الخطاب ، ويدعون إلى

(١) فى نسخة أخرى : « سنة نبيه التى سن ، وقال الله تعالى : ( يا أهل الكتاب لا تغفلوا فى دينكم غير الحق ) » .  
فما يتعلق بالآية القرآنية : انظر : سورة المائدة : آية ٧٧ .  
(٢) سورة النساء : آية ١٧١ .

سبيلهم ويرضون بستمهم على ذلك ، كانوا يخرجون وإليه يدعون وعليه يفارقون . وقد علم من عرفهم من الناس ورأى عملهم أنهم كانوا أحسن الناس هملاً وأشد فقلاً في سبيل الله . وقال الله : ( قَاتِلُوا الَّذِينَ يَلُونَكُمْ مِنَ الْكُفَّارِ وَلْيَجِدُوا فِيكُمْ غِلْظَةً وَعَلِمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ )<sup>(١)</sup> .

فهذا خبر الخوارج ، نشهد الله والملائكة أنا لمن عااهم أعداء وأنا لمن والاهم أولياء بأيدينا وألسنتنا وقلوبنا ، على ذلك نعيش ماعشنا ، ونموت على ذلك إذا مقنا ، غير أنا نبرأ إلى الله من ابن الأزرق وأتباعه من الناس ، لقد كانوا خرجوا حين خرجوا على الإسلام فيما ظهر لنا ولكنهم ارتدوا عنه وكفروا بعد إيمانهم<sup>(٢)</sup> ، فنبأ إلى الله منهم .

أما بعد فإنك كتبت إلى أن أكتب إليك بحواب كتابك ، وأجتهد في النصيحة ، وإنى أبين لك إن كنت تعلم وأضلل ما كتبت إليك به ، وذكرني بالله أن أبين لك فإني قد [٦٢٢] بينت لك يجهد نفسي ، وأخبرتكم خبر الأمة ، وكان حقاً على أن أنصح لك وأبين لك ما قد علمت . إن الله يقول : ( إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ مَا أُنْزِلُوا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ . إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَبَيَّنُّوا فَأُولَئِكَ أَتُوبُ عَلَيْهِمْ وَأَنَا التَّوَّابُ الرَّحِيمُ )<sup>(٣)</sup> . فإن الله لم يتخذني عبداً وأن أكفر بربي ،

(١) سورة التوبة : آية ١٢٣ .

(٢) يشير هنا إلى نبرأ الأباضية من نافع بن الأزرق والأزارقة وذلك لتلوم وتطعنهم في الدين .

(٣) سورة البقرة : الآيات ١٥٩ - ١٦٠ .

ولا أخادع الناس بشيء ليس في نفسي، وأخالف إلى ما أنهى عنه، فأمرى.  
 علانية غير سر، أَدْعُو<sup>(١)</sup> إلى كتاب الله وليحلوا حلاله ويحرموا حرامه  
 وبرضوا بحكمه ويقبضوا إلى دينهم وراجعوا كتاب الله، وإن أَدْعَوْكُمْ إلى  
 كتاب الله ليحكم بيني وبينكم في الذي اختلفوا فيه ونحرم ما حرم الله  
 ونحكم بما حكم الله ونبرأ ممن برىء الله منه ورسوله، ونتولى من  
 يقول الله، ونطيع من أحل لنا طاعته في كتابه، ونمضي من أمر الله  
 بمصيبته. أن نطيعه فهذا الذي أدركنا عليه نبينا ﷺ. وإن هذه الأمة  
 لم تحرم حراماً ولم تسفك دماء إلا حين تركوا كتاب ربهم الذي أمرهم  
 أن يمتصموا به، ويأمنوا عليه، وأهم لا يزالون مفترقين مختلفين حتى  
 راجعوا كتاب الله وسنة نبيه وينتصحووا بكتاب الله على أنفسهم،  
 ويحكموه إلى ما اختلفوا فيه. فإن الله يقول: (وما اختلفتم فيه من شيء  
 فحُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبِّي عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ)<sup>(٢)</sup>  
 وإن هذا هو السبيل الواضح لا يشبه به شيء من السبل، وهو الذي  
 هدى الله به من كان قبلنا، محمداً ﷺ، والخليفةين الصالحين من بعده،  
 فلا يضل من اتبعه ولا يهتدى من تركه، وقال: (وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي  
 مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ، ذَلِكُمْ  
 وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ)<sup>(٣)</sup>. فاحذر أن تفرق بك السبل عن سبيله.

(١) وفي نسخة: «أَدْعَوْكُمْ إلى كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم لتعلموا الحلال.

وتحرموا الحرام ولا تظلموا الناس شيئا».

(٢) سورة الشورى: آية ١٠.

(٣) سورة الأنعام: آية ١٥٣.

ويزين لك الضلالة باتباعك هواك فيما جمعت إليه الرجال ، فلأنهم لن  
 ينفوا عنك من الله شيئاً ، إنما هي الأهواء والدين . إنما يتبع الناس في  
 الدنيا والآخرة إمامين ، إمام هدى ، وإمام ضلالة . أما إمام الهدى فهو  
 يحكم بما أنزل الله ويقسم بقسمه ويتبع كتاب الله ، وهم الذين قال الله :  
 ( وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا إِنَّمَا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا  
 يُوقِنُونَ )<sup>(١)</sup> . وهؤلاء أولياء المؤمنين الذين أمر الله [٦٢٣] بطاعتهم ،  
 ونهى عن معصيتهم . وأما إمام الضلالة فهو الذى يحكم بنهى ما أنزل الله  
 ويقسم بنهى ما قسم الله ، ويتبع هواه بنهى سنة من الله فذلك كفر كما سمي  
 الله ، ونهى عن طاعتهم وأمر بجهادهم ، وقال : ( فلا تطع الكافرين  
 وَجَاهِدُوهُمْ بِرِّ جِهَادٍ كَبِيرٍ )<sup>(٢)</sup> . فإنه حق أنزله بالحق وينطق به ، وليس  
 بعد الحق إلا الضلال فأنى تصرفون . ولا يضرين الذكر عنك صفحا ،  
 ولا تشكن فى كتاب الله ، ولا حول ولا قوة إلا بالله ، فإنه من لم ينفعه  
 كتاب الله ، لم ينفعه غيره .

كتبت إلى أن أكتب إليك بمرجوع كتابك ، فإنى قد كتبت  
 إليك ، وأنا أذكرك بالله العظيم إن استطعت بالله لما قرأت كته بى ثم  
 تدبر فيه وأنت فارغ ثم تدبره ، فقد كتبت إليك بجواب كتابك وبينت  
 لك ما علمت ونصحت لك . فإنى أذكرك بالله العظيم لما قرأت كتابى

(١) سورة الجدة : آية ٢٤ .

(٢) سورة الفرقان : آية ٥٢ .

وتدبرته ، واكتب إلى ان استطعت بحواب كفاي إذا كتبت إليك ،  
 إنما اتنازع فيه أنا وأنت ، أنزع عليه بينة من كتاب الله أصدق فيه  
 قولك فلا تعرض لي بالدنيا فإنه لا رغبة لي في الدنيا ،  
 وليست من حاجتي ، ولكن اتكن نصحتك لي في الدين ، ولما بعد الموت  
 فإن ذلك أفضل الفصيحة . فإن الله قادر أن يجمع بيننا وبينك على الطاعة ،  
 فإنه لا خير لمن لم يكن على طاعة الله . وبالله التوفيق وفيه الرضى ،  
 والسلام عليه ، والحمد لله ، وصلى الله على نبيه محمد وآله وسلم تسليما .  
 تمت للسيرة بحمد الله وعونه وتوفيقه ، وصلى الله على سيدنا محمد  
 ﷺ تسليماً<sup>(١)</sup> .

(١) لاحظنا أن كتاب الإمام عبد الله بن أباض إلى عبد الملك بن مروان فيه بعض الاختلافات البسيطة من حيث الإضافة أو الحذف في النص ، وأيضاً فيما يتعلق ببعض الآيات القرآنية ، وذلك في المصادر والمراجع الأباضية المختلفة . قارن مثلاً : البرادى : الجواهر المنتقاة ص ١٥٦ - ١٦٧ ، والسيابى الساملى : إزالة الوغناء عن أتباع أبي الشفاء ص ٨٦ - ١٠١ .

(٣٣)

بسم الله الرحمن الرحيم

## سيرة شبيب بن عطية العمانى<sup>(١)</sup>

أما بعد ، فإنه بلغنا أن رسول الله ﷺ كان يقول : « يد المسلمين واحدة على من سواهم » و « المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يخذله » وقد أمسينم وأمسينا إخواناً على الحال التي قد ترون ، اختلفت فيه أعلام الأمة وتشنت أسرها ووثب بعضهم على بعض كالسباع ينهش بعضها بعضاً بالظلم والمدوان والفسم وانتهاك المحارم لا يعرفون الله ولا حرمة الإسلام ولا يحجزون به ، وأمسينا وأمسينم بحمد الله ونعم الله علينا وعليكم سابقة ، وفضله علينا وعليكم عظيم يأمن بعضنا بعضاً ويعرف بعضنا [٦٢٤] لبعض حرمة الإسلام وحق أهله ، وكتاب الله أمامنا وأمامكم إن كننا وكنتم صادقين .

---

(١) شبيب بن عطية العمانى : من علماء وفقهاء عمان الأباضية في أواخر القرن الأول وأوائل الثاني الهجرى . كان في أيامه حاجب والربيع بن حبيب في العراق ، وعبد الله بن القاسم وهلال بن عطية وخلف بن زياد البهراني وموسى بن أبي جابر الأزكاني وبشير بن المنذر الزراني ومنير بن النير الجمالاني ، وقال أبو الحسن البستاني « وكان هؤلاء بعضهم أكبر من بعض واقتدى بعضهم بعض » . وذكر أبو محمد وأبو الحسن وغيرهما أنه كان من اصحاب الجلفندي ابن مسعود ، إمام عمان ، الذين كان يستشيرهم الإمام وكانوا يجاهدون معه . وذكروا أنه شبيباً كان يجيئ القرى ولم يكن إماماً منصوباً وإنما كان عتسباً ، والظاهر أن أمره هذا كان بعد إمامة الجلفندي ( ١٣١-١٣٣/١٣٤ ) .

وعرف شبيب بن عطية بأنه كان رجلاً صلباً في دينه شديداً على الجباية داعياً إلى مخالفتهم . ويذكر السامري أن له سيرة تنبئ عن تصلبه في دينه وشدة على البغاة ، ثم يذكر السامري مطلع هذه السيرة التي نحن بصددناها ( انظر : السامري : تحفة الأعيان ج ١ ص ٦٧ و٦٨ و٦٩-٨١ ) .

أيها الناس ، اعلّموا أن من أمرنا أن نقاتل ونقتل من عصى الله حتى يفيثوا إلى أمر الله أو تنفى أرواحنا إن شاء الله نرد مدار الإسلام إلى معالمها الأولى التي كانت على عهد نبي الله والدين من بعده ، ألى بكر وعمر . حلال الله حلال إلى يوم القيامة ، وحرام الله حرام إلى يوم القيامة ، ورضى الله رضى إلى يوم القيامة ، وسخط الله سخط إلى يوم القيامة ، لا نفقض الطاعة بالمصية ولا نثبت الطاعة بالمصية بالطاعة ، ولكن حتى يستكمل الناس جميعا الطاعة بحدودها وعلامها ومغارها وأحكامها وأنسابها والرضى بها . فنكره هذا فالطريق له مخلى يذهب حيث شاء من البر والبحر . وإيكن امرؤ على حذر أن يتقبع عورات المسلمين ، ويكاتب عدوم ، ويشغب عليهم فيمتدخ عليهم بشغبه بين المسلمين بطانة قد نهى الله عن إقرارهم بين ظهرانى المسلمين أقوله : ( لا تتخذوا بطانة من دونكم لا يألؤنكم خبيالاً وذوّوا مآعظهم قد بدت البغضاء من أفواههم وما تخفي صدورهم أكبر )<sup>(١)</sup> ، وقوله : ( تَبَيَّنَ لَكُمُ الْفَاسِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ وَالْمُرْجِفُونَ فِي الْمَدِينَةِ لَنُغْرِيَنَّكَ بِهِمْ ثُمَّ لَا يُجَاوِرُونَكَ فِيهَا إِلَّا قَلِيلًا . مَلَمُؤِينَ أَيْنَمَا تَقِفُوا أَخِذُوا وَقُفُّوا رَثِيلًا )<sup>(٢)</sup> .

فمن كان فى قلبه مرض لأهل هذا الحديث أو زبغ عنه إلى غيره ، أو للمسلمين غاشاً فليذهب حيث شاء فليطاب داراً غير دار المسلمين . ولا يقولن غداً إن أو بفته<sup>(٣)</sup> سوء أعماله ظلمت واعتدى على ، فإننا قد أعذرنا وأنذرنا والله المستعان .

(١) سورة آل عمران : آية ١١٨ .

(٢) سورة الأحزاب : الآيتان : ٦٠ - ٦١ .

(٣) بفته : أناه بفته أى فجأة .

أما بعد، فإننا ندعو إلى كتاب الله وسنة نبيه وهدى الذين من بعده أبى بكر وعمر، وأثر أهل التنزيل عند التأويل في أهل الأحداث أن يقاتلوا محدثهم أو يراجعوا أمر الله بالقربة، ولا سبي ولا غنيمة ولا شك في تسليم ذلك، لتكون عليه ألفة المسلمين وجماعتهم. فمن كان دعوته فيها الرضى والتسليم فهو منا ونحن منه، وإن أقام أو ظمن فتولى على ذلك القاصى منهم واللباقى، أولهم وآخرهم. ومن رد علينا دعوةنا بالترك والسخط نبرأ منهم وفارقهم ونحلمهم بها الماضى واللباقى، أولهم وآخرهم، وفارق حبلى الله الذى أمر العباد أن يتمسكوا به وخالفه فله عذاب عظيم، واتبع (غير سبيل المؤمنين) فوالله ما تولى [٦٢٥] ونُصِّلَ لَهُمْ سَاءَتْ مَصِيرًا<sup>(١)</sup>. ثبت له المذاب على الخلاف لسبيل المؤمنين، واتخذ غير الرشد سبيلاً، ولم يعن على البر والتقوى. وقد قال الله تعالى: (وَتَمَآوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَمَآوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللَّهَ<sup>(٢)</sup>). فوالله ما فى الله من شك ولا فى كتابه إلك، فقد عر الله أقواماً بذلك فقال: (وَأَن يَرَوْا سَبِيلَ ارشِدٍ لَا يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا وَإِن يَرَوْا سَبِيلَ الْغَىِّ يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا<sup>(٣)</sup>). .

وقد قال: (الَّذِينَ إِن مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ وَاللَّهُ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ<sup>(٤)</sup>). .

(١) سورة النساء: آية ١١٥ .

(٢) سورة المائدة: آية ٢ .

(٣) سورة الأعراف: آية ١٤٦ .

(٤) سورة الحج: آية ٤١ .



وَعَيَّرَ أَقْوَامًا تَرَكَوا الْأَمْرَ بِالْمَعْرُوفِ فَقَالَ اللَّهُ : ( أَوَلَا يَنْبَهُهُمْ الرَّبَّانِيُّونَ  
وَالْأَخْبَارُ عَنْ قَوْلِهِمُ الْإِثْمَ وَأَكْلِهِمُ السَّخِطَ لَيْسَ مَا كَانُوا  
يَصْنَعُونَ )<sup>(١)</sup> . يقول : لَيْسَ مَا فَعَلْتَ الْفُقَهَاءُ وَالْعُلَمَاءُ حِينَ تَرَكَوا الْأَمْرَ  
بِالْمَعْرُوفِ وَالْعَمَى عَنِ الْمَنْكَرِ . وَعَيَّرَهُمْ فِي آيَةٍ أُخْرَى فَقَالَ : ( تَرَى كَثِيرًا  
مِنْهُمْ يَقُولُونَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيْسَ مَا قَدَّمَتْ لَهُمْ أَنْفُسُهُمْ أَنْ  
سَخِطَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَفِي الْعَذَابِ لَهُمْ خَالِدُونَ )<sup>(٢)</sup> .

يقول : ( وَلَوْ كَانُوا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مَا اتَّخَذُوا لَهُمْ  
أَوْلِيَاءَ وَلَكِنْ كَثِيرًا مِنْهُمْ فَاسِقُونَ )<sup>(٣)</sup> . وعموا عن الهدى وقد  
حذر الله أقواما ، فقال هذا ( بَصَائِرُ مِنْ رَبِّكُمْ فَمَنْ أَبْصَرَ فَلِنَفْسِهِ  
وَمَنْ عَمِيَ فَمَلِئَهَا )<sup>(٤)</sup> .

فعليناكم ببقوى الله عباد الله ، وتعاونوا على عدل ما أظهر الله إليكم ،  
ولو لم يكن المسلمون قاموا بالحق وأظهروا عدلا لكفتم أخفى في هذا  
الزمان ، أن تجمع كلمتكم على أن تمنعوا بلادكم أن يدخل عليكم  
جبار ، أشباه من قد رأيتم ، فيطأكم بمذلة وصفار فيسفك دماءكم ويسلب  
أموالكم أشباه من قد رأيتم ، وينتهك حريمكم كما قد ايجلى غيركم .  
فانظروا حجج المسامين على أهل الشك والعمى في فقال أهل البنى يستنصروا  
في فقال عدوكم .

(١) سورة المائدة : آية ٦٣ .

(٢) سورة المائدة : آية ٨٠ .

(٣) سورة المائدة : آية ٨١ .

(٤) سورة الأنعام : آية ١٠٤ .

إن مما أضلهم الله وأعمى أبصارهم أن قالوا : أحدث عثمان بعد رسول الله ﷺ والخليفين من بعده ، وما أوتى إلى عثمان أكثر مما أوتى هو وأحدث .

وقد يعرف أولو الألباب الذى أتى عثمان من انتهاك المحرم ، والذى استحل من أصحاب رسول الله من أبى ذر ، وعمار ، وابن مسعود وغيرهم ، ونحوه [٦٢٦] الأمور عن حدودها ، وخلاف رسول الله ﷺ ، والخليفين من بعده أعظم من قتله ، إذ أرى أن يمدل أو يمتزل . فلأن يكن عثمان قتل حقا بمحدث أوجب عليه فيه القتل ، فقد ضل العصاة بترك جماعة من قتله وإظهار عذرهم وجهدهم ، وعيث عثمان وعيث من نصره ، ومعرفة الفضل لمن قتله إذ هجروا عن عونهم والقيام معه .

وإن كان عثمان قتل مظلوما فقد ضل الجماعة بقضيتهم حق إمامهم وخذلانهم إياه ، وهو صاحب البيعة والصفقة والسنة ، إذا لم ينعوه ولم يقوموا بنصره ويطلبوا بدمه ومظلمته ولم يعرفوا الفضل لمن معه وقام بنصره ويطلب بدمه ولم يحاموه ولم يعيخوا قاتله وظالمه .

وإن مما أضلهم الله به وأعمى أبصارهم تحريفهم الأحاديث التى جاءت عن رسول الله ﷺ ، كأن « يذكر قوما يبرقون من الدين كما يبرق السهم من الرمية ثم لا يرجعون حتى يعود إلى فوقه ، يقرءون القرآن ولا يجاوز تراقيهم » فزعموا أن سلف المسلمين<sup>(١)</sup> الذين أنكروا المنكر حين

(١) يعنى بالمسلمين الموارج .

أحدثه المحدثون ، وخرجوا من ديارهم وفارقوا الأزواج والأموال والبنين والذات والشهوات ، وبذلوا مهج أنفسهم على أن يطاع الله ولا يعصى ، وآثروا أنفسهم إذ أحدث المحدثون الأحداث ، وألقوا عن أنفسهم عهد الكتاب وما حملهم الله به من أسر دينه من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وادعوا الحجة والعدل لأنفسهم بما لم يأذن الله لهم حين وقعت الفسقة ، فزعموا أنهم لا يدرون كيف المخرج منها حين اختلطت عليهم الأمور ، فلا يعرفون الحق ولا يعرفون المبطل ، ولا يعرفون المهتدين ، قد باءوا بالبنى عن الحق . وقد قال الله ( قد جاءكم بَصَائِرُ مِنْ رَبِّكُمْ فَمَنْ أَبْصَرَ فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ عَمِيَ فَمَلِئَهَا )<sup>(١)</sup> . وقد قال الله : ( الَّذِينَ إِنْ مَكَّنَّا لَهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ )<sup>(٢)</sup> .

وقد قال الله : ( وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا وَاذْكُرُوا [٦٢٧] نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِيَعْتِقٍ إِخْوَانًا وَكُنْتُمْ عَلَى شَئِمٍ فَخَفِرَ مِنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُمْ مِنْهَا كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ . وَلَقَدْ كُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتْلِحُونَ )<sup>(٣)</sup> .

(١) سورة الأنعام : آية ١٠٤ .

(٢) سورة الحج : آية ٤١ .

(٣) سورة آل عمران : الآيتان ١٠٣-١٠٤ .

وقال : ( وَتَمَاوَنُوا عَلَى الْاِثْرِ وَالتَّقْوَى وَلَا تَمَآوَنُوا عَلَى الْاِثْمِ  
وَالْعُدْوَانِ )<sup>(١)</sup> .

فضيعوا حق جماعة أهل الهدى والقيام بالنسط حين قتل عثمان وذلك  
أن زعموا أنهم لا يدرون بحق قتل عثمان أو بنير حق ، وقد شهدوا  
قتله وعابوا عمله . وقد زعموا أنهم لا يدرون الحق عليهم نصره أم  
لا يدرون الحق على قاتله القود<sup>(٢)</sup> أم لا .

وزعموا أنهم لا يفارقون أحداً على قتل عثمان ، ولا على نصره ، ولا  
بجامعوه ، ولا يدرون أنهم جماعة الهدى أو مع غيرهم ، وشكّوا فيما قال  
الله : ( مَقَاتِلُوا لِمَن تَبَغَّى حَتَّى تَبْغَى إِلَى أَمْرِ اللَّهِ )<sup>(٣)</sup> . فيكونون زعموا  
« كن عبد الله المقتول » بدعة ابقدها شيعة من الفصرائية مأثاما<sup>(٤)</sup> حق  
ما أمر الله به من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر . وزعموا أن إمامهم  
في ذلك قول ابن آدم : ( ائِنَّ بَسَطْتَ إِلَيَّ يَدَكَ لِتَقْتُلَنِي مَا أَنَا بِبَاسِطٍ  
يَدِي إِلَيْكَ لِأَقْتُلَكَ )<sup>(٥)</sup> . فقلنا لهم : أكان كتب الله على ابن آدم  
أن يقاتل من قاتله ؟ فإن قالوا : لا ندرى ، قلنا لهم : إن الله يقول من  
بعد ابن آدم لقوم أمرهم الله بالقتال فأبوا : ( قالوا يا موسى إنا لن  
ندخلها أبداً ماداموا فيها فاذهب أنت وربك فأكبلا إنا هاهنا  
فَاعِدُون . قال رَبِّ إِنِّي لَا أَمْلِكُ إِلَّا نَفْسِي وَأَخِي )<sup>(٦)</sup> . فعيمهم الله أربعين

(١) سورة المائدة : آية ٢ .

(٢) أقاد القاتل بالقتيل : قتله ليه قودا أى بدلا منه .

(٣) سورة الحجرات : آية ٩ .

(٤) المأثى والمأثاة : الوجه الذى يؤتى منه .

(٥) سورة المائدة : آية ٢٨ .

(٦) سورة المائدة : الآيتان ٢٤ — ٢٥ .

سنة لجنهم عن القتال . وقال لقوم : ( فلما كُتِبَ عليهم القتالُ تَوَلَّوْا إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ )<sup>(١)</sup> . وقال : ( كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهُ لَكُمْ )<sup>(٢)</sup> .

فإن قالوا : إن أولئك تولوا وجهدوا عن قتال المشركين . قلنا : فإننا قد أمرنا بقتال أهل البغي ، لم تنسخ ولم تحول بعد ما أمر به . وقد يعرف أولو الأبواب أن الأخذ بما أمر به من طاعته التي يرضى بها من يعرف له امتثال أمره رضا ، فإن ترك ما أمر الله من طاعته [٦٢٨] التي سخط بها في إنكار حقها سخط ومروق من الدين .

وقد يعرف ذوو<sup>(٣)</sup> الأبواب أن العمة عن الحق مراق من الدين بما ضيعوا من حق جماعة الهدى والقيام بالقسط . وما أضلهم الله به وأعمى أبصارهم أن زعموا أن رسول الله ﷺ كان يقول : « ستكونون فتن كالليل المظلم يكون للقاعد فيها خيراً من القائم ، وللقائم فيها خيراً من الماشي ، والماشي فيها خيراً من الراكب » . وقالوا : إنه كان يقول ﷺ : « سترون فتنًا كالليل المظلم كلما ذهب رسل جاء رسل آخر يصبح المرء فيها مؤمنًا ويمسى كافرًا ويمسى مؤمنًا ويصبح كافرًا ، ويبيع المرء فيها دينه ببيع الثوب الخلق » .

(١) سورة البقرة : آية ٢٤٦ .

(٢) سورة البقرة : آية ٢١٦ .

(٣) كتب في المخطوطة : « ذوى » .

وقال رسول الله ﷺ في حجة الوداع : « لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض » . فزعموا أنهم مفتتهم هذه الأحاديث عن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والقيام بالقسط . فأما من أضيع القيام بالقسط بركوب المحرمات سيضل من ضيعه بتركه في إنكار حقه ولزوم غيره بما لم يأذن به الله .

وقد يعلم ذوو الأبواب إن دعا جبسار عفيف إلى طاعة نفسه في اتباع هواه وشهوته بتضييع حق الله وحق رسوله وحق الكتاب وحق أثر أئمة الهدى ، أولى بإجابة الناس إياه على ذلك فيما أحبوا أو كرهوا واتخاذهم ذلك في طول الدهر ، إنها فتنة عمياء الاعد فيها خير من القائم ، والائم فيها خير من الماشي ، والماشي فيها خير من الراكب . وهي الفتن المظلمة كلما ذهب رسل جاء رسل آخر . والرسل بعد الرسل بدعة يبتدعها قوم ويتخذونها ديناً يدعون إليها ، كلما قامت بدعة وضلالة ، أفنى الله أرواحهم ، جاءت بدعة أخرى أشباه من قد رأيتم من الظلمة والدعاة إلى الظلم والجور والفلو والعدوان والجبرية . وقد يعرف ذوو الأبواب أن قتل أهل البدع على ما ابتدعوا بعضهم بعضاً في تضييع حق الله كفار وأن خروجهم من العدل إلى البدع خروج من الإيمان يصبح به المرء كافراً ، وأن رجوعهم من البدع إلى العدل وأهل الإيمان يصبح به المرء [ ٦٢٩ ] مؤمناً ، وأن اتباع أهل البدع بالطمع وهو يعرف العدل وأهله فيبيع المرء دينه بيع الثوب الخلق .

ومما أضلهم الله به وأعمى أبصارهم أن زعموا أن رسول الله ﷺ قال : « سيمز الله هذا الدين برجال لا خلاق لهم » . فرأت الجماعة مع الملوك من قومهم بهذا القول من رسول الله . وقد زعموا أن ملوك قومهم تركوا كتاب الله وسنة نبيه ، وأثر أئمة الهدى ، واتبعوا أهواءهم بغير هدى من الله ، واتخذوه ديناً وقاتلوا من خالفهم . فكفى بهذا من ضلال قوم يزعمون أن الجماعة مع قومهم وم يشهدون عليهم بهذا .

وقد يعرف ذور الألباب أن من عصى الله وانتهك حرامه وقتل من أطاع الله وأذل أهله ، أنه لم يعرف بذلك دين الله ، ولكن سقته بذلك دين الله وصغره ، وأن ذلك من قول رسول الله ﷺ وقوله لقوم قاتلوا مع رسول الله ومن بعده وقاتلوا مع أئمة الهدى حتى أعز الله الإسلام وأهله وأذل الكفر وأهله ، ثم وقعت الفتنة التي ذكر الله ( وَلِيُمَحِّصَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَيَمْحَقَ الْكَافِرِينَ )<sup>(١)</sup> . فضيعوا ما كانوا عليه من نصر دين الله بعد أن أعز الله الدين على أيديهم ، وركبوا الحرمات والشهوات وسفك الدماء الحرام ، وهم الذين أعز الله بهم الدين ، وكانوا يقاتلون على العدل مع نبي الله وأئمة الهدى من بعد رسول الله ، وهم الذين لا خلاق لهم إذ ضيعوا ما كانوا عليه وصاروا إلى ما صاروا إليه من ركوب الحرمات ، ألا وبما أن ذلك أنا قلنا لهم : أليس تعلمون أن الله يقول : ( وَهَدَى اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ

(١) سورة آل عمران : آية ١٤١ .

لِيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ. وَابْتِغَاءَ مَا  
 لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَىٰ لَهُمْ وَلِيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا  
 يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا <sup>(١)</sup>. فقلنا لهم: أليس تعلمون أنكم  
 للدين والأمر عليه إظهار حلال الله وإنكار حرامه، وإنفاذ أحكام الله  
 وإعلامه، والرضى بما رضى وللخط بما سخط. فإن قالوا: نعم، فقد  
 عرفوا أن ملوك قومهم قد أظهروا استحقاق [٢٣٠] محارم الله وقتلوا  
 من أطاع الله، وإن قالوا: لا، فكيف تكون الجماعة على من عصى الله  
 وقد قال الله: (وَتَمَازِنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالْقَوَىٰ وَلَا تَمَازِنُوا عَلَى الْإِثْمِ  
 وَالْمُدُونِ) <sup>(٢)</sup>. فكيف يكون عز دين الله بقول من أطاع الله !!

ومما أضلهم الله به وأعمى أبصارهم، أنهم جمعوا كل من نصب القتال  
 من هذه الأمة على ضلالة أو هدى، ضللاً، وقالوا: القاتل والمقتول في النار  
 بحق نصب القتال أو بغير حق.

وقد يعرف ذوو الألباب أن الله إنما بعث نبيه ﷺ مجاهداً في  
 سبيل الله بالسيف. وإلى ذلك دعا أئمة الهدى من بعده، إذ قال أبو بكر  
 رحمه الله عليه، إذ ارتد من ارتد من العرب: لو منعوني عقلاً مما  
 أعطوا رسول الله ﷺ لقاتلتهم عليه حتى يعطوه. وقد أمر الله بقتال  
 أهل البنى. وقد يقول أهل العمى والشك: إن أهل البنى من أهل القرآن  
 غير مشركين. وقالوا: إنما أنزل الله ذلك في قوم قاتلوا بالأيدي والنفال.

(١) سورة النور: آية ٥٥.

(٢) سورة المائدة: آية ٢.



فذلك أقطع لحجتهم وأبين لعذر المسلمين في قتال أهل البغي إذ اقتتل جنسان من الأنصار بالأيدي والدمال . فأنزل الله فيهم أن يعطوا الحق من أنفسهم الذي وجب لبعضهم على بعض في قتالهم بالأيدي والدمال ، حيث يقول : ( فإن بغت إحداهما على الأخرى )<sup>(١)</sup> . وبفيهم امتناع بحق ما وجب عليها ، فقال : ( فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله )<sup>(٢)</sup> ، وذلك للتسليم . فكيف من قاتل بالسيف على أن يطفىء نور الله وبحول سنة رسول الله ، ويهدم مفار الإسلام ويضيع أعلامها ويضع الأمور على هواه ، فسئل أن يرجع من ذلك إلى العدل يأخذ حقه ويؤثر على الناس حقوقهم فأبى وامتنع .

وقد يعرف ذور الألباب أن هؤلاء أحق أن يقاتلوا حتى يرجعوا إلى عدل الله وحكم للكتاب من قوم امتنعوا بحق ما وجب عليهم من ضرب الأيدي والدمال .

ومما أضلهم [٦٣١] الله به وأعمى أبصارهم أن زعموا ذلك ، لو كان إمام هدى قائماً بالقسط فأحدث مُحدث في حكمه وجب عليه فيه حق أو حد ، وطلب إليه الإمام تسليم ما وجب عليه من حق أو حد وامتنع كان على المسلمين جميعاً حقّاً واجباً أن يعينوا إمامهم ويؤازروه على قتال للذي امتنع بحق ما وجب عليه في حدّته حق واجب ، يطلب إليه للرعية والإمام حتى يعلم ذلك للحق أو يقتله الله ومن معه . وإن كان إماماً أحدث حدّاً وجب عليه في حدّته ذلك حق أو حد فطلبت إليه الرعية

(١) سورة المجرات : آية ٩ .

(٢) سورة المجرات : آية ٩ .

أن يعطى الحق من نفسه الذى وجب عليه فامتنع من المسلمين ، فعليهم زعموا ، أن يكفوا أيديهم عنه ولا يقاتلوه ولا يعينوا من قاتله حتى يعطى الحق من نفسه الذى وجب عليه ، ولا يقوموا بالتسقط مع غيره . فكفى بهذا ضلالا من قوم يزعمون إن أحدث إمامهم لا يقوموه ولا يردوه إلا أن يرجع طوعا من نفسه ولا يقوموا إن أبى أن يرجع وإن ضيع حق الله وحدوده وحق ذى الحق .

وقد يعرف ذوو الألباب أن الإمام رجل من المسلمين له ما لهم وعليه ما عليهم ليس له ( أن ) يستحل بما ولاه الله من أمر عباده وبلاده حراما ولا يحرم حلالا ، بل يزيد بتلك الولاية لحق الله تعظيما . وقد قال خليفة رسول الله أبو بكر الصديق ، رحمة الله عليه ، وهو يذكر المسلمين : « إننى لست بخيركم فإن أحسنت فأعينونى وإن أسأت فقومونى » فيأمر أبو بكر أن يقوم إذا أساء وترك العدل أو يمضى لغنيمة هذه الأمة ظلمهم وجورهم وينصب الجماعة معهم . فسبحان الله ! ! لقد ضل العامة بالشك فى دين الله وأضلوا كثيرا ، وضلوا عن سواء السبيل . ومما أضلهم الله به وأعى أبصارهم أن زعموا أن رسول الله ﷺ قال للأَنْصَار « إنكم سترون من بعدى اثارة » ، قالوا فما تأمرنا يا رسول الله ؟ قال : « اصبروا حتى تردوا على الخوض » . فقلنا لهم : أمرهم رسول الله بالصبر على هدامهم وجماعتهم وجهادهم وقيامهم بالتسقط والأمر بالمعروف الذى فارقه عليه ، أو أمرهم بإلقاء ذلك وتركه إن استؤثر عليهم ؟ فإن قالوا : بلى ، أمرهم بلزوم الأمر الذى فارقه عليه واتباعه والصبر عليه ولم

يميلوا في بدعة من استأثر لشهوته وتضييع حق الله [٦٣٢] وحدوده ، فقد صدقوا ، وذلك الحق :

وإن قالوا : بل أمرم بإلقاء ذلك الأمر والتفرق إلى بيوتهم ، فقد كذبوا لأن ذلك خلاف لكتاب الله وأمر رسوله . يقول : ( اعتصموا بحبل الله جميعاً )<sup>(١)</sup> . وحبل الله عهده في حلاله وحرامه ورضاه وسخطه ، إذ يقول الله تعالى : ( وتعاونوا على البر والتقوى )<sup>(٢)</sup> . وقوله : ( يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنِّي هَدَىٰ فِرَاقَ اتَّبَعِ مُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشَقَّ )<sup>(٣)</sup> .

وقد يعرف ذوو الأبواب أن الذي ترك القيام مع الجماعة على كتاب الله وسنة نبيه وهدى الأئمة من بعده أبي بكر وعمر ، وانقلب إلى بيعة ، وضيع حق الله وحدوده تاركاً ما أمره الله به من ذلك ، فإن رسول الله ﷺ لم يفه عما أمر الله ولم يأمر بما نهى الله عنه . وقد تعلمون أن رسول الله ﷺ قال في مرضه الذي توفاه الله فيه : « لا تفرقوا ، فإنني لم أحل إلا ما أحل للقرآن ولم أحرم إلا ما حرم للقرآن » . ولم يفارق الهدى ﷺ حتى حملهم دون جماعة الهدى .

ومما أضلهم الله به وأعمى أبصارهم ، زعموا أن أهل بدر اخلفوا وضرب الناس بعضهم ببعض وسفكوا الدماء ونقضوا الميثاق ونكثوا العهد وتركوا جماعتهم التي فارقوا عليها نبيهم ، وقتل بعضهم بعضاً على الملك ، زعموا أنهم قادة الضلالة والبهدة وأنهم في الجنة وأنبايعهم في النار .

(١) سورة آل عمران : آية ١٠٣ .

(٢) سورة المائدة : آية ٢ .

(٣) سورة طه : آية ١٢٣ .

كذلك زعموا أن رسول الله قال : « ما يدريكم اهل الله قد اطلع على اهل بدر ، فقال : اعملوا ما شئتم فإني قد غفرت لکم » ولقوله زعموا ، إذ يقول الله : ( ونزعنا ما فی صدورهم من غلٍّ إخواننا علی سررٍ متقابلين )<sup>(١)</sup> .

فقلنا لهم : أرايتم قول الله لهم ( اعملوا ما شئتم )<sup>(٢)</sup> إلى ما شاء من التيسير من طاعة الله ، أو أباح لهم الحرمات والشهوات ؟ فإن قالوا : للتيسير من طاعة الله ، فقد صدقوا وذلك الحق من للعامل منهم على التمام والتيسير من طاعة الله ومغفوراً إذ يقول : ( وَمَنْ أَوْفَى بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهِهُ اللَّهُ فسيؤتيه أجراً عظيماً )<sup>(٣)</sup> .

فإن قالوا بل مغفوراً لهم في اتباع الحرمات والشهوات فقد كذبوا . وقد يعرف ذور الألباب أن المقيع منهم للشهوات تارك لوصية ربه إذ يقول : ( وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبُنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً )<sup>(٤)</sup> . وقد تعلمون أنه عني بهذا أصحاب رسول الله خاصة ، وأنه تارك لوصية فيه إذ يقول : « لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض » . وقد تعلمون أن عمر بن الخطاب جلد قدامة بن مظعون للهدري ثمانين جلدة في الحجر ، فلو كان مغفوراً لقدامة شهوته ما جلده [٦٣٣] عمر ثمانين جلدة ، وما كان الجارود يقول لابن عمر بن الخطاب ، إذ جاءه في شهادة على خاله

(١) سورة الحجر : آية ٤٧ .

(٢) سورة فصلت : آية ٤٠ .

(٣) سورة الفتح : آية ١٠ .

(٤) سورة الأنفال : آية ٢٥ .

فقال له الجارود : « ابن أخى ، ليجلدن خالك أو ليكفرن أبوك » . ولو كان  
مفقوراً لندامة شهوته ما كان الجارود يقول لابن عمر : « ليكفرن أبوك »  
بتعطيل الحد منه .

وقد تعلمون أن رسول الله ﷺ ذكر حوضه فقال : « والذى نفس  
عمد بيده ، ليردن الحوض رجال ، فإذا عرفوني وعرفتكم اخملجوا من  
دونى فأقول يا رب أصحابى أصحابى ، فيقال لى : ماتدرى ما أحدثوا  
بمدك ؟ ١٩ .

وقد يعرف ذوو الألباب أن الذى يقول الله : ( ونزعنا ما فى  
صدورهم من غل )<sup>(١)</sup> أنهم قاتلوا رسول الله مع المشركين وقاتلوا المسلمين  
وعملوا أعمال الجاهلية ، ثم أسلموا فسمعوا قول الله فيمن قتل : ( مؤمناً  
معمداً )<sup>(٢)</sup> ، وما ذكر الله على تلك الأعمال من العذاب ، فقالوا :  
يا رسول الله ١٩ كل هذا قد عملنا ١١ فأنزل الله : ( وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ  
يَلْقَ أَثَامًا . يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهَانًا .  
إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا )<sup>(٣)</sup> . فالقاتل نائب والمفقول  
فى الجنة ، نزع الله ما فى صدورهم من غل . وكذلك قال عمر بن الخطاب  
رحمه الله حيث بلغه قتل عكرمة بن أبى جهل بالشام شهيداً ، قال : قدم  
انثنين إلى الجنة ، ثم أتبعهما ، وكان قتل يوم بدر رجلين من الأنصار .

(١) سورة الحجر : آية ٤٧ .

(٢) سورة النساء : آية ٩٣ .

(٣) سورة الفرقان : الآيات ٦٨ - ٧٠ .

فإن يكن لأحد عذر في تضییع حق الله وحدوده فأحق للناس بالذور على التضييع الأتباع الذين لم يشهدوا التنزيل ولم يصحبوا النبي ولم يفهموا حكم القرآن وسنته ، إذ وجدوا أهل للتنزيل مختلفين عليهم مع أن لا عذر لأحد في معصية الله ، وكتاب الله بين أظهرهم وسنة نبيهم محمد ﷺ . وما أضلهم الله به وأعمى أبصارهم أنهم يزعمون أن رسول الله ﷺ أعطى محمد بن مسلمة الأنصارى سيفاً وقال له : قاتل به المشركين ما قاتلوا وإذا رأيت مسلمين يقاتل أحدهما الآخر فاعد إلى سيفك فاضرب به الحجر حتى يثلم ثم ارجع إلى بيتك فاجلس فيه حتى يأتيك يد خاطئة أو منية قاضية .

قلنا أبهذا عهد نبي الله إلى جميع المؤمنين أو أمر خاص لمحمد ابن مسلمة ؟ فإن قالوا : أمر خاص لمحمد بن مسلمة ، قلنا : الله ورسوله أعلم بما خص محمد بن مسلمة . وضع محمد بن مسلمة عهد رسول الله ﷺ [٦٣٤] الذي خصه به رسول الله ﷺ ، إذ شهد وقعة الدار يوم مقتل عثمان ثم انصرف ، فقال : ما رأيت رائحة أشبه برائحة بدر من هذا اليوم . وإن قالوا : بل هو أمر عام لجميع المؤمنين ، لأن رسول الله ﷺ قال : « إذا اختلف الناس فليحكمكم بهدي محمد بن مسلمة » . وعهد رسول الله إلى محمد بن مسلمة كما زعمتم أن يجلس في بيته حتى تأتيه يد خاطئة أو منية قاضية ، قلنا لهم : أعلم رسول الله جميع المؤمنين بهذه هذا وأظهره لهم ؟ فإن قالوا : لا ، فقد حملوا التضييع والسفه على رسول الله ﷺ إذ زعموا أنه لم يعلم المؤمنين بهذه الله ورسالته وبريء المؤمنون من تضییع ذلك العهد إذ لم يعلموه .

وإن قالوا: قد أعلم المؤمنين ذلك من أصحاب رسول الله وغيرهم ، فقد هلك إذا أصحاب بدر وغيرهم من المهاجرين والأنصار والتابعين لأنهم تركوا هدى محمد بن مسلمة ولم يجلسوا في بيوتهم وخرجوا مع علي وقاتلوا معه أهل النهي . يقول الله : ( قاتلوا التي تبغى حتى تنفء إلى أمر الله )<sup>(١)</sup> . وبقول رسول الله لعمار : ( ثق لك الفئة الباغية ) .

وقد يعرف ذوو الألباب أن أمر رسول الله ﷺ أمر واحد يصدق بعضه ببعض ، وأن رسول الله أمر المؤمنين بأمر الخاصة أهل الخاصة وأمر أهل العامة بأهل العامة ، ولم يحمل أمر الخاصة بالعامة ولم يحمل العامة الخاصة ، ولم يخالف ما نهى عنه القرآن ، بل نشهد أنه بلغ أمر ربه ورسالته وصدع بما أمره به ، ونصح لأئمة وأدى الحق الذي عليه حتى فارق الدنيا صلوات الله عليه ورحمة .

ومما أضلهم الله به وأعمى أبصارهم ، زعموا أن عثمان صلى بمنى أربع ركعات ، فبلغ ذلك ابن مسعود وهو في منزله بمنى لم يشهد الصلاة ، فقال : أحدث عثمان ، واسترجع . ثم لما حضرته العصر صلى بأصحابه أربع ركعات ، فقالوا : يا ابن مسعود ، استرجعت حين بلغت صلاة عثمان ثم صليت بنا صلاته !! فزعموا أنه قال لهم : الخلاف أشر .

فقلنا لهم : أليس أمركم ابن مسعود باتباع الأئمة على البدع والحدث وخلاف السنة وأخبركم بذلك<sup>(٢)</sup> ؟

(١) سورة الحجرات : آية ٩ .

(٢) كتب في المخطوطة : « أن ذلك » .

فإن قالوا: نعم، فقد كذبوا على ابن مسعود صاحب مسجد الكوفة  
إذ نادى فيه أن خليفكم عثمان قد أحدث الأحداث للكفرة، وإن  
شر الأمور محدثاتها، وإن كل محدثة بدعة، يكلفني عثمان أن أرجع  
عن سنة رسول الله ﷺ وما أمرني به إلى غيره، كتب إلي: إما أن  
تنتهي عن كلامك يا ابن مسعود وتبعث إلي بمصحفك وإما أن تقدم  
على المدينة ولأني قادم [٦٣٥] عليه. ولما قدم عليه إلى المدينة قام  
في سوقها ونادى بأعلى صوته: إن شر الأمور محدثاتها وإن كل محدثة  
بدعة، إلى غير هذا من القول، وأنه أتاه العاص بن سميدة أخو ابني أمية<sup>(١)</sup>  
فاحتضنه، وكان ابن مسعود ضعيفا نحيفا، فضمه عدو الله ودق أضلعه.  
وأن عثمان عاده في مرضه فلم يلتفت إليه ولم يكلمه. ثم أوصى إلى  
عبد الرحمن بن عوف وعمار بن ياسر حين حضره الموت أن لا يصلي عليه  
عثمان وأن يدفنه ليلا، وأن عبد الرحمن وعمارا دفنوه من ليلتهم.  
وأن ابن مسعود نادى في الأسواق والمساجد بأحداث عثمان. وكيف  
يترك سنة رسول الله ﷺ ويأخذ ببدعة عثمان، حاشا لابن مسعود وحاشاه!!!  
وقيل: الذي فعل بابن مسعود غلام لعثمان، يقال له ابن زمة، وهو  
الذي فعل، والله أعلم أي ذلك كان. وابن مسعود أبين فضلا وأفضل  
فقها وأشد تمظيلا لرسول الله ﷺ من أن يتابع أحدا على تضيق حق  
رسول الله ﷺ وتبطل سنته، ويأمر باتباع للضلالة والبدع وترك  
الحكمات، مع قول الله لنبيه: (وَلَا تَطِيعُ مِنْهُمْ آيَةً أَوْ كَفُورًا)<sup>(٢)</sup>.

(١) هما حرب وأبو العاص.

(٢) سورة الإنسان: آية ٢٤.



وقال عز من قائل : ( ولا تُطِيع من أَغْلَقْنَا قُلُوبَهُ عَنْ ذِكْرِنَا وَاتَّبَعَ هَوَاهُ وَكَانَ أَمْرُهُ فُرُطًا ) (١) . وقول رسول الله ﷺ : « لا طاعة لمن عصى الله » .

وإن مما أضلهم الله به وأعمى أبصارهم أنهم يزعمون أن نفراً دخلوا على أنس بن مالك وأن رجلاً منهم قال : يا أبا حنزة ، أخبرنا عن هذه الحرورية هل ذكرهم للنبي ﷺ بشيء ؟ فإنهم يشهدون علينا وعليك بالشرك ويستحلون دماءنا وأموالنا ! فقال أنس بن مالك بزعمهم : إن فتي كان مع رسول الله ﷺ يصوم النهار ويقوم الليل ويشد عقده في سبيل الله ويحل المسلمين ويكرمهم ويخدمهم ويحطب لهم ويكفهم كل شيء حتى عجبوا منه وأحبوه حباً شديداً ، فزعم أنس أن رسول الله ﷺ خرج فجلس مجلساً له وجلس أصحابه معه حوله ، فيهم أبو بكر وعمر ، وأن ذلك للفتى أقبل نحوهم ، فقالوا : يا رسول الله ، انرى هذا الفتى المقبل هو الذى أنبأناك عنه ، فقال : والذى نفسى بيده اننى أرى في وجهه الساعة سفعة من نار (٢) .

فزعم أنس أن النبي ﷺ دعا [٦٣٦] الفتى ، فقال له : أنشدك الله ، هل قلت آتفا وأنت مقبل ، قلت : ليس في القوم أحد خير مني ؟ قال : نعم ، قال له رسول الله ﷺ بزعمه : امضه امضه ! فاستقبل الفتى المسجد

(١) سورة الكهف : آية ٧٨ .

(٢) . سفعت النار وجهه : لفته ففترت لون بشرته .

ودخله وصف قدميه يصلى ، فزعم أن رسول الله ﷺ قال : أيكم يقتل هذا الرجل ؟ فقال : أبو بكر : أنا يا رسول الله !! قال : فقام إليه أبو بكر فوجده صافا قدميه يصلى ، فانصرف عنه ولم يقتله ، فقال له رسول الله : أقتلت الرجل ؟ فقال له أبو بكر : يا رسول الله ، وجدته يصلى ، فهبته ، فقال له رسول الله : اجلس .

ثم إن رسول الله ﷺ قال لأصحابه : أيكم يقتل هذا الرجل ؟ فقال له عمر : أنا يا رسول الله ، فقال رسول الله : قم إليه ، فقام إليه فوجده صافا قدميه يصلى فانصرف عنه ولم يقتله ، فقال له رسول الله : قتلت للرجل ؟ قال لا ، رأيت أبا بكر لم يقتله ورأيت يصلى فهبته أن أقوله ، فقال له رسول الله : اجلس ، ثم قال : أيكم يقتل هذا الرجل ؟ فقال له على : أنا يا رسول الله ، فقال له أنت إن وجدته مكانه ، فقام إليه على فوجده قد انصرف ، فرجع إلى رسول الله ﷺ فقال : أقتلت الرجل ؟ فقال : يا رسول الله وجدته قد انصرف ، فقال رسول الله ﷺ : زعموا أن هذا الأول قرن طلع في هذه الأمة ، والذي نفس محمد بيده لو قتلتم هذا الرجل ما تنازع اثنتان حتى تقوم الساعة ، ولكنه أمر قد قدر أن يكون ، وأن بنى إسرائيل افترقوا على إحدى وسبعين فرقة ، وإن أمتي ستفترق على ثلاثة وسبعين فرقة ، واحدة في الجنة وسائرهما في النار ، قال : يا رسول الله أى فرقة هي ؟ قال جماعة المسلمين .

قلنا : صدق الله ورسوله وجماعة المسلمين هم الذين تمسكوا بالذى فارقوا عليه نبيهم واتباعهم أثره واجتماعهم على ذلك ، جماعة عصمة

ودين ونجاة ، يتبع آخرهم أولهم ، وأمر أولهم يصدق أمر آخرهم ، يصدق بعضهم أمر بعض ، ويأخذ بعضهم عن بعض كما قال عز من قائل : (أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهِدَاهُمْ أَتَقَدِّهِ) <sup>(١)</sup> . وقال فيمن خالف وفيمن يقيم سبيل غير المؤمنين : ( نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا ) <sup>(٢)</sup> .

وأما الفتى للذى ذكره قاله ورسوله أعلم بالغيب في أمر الفتى ، وحق رجل يزعم أنه خير من أهل مجلس فيهم رسول الله ﷺ والأخيار من أصحابه أن يكون ذلك لقوله : « ذلك من أهل النار » .

ولكن أخبرونا عن أبي بكر وعمر [٦٣٧] حيث أمرهما رسول الله ﷺ بقتل الرجل ، فأبيا !! أكان ذلك منهما شكاً من أمر النبي وتهمة منهما له أن يكون أمرهما بقتل من حرم الله دمه !! فإن قالوا : نعم . قلنا : كذبتم ، ما أحد من أصحاب رسول الله ﷺ كان أطوع لله ورسوله ولا أمضى مقدماً على تنفيذ أمر النبي ﷺ من أبي بكر وعمر !!

فإن قالوا : لم يكن ذلك منهما ولم يسلطاً على قتله للذى أراد الله فصرف بذلك عنه . قلنا : أفلمستم تزعمون أن من أطاع الله واجتهد في العبادة في طاعة الله وحمد المعروف وأهل وذم المنكر وأهل انت مثله كمثل الفتى إذ يقول : أنا خير من مجلس فيهم رسول الله ﷺ والأخيار من أصحابه ؟ فإن قالوا : نعم ، قلنا لهم : كذبتم ، بل الله أمر بالطاعة ومدح أهلها وكره المصيبة وذم أهلها .

(١) سورة الأنعام : آية ٩٠ .

(٢) سورة النساء : آية ١١٠ .

وإن قالوا : لا ١١ ليس ذلك من قبل ذلك ، ولكن نزعهم أن  
الحرورية<sup>(١)</sup> حسنت عبادتهم واشتد اجتهدهم وهم يشهدون علينا بالشرك  
ويسقطون دماءنا وأموالنا ، فتزعمون أنهم بذلك مثلهم كمثل الفقى لأن  
رسول الله ﷺ قال : « لم يخرج من أمتي أناس يعملون مثل عملى حتى  
يحققر الرجل المسلم عمله مع أعمالهم يقرءون القرآن ولا يجاوز تراقيهم<sup>(٢)</sup>  
يمرقون من الدين كما يمرق للسهم من الرمية ، ثم لا يرتد حتى يعود من  
فوقه<sup>(٣)</sup> » وهم أشد الخلق والخلائق ، فطوبى لمن قتلهم أو قتلوه .

فقلنا لهم : أتعلمون أن من ضللكم تحريفكم الأحاديث إلى أهوائكم  
إن الذى شهد عليكم بالشرك ويسقط دماءكم وأموالكم هم الجبابرة  
وأتباعهم أهل الحرمات والشهوات ، وقد تعلمون أن من قتلوه أو قتلهم  
لا طوبى لهم ولا نعم عين ، وهم قد ضيعوا حقوق الله وحدوده ، يل  
للقاتل منهم والمنقول فى الفار .

وقد يعلم أولو الأبواب أن كل محدثة<sup>(٤)</sup> بدعة بتأويل أو شك أو

(١) الحرورية : هم الخوارج الذين اعتزلوا على بن أبى طالب بعد موقعة صفين . فلما دخل  
على الكوفة لم يدخلوا معه حتى أتوا حروراء فنزل بها منهم اثنا عشر ألفا . وقد ذكرهم  
كتاب الفرق وذكرهم الطبرى وغيره من المؤرخين . أما حروراء فقد ذكرها ياقوت الحموى  
فى معجم البلدان ، وهى قرية بظاهر الكوفة تبعد عنها بنحو ميلين .

(٢) الترقوة : العظم الذى فى أعلى الصدر بين ثغرة النحر والعاتق وما ترقوتان . والجمع  
التراقى والتراقي .

(٣) الفوق : مشق رأس السهم حيث يقع الوتر . الجمع فوق وأفواق . ويقال : « ما ارتد  
على فوقه » أى مضى ولم يرجع .

(٤) فى صحيح البخارى وصحيح مسلم ، عن الرسول عليه الصلاة والسلام : « من أحدث  
حدثا أو آوى محدثا فعليه لعنة الله » .

تفسير أو غلو أو عمل بمصيبة يهدم بها حق جماعة الهدى ، وبضيع بها حقوق الله وحدوده وأنكر ما كان يعرف وعرف ما كان ينكر ، ويعخذ ذلك ديناً يدعو إليه ويقول : أنا خير من لزوم الجماعة الأولى ، ودعا إليها وانتحل أهلها حقها ، وصار الجماعة من ضيع حقوق الله وحدوده وأنكر ذلك من لا يعرفه ما كان يعرف [٦٣٨] وعرف ما كان ينكر ، أولئك مثلهم كمثل الفتى إذ يقول : أنا خير من مجلس فيه رسول الله ﷺ والأخيار من أصحابه ، وأنهم بذلك مراق من الدين خارجون من الأمة يقرءون القرآن لا يجاوز تراقيهم بقهر يفهم الأمر عن مواضعه وتضييعهم ما أمروا به من القيام بالسط ولزوم جماعة الهدى ، أو بما نحلوا جماعة من عصي الله بحق جماعة الهدى ، وأنهم بذلك أضر الخلق والخلائق ؟ فطوبى لمسلم قتلهم أو قتلوه ، قاتلهم الله !! ما علموا قوله ﷺ : « ثلاثة أخافهم على أمتي من بعدى ، رجل تعلم علماً يعرف به وأعطاه الله إياه فذف جاره بالشرك فضر به بالسيف ، ورجل أعطى سلطاناً فقال من أطاعني فقد أطاع الله ومن عصاني فقد عصى الله ، ورجل حدث الناس بحديث لم يوف به ونكث البيعة » .

ليس كما قالت للمعاة الضلال : إن النجاة اتباع السواد الأعظم في الطاعة والمعصية . والله سبحانه يقول : ( أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْكُورُونَ أَنفُسَهُمْ بَلِ اللَّهُ يُزَكِّي مَن يَشَاءُ وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلًا ) (١) .

(١) سورة النساء : آية ٤٩ .

وقد عاب الله به اليهود حيث ادعوا للنجاة على المصيبة وهو قولهم :  
( نحن أبناء الله وأحباؤه ) الآية (١).

والله سبحانه يقول : ( أَمْ نَجْمَلُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ  
كَالْمُفْسِدِينَ فِي الْأَرْضِ أَمْ نَجْمَلُ الْمُتَفِينِ كَالْفُجَّارِ ) (٢).

ليس كما قالت العمارة إن للنجاة باتباع الجماعة ، حيث دارت من الطاعة  
والمصيبة . وكذلك هلك من هلك منهم بتضييع القيام بالقسط خير من  
قام بالقسط . والله سبحانه يقول : ( وَيَقْتُلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِالْقِسْطِ مِنَ  
النَّاسِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ) (٣).

ليس كما قالت العمارة الضلال إن النجاة باتباع الجماعة والكثرة ،  
حيث دارت من الطاعة ، ونبي الله ﷺ قال : « ستفترق أمتي على ثلاث  
وسبعين فرقة ، واحدة منهم في الجنة وسائرهما في النار ، فالفرقة الفاجية  
بجماعة المسلمين الذين اجتمعوا على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر  
وإطاعة الله ورسوله واتباعوا ما فارقوا عليه نبيهم .

ليس كما قالت العمارة للضلال : إن النجاة باتباع الكثرة والجماعة من  
حيث دارت من الطاعة والمصيبة . والله سبحانه يقول : ( وَتَعَاوَنُوا  
عَلَى الْبِرِّ وَالْعَقْوَى [٦٣٩] وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ ) (٤).

(١) سورة المائدة : آية ١٨ .

(٢) سورة م : آية ٢٨ .

(٣) سورة آل عمران : آية ٢١ .

(٤) سورة المائدة : آية ٢ .

ليس كما قالت العمة للضلال : إن النجاة باتباع الكثرة والجماعة من حيث دارت من الطاعة والمعصية والله سبحانه وتعالى يقول : ( واعتصموا بحبل الله جميعا )<sup>(١)</sup> أى بمهده .

ليس كما قالت العمة للضلال : إن النجاة باتباع الكثرة حيث دارت من الطاعة والمعصية ونبي الله ﷺ يقول : « يمرقون من الدين كما يمرق المسموم من الزمية ثم لا يرجع إلى فوقه » ، يقول النبي ﷺ : يخرجون من أمرى وعهدى ولا يكون على الدين حق يرجع إلى أمرى وعهدى » .  
ليس كما قالت العمة للضلال إن النجاة باتباع الجماعة والكثرة حيث دارت من الطاعة والمعصية وإن المارقين عندهم أهل للنهر<sup>(٢)</sup> ، قلنا : من أين عرفت ذلك أنهم هم المارقون ؟ !

فإن قالوا : أتركهم ولاية أهل الأحداث . قلنا : المارق من أمة محمد ﷺ من ترك سنته وخرج من جماعة ولم يقتل أمره وينزجر عن نواهيهِ ويتبع سبيله ، فهو مارق خارج من أمة محمد ﷺ .  
فإن قالوا : لا يكون المارق إلا من خرج من طاعة علي بن أبي طالب ولم يتبعه على حديثه . قلنا : فقد خرج من طاعة علي قبل أهل للنهر أبو بكر وعمر وعثمان قبل حديثه ، وأهل للشورى إذ تركوه ولم يروه أهلا للأسر ، وولوا الأسر دونه ، ولم يروه لذلك أهلا ، واتبعهم المهاجرون

(١) سورة آل عمران : آية ١٠٣ ،

(٢) أهل النهر : هم الذين حاربهم علي بن أبي طالب بعد اجتماع الحكمين في دومة الجندل ، وكانوا في النهر وان بقيادة إمامهم عبد الله بن وهب الراسبي .

والأنصار والقابون بإحسان على ذلك . أفنقولون هؤلاء مارق من دين الله خارجون من أمة محمد ﷺ ١٩ فإن قالوا : نعم ، قلنا : كذبت ، هؤلاء أهل الدين وأهل الفضل وأهل الأمة والجماعة والسلف الصالح والأمر الذي مضى عليه نبيهم ، وهو الأمر الذي من كان عليه كان على دين الله وجماعة الإسلام ، والمخرج من الأمر الذي مضى عليه مارق وخارج من أمة محمد ﷺ ومارق من دين الله . فإن قلتم : ليس هؤلاء بأولئك . قلنا : قد صدقتم وظلمتم أهل النهر إذ تلزمونهم المروق والخروج من أمر لا يبرق به ولا يخرج به غيرهم .

فإن قلتم : ليس ذلك من قبل ذلك ، ولكن أهل النهر فارقوا علياً وفارقوا جماعته . قلنا لهم قد خلع علياً وفارقه قبل أهل النهر سمع ابن أبي وقاص وعبد الله بن عمر ومن اتبعهم على ذلك من المهاجرين والأنصار ، والذين كفووا عن قتل عثمان وعن نصرته وقالوا : قد أحدث [٦٤٠] عثمان وما أوتي إليه أكثر مما أوتي ، فلا ندرى قتله أولى بالمعذر أو ناصره ، فلم يجامعوا علياً في بيعة وفارقوه ولم يقوموا معه بالذي قام ولم يترفوا به بذلك للقيام والفضل وللقدر ، أفراق هؤلاء من دين الله خارجون من أمة محمد ﷺ ١٩

فإن قالوا : لا ، قلنا : فقد ظلمتم أهل النهر وألزمونهم المروق بأمر لم يبرق به غيرهم .

وإن قالوا : ليس ذلك من قبل ذلك ، ولكن أهل النهر خلعوا وقتلوه .



قلنا فقد خلعهم قبلهم طلحة والزبير وعبد الله بن عمر وعائشة زوج  
النبي ﷺ ومن اتبعهم . وقاتله وخلعه معاوية ، وعبد الله بن عمر ، وعمرو  
ابن العاص ، وجماعة أهل الشام ، أفراق هؤلاء من دين الله خارجون من  
أمة محمد ؟

إن قلتم : لا ، قلنا : فقد ظلمتم أهل للنهر وألزمتمهم المروق بأمر لم  
يمرق به غيرهم .

وإن قلتم : ليس ذلك من قبل ذلك ولكن أهل للنهر بايعوا عليا  
وأعطوه العهد والميثاق على أمر كانوا معه فيه ثم نقضوا وغيروا وبدلوا  
ونكثوا وكان ذلك الأمر والعهد ونكثه وتبدله هو المروق من الدين  
والخروج من الأمة .

قلنا : أملا ترون أنكم عماء ضلال لا تعرفون المعروف بوجهه ولا  
المنكر بوجهه ، أهل تحريف وزيف وخطأ وحيف ، إذ تزعمون أن أهل  
النهر أحدثوا وغيروا ونكثوا ونقضوا وبدلوا ولم ينتظروا !! أم أحدثوا  
بدعة غير ما كانوا عليه من حرب المئة الباغية ، ودعوا عليا إليها فأبى  
نفلهموه ، أم على خلع نفسه ونقض أمره الذي كان عليه ونكث بيعته التي  
كان عليها وشرطه الذي شرطوه عليه يوم قتل عثمان ، إذ بايعوه على طاعة  
الله وطاعة رسوله ، وأن يحمي ما أمات عثمان من السنة ويميت ما أحيا  
عثمان من البدعة ، حتى تفنى على ذلك روحه أو يظهر دين الله ، فقاتل على  
على تلك البيعة وادعوه طلحة والزبير وابن عامر وعائشة وعبد الرحمن  
ابن عمر ومعاوية ومن اتبعهم وقتل من قتل منهم .

ثم دعا أصحابه إلى حكم عمرو بن العاص فيما قاتله عليه بعد قتاله إياه أربع سنين أو ما شاء الله تعالى لقول الله تعالى : ( فقاتلو التي تبغى حتى تنفيء إلى أمر الله )<sup>(١)</sup> . فحكم عمرو بن العاص على منزله التي عليها قاتله ، ولم يتب ولم يتحول ولم يرجع ولم يعرف ما أنكر من المعروف ، ولم يدكر ما عرف من المنكر ، فجعله حكماً وأعطاه على حكمه الهدى [٦٤١] ، والميثاق . ودعا أهل النهر وأن يعطوه ذلك فأبوا ودعوه إلى تمام ما كان عليه من أمرهم ودعوتهم وبيعتهم ، استحلوا حلاله وحرموا حرامه ، وينفذون الأمر على ما بايعوا عليه وقاتلوا به عدوهم ، فأبى أن يرجع عما أحدث من بدعته ونقض أمره الأول الذي بايعهم عليه ، وقاتلهم ، لا يصف منهم حدثاً ولا ذنباً ولا تغييراً ولا تهديلاً إلا ردّهم إياه عن حكم عمرو بن العاص ، وأن يوفى بما عاهدهم عليه من القيام بطاعة الله . فلا تبصرون أى الفريقين ترك ما عاهد عليه صاحبه ونسكت عهده وميثاقه وبذل سنته وسيرته وغير صفته وبيعته ! وإن تكن طاعة على هي الجماعة والألفة ، من تركها مرق من الدين ؛ لقد ترك ذلك قبل أهل النهر أبو بكر وعمر وعثمان قبل حدثه ومن اتبعهم على ذلك من المهاجرين والأنصار والقابضين بإحسان ، وتركها بعد ذلك قبل أهل النهر سمدة ابن أبى وقاص وعبد الله بن عمر وعثمان قبل حدثه ، ومحمد بن مسلمة ، وأسامة ابن زيد ومن اتبعهم على ذلك من المهاجرين والأنصار ، إذ اعتزلوه ولم

يجاهده على ما قام به ولم يعرفوا فضله . ولو كان خلع على وقتاله مروقا من الدين لقد خلعهم وقتاله قبل أهل النهر طلحة والزبير وابن عامر وعائشة ، وخلعه وقتاله قبل أهل النهر معاوية بن أبي سفيان ، وعبيد الله بن عمر وعمر بن العاص ومن تهمهم . ولئن كان المروق من الأمر الذي كان عليه على وأصحابه لأجل بيعته يوم الدار إلى أن حكم الحكمين ، لقد ترك على حكم الله وحكم كتابه والبيعة التي بايع من قاتل عليها أصحابه ، والدعوة التي قاتل عليها ابن العاص ، إذ حكم عمرو بن العاص ودو ثابت على نفسه لم يقحول ولم ينب ولم يعتذر ولم يراجع ولم يحرم ما كان يستحل من دماء المسلمين .

وقد يعرف ذوا الأبواب إن كان عني بالمعروف عامة « لكل محدث بدعة » أو ضيع حق الله بفلو أو تقصير أو شك أو شهوة أو هو بغير حق ، مارق من دين الله خارج من دين أمة محمد ، فبالاضيع يوم قتل عثمان أعظم جرما وأكبر معصية وأحق بالمروق من الدين بما ضيع من حق عثمان وحق نصرته وخذله له ورد الناس عن نصرته . وإن كان عثمان قتل ظلما فهو أعظم وأكبر معصية وأحق بالمروق من الدين [٦٤٣] والخروج من الأمة خاصة عني بها أهل النهر . فليعرف أعداء الله أن أهل النهر والذين اتبعوهم بإحسان هم أهل الدين من أمة محمد ﷺ .

ومنهم من مرق من الدين وخرج من الأمة ، نافع بن الأزرق ، وعطية ، وداود ، وأشباههم للذين جاروا في الشهادة والسيرة .

ومما أضلهم الله به وأعمى أبصارهم أن زعموا أن رسول الله ﷺ كان يقول : « إن الشيطان دثب ابن آدم ، لأن للشيطان يأتي فيأخذ المنفردة والشاذة والفاصية » ، وأنه قال : « ألا فالزموا الجماعة » . والعمامة زعموا أن رسول الله ﷺ قال في حجة الوداع : « رحم الله رجلا سمع مقالى هذا فأوعى قلبه ثم بلغه غيره ، فرب حامل فقه غير فقيه ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه ، ثلاث لا يعلو عليهن قلب مسلم : الإخلاص في العمل ومناصحة أئمة المسلمين ولزوم جماعتهم » .

وزعموا أن رسول الله ﷺ كان يقول : « يد الله على الجماعة فمن وجد من تحتها لم يضرب حدوده » . وزعموا أن رسول الله ﷺ كان يقول : « من خرج من الجماعة قيد شبر فقد خلع ربة الإسلام من عنقه حتى يرجع » .

وزعموا أن رسول الله ﷺ كان يقول : « لا تقاتل أهل صفقتك ولا تبدل سنتك ولا تخرج من أمتك والتارك لها تارك الجماعة » التي يقول رسول الله ﷺ « من فكث بجمعه كانت سترة بينه وبين الجنة » . والتارك لها تارك الجماعة التي يقول رسول الله ﷺ : « من قاتل تحت راية عمياء يدعو إلى عصبية وجبت له النار » ، والتارك لها تارك للجماعة التي يقول رسول الله ﷺ « من أشار بسلاح إلى مسلم لعنة الملائكة » . فإن قالوا : نعم ، فقد كذبوا ، لأن الجماعة الأولى كانت الطاعة فيها لله ، ومن طاعة الله رضى أهلها من رضى الله منه يرضون إذا أطيع الله ،

ويسخطون ما سخط الله ، ويسخطون إذا عصى الله ، حلالهم حلال الله وحرامهم حرام الله ، أهل مودة ورحمة آخرهم يتبع أولهم ، وأمر أولهم يصدق أمر آخرهم ، المعروف فيهم معروف أهله ، ويفضلونهم ويكرمونهم .

والمنكر فيهم منكر خائف أدله ، إلى هذا يدعون ، ( و ) إليه يحتمون [٦٤٣] وعليه يقيمون ، يفضيئون الله ، لا يطيعون ولا يقولون ظلمة قريش فيما عصى الله وأطاعهم في معصية وتضييع حقه وحدوده : وإنما رضاهم رضى الله فيما أحبوا أو كرهوا ، ويرضون إذا أطيع الله ، ويفضيئون إن عصى الله ، لا كما قال أهل الضلال : إن طاعة الجبابة لازمة لهم وإن عصى الله ، مستحلين لما حرم الله عليهم من دماء المسلمين وأموالهم ، ومحرمين ما أحل الله لهم من المعروف ، يخوفون أولياء الله ، يقتلون ويصلبون ويمثل بهم ويذبحون ، اتخذوا أعداء الله أولياء . يقتربون بطاعتهم إلى الله في تضييع حدود الله وحقوقه وطاعة من عصى الله ، إلى هذا يدعون وإليه يحتمون وبه يقيمون .

فإن قالوا : ليس ذلك كذلك ، وإنما دعوة الجماعة الأولى ومن دعا إليها ، يدعون إلى طاعة الله وأداء حقوقه واتباع مرضاته ، وإن جماعة ظلمة قريش ومن دعا إليها يدعون إلى معصية الله ولزوم طاعة من عصى الله واتباع سخطه ، فقد صدقوا وذلك الحق .

وأما الحق الذى دعا إليه رسول الله ﷺ من حق الجماعة وحق

أُتْمَتَهَا وَلِزُومِ طَاعَتِهَا وَجَمَاعَتِهَا وَمَا مَضَتْ عَلَيْهِ، هِيَ الْجَمَاعَةُ الْأُولَى، وَمَنْ دَعَا إِلَيْهَا، وَتَمَسَّكَ بِمَعْصَمَتِهَا وَاتَّبَعَ أَثَرَهَا وَهَدَايَا وَمَفَادِيحَهَا وَمَعَالِمَهَا وَحُدُودَهَا، وَرَدَّ أَلْفَةَ النَّاسِ وَجَمَاعَتَهُمْ وَدَعْوَتَهُمْ إِلَيْهَا . وَالسَّوَادُ الْأَعْظَمُ هِيَ الْمُنْفَرِدَةُ وَالشَّاذَّةُ الْقَاصِيَةُ وَإِنْ كَثُرُوا فَهُمْ تَارِكُو الْجَمَاعَةِ مَا نَوَّحَ بِهِ اللَّهُ وَحُدُودَهُ . وَالسَّوَادُ الْأَعْظَمُ هُمُ الَّذِينَ لَا يَنْتَعِرُونَ دِينَ اللَّهِ وَاتَّبَعُوا مِنْ ضَمِيعِ حُدُودِ اللَّهِ . وَالسَّوَادُ الْأَعْظَمُ هُمُ الَّذِينَ فَارَقُوا الْجَمَاعَةَ الَّتِي يَقُولُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « سَفَرْتُ قُرَى أُمِّي عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً كُلُّهَا هَالِكَةٌ إِلَّا فِرْقَةً وَاحِدَةً فِي الْجَنَّةِ وَسَائِرُهَا فِي النَّارِ » .

فَاتَّبَعَهُمْ دَعْوَةً مِنْ ضَمِيعِ حَقُوقِ اللَّهِ وَحُدُودِهِ .

وَالسَّوَادُ الْأَعْظَمُ هُمُ الَّذِينَ خَرَجُوا مِنَ الْجَمَاعَةِ الَّتِي يَقُولُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ خَرَجَ مِنَ الْجَمَاعَةِ قَيْدُ شَبْرٍ فَقَدْ خَلَعَ رِبْقَةَ الْإِسْلَامِ مِنْ عَقَبِهِ حَتَّى يَرَاجِعَ » .

وَالسَّوَادُ الْأَعْظَمُ هُمُ الَّذِينَ اتَّبَعُوا دَعْوَةً مِنْ ضَمِيعِ حَقُوقِ اللَّهِ وَحُدُودِهِ وَنَكَثُوا الْبَيْعَةَ وَبَدَّلُوا السَّنَةَ وَخَرَجُوا مِنَ الْأُمَّةِ لِقَوْلِهِ ﷺ : « لَا تَقَاتِلْ أَهْلَ صِفَتِكَ وَلَا تَخْرُجْ مِنْ أَمَّتِكَ وَلَا تَبْدِلْ سَنَتَكَ » .

[٦٤٤] وَالسَّوَادُ الْأَعْظَمُ الَّذِينَ بَايَعُوا عَلَى طَاعَةِ اللَّهِ مِنْ أَطَاعِ اللَّهِ ثُمَّ قَتَلُوا مَنْ أَطَاعَ اللَّهَ فِي طَاعَةِ اللَّهِ مِنْ عَصَى اللَّهِ وَضَمِيعِ حَقُوقِ اللَّهِ وَحُدُودِهِ وَرَجَعَ إِلَى بَيْتِهِ وَتَرَكَ الْقِيَامَ بِالْقِسْطِ وَالْأَمْرَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَنَهَى عَنِ الْقِيَامِ بِأَمْرِ اللَّهِ وَضَمِيعِ حَقُوقِ اللَّهِ وَحُدُودِهِ .

والسواد الأعظم هم الذين أشاروا بسلاحهم إلى المسلمين فلعنتهم  
الملائكة باتباعهم من ضيع حقوق الله وحدوده .

وقد يعرف ذوو الألباب أنه لا حق لمن ضيع حقوق الله وحدوده  
ونكث بيعته وعهده وترك طاعة الله وسنة نبيه ونقض ميثاقه .

وقد يعلم ذوو الألباب أنه لا ميثاق لمن نقض ميثاق الله ، وإنما  
وجب المسلمين بوفائهم ميثاق الله ، ومن عصى الله ونقض ميثاقه وعهده  
فلا طاعة له ولا جماعة ولا طاعة لمن عصى الله وفارق الأمر الذي مضى  
عليه جماعة المسلمين . فالجماعة من أجاب دعوة الله وعمل بطاعته وأحيا  
سنته ولزم المسلمين وتمسك بمدل كتاب الله وأثر نبيه ، وإن قلوا .

وأما كل من ضيع أوامر الله ونواهيه وإن كثروا ، فهم مثل  
بأجوج ومأجوج . وقد يعرف ذوو الألباب أن لو كانت النجاة والعصية  
بالهدع الكثيرة والجماعة حيث دارت من الطاعة والعصية ، ما حمد الله  
صاحب يس ، وامرأة فرعون ، وأصحاب الأخدود ، وهؤلاء الذين كانوا  
ينهون عن سوء ، ولا للذين يشقرون أنفسهم ويبتغون مرضاة الله ، ولا  
الذين يقتلون الذين يأمرون بالقسط من الناس ، ولا ذم الله الربانيين  
والأخبار حيث يقول : ( لَوْلَا بِنَاهُمْ الرِّبَّانِيُّونَ وَالْأَحْبَارُ عَنْ قَوْلِهِمُ  
الْإِثْمَ وَأَكْلِهِمُ السَّخْتَ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ )<sup>(١)</sup> . فذمهم الله إذ  
لم ينههم .

وقد يعرف ذوو الألباب أن أبا بكر رحمه الله لما ارتد من ارتد من العرب ، استشار المسلمين في قتال من ارتد ، وأمره بالاستئذان<sup>(١)</sup> والوقوف إلى وقت ، فقال لهم رحمه الله : أما أنا فإمهل سيفي على عاتقي ، فمن منعني عقلاً مما أعطى رسول الله ﷺ قاتله حتى يعطيه أو ألحق الله .

وقد يعلم ذوو الألباب أن من ضيع حقوق الله وحدوده وقتل من أمره بقتوى الله ، ومراجعة ما ضيع من حقوق الله وحدوده وركب الحرام ، أعظم جرماً وأكبر معصية وأحق بالجهاد [٦٤٥] ممن ضيع عقلاً .

وقد يعلم ذوو الألباب أن من ترك للقيام بالقسط ونهى عن اللقيام به وأنكر الفضل لمن قام به وانقلب إلى بيعة لتضييع حقوق الله وحدوده ، وذن من قام به ، أعظم جرماً وأكبر معصية وأحق بالجهاد ممن ضيع عقلاً .

وقد يعلم ذوو الألباب أن من اتبع دعوة من ضيع حقوق الله وحدوده وقتل من أمره بقتوى الله ومراجعة ما ضيع من حقوق الله وحدوده وركب الحرام أعظم جرماً وأكبر معصية وأحق بالجهاد ممن ضيع عقلاً .

وقد يعلم ذوو الألباب أن من اتبع من ضيع حقوق الله وحدوده ممن<sup>(٢)</sup> أطاع الله ورسوله أعظم جرماً وأكبر معصية وأحق بالجهاد ممن منع عقلاً .

(١) لئى الأمر : تهباً ، تسنى الرجل : تيسر وتسهل في أموره ، وتسنى الرجل : ترضاه .

(٢) كتب في المخطوطة : « من » .



وقد يعلم ذوو الألباب أن من ترك القيام بالانسط وترك جماعة الهدى ونهى عن القيام معهم ودعا إلى غيرهم ورد الناس عنهم أعظم جرماً وأكبر معصية وأحق بالجهاد ممن منع عقالا .

وقد يعلم ذوو الألباب أن لهم أسوة حسنة في أبي بكر رحمه الله وقتاله أهل الردة والمعصية حتى يسالموا ويرجعوا أو يفهموا إذ يقول : لو منعوني عقالا مما أعطوا رسول الله ﷺ لقاتلتهم عليه حتى يعطوه .

وقد يعلم ذوو الألباب أن لهم أسوة حسنة في أصحاب رسول الله ﷺ من أهل بدر وغيرهم للذين أنكروا المنكر على عثمان حين أحدث الأحداث وفارقوه عليها ولم يجامعوه على حديثه .

وقد تعلموا أن أبا ذر رحمه الله نادى بأحداث عثمان حتى عرفت ، ونفى حتى مات متغيماً ، وكذلك ابن مسعود نادى بأحداث عثمان حتى دعاه من الكوفة ودق أصلاعه ومات ، وعمار بن ياسر نادى بأحداث عثمان فضرب حتى فشق بطنه<sup>(١)</sup> . وأشباههم كثير من أصحاب رسول الله ﷺ الذين أنكروا المنكر على عثمان في اتباع الهوى وتضييع حقوق الله

---

(١) روى السيوطي أن بني هذيل وبني زهرة حنقوا على عثمان لهنة كانت منه إلى صاحبهم عبد الله بن مسعود ، وكذلك غضب بنو غفار وأحلافها لأبي ذر الفخاري ، وحنق بنو مخزوم على عثمان لما صنع بعمار بن ياسر . ( السيوطي : تاريخ الخلفاء ص ١٠٦ ) .  
أما أبو ذر فهو صحابي من أهل الصفة . ويذكر ابن هشام ( سيرة رسول الله صلى الله عليه وسلم - طبعة أوربا ج ٢ ص ٩٧١ ) والحوارزي ( رسائل الحوارزي ص ١٣١ ) أن عثمان بن عفان نفى أبا ذر إلى الربيعة - وهي قرية صغيرة من قرى المدينة - لئلا يذو الفخاري ظل يواصل حملاته العنيفة ضد سياسة عثمان بن عفان إلى أن مات سنة ٣١ هـ .

وحدوده وسنة نبیه ، وهدى الخليفة من يده إلى أن قتلوه على ذلك وهو صاحب الجماعة والصفقة والبيعة . ولو كانت الجماعة والصفقة والبيعة تثبت لأحد على تضييع حقوق الله وحدوده لثبتت لعثمان على أصحاب رسول الله ﷺ . وكان من قتل عثمان أو اشترك<sup>(١)</sup> في دمه أو رضی به هالكا . [٦٤٦] وقد تعلمون أن أصحاب رسول الله ﷺ من أهل بدر وغيرهم وللتابعين بإحسان قد شاركوا في دمه ورضوا بقتله ونادوا بأحداثه وقاتلوا من طلب بدمه مع علي ، طلحة والزبير ، ومعاوية ، وغيرهم .

وقد يعرف ذوو الأبواب أن لو كانت البيعة والصفقة والجماعة تثبت لأحد على تضييع حقوق الله وحدوده لكان من أنكر قتل عثمان وقام بنصره أولى بالعدو والحجة ، فالنجاة والمصمة على من قامه من أصحاب رسول الله ﷺ وغيرهم .

وقد يعلم ذوو الأبواب أن لهم أسوة حسنة من أصحاب رسول الله ﷺ الذين قتلوا عثمان على ما أحدث من البدع وترك من السنة إذ أذى أن يعدل أو يعتزل .

وقد يعلم ذوو الأبواب أن لهم أسوة حسنة في أصحاب رسول الله ﷺ الذين لزموا الأمر الذي فارقوا عليه نبيهم والخليفة من يده وأبوا أن يتبعوا الجماعة حيث دارت من الطاعة والمصبة بتضييع حقوق الله وحدوده ، إذ فارقوا عليه ونادوا بأحداثه وتناصروا عليه .

---

(١) كتب في المخطوطة « شرك » .

وقد يعلم ذوو الأبواب أنه لم يثبت لئمان حق الجماعة والصفة والبيعة على تضييع حقوق الله وحدوده ، كذلك لا يثبت لأحد من بعده على تعدى أمر الله وتضييع حقوقه وحدوده .

وقد تعلمون أن حذيفة بن اليمان<sup>(١)</sup> كان يقول : اتبعوا أثرنا فإننا أصبتم فقد سبقتم سبقاً ينفياً وإن أخطأتم فقد ضللتهم ضلالاً بعيداً ، وكان يقول : الضلالة كل الضلالة لمن أنكر اليوم ما كان يعرفه قبل اليوم .

وإلاكم والركون إلى الهوى ، فإن دين الله واحد .

وقد يعرف ذوو الأبواب أن السواد الأعظم ظلمة قريش ومن اتبعهم على ظلمهم وهم الذين ضلوا ضلالاً بعيداً .

والحمد لله رب العالمين .

تمت سيرة شبيب بن عطية العماني ، رحمه الله

---

(١) حذيفة بن اليمان : من صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم .

(٣٤)

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب الموازنة عن الشيخ العالم  
أبي محمد ، عبد الله بن محمد بن بركة  
العماني البهلوي<sup>(١)</sup> ، رحمه الله

كان كتابك الأول - أيدك الله - وصل بتعريف ما جرى بينكم وبين  
جيرانكم من [٦٤٧] المفاطرة ، وسألت بيان الحجة عليهم في ذلك . وقد  
نظرت فيما ذكرته من قولهم ، فما رأيته يستحق جوابا ، ولو أن يظن ظان  
من هو في الجهل مثلهم أنهم سألوا عن شيء فلم يجابوا عليه لكان

---

(١) أبو محمد عبد الله بن محمد بن بركة العماني البهلوي : من فقهاء وعلماء عمان الأباضية  
البارزين في القرن الرابع الهجري . من مدينة بهلا التي تقع إلى الغرب من مدينة نزوى ، وهي  
أكبر مدن الجوف ، وتبعد عن مسقط بحوالي ٢٠٠ كيلومتر . وكان مسكنه بهلة الضرح  
حيث لا تزال آثاره إلى اليوم ، فضلا عن مسجده ومدرسته وقبره . ومن أشهر مؤلفاته  
كتاب الجامع المعروف « بجامع أبي محمد » وهو في أصول الفقه والأخبار والأحاديث .  
وكان ابن بركة عميدا لفرقة الرستاقية الذين اشتهروا بالبراءة من موسى وراشده ،  
وقالوا لا يسع جهل الحكم بحدثهما لأنهما خرجا على الإمام العادل وهو إمام بالإجماع ، والبراءة  
من الباغي بالإجماع واجبة . وقد أخذ عنه من أهل عمان الكثير من العلماء ومنهم أبو الحسن  
علي بن محمد البستاني .

( انظر : السالمى : تحفة الأعيان ج ١ ص ١٦٧ ، ويجب أن نشير هنا إلى ما أمدنا به  
من معلومات عن آثاره العلمية وآثار مسكنه ومدرسته ومسجده القائمة فضلا عن مقبرته ،  
فضيلة الشيخ العالم أحمد بن حمد الخليلي المفتي العام للسلطنة عمان والأستاذ أحمد بن سعود السباني ،  
وذلك عن طريق وزارة الثقافة والتراث القومي في سلطنة عمان فلم يجيئا منا جزيل الشكر  
وعظيم الامتنان ) .

السكوت عن جوابهم جواباً . ولما تدبرت قولهم وجدتهم قد نطقوا بكل مذهب من مذاهب المخالفين بشنيع من قولهم وفاسد اعتقادهم ولم أر لهم في مذهب الأباضية موضعاً ، فما أدري ما الذي دعاهم إلى أن عدلوا عن الحق واختاروا ما استبدلوا به مذهبها لأنفسهم ، ولكن ( وَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ فِتْنَتَهُ فَلَنْ تَمْلِكَ لَهُ مِنَ اللَّهِ شَيْئاً أولئك الذين لم يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يُطَهِّرَ قُلُوبَهُمْ )<sup>(١)</sup> . فإني عدل عن الحق وركب هواه وتريس قبل أوانه يوشك أن يفضحه الله على لسانه . قال الله تعالى : ( وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكاً وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى . قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِي أَعْمَى وَقَدْ كُنْتُ بَصِيراً . قَالَ كَذَلِكَ أَتَتْكَ آيَاتُنَا فَنَسِيتَهَا وَكَذَلِكَ الْيَوْمَ تُنْفَخُ )<sup>(٢)</sup> .

فنعوذ بالله من الحيرة والضلالة والنسك في غمرات الجهالة .

أما ما ذكرته من قولهم : إنا وجدنا الأخيار قد اختلفت علينا في النقل إلينا ولم ترد وروداً واحداً فنوم الحجة بها وتقطع عذر من غاب عنها كقيام الحجة على من شاهدها ، فوجب لذلك عندهم أن يقفوا فيها وأن لا يبحثوا عن صحيحها من سقيمها ، وأن الرأي عندهم فيما زعموا الإمساك عن النظر فيها ، فهذا مذهب من سبقتهم إليه فرقة من الملحدين يعرفون باليهودية<sup>(٣)</sup> ، أنكروا الأخيار وزعموا أن الأخيار لا توجب علماً

(١) سورة المائدة : آية ٤١ .

(٢) سورة طه : الآيات ١٢٤ - ١٢٦ .

(٣) من الحوارج المتطرفة ( انظر : الشهرستاني . الملل والنحل ج ١ ص ٢١٩ - ٢٢٤ ) .

ولا يوجب العلم إلا ما شاهده . قالوا ، وجدنا الخبر يرد من طريق ويرد  
خذه من طريق غيره ، ولو وجب صحة أحدهما وجب صحة الآخر ، فذلك  
زعموا أن الأخبار لا توجب العلم لورود الاختلاف في نقلها ، وأن العلم  
ما شاهده الإنسان بنظره دون ما ينقل إليه خبره .

فقد وانتوهم في هذا المعنى ، واقتدوا بهم . فإن كانت موافقتهم لهم  
قصداً واعتقاداً وحكمهم عند أهل الإسلام حكمهم ، وإن كانوا ذهبوا إلى  
ذلك من طريق سوء التقاويل فلا تستكثر بهم في الموافقين ولا تعدم  
في المخالفين . وقد قال الله جل ذكره [٦٤٨] قولاً دل على بطلان قولهم  
على لسان نبيه ﷺ وهو يخاطب المؤمنين أجمعين : ( يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا  
أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ )<sup>(١)</sup> . فأوجب طاعة نبيه على من لم يره ،  
كما أوجبها على من حضره ، ومعلوم أن من لم يشاهد النبي ﷺ  
لا يصل إلى علم طاعته إلا بخبر من يخبره عنه . وقد وقفنا على من يجب  
عليها تصديق خبره من الكتاب والسنة ، وأما من الكتاب فقوله جل  
ذكره : ( يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَهْيٍ فَتَبَيَّنُوا )<sup>(٢)</sup> . فلما  
أمرنا بالتبيين عند خبر الفاسق علماً وأنه غير الفاسق ولم يكن بين الفاسق  
وغيره فضل ، ولم يكن لذكر الفاسق دون غيره معنى ، فصح بهذا أن نقل  
المدلول للأخبار الشرعية ، فوجب العلم إذا كثرت ناقلوها ، وفي حال  
توجب العلم<sup>(٣)</sup> تقليداً لمنفرد بنقلها ، لأن العدل مقبول خبره ويجب العمل

(١) سورة النساء : آية ٥٩ .

(٢) سورة الحجرات : آية ٦ .

(٣) في نسخة : « العمل » .

به بقوله . ولو أردنا شرح أحكام الأخبار واختلاف أحكامها لظال  
الكعاب واشتغلنا به عما قصدنا له ، وأرجو أن يكون نبيا لو حنا مقنع  
لمن أراد الله إرشاده .

وأما ما ذكرت من قولهم : قالوا ، لا ندرى اعتزل الصلت أو عزل  
وان أحداً خرج عليه أو لم يخرج عليه ، وقولهم إنا سمعنا موسى  
ابن موسى وراشد بن النظر خرجا سائرين بجيش معهما وعسكر يقودانه ،  
لا ندرى لم<sup>(١)</sup> خرجا ولا ما أرادا بمسيرهما ، فقد وافقوا بقولهم هذا عباد  
ابن سليمان من جملة<sup>(٢)</sup> الممتزلة ومقدميهم وأهل التكليف فيهم ، لما خاف  
لزوم الحجة له في الاختلاف الواقع بين الصحابة جحد أنه لا يعلم ان  
طلحة والزبير وعائشة ساروا على علي بن أبي طالب ، وأن قول للناس  
وقعة الجمل إنما ذلك جمل انطلق في الليل ، فافتتل عليه قوم ، فسمى وقعة  
الجمل . وكذلك جحد وقعة صفين وزعم أنه لا يعلم أن أصحاب رسول الله  
ﷺ اقتتلوا ، كما جحدت هذه الفرقة المارقة عند حذرهما لازوم الحجة ،  
اعتصمت بالجحد وجعلته مؤثلا لها ، تأسيساً بهياد بن سليمان . فإن زعموا  
أن عباداً أخطأ [٦٤٩] لظهور الأمر الوارد به الأخبار المتواترة ، فيجب  
أن يبدأوا بأنفسهم فيخطئوها لجحدهم وشكهم في ظهور الأمة الذي  
تواترت الأخبار به .

وأما ما ذكرت من قولهم إن الصلت ترك الإنكار على موسى

(١) كتب في المخطوطة : « لا » .

(٢) كتب في المخطوطة : « جمل » .

ابن موسى وراشد بن النظر فوجب ترك ولايته والخروج من طاعته ،  
فهذا مذهب وانتوا فيه فرقة غلت من الروافض في مذهبنا وبرئت من  
إمامها علي بن أبي طالب لأنه ترك التكبير على أبي بكر وعمر ولزم  
السكوت ، وكان عليه عندهم أن يطلب حقه ويبين للناس ما أوجب الله  
تبارك وتعالى عليه ويقيم الحجة على رعيته ، فخرج بذلك عندهم من ولايته  
وبرءوا أيضاً من عمار بن ياسر وقالوا كان يعادي علياً ، وإنما ماله  
وعاهده وأعانه لما جمعتهما العداوة لعثمان بن عفان . وبرءوا من المنقاد ،  
وأبي ذر ، وحذيفة بن اليمان ، وعبد الله بن مسعود ، وغيرهم من خيار  
الصحابة لأنهم لم ينكروا على علي بن أبي طالب لترك إقامة الحجة على  
الناس والمطالبة للإمامة ، ولتركة التمسك بمهد رسول الله ﷺ . وقد كان  
يلزم هذه الفرقة عند جيرانكم إذا اتفقدوا بهذه الفرقة من الرافضة ووافقهم  
أن يبرءوا ممن كان في عصر الصلوة من المسلمين لأنهم تركوا الإنكار  
على الصلوة لينسأوا معهم في المذهب .

وأما ما ذكرت من قولهم إنهم قالوا إن الصلوة لما انتقل من دار  
الإمامة إلى غيرها عند زحف العسكر إياه ، دلنا ذلك على تبرئه من  
الإمامة ، وصح المتولي بعده عليه الأمر ، وإن لم يعلم كيف كان قصده  
وإرادته . فهذا قول اتفقدوا فيه بإخوانهم الحشوية في اعتقادهم في الزبير  
ابن العوام حين خرج على علي بن أبي طالب . قالوا ، قد كان باغياً في  
خروجه على الإمام ثم تولى عن موضع الحرب إلى موضع غيره حتى لحقه  
ابن جرموز فقتله ، دل انتقاله وتولاه عن موضع الحرب إلى غيره على  
توبته ووجب البراءة ممن قتله .



وأما ما ذكرت من قولهم إن أمر الصلت ومن معه ، وراشد ومن معه ، يحتمل أن يكون أحد الفريقين نصيبا والآخر مخطئا ، ويحتمل أن يكون كلا الفريقين على الصواب ، ويحتمل أن يكون قد أخطأ الكل .

فهذا مذهب [ ٦٥٠ ] محض الارجاع<sup>(١)</sup> بيمينه ، وليس قولهم وقاعدة مذهبهم وعليه فارقهم الناس ، وهو أنهم قالوا إنا وجدنا علياً ومعاوية قد اختلفا واختلف الناس فيهما ، فيحتمل أن يكون عليّ هو الإمام ومعاوية مخطئا ، ويحتمل أن يكون معاوية تقدم العهد له بمن معه من المهاجرين والأنصار وأصحاب النبي ﷺ فعلىّ ظالم له ، ويحتمل أن يكون عليّ هو الإمام ومعاوية هو للباغي والطالب ما ليس له . واحتمل أن يكون عليّ ومعاوية على الصواب ، كليهما يدعى أن الحق له دون صاحبه ، لأن علياً لم يتفق الكل على بيمينته وقعد عنها الخيار من أصحاب رسول الله ﷺ مثل عبد الله بن عمر وسعد بن أبي وقاص وعبد بن مسleme وغيرهم من القاعدين عن بيمينته ، وأن معاوية كان عامل عثمان ويدعى أنه يطلب بدمه وعنده أولاد عثمان ، وأن عثمان قتل مظلوماً ، وهو نسيبه ، وعامله ، وولّيه ، وكل واحد منهما مقول الحق عند نفسه . قالوا ، فلما احتمل أن يكون عليّ مالأ على قتل عثمان ومنع قتله ، فلما معاوية أن يطلب بدم عثمان بأمر أولاده وبما يجب من حقه منه .

وقالوا ، ويحتمل أن يكون عليّ بريئاً من دمه ولم يرض بقتله ولا منع حقاً وجب على أحد بسبب قتله ، وجب أن لا يخطأ منهما أحد وأن

(١) يشير هنا إلى فرقة « المرجئة » .

يرجأ أمرهما إلى الله تعالى ، وهم مع ذلك يقولون لكل ويتولون من  
تولاهما ومن وقف عنهما كما زعمت هذه الفرقة المارقة المذهبية المذهب  
الاباضية ، من تولي الصلت ومومى وراشداً لم تخطئه ، ومن برى منهم  
لم تخطئه ، وأن كلا منهم مخصوص فيهم بعلمه ونصوب الجميع ونحسن الظن  
بهم ، فهلا أحسنوا للظن بإمامهم !! ولم يزيلوا فرضاً أوجبه الله تعالى له  
عليهم ، وعدلوا إلى سوء الظن به بغير علم ولا حجة قطعت المذر عندهم !!  
نفوذ بالله من العنى ومضلات الأهواء .

وأما ما ذكرت من قولهم إن الصلت لم يحارب الخارجين عليه  
ونزل منزل ابنه ، فيجب أن لا يقدم على أحد منهم بولاية ولا براءة  
لأن أمرهم مشكل يحتمل أن يكون خروجهم لذنوب علوه منه وعلمه  
من نفسه ، استحق بذلك الخروج عليه ، واحتمل أن يكون بقاءه خرجوا  
على إمام عدل [ ٦٥١ ] كفردوا بخروجهم ، فصاروا بذلك بقاء واستحقوا  
ببغيتهم عليه للبراءة والنقل حتى يفيثوا إلى أمر الله .

فهذا القول فيهم أبداً الله يدل على موافقة إخوانهم من الشكك  
لما قالوا إن عثمان لزم منزله وترك محاربة الخارجين عليه فلم يقاتل ،  
فاحتمل أن يكونوا خرجوا عليه بغير الحق فهم بقاء بذلك مستحقون  
النقل والمقابلة حتى يرجعوا عن بغيتهم ويفارقوا ظلمهم حتى يفيثوا إلى  
أمر الله أو تنفى أرواحهم . ويحتمل أن يكونوا خرجوا بحق عليه لذنوب  
علوه منه وعلمه من نفسه استحق بذلك أن يخرجوا عليه ، فلما أشكل  
عليهم أمر الإمام والخيار من الصحابة وجب عندهم الوقوف فيه وفيهم ،

فأوجب عندهم هذا الإشكال أن يرجثوا أمره وأمر من خرج عليه  
مقتله ، ومن خذله وقعد عنده فأمره إلى الله تعالى ، فإنهم جميعا بهذا  
للقول سالمون .

وأما ما ذكرت من قولهم إن الصلت سلم إلى الخارجين عليه الكفة  
والخاتم فهذا يوجب تبريه من الإمامة وتركها لهم واخلاقه عنها . . .  
كما زعمت هذه الفرقة المارقة أن الصلت تنادى إليهم بالخاتم  
والكفة لظهور شرم والخوف على نفسه منهم مع ما يحتمل أن  
تكون الكفة والخاتم ملكا له والظاهر يوجب ذلك ، لأن حكم ذلك  
مضاف إليه ومحكوم له به حتى يعلم أنه لغيره . وللمسلم أن يفدى نفسه  
بماله وأن تكون نفسه آثر عنده من جميع ماله ، وإن كان الخاتم  
والكفة ليستا بملك له فلمسلم أن يفدى نفسه بمال غيره إذا رجا  
في ذلك السلامة ، وأن يأخذ من أمانته ويصانع بها عدوه إذا رجا  
لنفسه السلامة من المملكة [٦٥٢] أو بما يؤدي إليها . والدليل على  
هذا ما اجتمع عليه أهل القبلة أن على المسلم إذا خاف على نفسه المملكة  
والجوع أن يفديها بمال غيره ، وأن يأكل من مال الغير إذا خاف على  
نفسه المملكة من الجوع . واختلقوا في الضمان ، فقال كثير من الناس  
لا ضمان عليه ، لأن علة صاحب هذا القول إن كان على رب هذا المال  
أن يحجب هذا المسلم بماله وأن لا يدمه يهلك بين يديه وهو قادر على  
نجاته ، ولو تركه مع ذلك حتى يهلك كان ضامنا لديه ، فإذا قدر هو  
على مال كان صاحبه أن يجيبه به فعل هو ذلك لنفسه بحكم الله له به  
على صاحب الطعام والمال ، وبالله التوفيق . وقد أخبرنا بعض شيوخنا

أن المسلمين من أهل عمان كانوا يحملون إلى بنى عمارة في كل عام أموالا يدفعون بها شرهم وما يحاذرون على المسلمين منهم ، والله أعلم ، كان ذلك من صلب أموالهم أو من مال المسلمين . فإن كانوا دفعوا ذلك من أموالهم فحائز لأن على المسلم أن تكون نفسه آثر عنده من ماله ، وأن يدفع ماله في صلاح نفسه ودينه ، وقد أمر الله بذلك في غير موضع من كتابه ، وإن كانوا دفعوا هذه الأموال إليهم من بيت مال الله على سبيل ما يدفع إلى المؤلفة فحائز ذلك ، وقد فعل ذلك رسول الله ﷺ ، وللعاسى برسول الله مباح وطاعة ، فمن فعل ذلك ناسيابه ، وقد أمر الله تعالى أن يصرف إلى المؤلفة من الأموال التي في أيدي الأئمة من الصدقات ما يتألف به قلوبهم ، وأن يصرف بذلك شرهم عن أذى المسلمين والفتح في دولتهم . ولا نعلم أن أحداً من المسلمين قال : إن سهم المؤلفة الذي فرضه الله في السهام المذكورة في الصدقات منسوخ . فصح بما ذكرنا خطأ من تعلق على الصلت بتسليم الخاتم والسكة إلى الخارجين عليه من أعدائه مع أن خبر الخاتم والسكة لم يأت بحجج<sup>(١)</sup> أخبار التي تقدمت<sup>(٢)</sup> للمذنب بصحتها كخبر من خرج عليه ، واستيلاء البغاة على الإمامة وتملكهم أمر دولة المسلمين ، مع احتمال الخبر للتأويل إن كان صحيحاً أن يكون التسليم للخاتم والسكة من بعض أماناته الذين كانوا يلون حفظ أمانته ، أو ليس الخبر عندهم أن الصلت سلم إليهم الخاتم والسكة بيده ١٩ وإذا

(١) كتب في المخطوطة : « لم يجز بحجج » .

(٢) قدح قدحا الأمر : أمضاه .

احتمل هذا التأويل لم يكن لهم في دعواهم حجة والله الحمد والمنة . وأيضاً فإن خازم بن خزيمة<sup>(١)</sup> لما خرج في طلب شيبان<sup>(٢)</sup> فوجد أهل عمان قد قتلوه وطلب إلى الجلفندي بن مسعود يسلم خاتمه وسيفه وأن [٦٥٣] يخطب لسلطان بغداد ويعترف له بالسمع والطاعة . فاستشار الجلفندي العلماء من أهل زمانه ومعهم يومئذ هلال بن عطية الخراساني ، وشبيب بن عطية العماني ، وخلف بن زياد البهراني ، وغيرهم من المسلمين ، فأشاروا عليه أن يدفع سيف شيبان وخاتمه وما يرضيه من المال ويضمن لورثة شيبان بقيمة السيف والخاتم ، ويدفع بذلك عن دولة المسلمين . فأبى خزيمة إلا الخطبة والطاعة فرأوا أن ذلك لا يجوز لهم في باب الدين أن يدفع عن الدولة ، وإنما يدفع عنها بالرجال والمال<sup>(٣)</sup> . فهذا يدل على سوء تأويل هذه للفرقة التي لا تعرف موضعها في أصول المخالفين ، وما الذي دعاها من الطمع على أن تذهب عن مذهب الحقين ١١ وإلى الله نرغب في العصمة والرشاد .

وأما ما ذكرت من قولهم إنهم قالوا وجدنا محمد بن أبي عفان اتفق عليه المسلمون ثم أخرجوه وعقدوا عليه لوارث بعده ، ولم يصح عليه حدث يستحق به الإخراج من الإمامة ، فيحتمل أن يكونوا أخرجوه لحدث كان منه علمه اخلاص من المسلمين ، ويحتمل أن يكونوا أخرجوه لالذنب فعله ، ولكن رأوا إخراجهم والاستبدال به أرجى وأصلح للدولة وأنفع .

(١) خازم بن خزيمة الخراساني : قائد جيش العباسيين الذي أرسله أبو العباس السفاح إلى عمان .

(٢) شيبان : من الخوارج ، وكان إماماً للصفرية . وقد أرسل السفاح عامله خازم بن خزيمة للقضاء على شيبان .

(٣) كتب في المخطوطة : « وإنما يدفع عنها مع الرجال بالمال » .

وكذلك يحتمل أن يكون اللصحت صح عليه حدث عند الخصاص من المسلمين ، ويحتمل أن يكونوا أخرجوه وولوا عليه راشد بن النظر لأنه أصليخ للدولة وأنفع .

يقال لهم هذا القياس من قولكم أعظم في باب الخطأ من جميع ما مضى ، وهو شبهه قياس إبليس أمام من قاس على غير علة صحيحة . أو قياس مع وجود النص ، وذلك ان إبليس قال : وجدت للنار فيها من المنافع ما لا يوجد في اللطين ، فلذلك وجب عنده أن يكون آدم عليه السلام أولى أن يخضع له ويسجد له لأن من شأن الأخس أن يخضع للأجل . فاختطأ لزمهم في القياس كما لزم من اقتدى به وذلك ان<sup>(١)</sup> ابن أبي عفان لم يكن إمام شراة ، ولا دعى له أحد في ذلك ، ما يدهى إلينا عن أحد من أهل هذه الدعوة من متأول ولا مرتكب ، بل قال للكل ان ابن أبي عفان كان أمير جيش مؤمر للأمر والنهي ، فهو كالوكيل للمسلمين ، لمن وكله عزله بحدث وغير حدث . وإن كان إمام دفاع فله أن يخرج [٦٥٤] إن شاء ، وللمسلمين أن يخرجوه إذا شاءوا . ولا يختلف أحد فيما علمنا في حكم إمامة الدفاع والإمرة على الجيش بغير ما وصفنا . كما لم يختلفوا في ابن أبي عفان ، لم يكن إماما شارطا لإمامته مؤيدة في رقاب أهل عصره من المسلمين ، فلذلك فعلوا به هذا ، وحاشا للمسلمين أن يعزلوا إماما شارطا يولوا عليه إماما بغير حدث شاهر في الملكة ، يمتنع من اللعوبة ، قاطع عذره .

---

(١) « ان » : زيادته عندنا .

وأما الصلت بن مالك فكان إماما شاربيا يمتدح له أهل مملكته في عصره ذلك ، وشهد له من غاب عنه بذلك ، ومن وفى له بمهد الله عليه ، ومن شك في حكم الله عليه . ثم اختلف أهل الدعوة في حكم القولى بعده هل هو إمام أو غير إمام ١١ وقبل اختلافهم فيه متفقون على أنه غير إمام ، فالإتفاق حجة والاختلاف ليس بحجة . وكذلك اتفاقهم في الصلت قبل الاختلاف فيه هو الأصل المرجوع إليه عند التنازع والاختلاف . فأين هذا من أمر ابن عفان الذى لم تكن إمامته يجب بقاؤها عليهم ، وإخراجه متفق عليه ، فالإجماع متعلق به ومرجوع إليه عند التنازع إليه في أمر ابن أبى عفان ، وفي راشد بن للنظر . فراشد غير إمام حتى يجتمعوا أنه إمام ، ووارث إمام لاتفاقهم على إمامته ، وأن ابن عفان ليس بإمام في حال إمامة وارث باتفاق المسلمين .

وأما ما ذكرت عنهم أنهم قالوا : لا تخلو إمامة راشد من أن تكون صحيحة في وقتها أو فاسدة ، فإن كانت صحيحة فقد كان الصلت مخطئا قبل ذلك ، وكذلك صح عقد راشد عليه ، وإن كانت فاسدة فقد صحت بعد موت الصلت وثبتت له بتسليم الناس إليه وتركهم الإنكار عليه .

يقال لهم : هذا قول إخوانكم المشوية ، زعموا أن ولاية معاوية لا تخلو من أن تكون صحيحة أو فاسدة ، ولذلك قدم عنها محمد ابن مسلمة ، وابن عمر ، وسعد بن أبى وقاص ، وغيرهم . وإن كانت فاسدة فقد صحت بموت على واتفاق الناس على ولاية معاوية وثبتت بتسليم

البئاس له ذلك . ولذلك سميت سنة أربعين بعد الهجرة عام الاجتماع<sup>(١)</sup> ،  
يعنى أجمعوا على معاوية بعد ان لم يكونوا مجمعين عليه . فإن كان هذا  
القول [٦٥٥] صوابا ممن قاله وانتحله فاسم من بايعهم عليه لازم له ،  
والأباضية تبرأ ممن قال هذا ، واعتقده ، فإن كانوا أخطئوا في هذا  
القول فقد أخطأ من اتقذى بهم وفقى آثارهم بمقده وقوله : وإلى الله  
نرغب في التوفيق لما يقرب إليه ، وإياه نسأله العون على حسن  
التوكل عليه .

وأما ما ذكرت من قولهم انهم قالوا : ليس علينا طلب صحة العقد  
للإمام ، بل الذى علينا أن ننقاد لمن تولى أمرنا وجرت أحكامه فنهنا ،  
ولم نجد الأمة منكورة لإمامته ، كما وسفكم أنتم أن تقولوا ان الصلت  
كان إماما ودنتم له بالسمع والطاعة ولم تبحثوا عن عقد له ، فنحن أيضا  
ليس علينا أن نبحث عن عقد عزان بن تميم<sup>(٢)</sup> ، بل ندين له بالسمع  
والطاعة .

وهذا القول أبدكم الله لا يعتقده إلا من لم يعرف الفاسد من الصحيح  
ولا الحسن من التبيح ، بل يجب أن يسلم صاحب هذا القول نفسه إلى  
الكتاب حتى يعلم معانى للخطاب . وذلك أن الصلت اتفق أهل المملكة ،  
عالمهم وجاهلهم ، أن عقده كان بثبوت إمامته بإجماع وجبت في الأصل ،

(١) قتل على بن أبي طالب في ١٧ رمضان سنة ٤٠ هـ . وفي اليوم الخامس من شهر  
ربيع الثانى سنة ٤١ هـ دخل معاوية الكوفة حيث أخذت له البيعة بحضور الحسن والحسين  
واجتمع عليه الناس فسمى ذلك العام ، عام الجماعة ( انظر اليعقوبى : تاريخ ج ٢ ص ٢٥٤ ،  
والسعودى : مروج الذهب ج ٢ ص ٣٦ ) .

(٢) عقد لعزان بن تميم سنة ٢٧٧ هـ وظل إماماً إلى أن قتل سنة ٢٨٠ هـ .



ثم اختلفوا بعد ثلاثين سنة في زوالها ودوامها . وعزان بن تميم رجل من الرعية اختلف الناس في إمامته هل صحت بمن حضره أو لم تقعده ، فهذا بإجماع غير إمام حتى اجتمعوا على زوالها عنه . وهذا للذي احتجوا به قول إخوانهم من ثوابت للحشوية والشكاك قالوا : ليس علينا للبحث عن عقد الأئمة ومن يعتقد لهم ولا الفطر في سترهم وعتكهم ، وإنما علينا الاتقياء لمن تولى علينا من الأئمة جارت أو عدلت ، كما قالت هذه الفرقة المارقة إنا لا ننظر في صحة عقد الإمام وإنما علينا أن ندين بالسمع والطاعة لمن ولي علينا ، وتركوا اعتقاد المحكمة للذين قالوا : لا طاعة لمن عصى الله ، وبهذا القول خالفوا من دان بقول من وافقته هذه الفرقة المارقة في قولهم .

وأما ما ذكرت من قولهم أنهم قالوا لو كان الإجماع والحق المتبع والوجه الذي يوجد منه تفسير ما تعبد الله العباد به إلى آخر ولاية الصلت ابن مالك ، فلما وقع الاختلاف بين الناس في أمر الصلت ارتفع معرفة ذلك لاختلاف الحادث بين المسلمين ، ووجب [٦٥٦] علينا الأخذ بما كانوا عليه قبل الاختلاف ووجب علينا ترك القمراض لمعرفة حكم ما اختلفوا فيه لأن ذلك يكون تكلماً لطلب ما يسمع جهله والإمساك عن البحث عنه ، ونكل أمرهم وأمر ما اختلفوا فيه إلى الله تعالى ، فن تولاهم توليناه ، ومن برىء منهم توليناه ، ومن وقف عنهم توليناه ، وكل مخصوص فيهم بعملة .

فأعلم أيديك الله أن هذا القول يؤدي بمن اعتقده إلى الخروج عما عليه أهل الإسلام ، لأن المستعملين للملة اختلفوا اختلافاً مقبائفاً . خرج من قال بهذا القول من جميعهم برأيه ، وخالف الكل في مذاهبهم . لأن أصل الفرق حين استقرت على المذاهب قبل انشعاب فروعها وبعد افتراق أوائلها روافض وخوارج ومعتزلة ومرجئة وحشوية وأصحاب الحديث ، وهم يتبعون الشكك في الحديث الأول . فكل أهل الملة لم يعتقدوا ، ولم يعتقد واحد منهم ، أنهم مع خلاف بعضهم على بعض ، وتباينهم بالمذاهب وتنازعهم حكم الاحداث للواقعة فيهم ، يصوبون بعضهم بعضاً ، وأنهم يصوبون من خالفهم ويصوبون من وافقهم ويصوبون للواقعين عنهم ، ولأن كل فرقة ممن ذكرنا نقول من وافقها على قولها ومن خالف عليها بذهابها عن الصواب والقصد . بل أكثر هؤلاء مع تخطئة بعضهم لبعض يعتقد أن للشكك عندهم أسوأ حالا ممن تولى أوتبرأ ، وإن كانوا يدينون مع ذلك بأن الحق في ذلك واحد في حكم الاحداث الواقعة بينهم ، إلا المرجئة منهم فإن هذه الفرقة التي ذكرت قولها بأنها وافقهم في أشياء وزادت عليهم فيما لم يقولوا به ، فهم لا يستكثروهم على ما وافقوهم فيه ، وجميع من خالف المرجئة لا يعذرهم في خطئهم ومخالفتهم لهم في الحق عندهم ، فهم بين الجميع كاللذبيذيين الذين ذكرهم الله في كتابه : ( لا إله إلا هو لا إله إلا هو لا إله إلا هو ) فمن تجد له سبيلاً<sup>(١)</sup> . ولو عارضهم معارض ، ووازنهم على قولهم موازن . فقال :

وكان الإجماع والحق المجمع وللوجه الذي يوجد منه تفسير ما تعبد الله  
 العباد به إلى آخر حياة النبي ﷺ ، فلما وقع الاختلاف بعد موت النبي  
 عليه السلام وحدث الاختلاف [٦٥٧] بعد الاجتماع بالنبي عليه السلام ،  
 ارتفع معرفة ذلك الاختلاف الحادث بين المسلمين ، وجب الأخذ بما  
 كانوا عليه قبل الاختلاف ، ووجب ترك التعرض لمعرفة حكم ما اختلفوا  
 فيه ، لأن ذلك يكون تكلفا لطلب ما يصع جهله والإمساك عن البحث  
 عنه ، وبكل أمرهم وأمر حكم الأحداث فيهم إلى الله عز وجل ، ومن  
 تولاهم توليائهم ومن برى منهم توليائهم ومن وقف عنهم توليائهم ، وكل  
 مخصوص في الأمر بعملة كما قال من ذكرت قوله وحكيته أصله ، فإن  
 صوبوا من وازنهم على قولهم بوزنه فصوبوه خرج من لسان الأمة  
 وعذر بجهله وقلة علمه ، وإن خطئوا قائل هذا ومعتقده ، فالواجب أن يبدأوا  
 بأنفسهم فيخطئوها أو يصوبوا من خطأهم إن أنصفوا من أنفسهم ، ولا  
 يجدوا من الفرقة بين من عارضوا به سبيلا .

وأما ما ذكرت من قوامهم أنهم قالوا : إن كان الصلت خرج من  
 الإمامة ووجب إخراجها منها لما روى أنه بلغ حال الضعف والكبر  
 وكان منه حدث استحق به الخلع من الإمامة فإمامة راشد صحيحة ، فإن  
 كانت إمامة راشد صحيحة فإمامة عزان بن نعيم فاسدة ، لأن عزان عقد له  
 في حياة راشد وأخرج عنها قهراً . وإن كانت إمامة الصلت صحيحة إلى  
 أن ولي عليه راشد وعقد له وللصلت حتى إمامته ثابتة ، فإمامة راشد

فاسدة ، وإمامة عزان صحيحة ، لأنها كانت بعد موت الصلت . وإن كانت  
إمامة عزان صحيحة ، فإمامة الحواري بن عبد الله فاسدة لأنها عقدت  
عليه ، وإن كانت إمامة عزان فاسدة فإمامة حواري بن عبد الله صحيحة  
وقد رأينا أمورهم كلها محتملة لما ذكرنا ، وإذا احتمل أمرهم بما ذكرنا  
ولم ترد الأخبار فيهم متفقة تقطع المذر وتلزم الحجة ، وجب علينا أن  
نفذ في أمرهم ونكلمهم إلى الله عز وجل ونأخذ بما كانوا عليه  
قبل الاختلاف .

يقال له : ما أنكرت أيها الجاحل بمعرفة الحق المتحكم في دين الله  
بغير دليل على من عارضك بمثل خطاياك ؟ ! فقد وجدت الاختلاف بعد  
النبي عليه السلام والتنازع في الإمامة والادعاء<sup>(١)</sup> على الأئمة . وقد بايع  
أبا بكر الكثير من الناس ودافعوه عن الإمامة ، وادعوا عليه دعاوى  
كثيرة أكثر مما ادعى على الصلت ، من ضرب فاطمة بنت رسول الله ﷺ  
[٦٥٨] ، ومنع أهل بيت رسول الله ﷺ حقوقاً أوجبها الله لهم ، واغتصابه  
للإمامة وأخذها بغير مشورة ولا اتفاق من الأمة ، ولذلك قدم عنه الزبير  
ابن العوام أربعين يوماً ، وقدم عنه على سقة أشهر ، وغيرهما . وأنكرها  
كثير من الناس ، ونازعوه فيها ، وادعى استحقاقها للأئصار ولسمد بن عبادة  
حين قالوا : منا أمير ومنكم أمير ، وهذا قليل من الدعاوى عليه .  
ولم نقصد لهذا المعنى فنسكو من ذكره ، ولكن أردنا أن نكشف عن  
جهل من اعتقد ذلك المذهب الفاسد فقال : إن كانت إمامة أبي بكر

(١) كتب في المخطوطة : « والدعاء » .

فاسدة لما احتفل من هذه الدعاوى عليه فإمامة عمر بن الخطاب فاسدة لاعتقائها بها ، والأول قدم الثاني ، وكان عمر ممن تولى لأبي بكر عقده وآزره عليها وادعى ذلك دينا ولم يتب من ذلك إلى أن مات . وإمامة عثمان أيضا فاسدة لأنها قامت برأى عمر في الشورى والاختيار ، ويحتمل أن تكون إمامة أبي بكر وعمر فاسدين لما حللها من التأويل ، وإمامة عثمان صحيحة لأنها عقدت بعد عمر بعد اختيار مستقبل والقاء لأمر عمر . فإن كانت صحيحة فإمامة علي فاسدة ، لأنه أحد المتهمين بقوله والغاذلين له ، ومن ادعى أنه مالأولى على ذلك قائله ، ومما يدل على ذلك قعود الأخيار من أصحاب رسول الله ﷺ عن بيعته وتصويبها له . ويحتمل أن تكون إمامته صحيحة لأنها عقدت له بعد عثمان ، وإن الدعاوى لم تصح عليه لتولى القعدة له ممن تصح للقعدة به ، فإن كانت إمامته صحيحة فإمامة معاوية فاسدة ، فإن كانت إمامة على فاسدة فإمامة معاوية صحيحة . فإذا احتفل أمرهم ما ذكرنا بالدعاوى والأخبار التي نقلت عنهم واختلف الناس في أحكام الحوادث الواقعة فيهم فيجب الوقوف عن جميعهم وترك التعرض لما يسع جهله من أمرهم والإمساك عن الاستدلال في حكم الحوادث الواقعة ( وأن يرجع )<sup>(١)</sup> .

وأما ما ذكرت من قولهم أنهم قالوا : وجدنا المسلمين قد اختلفوا فيما

(١) « وأن يرجع » : زائدة هنا ، لأنه يجب أن تتبع بجملة ، « والراجع أن الجملة سقطت منها » .

جرى بين سلفهم فوجدنا بعضهم يبرأ وبعضهم يقول ، واحتملت عندنا دعاويهم ما تقول كل فرقة منهم ، فأينا أن الواجب علينا للتوقف عنهم جميعاً ولا نطلب ما طلبه [٦٥٩] غيرنا ونكلفه دوننا من التماس الحق منهم من المبطل ، قالوا : وهذا سبيله سبيل الاثنين المتعارضين ، نتيج واحدة حكما وتمنع الأخرى منه ، ثم لا يعلم الفاسخ منهما من المنسوخ . قالوا : أو الواجب ترك الإقدام على أحد الأمرين من غير علم ، ويأمر بالوقوف عنهما وعن العمل بهما إلى أن يصح عندنا البهتان ويعلم للفاسخ من المنسوخ فنعمل بعلم وكفى بالقرآن حجة لنا ۱۱

اعلم أيديك الله أن هذا قول فاسد وجعل عظيم ممن اعتقده ودان به لقلة علمه بأحكام القرآن ووجوب الفرائض الذي احتجوا به عليهم لا لهم ، ومن أكثر ما يحتج به هذا عليهم لأن علم للفاسخ والمنسوخ قد ثبت من جهة النص والتوقيف ، فإذا تعارضت الآيات ومنعت إحداها ما تتيح الأخرى ، فقد علمنا أن إحدى الآيتين ناسخة للأخرى ، فالواجب علينا أن نلتزم معرفة الفاسخ لنعمل به ومعرفة المنسوخ لترغب عن حكمه . فهذا الإجماع من الأمة وهو الذي يفرقونه ألا يلتزموا معرفة ما أشكل عليهم من حكم الواجب ، ولو جاز للتوقيف عن إنفاذ حكم الله تعالى عن الفرائض التي تعهد عباده بها من أوامره وزواجره لما في القرآن من الفاسخ والمنسوخ ، وما يخفى على كثير من الأمة ، وجهلهم بحكم ذلك ، جاز المنازعة إلى طاعة الله عز وجل من إقام الصلاة وإيتاء الزكاة والصيام والحج والولاية والبراءة

وسائر الفرائض والأحكام التي يشتمل عليها القرآن لجهل الجاهل بحكم ذلك ، وهو يجد السبيل إلى من يستعمل ذلك منه من جهة ، وكفى بالعلماء حجة فيما أولام الله جل ذكره من بيان ما أشكل معرفته وبالله التوفيق .

وهذا أيديك الله مذهب أهل الوقف من المرجئة ، كان حمويه يفاظر عليه وينتظر الإرجاء به ، وللعل من المخالفين والموافقين ذلك على هذه المقالة ، ويخطئون من قال بتأخير البيان ، منهم من قال بأن البيان لا يجوز تأخيره عن وقت الخطاب . فلا أدري من واقعهم في هذه المذاهب الشاذة من قول أهل الخلاف ، ولو كانوا اعتقدوا مذهباً من مذاهب أهل الخلاف كالأعتزال والزوانض ومذهب من المذاهب الممودة ، كان أجمل بهم من أن يتعلقوا من كل مذهب بشعبة هي العيب الكبير والشناعة للمظيمة على أهل به . ولكن من عاند الحق وأهله وعدل عن طريقه لا تعسف في ظلمات عقوبة فعله ، كما قال الله تعالى : ( وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي [٦٦٠] فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكاً وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى . قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِي أَعْمَى وَقَدْ كُنْتُ بَصِيراً . قَالَ كَذَلِكَ أَتَتْكَ آيَاتُنَا فَنَسِيتَهَا وَكَذَلِكَ الْيَوْمَ تُنْسَى )<sup>(١)</sup> .

وأما ما ذكرت من قولهم : لو أن رجلاً وافتق وليه قد اختلفا في مسألة مما يخطئ أحدهما صاحبه فلم يعرف الحق من القولين منهما ،

أنه يهلك في حال جهله بالحق من قولهم ، وفي أول أحوال طرق سمعه  
الاختلاف منهما ، فاعلم أيديك الله أن هذا للقول قول أبي الهذيل<sup>(١)</sup>  
وهو أحد شناعاته وأعجوباته التي ينادى الناس بها عليه . وذلك أنه قال  
في طفل خلقه الله في فلاة من الأرض ففتح عينيه مع البلوغ فلم يعرف أن  
الله واحد ، انه هالك وغلد في نار جهنم أبداً . ومن عجائبتهم أنهم  
أنكروا على من سأل عن حكم الاختلاف جماعة من أوليائهم ، وقالوا  
هذا متكلف ما ليس عليه ، وم يحكمون عليه بالملاك في هذا الموضع  
الذي ذكر عنهم قبل السؤال . فانظر رحمك الله في قلة درايتهم بوجه  
الصواب . نعوذ بالله من الخيرة في الدين وللشك بعد اليقين ، ولكن  
من تسف في مذاهب السلف ورام التحكم فيها بغير علم كاد أن يحرم  
التوفيق .

وكيف يهلك الإنسان بفعل غيره والله تعالى يقول : ( ولا نزرُ وازرةً  
وزِرَراً أُخرى )<sup>(٢)</sup> . وقوله : ( وما كُفَّاً مُعَذِّبِينَ حَتَّى تَنْبَغَتْ رِسُولاً )<sup>(٣)</sup> .  
وقوله جل ذكره : ( إِنْ لَّا يَكُونَنَّ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ  
الرُّسُلِ )<sup>(٤)</sup> . وأخبر جل ثناؤه أنه لا يمذب إلا بعد قيام الحجة  
إما برسوله ، وإما برسول رسوله وبالعلماء الذين هم ورثة الأنبياء  
صلوات الله عليهم .

(١) أبو الهذيل : هو أبو الهذيل العلاف ، شيخ المعتزلة ، ومقرر الطريقة ( انظر :  
الشهرستاني : الملل والنحل ج ١ ص ٧١ - ٧٦ ) .

(٢) سورة الأنعام : آية ١٦٤ ، وسورة الإسراء : آية ١٥ .

(٣) سورة الإسراء : آية ١٥ .

(٤) سورة النساء : آية ١٦٥ .



وكيف يتقطع عذره وليس في عقله وجوب ذلك ، وإنما طريق هذا طريق السمع ، ولم يكن منه هو فعل فيؤخذ منه لا صوبهما ولا صوب أحدهما على غير علم ، ولا دخل في العقل معهما على سبيل المعاونة لهما أو لواحد منهما ، أو خطأهما أو خطأ أحدهما . فعمود بالله من قلة الورع فيمن لا يميز بين ما طريقه طريق العقل مما طريقه طريق السمع ، وما دليله قائم في العقل ، وما يعلم من طريق الخبر ، ويلقيه في السؤال بالاستنباط والاستدلال<sup>(١)</sup> على معرفته من أحد الأدلة السمعية . وأظن قائل هذا قد سقط إيمانه قول بعض المجبرة<sup>(٢)</sup> الذين يزعمون أن الإنسان يذهب بفعل الله فيه على الحقيقة لا بفعله واستحسنه واعتقده ، أو قول بعض أصحاب الحديث الذين قالوا إن الأطفال يذهبون بذهب آبائهم<sup>(٣)</sup> . ولعمري إن هؤلاء مذاهبهم مشهورة في آراء أهل القبلة ، فإن كان من حكمت عنهم أحد هذه الطبقات فنحن نعتقد فيهم اعتقادنا في [٦٦١] أئمتهم والله الحمد على الهداية .

وأما ما ذكرت عنهم أنهم قالوا إن فعل الفقيه حجة على من شاهده ، كما أن رؤية النبي ﷺ حجة على من شاهده ، فهذا أيدك الله

(١) الاستدلال : طريق من طرق الاستنباط تؤخذ فيه الأحكام من دلالات النصوص القرآنية أو الحديث .

(٢) المجبرة : أصحاب مذهب الجبر ( انظر : الشهرستاني : الملل والنحل ج ١ ص ١٣٣ - ١٤٤ ) .

(٣) انظر في أطفال المشركين والمنافقين وما وقع فيهم من الاختلاف بين المسلمين : القلهاقي : الكشف والبيان ج ٢ ص ٣١٧ - ٣٢١ .

من البهتان العظيم ، وخروج عن قول جميع من صدق بالرسول عليه السلام . وما علمنا أن أحداً قال إن مشاهدة الرسول حجة دون أن يأتي بمعجزة ، والدليل على خطأ أهل هذه المقالة قول الله جل ثناؤه : ( وقالوا لَوْلَا أُنزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ وَلَوْ أَنزَلْنَا مَلَكَ لَفُتِحِيَ الْأَمْرُ ثُمَّ لَا يُنظَرُونَ ولو جعلناه مَلَكَ لَجَعَلْنَاهُ رَجُلًا وَلَلَبَسْنَا عَلَيْهِمْ مَا يَلْبِسُونَ )<sup>(١)</sup> .  
فأخبر جل ذكره أنه لو أنزل مَلَكَ لجعله في صورة رجل ، لا أنه يجعل الملك رجلاً من بنى آدم بعد أن كان ملكاً . ويدل على ذلك قوله عز وجل : ( ولو جعلناه مَلَكَ لَجَعَلْنَاهُ رَجُلًا وَلَلَبَسْنَا عَلَيْهِمْ مَا يَلْبِسُونَ )<sup>(٢)</sup> . يعنى والله أعلم أن الإلباس بعد قيام الحجة ، وللرجل أيضاً في نفسه لا حجة إلا في مشاهدته دون معجزة .

وأما ما ذكرت من قولهم أنهم قالوا إن أسماء الله وصفاته قديمة معه لم يزل موصوفاً بها .

فاعلم رحمك الله أن النصراني أعطوا الجزية لما ثلثوا ثلاثة قِدَمًا ، فقالوا ثلاثة في العدد وواحد في المعنى ، وهؤلاء قالوا بألف قديم أو أكثر ، فلم لم يعطوا الجزية إن كان لم يتقدم لهم عهد في الإسلام ؟ وإن كان قد تقدم لهم حكم الإسلام لم تقبل الجزية منهم ، فكان حكمهم ما قال النبي ﷺ : « من بدل دينه فاقلوه » ، لأن هذا شرك لم يقبل به أحد من أهل القبلة فيما علمنا . فعوذ بالله من سوء الاختيار ومن قول يؤدي إلى عذاب النار .

(١) سورة الأنعام : الآيتان ٨ - ٩ .

(٢) سورة الأنعام : آية ٩ .

وأما ما ذكرت من قولهم انهم قالوا : إن من شك في الحق من قول غيره ، أو أسمه ولم يقل انه الحق ، أو سمع الاختلاف بين المختلفين ولم يعرف الحق من قولهم ومنصيب منهم ، انه كافر في أول أحوال جهله قبل الاستدلال والسؤال ، وإن كان على الإنسان أن يعرف الحق بنفسه فيما تمهده الله به في جملة ما أقر به من تفسير الجملة التي أقر بها .

فهذا أيديك الله أعجب عندي مما مضى من أعجوباتهم لأنهم قطعوا عذر للشاك قبل قيام الحجة عليه . والله يقول : ( وما كنا معذبين حق نهيث رسولا )<sup>(١)</sup> .

ويقال لهم : أخبرونا عن رجل سمع ثلاثة نفر يقول أحدهم : القرآن كلام الله غير مخلوق ، والآخر يقول : [٦٦٢] الله خلقه ونمله ، والثالث يقول لا أعلم أنه مخلوق أو غير مخلوق ، ما حال هذا السامع هذا الاختلاف بين الثلاثة وهو لا يعلم حكم ما اختلفوا ؟ إن قالوا لا يهلك فقد وافقوا الحق ، وليس هذا من قولهم . وإن قالوا إنه يهلك قبل أن يسأل<sup>(٢)</sup> ، ويعلم ، يقال لهم لِمَ يهلك قبل أن يسمع الاختلاف ؟ لأنه جهل الحق كما قلتم انه جهل الحق عند الاختلاف !! وإن قالوا : هلك وعليه أن يسأل ، يقال لهم : أفليس من أصلكم السؤال والسؤال إنما يكون لئلا يهلك لأنه يسأل ليعلم فيسلم !! فما معنى قولكم يسأل بعد أن هلك بجعله الحكم . وقد قال الله تبارك وتعالى قولاً دل على بطلان

(١) سورة الإسراء : آية ١٥ .

(٢) كتب في المخطوطة : « يقال » .

هذه المغالة بقوله : ( وما كذا معذبين حتى نهث رسولا )<sup>(١)</sup> . وقوله :  
( وما كان الله ليضلّ قوماً بعد إذ هداهم حتى يبين لهم ما يتقون )<sup>(٢)</sup> . ويقال لهم أخبرونا بين المؤمنين أو الجاهدين ؟  
فإن قالوا المؤمنين فقد تركوا قولهم ورجعوا إلى القول بالحق ، لأن الله  
جل ذكره أخبرنا أنه لا يضلهم بعد إذ هداهم حتى يبين لهم والذين  
هداهم للمؤمنون .

فإن قالوا : الآية نزلت في غير المؤمنين أو الجاهدين ، خرجوا من  
لسان الأمة وحسبهم بذلك حجة عليهم . وإذا كان السامع للاختلاف  
هالكا بجهله للحق قبل الاستدلال والسؤال في حال ما يسمع ، فيجب أن  
يكون هالكا بجهله للحق قبل أن يسمع على قولهم ١١ وإلا فما الفرق ١ ؟  
وأظنهم ذهبوا إلى شيء فلم يحسنوه ولم يعرفوا معناه ، وركبوا بخواطرم  
الفاصلة هذا المركب الصعب الذي رى بهم إلى أعظم المهالك ، لأنهم  
سموا أن الحق لا يسمع جهله ، ففسره هؤلاء بهذه الخلوم الضعيفة ، وذلك  
أن ما كان الحق فيه واحدا فهو على ضربين ، فضرب من طريق السمع  
وضرب طريقه طريق العقل . فما كان طريقه طريق السمع فغير لازم فرضه  
ولا هالك من لم يعلمه إلا بعد الحجة به ، وهو الخبر المنقول ، فإذا طرق  
السمع بصحة لزمه فرضه إن كان مفسراً في نفس اللفظ المنقول ، وإن  
كان مجملاً فإلى أن يسأل العلماء عن تفسير ما خوطب به .

(١) سورة الإسراء : آية ١٥ .

(٢) سورة التوبة : آية ١١٥ .

وما كان طريقه طريق للعقل فينقسم قسمين ، أحدهما دليله قائم في العقل ، مثل أن الله واحد ( ليس كمثل شيء ) <sup>(١)</sup> وأنه عالم وقادر ونحو ذلك ، فعلمه عند ذكر ذلك وسمعه إياه أن يعقده ويعلمه ولا [٦٦٣] يحمله فهو هالك عند خطوره بباله وقبل الاختلاف وبعده ، فهذا ونحوه لا يسمع جهله ولا عذر للشاك فيه لقيام دليله ولزوم حجته .

وللتقسيم الثاني هو ما كان الاختلاف بين الناس فيه مثل عالم يعلم وقادر بقدرة ، أو عالم بنفسه وقادر بنفسه ، فحجة هذا تلزم بمد الاستدلال والسؤال ، وعلى الشاك فيه أن لا يعقد قولاً من اعتقاد المخالفين بنهر دليل أن يتمسك بالجملة ، وهي أن الله واحد ( ليس كمثل شيء ) .

وأما ما ذكرت من قولهم أنهم قالوا : لو كان من سمع الحق فلم يعلم أنه حق أنه يكون معذوراً ، لكان من شاهد النبي ﷺ فلم يعلم أنه رسول الله يكون معذوراً .

يقال لهم : هذا أيضا من عجائبكم ولو كانت المشاهدة للنبي ﷺ هي الحجة دون المعجزة لكانت الأنصار قد هلكوا بقولهم وكفروا لما قدم إليهم رسول الله ﷺ وأبو بكر معه حين هاجر إلى المدينة ، فكان الناس يصلون إليه ويجلسون عنده وأبو بكر عنده لا يعرفونه من أبي بكر ، وقد كانوا مسلمين قبل ذلك مصدقين له ﷺ إلى أن كثر الناس وارتفعت الشمس وهم لا يعرفون النبي ﷺ من أبي بكر حتى قام أبو بكر رحمه الله فستر على النبي ﷺ بثوبه من الشمس ، فملت الأنصار

والمسلمون أن للمعلم منهما هو رسول الله ﷺ . فلو كانت رؤية النبي عليه السلام هي الحجة فقط كان الأنصار وجميع المسلمين من أهل المدينة قد كفروا على قولهم وما قال بهذا ميلى والحمد لله . ولم يقل أحد فيما علمنا من أهل المذاهب أن دعوة النبي عليه السلام بنفسها كانت هي الحجة دون المعجزة . وأنه لما دعاهم وأظهر المعجزة لزمهم قبول ما دعاهم إليه . فلو كانت الدعوة بنفسها في الشاهدة من غير أن يعضدها بدليل من معجزة أو ما تقوم مقامها لكان من سمع للنبي ﷺ يدعو قبل المعجزة فلم يعرف الحق<sup>(١)</sup> أنه يكون كافراً على قول هؤلاء ولا أعلم هذا من قول أهل الصلاة<sup>(٢)</sup> . . . .

فإن قالوا : إن من أقر بالجملة لم يسمه جهل ما أقر به من تفسير جملة . يقال<sup>(٣)</sup> لهم ، ما يركب أو بعد أن يركب ؟ فإن قالوا : بعد أن يركب ، [٦٦٤] فقد قالوا بالحق وتركوا قولهم ، وإن قالوا قبل أن يركب ، خرجوا من لسان الأمة وتحكمت الخصوم عليهم . وقيل لهم : ما تقولون في قول الله تبارك وتعالى : ( لَا يَصْلَاهَا إِلَّا الْأَشْقَى . الَّذِي كَذَّبَ وَتَوَلَّى )<sup>(٤)</sup> . أليس قد أخبر جل ثناؤه بأن جهنم لا يصلها إلا من تولى عن الحق وكذب به ، ولا يكون كذلك إلا بعد قيام الحجة عليه بذلك !!

(١) « فلم يعرف الحق » : مطبوسة في المخطوطة .

(٢) بعد كلمة « الصلاة » : كتابة محذوفة في المخطوطة .

(٣) « يقال » : مطبوسة في المخطوطة .

(٤) سورة الليل : الآيتان ١٥ - ١٦ .

ويقال لهم : أخبرونا ، أيكفر بالحق الذي هو عند الله ؟ أو بالحق الذي هو عنده ؟ فإن قالوا : بالحق الذي هو من عند الله فلا بد من بيان ، وأن يقيم الحجة عليه بقوله : ( ولو شاء الله لأَعَنَّتْكُمْ )<sup>(١)</sup> .  
وأن بالحق الذي هو عنده فهو قاصد إلى فعله له ، مواقع له .

وأما ما ذكرت من قولهم انهم قالوا : من جهل الحق الذي عندنا فهو كافر ، فتبطل لهم : فإذا أسلم الإنسان وأقر بالجملة ثم مات قبل أن يلقاكم فيعرف الحق الذي معكم كان هالكا ، إذ قد جهل الحق الذي عندكم !!

فإن قالوا : لا يكفر لأنه لم يسمع الحق فنلزمه الحجة ، قيل : قد سمع كلام النبي ﷺ فلم نلزم حقيقته بغير معجزة .

يقال لهم : فلم قلتم ان من سمع كلاماً بين مختلفين لم يعرف حكمه أنه هالك ، وما حجتكم على من احتج عليكم فقال أليس من أقر بالجملة !!  
فقد ثبت له اسم الإسلام بإجماع .

فإن قلتم : نعم ولا بد لكم من . . .<sup>(٢)</sup> قيل لكم : فلا يزيل الإجماع إلا إجماع ، فلم نقلم هذا الاسم بغير فعل كان معه ، ولم يعتقد عند سماعه عند قول المخالفين قولاً ومذهباً ولا كان معه فعل وهل يهلك الإنسان بفعل غيره ؟ نسأل الله الهداية لما يقرب إليه .

(١) سورة البقرة : آية ٢٢٠ .

(٢) سياق النص ينبغي بحذف ، ولعل موضع النقط كلمة : « إجماع » أو ما في معناها .

ومن خطأ هذه الفرقة التي قد شذت عن الإجماع وخرجت منه ،  
بقولها ان الإنسان يكفر إذا لم يعلم الحق ، ولا يرجعون في قولهم هذا  
إلى تفصيل ان عمر بن الخطاب سأل النبي ﷺ عن القدر فقال : أرأيت  
لارسول الله ما نعمل فيه أمر قد فرغ منه أو أمر مبدأ ؟ فقال : فيما  
قد فرغ منه ، فاعل يا ابن الخطاب فكل ميسر لما خلق له ، فقد جهل  
عمر أمر القدر ، وقد خطر بهاله ولم يبرأ منه ﷺ ولم يخطئه قبل  
السؤال ، وإنما سأل ليعلم<sup>(١)</sup> الحق فيقيمه ويقول به ويمتدده .

وإن قالوا ان من جهل شيئاً من أمر الدين أو شيئاً من فروع<sup>(٢)</sup>  
التوحيد فقد كفر ١٩

قيل لهم : فما تقولون في عمر بن الخطاب وقد جهل القدر وهو من  
أحكام التوحيد ١٩

وقال محمد بن محبوب [٦٦٥] : للقرآن كلام الله ووحيه وتنزيله ولا أقول  
مخلوق ولا غير مخلوق والقرآن من أحكام التوحيد وفروعه . ولم أعلم<sup>(٣)</sup>  
أن أحداً من أهل هذه الدعوة كفره وشهد عليه بالهلاك عند وقوعه  
وشكّه في هذا المكان العظيم . فلا أدري ما دعاهم إلى هذا التأويل الفاسد  
والاعتقاد الذي لا يوافقهم عليه أحد ، وقد قال بعض أهل العلم ، المأول  
المعتقد يفسق بسوء تأويله ، والمقر المرتكب المعاند الجاحد يكفر كفر  
شرك ، فنمود بالله في الوقوع في أحد هذين الوجهين .

(١) « ليعلم » : مطبوسة في المخطوطة .

(٢) « أو شيئاً من فروع » : مطبوسة في المخطوطة .

(٣) « كذب في المخطوطة ! » « ولو أعلم » .



وأما ما ذكرت من قولهم أنهم قالوا إن الإنسان يهلك بالفعل من حيث لا يعلم لأنه منهي عن أشياء يعلمها ولا يعلمها فهو مرتكب للنهي وإن لم يعلم !!

واحتجوا بقول الله تعالى: (أَنْ تَحْبَطَ أَعْمَالُكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تَشْعُرُونَ) <sup>(١)</sup>. يقال لهم، هذا عليكم لا لكم، إن الإنسان يهلك بغيره وبما لم يعلمه ولم يعتقد فيه تصويبها ولا تخطئته والمرتكب للنهي بجهله يكون هالكا وإن لم يعلم الحكم أن للفعل المنهي عنه في الجملة قد حصل عنه في ركوبه إياه وإن كان جاهلا لحكمه وهذا غير ما أنكرناه عليهم .

وأياضا، فليس كل راكب لما نهى عنه في الجملة يكون هالكا، ألا ترى أن من أصحاب النبي ﷺ ولم يعلم أنه حول عن القبلة ونهى عنها في الجملة ولم يصل إليه الخبر أنه لا يكون عاصيا !!

وكذلك من لم يعلم تحريم الخمر وقد نهى عنه في الجملة وأنه غير عارف <sup>(٢)</sup> بركوبه إياها في اتفاق الأمة على أن من لم يعلم بالخبر ولم يصل إليه النهي أنه هالك !!

وأما ما ذكرت من قولهم أنهم قالوا: ليس لأحد أن يتأول كتابا ولا سفة، ولو جاز أن يسوغ التأويل عندما يحذر الزلل على صاحبه منه لكان من أداء تأويله إلى القول بأن المسيح ابن الله سالم !!

(١) سورة المجرات: آية ٢ .

(٢) كتب في المخطوطة: « غير عارض » .

يقال لهم : لو فكركم في سوء تأويلكم على أهل العلم لبيكنم على أنفسكم وعلمكم عظيم جهلكم ، وإلى الله نرغب في توفيقه .

يقال لهم : إن المتأول إنما يتأول كتابا أو سنة ولا يفزع<sup>(١)</sup> إلا إلى الكتاب والسنة ، فيتأولها أو أحدها ، وإلا وقد تقدم إيضاحنا للمؤمن<sup>(٢)</sup> بالكتاب والموجب لحكمه وحكم السنة عالم بأن له خالفا يعبده<sup>(٣)</sup> بقبول الكتاب والسنة . والمتأول هذه صفته [٦٦٦] فإذا كانت هذه صفة المتأول استحال أن يقول من هذه صفته المسيح ابن الله ، لأن من قال هذا لم يقر بالله ، ولم يعرف ربه . والمتأول عالم بأن الله لا يشبهه شيء ولا نظيره ولا صاحبه ولا ولده ، فغير جائز من هذه صفته أن يقول إن المسيح ابن الله إلا أن يكون حاكيا عن غيره أو مغلوبا على عقله أو تاركا لدينه راغبا عنه بعد معرفته ، فأين يذهب هؤلاء القوم ؟

وأما ما ذكرت من قولهم ان رؤية العالم حجة على الإنسان كما كانت رؤية للنبي ﷺ حجة على من شاهده ، فهذا أيدك الله قول اتخذوه عن ضلال من الخوارج ، زعموا أن على جميع الناس اتصديق بالنبي ﷺ وبما جاء به ساعة أرسله الله في المشرق مع طلوع الشمس للزم فرضه أهل المغرب مع طلوع الشمس !!

---

(١) « يفزع » : مطموسة في المخطوطة .

(٢) « إيضاحنا للمؤمن » : مطموسة في المخطوطة .

(٣) « خالفا يعبده » : مطموسة في المخطوطة .

وأما ما ذكرت من قولهم ان الاختلاف الواقع في الدين بين أهل الدعوة لا يغير حالهم عن العدالة التي كانوا عليها قبل الاختلاف فليعلمنا أن نفقدي بهم ولا نبحث عما اختلفوا فيه ، فهذا أيدك الله في الفحش كقول بعض إخوانهم من أهل العراق الذين رويوا عن النبي ﷺ أنه قال : « أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم » ، وقالت هذه الطائفة تتولى الجميع مع الاختلاف الواقع بينهم ، كما قالت هذه للفرقة المارقة ، إنا لا ننظر إلى الاختلاف الواقع بل أهل هذه الدعوة ونقول جميعهم .

وأما ما ذكرت عن معبديهم واختلاف أقاويلهم وأنهم قالوا : ليس علينا أن نسأل وإنما علينا أن نعمل ، وليس علينا أن نبحث عما اختلفوا فيه ، وإن منهم من قال إذا أردت أن تعرف فتصفح أقاويل الفقهاء في الفتيا ثم بأنقلها على قلبك ، فإن الحق ثقیل ، ذهبوا إلى الخبر ان الحق ثقیل مرى ، والباطل خفيف وبى<sup>(١)</sup> .

وقالت طائفة من عبادهم : تصفح أقاويل شيوخ المسلمين فانظر إلى أحسنها في عقلك وأحلامها في صدرك وأخفها على قلبك فاجعله مذهبك وقلده أمرك فإن الذى أوقعه في نفسك وصوره في فكرك<sup>(٢)</sup> الله الذى تولاه فيك وجعله عندك ولم يكن ذلك بفكرك ونظرك .

وقالوا : فالذى تحسنه<sup>(٣)</sup> المقول بلا [٦٦٧] كلفة هو الذى ارتضاه الله

(١) « وبى » : كتب في المخطوطة بلا نقط أو حمز :

(٢) « فكرك » : مطبوعة في المخطوطة .

(٣) « تحسنه » : مطبوعة في المخطوطة .

للماثل ، وكل شيء توجهه القسرة فإنما هو للمخالق دون الخلق ، والمخالق لا يجوز عليه الخطأ وإنما هو يجوز ذلك على المخلوق .

وقال آخرون : لك أن تقيس وتنتظر وتختار إلا مع أنفس ذكروهم لهم ، وينظر مع جميع من خالفهم لأن الذين ذكروهم قدوة لهم في دينهم ولا يخطئ أحد منهم عندهم ۱۱ واحتجوا بما روى عن النبي عليه السلام أنه قال : « أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم » . قالوا : فسوى بينهم في الإرشاد ، وكذلك إنما أئمتنا هؤلاء ، فإنهم لنا قدوة عند التمازج مفتح ، وليس لنا أن نميز بين أقاويلهم ، ولا نفضل بعضهم على بعض ، ومن أتى غير هذا فقد سخط ما رضى له الحق ، وخاف في موضع الأمن وتكلف في موضع الكفاية . قالوا ومن تعقب أفعالهم فقد جعل نفسه من أكنائهم . ومثل هذه الأقاويل الفاسدة التي استحسنوها شنع أهل العراق بها على عبد الله بن الحسن قاضي البصرة ، زعم أن ليس على الإنسان إلا ما أداه إليه عقله وأوجبه نظره ، قائم صوابه في مبلغ رأيه ومنتهى رأيه فطيه . قال : وقد وجدنا أصحاب النبي ﷺ عرباً فصحاء ، ثم رأيناهم قد اختلفوا في الكتاب والسنة ، علمنا أن اختلافهم على قدر احتمال الوجود . وقال ، هذا يدل على أن الله قد شاء الاختلاف في ذلك ، إذ جعل للتول فرضاً يحتمل الوجوه وعلم أن ذلك أصلح ، كما خالف بين ألوانهم ولغاتهم وشبهاتهم وإخلاصهم وأوطانهم وشرائهم وسنن أنبيائهم . قال : وللقرآن يدل على قول القدرى وبعضه يدل على قول الجبرى ، وجميع للفرقتين قد أصابا . قال وربما كانت الآية الواحدة من القرآن تدل على

وجيهين مختلفين تحتل معنيين متضادين ، كنعنو من حكيت عنه أنه إنما قالوا : يحتمل كذا ويجب ويحتمل كذا ، وكأهم أهل عدل وصواب . فتارة يقولون ليس علينا سؤال ، ولا نقبل خبر من يخبرنا بحكم الاختلاف<sup>(١)</sup> ، قالوا : ولم يبق من يثق بقوله حتى يكون في الحجة مثل موسى بن علي ومحمد بن<sup>(٢)</sup> محبوب ، وتارة يحتجون بقول أبي إبراهيم ، ويقولون [٦٦٨] أخبرنا أبو إبراهيم وحفظنا عن محمد بن روح ، وتارة يقولون الحق هذا في اختلاف المختلفين ، ومرة يقولون الحق ما نعتقده دون ما يعتقده مخالفونا . وهذا يدل منهم على أن الحق في يد واحد وفي اختلاف . فليت شعري من ألقى بهم هذه الأقاويل ، ومن واقفهم فيها !! والله نسأله العصمة والتوفيق من الزلل فيما يحبه من الأول والعمل .

وأما ما ذكرت من قولهم أنهم قالوا ليس علينا مطالبة الناس معرفة القول منهم وإن الناس لم يعبدوا إلا بالعمل دون القول ، فهذا - أيديك الله - غلط كثير ممن قال به . وقد تعبد الله تبارك وتعالى بالقول كما تعبد بالعمل . وقد أمر أن يصلى على النبي ﷺ ، وأن ندعو للمؤمنين والمؤمنات ، والمؤمنون غير محتاجين إلى « دعاء »<sup>(٣)</sup> . وأمر بلعن اليهود والنصارى والمجوس ، وأن نقول رب احكم بالحق ، وإنما هذا « قول علينا »<sup>(٤)</sup>

(١) « الاختلاف » : مطبوعة في المخطوطة .

(٢) « ومحمد بن » : مطبوعة في المخطوطة .

(٣) « دعاء » : مطبوعة في المخطوطة .

(٤) « قول علينا » : مطبوعة في المخطوطة .

لأنه لا يحكم إلا بالحق حتى تقول نحن ذلك . ولا نلن<sup>(١)</sup> اليهود حتى  
 « نسأله تعالى »<sup>(٢)</sup> أنه لا نصلى على نبيّ جعلته أمته وترك الصلاة  
 عليه . وقد قال لنبية ﷺ استغفر لذنبك وللمؤمنين والمؤمنات ، وقد غفر  
 الله له ما تقدم من ذنبه وما تأخر ، وغفر الله للمؤمنين ، وقالت الملائكة  
 غافر للذين تابوا واتبعوا سبيلك . « وللقاب مغفور له وإن لم ينل ذلك  
 لأن الله شاهد وعارف عباده »<sup>(٣)</sup> .

أليس هذا بأعجب من ادعائهم أنهم ألهموا العلم وإن في الناس من  
 يلهم ما تمهد به فلا يحتاج إلى سؤال عنه !! فليت شعري من أين  
 أخذوا هذا وإبليس لا يلتونه وجهاً وإنما يوحى إلى شياطينه عنه إلى  
 أوليائه !! فزخرف القول زخرفاً وغروراً ، ونحو هذا لا يعتقد ديناً ، لأننا  
 لم نجد أحداً من أهل العلم ولا ممن ينصب إليه العلم موافقاً ولا مخالفاً ،  
 ادعى ذلك لنفسه ، ولا ادعاء لغيره ، ولا رأى للفقهاء مقبهاً ، لكان  
 المدعى الإلهام أعذر والراى مختلف . ولم يدع أحد انى « الله »<sup>(٤)</sup>  
 للعوام بإلهام .

ولو جاز أن يكون الإلهام مما تعبد الله العباد به وجاز على الله  
 « تعالى أن »<sup>(٥)</sup> يكون جميع أقاويل الفقهاء واختلافهم إلهاماً كله ولجاز

(١) « ولا نلن » : كتب في المخطوطة « ولا نلن » .

(٢) « نسأله تعالى » : مطبوسة في المخطوطة .

(٣) هذا السطر يكاد يكون مطبوساً تماماً في المخطوطة .

(٤) « الله » : مطبوسة في المخطوطة .

(٥) « تعالى أن » : مطبوسة في المخطوطة .

أن يكون جميع « اختلاف المتكلمين »<sup>(١)</sup> والفقهاء [٦٦٩] وأقوالهم إلهاما كله . وفي القول بالإلهام أوجه من الخطأ ، أما واحد فـ «والنا على جميع السلف إذا كانوا ملهمين وهم يظهرون أنهم يقتابسون»<sup>(٢)</sup> . وثانية أن المستفتى لا يعرف اللهم من غير اللهم ، والله لا يلهم أحد المتخلفين أن هذا عهد والآخر حرّ . وثالثة أن المدعى الإلهام ومن لا يدّعيه يستوون في الحجة بقول أحدهما : حجتي على صحة ما ادّعيه أنى ألهمتها ويقول الآخر مثل ذلك .

ومن الدليل على التعبد والفتيا من غير الإلهام قال الله تبارك وتعالى : (سُرِّيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْآفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ)<sup>(٣)</sup> . فجعل جلّ ذكره سبب استنباط الحق خلاف الإلهام ، والعبادة القائمة والعجربة للصحيحة .

فلما لم نعرف شيئا قط إلا من بعد الفتيا<sup>(٤)</sup> أو قبل خبر أو قبل قياس ، ونظر جميع المعلومات إلا من هذه الوجوه ، ولو جاز أن يقلب الله العبادة . . . .<sup>(٥)</sup> للتجربة ، فوجعلنا مضطرين فنذكر علم الحواس بالقياس

(١) « اختلاف المتكلمين » : مطبوعة في المخطوطة .

(٢) القياس في المنطق : قول مركب من قضايا إذا سلم بها لزم عنها لذاتها قول آخر . والقياس في الشرح حل معلوم على معلوم في إثبات حكم لها أو نفيه عنها بأمر جامع بينهما من إثبات حكم أو صفة أو نفيهما عنها . وقايس قياسا ومقايسة بين الأمرين : قدر . وقايس الرجل : جاره في القياس .

(٣) انظر : سورة فصلت : آية ٥٣ .

(٤) كتب في المخطوط : « الفتيان » .

(٥) بياض في الأصل بين كلمتي « العبادة » و « التجربة » .

بالحواس ، وهذا خلاف المقول . فلو جاز أن يكون العلم إلهاماً لارتفع عند  
الاعتبار والنظر والتفكير ، ولما رأيت الناس يتقايسون ويتناظرون .

\*\*\*\*\*

تم كتاب الموازنة عن الشيخ المؤيد أبي محمد عبد الله بن محمد  
ابن بركة رحمه الله . والحمد لله رب العالمين وصلى الله على صفوته من  
خلقه محمد النبي وآله الطاهرين وسلم عليه وعليهم أجمعين .

وهذا نقل التاريخ الذي وجدناه بخط الناسخ عشية الثلاثاء سابع من  
شهر جمادى الأولى سنة تسع وألف سنة من الهجرة ( ١٠٠٩ هـ ) النبوية  
الحمدية وعلى مهاجرها عليه أفضل الصلاة والسلام .



## أهم مراجع تحقيق مخطوط السير

### والجوابات لعلماء وأئمة عمان

نُتت فيما يلي أهم المراجع الخطاية والطبوعة التي اعتمدنا عليها في تحقيق  
لمخطوط : « السير والجوابات عن العلماء والأئمة » . وفي مقدمة مراجعتنا  
للقرآن الكريم ، وكتب الأحاديث النبوية والسنة الشريفة ، ودوائر  
المعارف والمعاجم المختلفة .

(١)

### المراجع المخطوطة

- ابن أبي بكر ( أبو زكريا يحيى ) : ت في النصف الثاني من القرن  
الرابع الهجري ( : ١٢٠٢٢ هـ .

السيرة وأخبار الأئمة : مخطوطة في دار الكتب المصرية بالقاهرة ،  
رقم ٩٠٣٠٢ ح ٤ .

- ابن أبي كريمة النخعي ( أبو عبيدة مسلم ) : ت في النصف الثاني من  
القرن الثاني الهجري ( : ١٢٠٢٢ هـ .

رسالة في أحكام الزكاة : مخطوطة في دار الكتب المصرية بالقاهرة .  
رقم ٢١٥٨٢ ب . ٢١٥٨٢ ح ٤ .

- ابن عهد السلام ( جعفر بن أحمد : ت في أواخر القرن الحادى عشر  
المجرى ) :

إبانة المناهج في نصيحة الخوارج : مخطوط في دار الكتب المصرية  
بالتاهرة . رقم ٢٥٤٩٩ ب .

- الأزكوى ( شرحان بن سعيد : ت القرن الثانى عشر المجرى ) :  
كشف الغمة الجامع لأخبار الأمة : مخطوط في المكتبة البريطانية  
في لندن ( مكتبة المتحف البريطانى ) رقم Or. 8076 .

- للبرادى ( أبو القاسم بن إبراهيم : ت ٦٩٧ هـ ) :  
رسالة فيها تقييد كتب أصحابنا : مخطوط في دار الكتب  
المصرية بالتاهرة ، رقم ٢١٧٩١ ب .

- الجيطلالى ( إسماعيل بن موسى : ت ٧٥٠ هـ ) .  
شرح قواعد الإسلام ، مخطوط في دار الكتب المصرية بالتاهرة .  
رقم ٢٢٠٦٧ ب .

- الخراسانى ( أبو غانم بشير بن غانم : ت القرن الثانى المجرى ) :  
الدونة : مخطوط في دار الكتب المصرية بالتاهرة .  
رقم ٢١٥٨٢ ب .

- الدرجينى ( أبو المباس أحمد : ت القرن السابع المجرى ) :  
طبقات الأباضية : مخطوط في دار الكتب المصرية بالتاهرة .  
رقم ١٢٥٦ ح ، ٧٢٦١٢ تاريخ تهمور .

- الربيع بن حبيب (الأزدي للفراهيدي «الفراهودي» للثماني البصري :  
ت ١٧٠ هـ) :

مسند الربيع : مخطوط في دار الكتب المصرية بالقاهرة ،  
رقم ٢١٥٨٢ ب .

- الشماخي (أبو المباس أحمد بن سعيد بن عبد الواحد الشماخي الأباضي :  
ت : ٩٢٨ هـ) :

١- شرح مقدمة للتوحيد : مخطوط في دار الكتب المصرية بالقاهرة ،  
رقم ٢٢٥٧٢ ب .

٢- شرح مقدمة أصول للفقه : مخطوط في دار الكتب المصرية  
رقم ٢١٥٨٧ ب .

- العوتبي (سلة بن مسلم الصمغاري العوتبي : القرن الخامس الهجري) :  
أنساب العرب : مخطوط في دار الكتب المصرية بالقاهرة ،  
رقم ٢٤٦١ تاريخ .

- مؤلف مجهول : محاوراة بين شيبي وخارجي في شأن الشينيين أبي بكر  
وعمر وشأن الحكمين وما قيل في ذلك : مخطوط في دار الكتب المصرية  
بالقاهرة ، رقم ١٩٨٨٢ ب .

١٢٤٤ (ب) (١٢٤٤) سنة ١٢٤٤

## المراجع المطبوعة

- ابن أبي الحديد ( الشريف الرضى محمد بن أبى أحمد الحسينى : ت ٤٠٤ هـ ) :  
كتاب نهج البلاغة : أربعة مجلدات . للقاهرة ١٣٢٩ هـ ، وطبعة  
بيروت ١٣٨٧ / ١٩٦٧ م .

- ابن الأثير ( محمد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد : ٦٠٦ هـ ) :  
للهيأة فى غريب الحديث والأثر : ٤ أجزاء ، المطبعة العثمانية بالقاهرة  
١٣١١ هـ .

- ابن الأثير ( عز الدين على بن محمد : ت ٦٣٠ هـ ) :  
١ - السكامل فى التاريخ : ١٢ جزءا ، بولاق القاهرة ١٢٩٠ .  
٢ - أسد الغابة فى معرفة الصحابة : ٥ أجزاء ، للقاهرة ١٢٨٥ - ١٢٨٦ هـ .  
٣ - اللباب فى تهذيب الأسماء : للقاهرة ١٣٥٧ هـ .

- ابن الباقلاانى ( الإمام أبو بكر محمد بن الطيب بن الباقلاانى : ت ٤٠٣ ) :  
التهذيب فى الرد على الملحدة المعطلة والرافضة والخوارج والمعتزلة :  
حققه الأستاذان محمود محمد الحضرى ومحمد عبد الهادى أبو ريدة .  
دار الفكر العربى ، القاهرة ١٣٦٦ هـ / ١٩٤٧ م .

- ابن الديبع الشيبانى ( عبد الرحمن بن على : ت ٩٤٤ هـ ) :  
تيسير الوصول إلى جامع الأصول لأحاديث الرسول ٣ أجزاء ،  
المطبعة السلفية بالقاهرة ، مصر ١٣٤٦ هـ .

- ابن الصلاح (الشهرزوري : ت ٦٤٣ هـ) : .

مقدمة ابن الصلاح : طبعة حلب ، وطبعة الهند ١٣٥٧ هـ .

- ابن الجاور (جمال الدين يوسف بن يعقوب : ت ٦٩٠ هـ) :

قاريخ المستبصر ، قنمان ، تصحيح وضبط أوسكر لوفقرين . مطبعة

بريل - لندن ١٩٥١ - ١٩٥٤ م .  
(طبعة جامعة لندن ١٩٦١ هـ) .

- ابن اللديم (محمد بن إسحاق : ت نحو ٣٨٣ هـ أو ٣٨٥ هـ / ٩٩٣ م

أو ٩٩٥ م) :  
Solimal ١٠٦٤١ هـ .

النهرست : لبيزج ١٨٧١ م ، وطبع القاهرة ١٣٤٨ هـ / ١٩٢٩ م .

- ابن أنس ( الإمام أبو عبد الله مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر

اليماني الأصمعي المدني : ت ١٧٩ هـ) :

موطأ الإمام مالك . طبع حجر بمصر ، القاهرة جزآن ١٢٨٠ هـ ،

وطبع الحلبي بمصر بمفوان : موطأ إمام الأئمة : جزآن ، القاهرة ١٣٣٩ هـ .

- ابن تيمية ( شيخ الإسلام تقي الدين أبو العباس أحمد الحنبلي

الدمشقي : ت ٧٢٨ هـ ) وتلميذه ابن قيم الجوزية ( شمس الدين أبو عبد الله

محمد بن أبي بكر الهمداني الحنبلي : ت ٧٥١ هـ) :

القياس في الشريعة الإسلامية ، نشر بحسب الدين الخطيب . القاهرة

- ابن تهمية (شيخ الإسلام تقي الدين أبو المباس أحمد الحنبلي،  
الدمشقي: ت ٧٢٨ هـ) :

«رفع الملام عن الأئمة الأعلام» (ضمن المجلد العشرين من مجموع  
نقاوى شيخ الإسلام أحمد بن تهمية) . الطبعة الأولى، (الرياض)،  
المملكة العربية السعودية ١٣٨٢ هـ،

- ابن جماعة (محمد بن إبراهيم بذر الدين) :  
تحرير الأحكام في تدبير أهل الإسلام : العدد الرابع من مجلة  
Islamica سنة ١٩٣٤ م .

- ابن حبيب للهذادى ( أبو جعفر محمد بن حبيب بن أمية بن عمرو  
الهاشمي للهذادى : ت ٢٤٥ هـ) :

مختلف القبائل ومؤلفها : تم جمع للكتاب على يد أحمد بن حلى  
ابن عهد القادر المقيزى الشافعى بمكة المكرمة سنة ٨٣٩ هـ . واعتقد  
بنشره المستشرق فرديناند فستنفلد وطبع بمدينة غوتا سنة ١٨٥٠ م .

- ابن حجر (شهاب الدين بن حلى المستقلاني : ت ٨٥٣/١٤٤٩ م) :

- ١ - الإصابة في تمييز الصحابة : القاهرة، ٤ أجزاء ١٣٥٨ هـ .
- ٢ - فتح الهارى بشرح صحيح البخارى : بولاق ١٣٠٠ هـ .
- ٣ - تهذيب التهذيب : دار صادر بيروت ، الطبعة الأولى .
- ٤ - نخبة الفكر فى مصطلح أهل الأثر : طبعة مصر سنة

- ابن حزم الأندلسي ( أبو محمد علي بن أحمد الظاهري : ت ٤٥٦ /  
١٠٦٤ م ) :

١- للفصل في الملل والأهواء والنحل : ٥ أجزاء ، القاهرة

١٣١٧ هـ .

٢- جهرة أساب العرب : نشر لهثى بروقنسال ، دار المعارف بمصر

للقاهرة ١٩٤٨ م .

- ابن حنبل ( الإمام أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني :  
ت ٢٤١ هـ ) :

١- مسند ابن حنبل : ٦ أجزاء ، المطبعة الميمنية ، للقاهرة ١٣١٣ هـ .

٢- الرد على الزنادقة والجهمة : استنبول ١٩٢٧ م .

٣- كقاب الزهد : مطبعة أم القرى في مكة المكرمة ١٣٥٧ هـ .

- ابن خلدون ( عبد الرحمن بن محمد : ت ٨٠٨ هـ ) :

١- مقدمة ابن خلدون : القاهرة ١٣١١ .

٢- اللبر وديوان المبتدأ والخبر المعروف بتاريخ ابن خلدون :

٧ أجزاء ، القاهرة ١٢٨٤ هـ .

- ابن خلكان ( شمس الدين أبو المباس أحمد بن إبراهيم بن أبي بكر  
الشافعي : ت ٦٨١ هـ ) :

وفيات الأعيان : جز ١٠ ، القاهرة ١٢٩٩ هـ .

أبو داود السجستاني ( الشيخ الإمام سليمان بن الأشعث الأزدي :

ت ٢٧٥ هـ ) : ( ٥٣٠٢٩ ) :

سين أبو داود : دلهى الهند ١٢٨٣ هـ ، والقاهرة الطبعة الأولى ،  
مطبعة ومكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، مصر ١٣٧١ هـ / ١٩٥٢ م .

- ابن دريد ( أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد اليعربى الأزدي : ت  
٣٥١ هـ ) :

الاشتقاق : نشر وستنفلد . جوتا ١٨٥٣ - ١٨٥٥ م .

- ابن رزيق ( حميد بن محمد : ت ١٢٧٤ هـ ) :

١ - الفتح المبين في سيرة السادة للبوسعيديين : تحقيق عبد المنعم  
عامر ومحمد مرسى ، نشر وزارة التراث القومي بسلطنة عُمان . مطابع  
سجل العرب بالقاهرة ١٣٩٧ هـ / ١٩٧٧ م .

٢ - للشعاع الشائع باللعمان في ذكر أئمة عُمان : تحقيق عبد المنعم  
عامر ، نشر وزارة التراث القومي بسلطنة عُمان ، طبع دار لإحياء  
الكتب العربية - عيسى البابي الحلبي وشركاه ، القاهرة ١٣٩٨ هـ / ١٩٧٨ م .

- ابن سمد ( محمد كاتب الواقدي : ت ٢٣٠ هـ ) .

الطبقات الكبرى ٨ أجزاء : ليدن ١٩٠٥ - ١٩٢١ م ، جزآن :  
القاهرة ١٣٥٨ هـ .

- ابن صاعد ( أبو القاسم صاعد بن أحمد : ت ٤٦٢ هـ ) .

طبقات الأمم : نشر الأب لويس شيخو . المطبعة الكاثوليكية  
للآباء اليسوعيين ، بيروت ١٩١٢ م ) : تاريخ : ت



- ابن طباطبا ( محمد بن علي بن طباطبا المعروف بابن الطنطقي : انتهى من

تأليف كتابه في سنة ٨٧٠١ / ١٣٠١ م ) :

الفخرى في الآداب السلطانية والدول الإسلامية : القاهرة ١٣٤٥ هـ /

١٩٢٧ م .

- ابن عبد ربه ( شهاب الدين أحمد : ت ٨٣٤٩ / ٩٤٠ م ) :

المقد الفريد : ٣ أجزاء ، القاهرة مصر ١٣٤٦ هـ / ١٩٢٨ م .

- أبو الفداء ( إسماعيل بن علي عماد الدين صاحب حماء : ت ٨٧٣٢ /

١٣٣١ م ) .

المختصر في أخبار البشر : ٤ أجزاء ، القسطنطينية ١٢٨٦ هـ .

- ابن فتيبة ( أبو محمد عبد الله بن مسلم الدينوري : ت ٨٢٧٠ هـ

أو ٨٢٧٦ هـ ) :

١ - الإمامة والسياسة : القاهرة ١٣٢٢ هـ .

٢ - عيون الأخبار : ٤ أجزاء ، مطبعة دار الكتب المصرية

بالقاهرة ١٩٢٧ - ١٩٣٠ م .

٣ - كتاب المعارف : القاهرة ١٣٥٣ هـ / ١٩٣٤ م .

- ابن ماجه ( أبو عبد الله محمد بن يزيد الربيع بالولاء القزويني : ت ٨٢٧٣ هـ ) :

سنن ابن ماجه : المطبعة العلمية عصر ١٣١٣ هـ .

- ابن مزاحم المقرئ ( نصر : ت ٨٢١٢ هـ ) :

وقعة صفين : تحقيق عبد السلام محمد هارون - الطبعة الثانية ،

القاهرة ١٣٨٢ هـ .

- ابن هشام (الإمام أبو محمد عبد الملك بن هشام بن أيوب المغانى  
الحجرى : ت ٢١٨ هـ) :

كتاب سيرة الرسول عليه الصلاة والسلام : ٤ أجزاء ، القاهرة  
١٣٣٧ هـ و ١٣٥٦ هـ ، وجزءان ، نشر محمد على صبيح وأولاده ، القاهرة  
١٣٤٦ هـ .

- أحمد أمين :

١- فجر الإسلام : القاهرة ١٩٢٨ م .

٢- صحى الإسلام : ٣ أجزاء ، القاهرة ١٩٣٦ م .

- أحمد زيني جحلان :

السيرة النبوية والآثار المحمدية : المطبعة الوهبية ، طبعة حنجر ،  
القاهرة ١٢٨٥ هـ .

- أحمد كامل الخضرى :

الموارث الإسلامية : الطبعة الثانية ، مطبعة التوكل ، القاهرة  
١٣٦٩ هـ / ١٩٥٠ م .

- أرنولد (الأستاذ توماس أرنولد) :

الخلافة (Arnold (Professor Sir Thomas w.) : The  
Caliphate Oxford 1924

- الأسفرايينى (أبو المظفر حماد الدين محمد بن طاهر : ت ٤٧١ هـ) :

التبصير فى الدين : تحقيق عزت عطار الحسينى ، الطبعة الأولى ،  
مطبعة الأنوار ، دمشق ١٣٥٩ هـ / ١٩٤٠ م .

- الأشعري (أبو الحسن علي بن إسماعيل : ت ٣٣٠ هـ) :  
مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين : ج ١ و ٢ : تحقيق محمد  
محيي الدين عبد الحميد ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، الطبعة الثانية  
١٣٨٩ هـ / ١٩٦٩ م .
- البخاري (أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري  
الجبلي : ت ٢٥٦ هـ) :  
صحيح البخاري : المطبعة الميمنية بالقاهرة ١٣٥١ هـ / ١٩٣٢ م .
- البرادي (أبو القاسم بن إبراهيم ت ٦٩٧ هـ) :  
الجواهر المتقاة : القاهرة ١٣٠٢ هـ .
- البغدادي (أبو منصور عهد القاهرة بن طاهر بن محمد : ت ٤٢٩ هـ /  
١٠٣٧ م) :  
١- الفرق بين الفرق : حققه محمد بدر ، مطبعة المعارف بمصر  
١٣٢٨ هـ / ١٩١٠ م .  
٢- مختصر كتاب الفرق بين الفرق : نشره فيليب حقي . مطبعة  
الجلال بمصر ١٩٢٤ م .
- البلاذري (أحمد بن يحيى بن جابر : ت ٢٧٩ هـ) :  
١- كتاب فتوح البلدان : لندن ١٨٦٦ م ، والقاهرة ١٣١٨ هـ .  
٢- أنساب الأشراف : تحقيق الدكتور محمد حميد الله ، مصر  
١٩٥٩ م .

- البيضاوى (ناصر الدين عبد الله بن عمر: ت ١٣٨٩/٨٧٩) :  
أنوار التنزيل وأسرار التأويل : ومعه حاشية شيخ زادة . طبع  
استنبول ١٣٠٣ هـ .

- الترمذى (أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة: ت ٢٧٩ هـ) :  
السنن : تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي . للطبعة الأولى ، مطبعة مصطفى  
البابى الحلبي وأولاده ، القاهرة ١٩٣٧ .

- الحارثى (سالم بن حمد) :  
المقود الفضية فى أصول الأباضية : طبع دار الينظة العربية فى  
سوريا ولبنان .

- الدينورى (أبو حنيفة أحمد بن داود: ٢٨٢/٨٩٥ م) :  
الأخبار الطوال : جزآن . ليدن ١٨٨٨ م .

- الذهبى (الحافظ شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد: ت ٧٨٤ هـ) :  
١ - ميزان الاعتدال فى نقد الرجال : للقاهرة ١٣٢٥ هـ .  
٢ - تاريخ الإسلام وطبقات المشاهير والأعلام : ٦ أجزاء ، مطبعة  
السعادة ، للقاهرة ١٣٦٧ هـ وما بعدها .

- الرازى (الإمام نضر الدين محمد بن عمر الخطيب: ت ٦٠٦ هـ) :  
كتاب اعتقادات فرق المسلمين والمشركين : مكتبة الكليات  
الأهرية بالقاهرة ، ١٣٩٨ هـ / ١٩٧٨ م .

- الرازى (أبو محمد عبد الرحمن بن إدريس بن التميمي) :  
الجرح والتعديل : حيدر آباد الدكن ، مطبعة جمعية دائرة المعارف العثمانية  
١٣٦١ هـ .
- الزركلى (خير الدين) :  
الأعلام : ١٠ أجزاء ، الطبعة الثانية ، القاهرة ١٩٥٤ - ١٩٥٩ م .
- السالى (أبو محمد عهد الله بن حميد بن سلوم السالى) :  
تحفة الأعيان فى سيرة أهل عُمان : الجزء الأول ، الطبعة الأولى ،  
القاهرة ١٣٣٢ هـ . الجزء الثانى ، الطبعة الخامسة ، الكويت ١٣٩٤ هـ .
- السالى (أبو بشير محمد بن حميد السالى) :  
نهضة الأعيان بحرية عُمان : مطابع دار للكتاب العربى ، مصر .
- السمانلى (الشيخ أبو دلال سالم بن حمود بن ساهس السمانلى) :  
١ - أصدق المفاهج فى تمييز الأباضية من الخوارج : تحقيق وشرح  
دكتورة سيدة إسماعيل كاشف . نشر وزارة التراث القومى والثقافة  
فى سلطنة عُمان ، مطابع سجل العرب بالقاهرة ١٩٧٩ م .
- ٢ - إزالة الوعثاء عن أتباع أبى الشمشاء : تحقيق وشرح  
دكتورة سيدة إسماعيل كاشف . نشر وزارة التراث القومى والثقافة فى سلطنة عُمان ،  
مطابع سجل العرب بالقاهرة ١٩٧٩ م .

- الشنهورى ( الدكتور عبد الرزاق أحمد باشا ) :  
الخلافة ( باللغة الفرنسية ) ( Dr . A . A ) El - Sanhoury  
le Califat : Paris 1926 .
- السيوطى ( جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر الشافعى : ت ٩١١ هـ ) :  
تاريخ الخلفاء أسراء المؤمنين للتأمين بأمر الله : القاهرة ١٣٥١ هـ .
- الشاطبى للفرنطالى ( أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد النخعى ) :  
الاختصاص : جزآن ، المكتبة الفجارية الكبرى ، القاهرة ١٣٣٢ هـ .
- الشافعى ( الإمام أبو عبد الله محمد بن إدريس : ت ٢٠٤ هـ ) :  
الأم : المطبعة الأميرية ، بولاق ١٣٢١ هـ .
- الشماخى ( أحمد بن سعد : ٩٢٨ هـ ) :  
كتاب السير : المطبعة البارونية بالقاهرة ١٣٢٠ هـ .
- الشهرستانى ( أبو الفتح محمد بن عبد الكريم : ت ٥٤٨ هـ ) :  
الملل والنحل : ٥ أجزاء ، القاهرة ١٣١٧ هـ ، وجزء واحد :  
حققه الأستاذ محمد بن فتح الله بدران ، الطبعة الأولى ، مطبعة الأزهر .
- الطبرى ( أبو جعفر محمد بن جرير : ت ٣١٠ هـ ) .  
١ - تاريخ الأمم والملوك . طبعة دى غويه - ليدن ، سنة ١٨٨١ م .  
والطبعة الأولى بالمطبعة الحسينية فى القاهرة ، والطبعة الثالثة تحقيق محمد  
أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، سلسلة ذخائر العرب ( ٣٠ ) القاهرة .  
٢ - كتاب الجهاد وكتاب الجزية وأحكام المحاربين من كتاب  
اختلاف الفقهاء : طبعة الدكتور يوسف شحنت ، ليدن سنة ١٩٣٣ م .

- المعجلوني الجراحى ( المفسر المحدث للشيخ إسماعيل بن محمد :  
ت ١١٦٢ هـ ) :

كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على السنة  
الناس : الطبعة الثالثة ، دار إحياء التراث العربى ، بيروت ١٣٥١ هـ .

- القسطلانى ( أحمد بن محمد : ت ٩٢٣ هـ ) .

إرشاد السارى إلى شرح صحيح البخارى : مطبعة بولاق ١٢٩٣ هـ .

- الفلکشندى ( أبو العباس أحمد بن على : ت ٨٢١ هـ ) :

نهاية الأرب فى معرفة أنساب العرب : تحقيق على الخاقانى ، مطبعة  
النجاح ، بغداد ١٣٧٨ هـ / ١٩٥٨ م .

- الفلهائى ( أبو عبد الله محمد بن سعيد الأزدى للفلهائى : ت القرن  
الرابع الهجرى ) :

الكشف والبيان : جزآن : تحقيق وشرح دكتورة سيدة  
إسماعيل كاشف . نشر وزارة التراث القومى والثقافة فى سلطنة عمان ،  
مطابع سجل العرب بالقاهرة ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م .

- الكرملى للبغدادى ( الأب أنستاس مارى الكرملى البغدادى ) :

للقود العربية وعلم النميات : المطبعة المصرية ، القاهرة ١٩٣٩ م .

- الماوردى ( أبو الحسن على بن محمد بن حبيب البصرى :  
ت ٤٥٠ هـ / ١٠٥٧ م ) :

الأحكام السلطانية : القاهرة ١٢٩٨ هـ .

- المسمودي ( أبو الحسن علي بن الحسين بن علي : ت ٣٤٥ هـ  
أو ٣٤٦ هـ / ٩٥٦ أو ٩٥٧ م ) :

سراج الذهب ومعادن الجواهر : ٩ أجزاء مع الترجمة للفرنسية ،  
طبعة Barbier de Meynard باريس ١٨٦١ - ١٨٧٧ م ، وجزءان ،  
طبعة القاهرة ١٣٤٦ هـ :

- المقرئزي ( تقي الدين أحمد بن علي : ت ٨٤٥ هـ ) :

١ - اللواعظ والاعتبار في ذكر الخطط والآثار جزءان ، طبعة  
بولاق ١٢٧٠ .

٢ - إمتاع الأسماع : الجزء الأول ، طبعة لجنة للتأليف والترجمة  
والنشر ، القاهرة ١٩٤١ م .

٣ - العقود الإسلامية : النسخة طينية ١٢٩٨ هـ .

- الملهي للشافعي المعروف بالطرائقي ( أبو الحسن محمد أحمد بن عبد الرحمن :  
ت ٣٧٧ هـ ) :

الغنيمة والرد على أهل الأهواء والبدع : الطبعة الأولى ، القاهرة  
١٣٦٨ هـ ، قدم له وعلق عليه ، محمد زاهد بن الحسن السكوتري وكيل  
المشيخة الإسلامية في الخلافة العثمانية سابقا .

- النسائي ( أبو عبد الرحمن أحمد بن علي بن شعيب ، ولد في نسا في خراسان  
وسكن بمصر ودفن بمسكة : ت ٣٠٣ هـ ) :

سنن للنسائي ، أو المجتبى في الحديث : الطبعة الميمنية ، القاهرة ١٣١٢ هـ .



- الوجلاني (أبو يعقوب يوسف بن إبراهيم : من علماء أفريقيا في القرن السادس الهجري) :

الدليل والبرهان ٣ أجزاء . المطبعة البارونية ، طبعة حجرية  
١٣٠٦ هـ .

- اليعقوبي ( أحمد بن أبي يعقوب بن جعفر بن وهب بن واضح :  
ت ٢٨٤ هـ ) :

تاريخ : جزآن ، طبعة هوتسا ، لندن ١٨٨٣ م .

- جب ( ا . ر . ) :

دراسات في حضارة الإسلام ، نشر الولايات المتحدة الأمريكية  
سنة ١٩٦١ م ( باللغة الإنجليزية ) .

Jibb ( Hamilton A. R. ) : Studies on the Civilisation  
of Islam .

Beacon Press , Boston , U , S , A , 1961

- حسن إبراهيم حسن ( الأستاذ الدكتور ) :

تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي : ٤ أجزاء ،  
مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، الطبعة الثانية .

- سليمان بن عبد الله الباروني .

الأزهار الرياضية : القاهرة ، المطبعة البارونية ١٣٢٤ هـ .

سيد أمير علي ( المؤرخ الهندي ) .

Sayed Ameer Ali : Ashort History of the Saracens,  
london 1921 . -

نقله إلى العربية ، رياض رأفت ، باسم « مختصر تاريخ العرب  
والتمدن الإسلامي » طبع القاهرة ١٩٣٨ م .

- طاش كبرى زاده ( عصام الدين أبو الخير أحمد بن مصلح الدين مصطفى  
ابن خليل المشهور بطاش كبرى زاده : ت ٩٦٨ هـ ) :

مفتاح السعادة ومصباح السيادة . جزآن ، حيدر آباد الدكن ،  
١٣٢٨ هـ ، وطبع للقاهرة ٣ أجزاء تحقيق كامل بكري وعبد الوهاب أبو النور  
بمطبعة الاستقلال الكبرى بالقاهرة .

- علي عبد الرازق :

الإسلام وأصول الحكم : الطبعة الثانية ، القاهرة ١٣٤٤ هـ / ١٩٢٥ م .

- علي يحيى معمر .

١ - الأباضية في موكب التاريخ : القاهرة ١٩٦٦ م .

٢ - الأباضية بين الفرق الإسلامية : القاهرة ١٩٧٦ م .

- عوض خليفات ( الدكتور ) :

نشأة الحركة الأباضية : الأردن عمان ١٩٧٨ م .

- فرحات الجعبري :  
نظام للعرابة عند الأباضية الوهبية في جربة تونس ، ١٩٧٥ م .
- محمد رشيد رضا ( السيد ) :  
الخلافة أو الإمامة المظلمة : مطبعة المنار بمصر ١٣٤١ هـ .
- محمد علي دبور :  
تاريخ المغرب الكبير ج ٢ ، ج ٣ . طبع القاهرة ١٩٦٣ م .
- مسلم ( أبو الحسن مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري : ت ٢٦١ هـ ) :  
صحيح مسلم : تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، الطبعة الأولى ، دار إحياء  
الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاه ، القاهرة ١٣٧٥ هـ / ١٩٥٥ م .
- ميور ( وليم تيمبل ) :  
الخلافة ، نشأتها وتدهورها وستوطها : ( باللغة الانجليزية ) .  
Muir ( Sir william Temple ) : The Caliphate , Its  
Rise , Decline and Fall , Oxford 1902
- ياقوت الحموي ( شهاب الدين أبو عبد الله الحموي الرومي : ت ٦٢٦ هـ /  
١٢٢٩ م ) :  
معجم البلدان : ١٠ أجزاء ، القاهرة ١٣٢٣ هـ / ١٩٠٦ م .

## كشاف

( ١ )

آثار المسلمين :

ج ١ : ٢٨ ، ٣٣ ، ٧٠ ، ١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٣١ ، ١٣٤ ، ١٥٤ ، ٢٢٤ ،

٢٥٨ ، ٣٠٥ ، ٣٤٤ ، ٣٥٦ ، ٣٨٨ ، ٣٩٧ ، ٤٠٣ .

ج ٢ : ٢٣ ، ٩٤ ، ٩٨ ، ١٤٠ ، ٢٦٢ .

آدم ( عليه السلام ) وابن آدم :

ج ١ : ٨٩ ، ٩١ ، ٩٣ ، ١٥١ ، ٣١٦ .

ج ٢ : ١٣٨ ، ١٤٢ ، ٣٧٦ ، ٣٩٤ .

آسك :

ج ١ : ٣٢ ، ١١٨ .

أئمة الهدى ( أئمة العدل ) :

ج ٢ : ١٩٤ ، ٢٣٠ ، ٢٣٢ ، ٢٣٣ ، ٢٣٤ ، ٢٥٤ ، ٢٥٦ ، ٢٥٨ ،

٢٥٩ ، ٣٥٤ ، ٣٥٥ .

إبراهيم ( عليه السلام ) :

ج ١ : ٤٢ ، ٩٦ ، ١٦٠ ، ٢٩٨ .

ج ٢ : ٣٣٩ .

إبراهيم بن الأستر :

ج ٢ : ٢٣٨ .

إبليس ( الشيطان ) :

ج ١ : ٨٩ ، ٩٠ ، ٩١ ، ٩٣ .

ج ٢ : ١٨٥ ، ٢٩١ ، ٣٣٥ ، ٣٧٦ ، ٣٩٤ .

أبنا الجلفدى ( عبد وجيفر ) :

ج ١ : ٧٢ .

ابن أباض ( انظر : عبد الله بن أباض ) :

ابن أبي المقارن :

ج ١ : ٧٤ .

ابن الأزرق ( انظر : نافع بن الأزرق ) :

ابن الزبير : ( انظر : عبد الله بن الزبير ) :

ابن السجف :

ج ٢ : ٣٣٩ .

ابن الماص ( انظر : عمرو بن الماص ) :

ابن بركة ( انظر : أبو محمد عبد الله بن محمد بن بركة البهلوي العاملي السلمي ) :

ابن بور :

ج ١ : ١٣٩ .

ابن جرموز :

ج ١ : ١٠٧ .

ج ٢ : ٣٨٨ .

ابن حصن التيمي :

ج ١ : ٣٢ .

ابن حنبل ( انظر : الإمام أحمد بن حنبل ) :  
ابن رستم ( انظر : عبد الرحمن بن رستم ) :  
ابن زناد ( انظر : عبيد الله بن زياد ) :  
ابن سمية ( انظر : زناد بن أبي سفيان ) :  
ابن عباس ( انظر : عبد الله بن عباس ) :  
ابن عفان ( انظر : محمد بن عبد الله بن أبي عفان ) .  
ابن مسعود ( ابن أم عبد ) ( انظر : عبد الله بن مسعود بن غافل  
ابن حبيب الهذلي ) :

ابن واصل :

ج ١ : ٥٩ .

أبو الجندي بن معدان :

ج ١ : ٥٩ .

أبو الحرز علي بن الحصين المنبري :

ج ١ : ١٢٠ .

ج ٢ : ٨٦ ، ١٠٤ ، ٣١٥ .

أبو الحسن علي بن محمد البسياني ( الشيخ ) :

ج ١ : ٣٧٨ ، ٣٨٧ .

ج ٢ : ٩٠٥ ، ٩٦٢ ، ١٠٦ ، ١٢٤ ، ٣٤٦ ، ٣٨٤ .

أبو الحواري محمد بن الحواري ( القري الأعمى ) :

ج ١ : ٦٤ ، ١٥٥ ، ٣٣٨ .

أبو الخطاب عهد الأعلى بن السمح المعافى :

ج ٢ : ٢٦٥ .

أبو الرجل الوجاج :

ج ٢ : ٣٣٠ .

أبو سعيد محمد بن سعيد الكدوى :

ج ١ : ٣٨٩ .

ج ٢ : ١٠٦ .

أبو الشتاء جابر بن زيد ( انظر : جابر بن زيد ) .

أبو المصاحبة بن أمية :

ج ٢ : ٣٦٤ .

أبو المصاحبة السقاح :

ج ١ : ٣٥٩ .

أبو الفضل بن جندب :

ج ١ : ٣٢١ .

أبو القاسم سعيد بن عهد الله ( انظر : سعيد بن عهد الله ) .

أبو المضاء :

ج ١ : ٣٢١ ، ٣٩٢ .

أبو المنذر بشير بن المنذر الزواني : ( انظر : بشير بن المنذر ) .

أبو المنذر سلمة بن مسلم بن إبراهيم :

ج ٢ : ٣٩٠ .

أبو المؤثر الصلت بن خميس الخروصي البهلوي ،

ج ١ : ٢٣ ، ٢٥ ، ٨٦ ، ١٣٧ ، ١٤٨ ، ١٥٥ ، ١٦٤ ، ٢٥٤ ، ٢٧٥ ،

٣٧٨ ، ٣٦٠ .

ج ٢ : ٢٦٩ .

أبو النضر بن أبي خليل :

ج ١ : ٥٧ .

أبو النضر راشد :

ج ١ : ٥٧ .

أبو الهذيل الملا ف :

ج ٢ : ٤٠٤ .

أبو الوضاح :

ج ١ : ٣٤٥ .

أبو بكر أحمد بن عمر بن أبي جابر المنحى ( القاضى ) :

ج ١ : ٤٢١ .

ج ٢ : ٩٨ ، ٣٤٠ .

أبو بكر الصديق :

ج ١ : ٦٩ ، ٩٨ ، ١٠٠ ، ١٠١ ، ١٠٣ ، ١٠٩ ، ١١٩ ، ١٦٣ ، ١٦٧ ،

٢١٢ ، ٢٣٠ ، ٢٦٢ ، ٢٦٤ ، ٢٦٦ ، ٢٧٣ ، ٢٨٠ ، ٣٤٩ ، ٣٧١ .

ج ٢ : ٨ ، ٧٨ ، ٧٩ ، ٨٩ ، ١٠٤ ، ١٢٦ ، ١٣٢ ، ١٣٤ ، ١٣٧ ،

١٨٥ ، ١٨٧ ، ٢٢٥ ، ٢٦٦ ، ٢٦٧ ، ٣٠٠ ، ٣٠٢ ، ٣٠٩ ، ٣١٣ ، ٣١٨ ،



٣٦٥ ، ٣٥٩ ، ٣٥٨ ، ٣٥٦ ، ٣٥٠ ، ٣٤٧ ، ٣٤١ ، ٣٣٣ ، ٣٢٨ ، ٣٢٢

٤٠٩ ، ٤٠١ ، ٣٨٨ ، ٣٨٢ ، ٣٨١ ، ٣٧٤ ، ٣٧١ ، ٣٦٧ ، ٣٦٦

أبو جابر بن عمر بن أبي جابر :

ج ١ : ١٤٩ ، ٤٢١ .

أبو جابر محمد بن جعفر ( انظر : محمد بن جعفر الأزكوى ) :

أبو جعفر المنصور :

ج ٢ : ٢٦٥ .

أبو جميل ( أبو الجميل ) :

ج ١ : ٢٩٢ ، ٣٢١ .

أبو خالد بن سليمان الكلبي :

ج ١ : ١٣٤ ، ١٣٥ .

أبو خالا. سليمان :

ج ١ : ٥٦ ، ٦٤ .

أبو خليد بن أبي خليد :

ج ١ : ٥٧ .

أبو ذر الغفارى :

ج ١ : ٨١ ، ١٠١ ، ٢٢٦ .

ج ٢ : ٨٠ ، ١٠٤ ، ٣١٣ ، ٣٣٠ ، ٣٥٠ ، ٣٨١ ، ٣٨٨ .

أبو زكريا يحيى بن سعيد القاضى :

ج ٢ : ٣٠ .

أبو سعيد الخدرى :

ج ١ : ١٥٠ .

أبو سعيد الترمطى :

ج ١ : ١٤٠ .

أبو سفوان قنبر البصرى :

ج ١ : ١٢٠ .

أبو عبد الله محمد بن طالوت النخلى :

ج ٢ : ٣٠ .

أبو عبد الله محمد بن عيسى المرسى (القاضى) :

ج ١ : ٣٩٦ ، ٤٠٩ ، ٤٢٠ ، ٤٢٢ ، ٤٢٦ .

أبو عبد الله محمد بن محبوب : (انظر : محمد بن محبوب) :

أبو عبيدة المغربى (أبو عبيدة الثانى عبد الله بن القاسم أو ابن أبى القاسم  
المعروف بأبى عبيدة الصنهد) :

ج ٢ : ٨٦ ، ٣٢٠ ، ٣٢١ ، ٣٢٤ .

أبو عبيدة بن الجراح :

ج ٢ : ٣١٣ .

أبو عبيدة مسلم بن أبى كريمة النيمى البصرى (الأكبر) :

ج ١ : ٢٧٠ ، ٢٨١ ، ٢٩١ ، ٢٩٢ ، ٣٠٢ ، ٣٠٤ ، ٣٠٥ ، ٣١٢ ، ٣١٣ .

ج ٢ : ٤٦ ، ٨٦ ، ٩٥ ، ١٠٤ ، ٢٦٥ ، ٣١٥ .

أبو على : (انظر : موسى بن أبى جابر الأزكوى) .

أبو على الحسن بن أحمد بن نصر الهجارى :

ج ١ : ٤١٩ ، ٤٢٠ ، ٤٢١ .

أبو قحطان خالد بن قحطان ( انظر : خالد بن قحطان ) :

أبو مالك غسان بن الخضر الصلاني الصحاري :

ج ١ : ٣٨٧ .

ج ٢ : ١٠٥ ، ٢٧٦ ، ٢٧٩ ، ٢٨٠ ، ٢٨٧ .

أبو محمد عهد الله بن محمد بن أبي المؤثر ( ابن أبي المؤثر ) :

ج ١ : ٢٥٤ .

أبو محمد عهد الله بن محمد بن بركة البهلوي القماني السلمي ( ابن بركة ) :

ج ١ : ٣٨٧ .

ج ٢ : ١٠٥ ، ٣٢٥ ، ٣٨٤ ، ٤٢٠ .

أبو محمد عهد الله بن محمد بن محبوب : ( انظر : عبد الله بن محمد بن محبوب ) :

أبو مروان :

ج ١ : ٣٤٦ ، ٣٤٧ .

أبو منصور الخراساني :

ج ٢ : ٣١٥ .

أبو مودود حاجب :

ج ١ : ٣٨٤ .

ج ٢ : ١٥٤ .

أبو موسى الأشعري :

ج ١ : ٣٨ ، ١١٤ ، ١١٥ ، ٣٧٥ .

ج ٢ : ٨٢ ، ٣٠٤ ، ٣١١ .

أبو نوح صالح بن نوح النخعي :

ج ١ : ٢٩٢ ، ٣١٠ ، ٣٢١ .

ج ٢ : ٣١٥ .

أبو هريرة :

ج ١ : ٢٢٦ ، ٢٧٠ .

أبو يعقوب يوسف بن إبراهيم الورجلاني :

ج ١ : ٦٢ .

أبي بن كعب :

ج ١ : ٢٧١ .

ج ٢ : ٣١٣ .

أحمد : جبل وموقعة ( انظر : وقعة أحد ) :

أحمد بن الصلت :

ج ٢ : ٣٤ .

أحمد بن حنبل ( الإمام ) :

ج ٢ : ١٢٩ .

أخنس بن دجلة :

ج ٢ : ٣٣٩ .

أرض الجزيرة :

ج ٢ : ٣٠٣ .

إدريس :

ج ٢ : ٢٣٨ .

أزى :

ج ١ : ٢٧ ، ٣٢ ، ٧١ ، ١٣٥ ، ١٣٨ .

أسامة بن زيد بن خارثة :

ج ٢ : ٣٧٤ .

إسماعيل ( عليه السلام ) :

ج ١ : ٩٦ :

إسماعيل بن درار القدامى :

ج ٢ : ٢٦٥ .

أسود بن ذريح :

ج ٢ : ٣٣٠ :

أصحاب الأخدود :

ج ٢ : ٣٧٩ .

أصحاب الخطم :

ج ١ : ٢٣٨ :

أصحاب ورد :

ج ٢ : ٢٠٧ .

أفريقية :

ج ١ : ٦٢ ، ٧٢ .

الأباضية - المسلمون - ( الدولة الأباضية ) :

ج ١ : ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٨ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٥٥ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٦ ، ٦٩ ، ٧٨ ،  
١١٣ ، ١١٧ ، ١١٨ ، ١٢٠ ، ١٤١ ، ١٤٣ ، ١٥٧ ، ١٧٩ ، ١٩٥ ، ٢٠٥ ،  
٢١٠ ، ٢٦٩ ، ٢٧٨ ، ٢٨٠ ، ٢٨١ ، ٢٩١ ، ٢٩٦ ، ٢٩٧ ، ٣٠٠ ، ٣٠٣ ،  
٣٠٤ ، ٣٠٩ ، ٣٥٧ ، ٣٨٦ ، ٣٨٨ ، ٤٢٠ .

ج ٢ : ٣٧ ، ٦٢ ، ٨٤ ، ١٢٦ ، ١٥٤ ، ٢٢٥ ، ٢٢٨ ، ٢٣٢ ، ٢٣٥ ،  
٢٣٧ ، ٢٤٣ ، ٢٤٧ ، ٢٥٠ ، ٢٥٤ ، ٢٥٩ ، ٢٦٤ ، ٢٦٥ ، ٢٩٥ ،  
٢٩٧ ، ٢٩٩ ، ٣٠٢ ، ٣٠٥ ، ٣٠٧ ، ٣١٠ ، ٣٤٢ ، ٣٨٥ .

الأخشيبة :

ج ٢ : ١٢٦ .

الأزارقة :

ج ٢ : ١٢٤ ، ١٦٤ ، ٢٩٦ ، ٣١٠ ، ٣٤٢ .

الأزد :

ج ١ : ٥٣ .

ج ٢ : ٢٦٩ .

الأزهر بن محمد بن جعفر .

ج ٢ : ١٠٧ ، ١٠٨ .

الأشعث بن قيس :

ج ١ : ١٦٧ .

الأشعث بن محمد بن البضر .

ج ١ : ٥٤ .

الإمارات العربية المتحدة :

ج ١ : ١٠٩ ، ٣١ .

ج ٢ : ١٢٦ .

الإمام الشاربي :

ج ١ : ٧٨ ، ٣٦ .

الأمصار :

ج ٢ : ٢٦٨ ، ٢٦٧ ، ٢٢٩ ، ٢١١ .

الأمصار المصرية :

ج ١ : ١٦٦ ، ٤٠ ، ٣٩ ، ٢٨ .

الأنبياء ( النبيون - الرسل ) :

ج ١ : ٤١٠ ، ٣٢٣ ، ٣٢٢ ، ٢٩٣ ، ٢٧٠ ، ٢١١ ، ١٥٤ ، ١٥٠ ، ٢٣ .

ج ٢ : ٤٠٤ ، ١٣٨ ، ١٣٣ ، ١٢٧ ، ٦٦ ، ٤٦ .

الأنصار :

ج ١ : ٣٧٦ ، ٢١٢ ، ١٠٤ .

ج ٢ : ٣٠١ ، ٣٠٠ ، ١٧٣ ، ١٤٩ ، ١٢٨ ، ٨٣ ، ٨٢ ، ٨١ ، ٨٠ ، ٧٩ .

٣٣٥ ، ٣٦١ ، ٣٧٢ ، ٣٧٤ ، ٣٨٩ ، ٤٠٩ .

الأهواز :

ج ١ : ٢٠٨ ، ٢٠٧ ، ١١٨ ، ٣٢ .

الأوس :

ج ٢ : ٢٩٤ .

الباطنة :

ج ١ : ٢٨٠ ، ٥٨ .

البحرين وأهل البحرين :

ج ٢ : ٣٣٣ .

البصرة :

ج ١ : ٢٨ ، ٣٢ ، ٣٨ ، ٦٢ ، ٨٢ ، ١٠٦ ، ١٠٩ ، ١١٨ ، ١١٩ ،

٢٠٦ - ٢٠٨ ، ٢٤٣ ، ٢٨٠ ، ٢٨١ ، ٢٩٢ ، ٣١٠ .

ج ٢ : ٨٤ ، ٨٥ ، ١٢٩ ، ١٥٤ ، ٢٦٥ ، ٣٣٠ ، ٣٣٨ .

البطحوة :

ج ٢ : ١٣١ .

البيسية :

ج ٢ : ١٢٦ ، ٣٨٥ .

التركية ( أهل بدعة ) :

ج ٢ : ١٣٨ .

النملبية :

ج ١ : ٢٠٩ .

ج ٢ : ١٢٦ .

الجارود :

ج ٢ : ٣٦٠ ، ٣٦١ .

الجبابة ( أهل الجور - الجورة - أهل البنى ) :

ج ٢ : ٢٢٧ - ٢٣٠ ، ٢٤٥ ، ٢٤٦ ، ٢٥٤ ، ٢٦٢ ، ٢٦٤ ، ٢٦٧ ،

٢٩٧ ، ٣٠٧ ، ٣٠٩ ، ٣١٢ ، ٣٦٨ .



الجبرية ( المجرة ) :

ج ١ : ٢٠٩ .

ج ٢ : ٢٧٢ ، ٤٠٥ ، ٤١٦ .

الجل الأخضر :

ج ١ : ٤٧ ، ٥٣ .

الجلندي بن مسعود بن جعفر بن جلندي :

ج ١ : ١٢١ ، ٢٢٨ ، ٢٣٨ ، ٢٤١ ، ٢٨٤ ، ٣٠٢ ، ٣١٤ ، ٣١٧ ،

٣٥٩ ، ٣٤٦ ، ٣٤٥ .

ج ٢ : ٨٧ ، ١٠٤ ، ٣١٥ ، ٣٤٦ ، ٣٩٣ .

الجن ( الجان ) :

ج ١ : ٦٦ ، ٨٩ .

الجهمية :

ج ١ : ٢٠٩ ، ٢٩٦ ، ٣٠٥ .

ج ٢ : ١٣٦ ، ٢٧٣ .

الجهور بن شيعة :

ج ١ : ١٢٧ .

الجوف ( في مَمان ) :

ج ١ : ١٤١ .

ج ٢ : ٣٨٤ .

الحارث بن الحكم :

ج ٢ : ٣٠٣ .



الحسن بن سعيد :

ج ١ : ١٤٠ .

الحسن بن عتبة :

ج ١ : ٢٤٢ .

الحسن بن علي بن أبي طالب :

ج ١ : ١١٥ ، ١١٦ ، ٢٠٦ ، ٣٧٤ .

ج ٢ : ٣١٤ ، ٣٩٦ .

الحسين بن علي بن أبي طالب :

ج ١ : ١١٦ ، ٣٧٤ ، ٣٧٦ .

ج ٢ : ٣٩٦ .

الحسن بن هاشم :

ج ١ : ٢٣ ، ٢٥ .

الحشوية :

ج ١ : ٨٤ .

ج ٢ : ٩٦ ، ١٣٧ ، ٣٨٨ ، ٣٩٥ ، ٣٩٧ .

الحسين بن نعيم السكوني :

ج ١ : ٦٦ ، ١٠١ .

الخطيئة (الشاعر) :

ج ١ : ٢٨٣ .

الحكم بن أبي العاص (طريد رسول الله ﷺ) :

ج ١ : ٤٠ .

ج ٢ : ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣١١ .

الحكم بن بشير :

ج ١ : ٦٤ .

الحكم بن سليمان :

ج ١ : ٥٨ .

الحزبة :

ج ٢ : ١٢٦ .

الحواري بن بركة :

ج ١ : ٣٧ .

الحواري بن عبد الله :

ج ١ : ٥٤ ، ١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٣٩ ، ١٤٠ .

ج ٢ : ١٠٢ .

الحواري بن عثمان :

ج ٢ : ١٠٩ .

الحواري بن مطرف :

ج ١ : ١٤١ .

الحوثرة بن رداع :

ج ١ : ١١٥ .

الخارمية :

ج ٢ : ١٢٦ .

الخزرج :

ج ١ : ١٠٤ ، ٢١٢ .

ج ٢ : ٢٩٤ .

الخلافة :

ج ٢ : ٣٠١ ، ٣٠٠ .

الخلافة الراشدة :

ج ٢ : ٨٠ .

الخلافة :

ج ٢ : ١٢٦ .

الخليل بن شاذان :

ج ١ : ٤٠٣ .

الخوارج :

ج ١ : ٣٢ ، ٥٦ ، ٦٦ ، ٨٤ ، ١١٨ ، ١١٩ ، ١٢١ ، ٢٠٥ ، ٢٠٧ ،

٢٠٩ ، ٢٢٨ ، ٢٣٤ ، ٢٩٥ ، ٢٩٦ ، ٣١٨ ، ٣٣٤ .

ج ٢ : ٣٧ ، ٨٥ ، ١٢٦ ، ١٨١ ، ٢٩٣ ، ٢٩٥ ، ٣٠٢ ، ٣٠٧ ، ٣٠٩ ،

٣١٠ ، ٣٤١ ، ٣٤٢ ، ٣٦٨ ، ٤١٤ .

الدولة الأموية ( الأمويون ) :

ج ١ : ١١٦ ، ٢٢٨ ، ٢٨٤ ، ٣٤٥ .

ج ٢ : ٨٤ ، ٢٢٧ ، ٢٦٥ ، ٣٠٨ .

الدولة الرستمية :

ج ١ : ٢١٢ .

ج ٢ : ٢٦٥ .

الدولة المباسمية ( المباسيون ) :

ج ١ : ٢٢٨ ، ٢٨٤ ، ٣٤٥ .

ج ٢ : ٢٢٧ ، ٥٠ .

الدولة الفاطمية :

ج ٢ : ٢٦٥ .

الذبال بن يزيد :

ج ١ : ٢٩٢ .

الرافضة ( الروافض ) :

ج ٢ : ٧٩ ، ٨٣ ، ٨٤ ، ١٣٣ ، ١٣٤ ، ١٨١ ، ٣٠٠ ، ٣٠١ ، ٣١٠ ، ٣٨٨ .

الربذة :

ج ١ : ١٠١ .

الربيع بن جندب :

ج ٤ : ٣١٥ .

الربيع بن حبيب الأزدي للفراهيدي العُماني للبصري ( الإمام ) :

ج ١ : ٦٢ ، ٧٠ ، ٧٨ ، ٣١٥ .

ج ٢ : ٨٦ ، ١٠٤ ، ٣٤٦ .

الرساق ( الرسانيق والرساقية ) :

ج ١ : ٣٧ ، ٤٧ ، ٥٠ ، ٥٥ ، ٥٩ ، ٦٤ .

ج ٢ : ٢٦٤ ، ٣٨٤ .

الرسول النبي عليه الصلاة والسلام :

( انظر سيدنا محمد عليه الصلاة والسلام ) :

الرقعة :

ج ٢ : ٣٠٣ .

الروضة :

٥٥٣ ، ٥٨٢ .

ج ١ : ٥٠ ، ٥١ ، ٥٣ ، ١٣٥ .

الزبير بن العوام :

ج ١ : ٣٧٤ ، ١٣٨ ، ١٣٥ ، ١٠٧ ، ١٠٤ ، ٩٩ ، ٧٩ ، ٤٥ ، ٣٨ :

ج ٢ : ٣٨٧ ، ٣٨٢ ، ٣٧٥ ، ٣٣٨ ، ٣١١ ، ٣٠٢ ، ٢٠٦ ، ١٤٠ ، ٨١ :

٣٨٨ ، ٤٠٠ ، ٥٥٢ ، ٣٢٦ ، ٥١١ ، ٢٢٢ ، ٢٦٢

الزنادقة :

ج ١ : ٢٠٩ :

الزيدية :

ج ٢ : ٣١٠ :

الساسانيون :

ج ٢ : ٢١٢ :

السبئية :

ج ٢ : ١٣٤ :

السنة الشريفة والحديث وأهل السنة :

ج ١ : ١٢٨ ، ٩٨ ، ٦٧ ، ٥٥ ، ٥٠ ، ٤٣ ، ٤٢ ، ٤٠ ، ٣٩ ، ٢٣ :

١٣١ ، ١٣٣ ، ١٥٤ ، ١٥٦ ، ١٧٩ ، ٢١٠ ، ٢١١ ، ٢١٣ ، ٢١٨ ، ٢٥٨ :

٣٠٢ ، ٣٠٥ ، ٣٣٥ ، ٣٥٣ ، ٣٨٠ :

ج ٢ : ٤٨ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٦٦ ، ٦٩ ، ٩٢ ، ٩٣ ، ٩٨ ، ١٠٧ ، ١١٠ :

١١٢ ، ١٢١ ، ١٣٧ ، ١٣٩ ، ١٤٠ ، ١٦٤ ، ١٧٣ ، ١٧٥ ، ١٩٤ ، ٢١١ :

٢١٢ ، ٢٢١ ، ٢٢٨ ، ٢٣٢ - ٢٣٤ ، ٢٦٢ ، ٢٦٦ ، ٢٧٣ ، ٢٨١ ، ٢٩٧ :

٣٠٠ ، ٣٠٢ ، ٣٢٨ ، ٣٤١ ، ٣٤٣ ، ٣٤٨ ، ٣٥٥ ، ٣٦٢ ، ٣٧٩ ، ٣٨٢ :

٤١٣ ، ٤١٤ .

الشارقة :

ج ١ : ٣١٠ .

الشام وأهل الشام :

ج ١ : ٣٨٠ ، ٣٩٠ ، ٦٦٠ ، ١١٥٠ ، ٢٦٤٠ ، ٣٥٥٠ .

ج ٢ : ١٤١٠ ، ٣٠٤٠ ، ٣٣٨٠ ، ٣٣٩٠ ، ٣٦١٠ ، ٣٧٣٠ .

الشراء والشراة : ( قطع الشرى والبيعة على الشراء ) :

ج ١ : ٣٦٠ ، ١٢٩٠ ، ١٤٣٠ ، ١٦٩٠ ، ٢٤٣٠ ، ٢٤٥٠ ، ٢٦٣٠ ، ٣٤٥٠ .

ج ٢ : ١٢٠ ، ٢٥٤٠ ، ٢٥٥٠ .

الشرق الأدنى :

ج ١ : ٧٢٠ .

الشماء :

ج ١ : ٣٤٠ .

الشموية ( الشميية ) :

ج ١ : ٢٠٩٠ ، ٢١٠٠ .

ج ٢ : ٢٥٠ ، ٧٣٠ ، ٨٦٠ ، ٩٤٠ ، ١٣٨٠ ، ١٣٩٠ .

الشكالك :

ج ٢ : ٢٥٠ ، ٣٧٠ ، ٦٤٠ ، ٧٣٠ ، ٧٤٠ ، ٨٤٠ ، ٨٦٠ ، ٩٠٠ ، ٩٣٠ ، ١٤٢٠ .

ج ٢ : ٢٩٧٠ ، ٣٠٩٠ ، ٣٩٠ ، ٣٩٧٠ ، ٣٩٨٠ .

الشمراخية :

ج ٢ : ١٢٦٠ .

الشمفة :

ج ٢ : ٨٣٠ ، ٣٠٢٠ ، ٣١٠٠ .



الصابئة :

ج ١ : ٣١٩ ، ٣٢٠ ، ٣٢٣ .

الصعابة ( أصحاب الرسول ﷺ ) :

ج ١ : ٩٨ ، ١٠١ ، ٢٧٠ .

ج ٢ : ١٣٩ ، ١٧٨ ، ١٨٤ ، ٣٩١ ، ٣٨٧ - ٣٨٩ .

الصفوية :

ج ١ : ٢٠٩ ، ٣٠٥ .

ج ٢ : ٢٥ ، ١٢٦ .

الصقر بن محمد بن زائدة :

ج ١ : ٣٤٤ - ٣٤٦ ، ٣٤٨ .

الصلت بن مالك الخروصي :

ج ١ : ٢٣ ، ٢٥ - ٢٨ ، ٣٠ - ٣٤ ، ٣٦ - ٣٩ ، ٤١ ، ٤٣ ، ٤٤ ،

٤٨ - ٥٠ ، ٥٣ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٦١ ، ٦٣ - ٦٥ ، ٧٢ ، ٧٤ ، ٧٧ ، ٨٠ - ٨٤ ،

٨٦ ، ١٢٤ - ١٢٧ ، ١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٣٣ ، ١٣٤ ، ١٣٦ - ١٣٨ ، ١٤٤ - ١٥٠ ،

١٦٠ ، ١٦٤ ، ١٨٥ ، ١٨٦ ، ٢٥٤ ، ٣٧١ ، ٣٨١ .

ج ٢ : ٨٧ - ٩٣ ، ٩٦ - ١٠١ ، ١٠٣ ، ١٠٥ ، ١٠٦ ، ٢٦٩ ، ٣١٨ ،

٣٨٧ ، ٣٨٨ ، ٣٩٢ ، ٣٩٥ ، ٣٩٦ ، ٣٩٩ ، ٤٠٠ .

الصين :

ج ١ : ٧٢ .

ج ٢ : ٧٤ ، ٧٥ .

الضحاكية :

ج ٢ : ١٢٦ .

الفرح :

ج ٢ : ٣٨٤ .

الطائف :

ج ١ : ٦٦ .

الطائفة الرسنانية :

ج ١ : ٣٦٦ ، ٣٨٩ ، ٤١٩ .

ج ٢ : ١٠٦ ، ٥ .

الطائفة النزوانية :

ج ١ : ٣٦٦ ، ٣٨٩ .

ج ٢ : ١٠٦ .

الطائفة :

ج ١ : ٥٨ .

الطائفة ( الطائفة ) :

ج ١ : ٢١٠ .

ج ٢ : ١٣٨ .

الهاص بن سويد :

ج ٢ : ٣٦٤ .

الهابس بن عهد المطلب :

ج ٢ : ٣٠١ .

العتيك :

ج ١ : ٥٣ .

النمانية :

ج ٢ : ٣٠٩ .

المجردية :

ج ٢ : ١٢٦ .

العراق وأهل العراق :

ج ١ : ٨٤ ، ٢٠٥ ، ٢٤٣ ، ٣٤٢ .

ج ٢ : ٨٤ ، ٢١٢ ، ٣٠٤ ، ٣٤٦ ، ٤١٥ .

العرب :

ج ١ : ٩٨ ، ١١٣ ، ٢٠٩ .

ج ٢ : ٢١١ ، ٢١٣ .

العربون :

ج ٢ : ٢٠٧ .

المشائر :

ج ٢ : ٢٦١ .

المطوية :

ج ٢ : ١٢٥ .

العلماء (أهل العلم) :

ج ٢ : ٢٤٢ ، ٢٥٣ ، ٢٥٤ ، ٢٦١ ، ٢٦٢ ، ٢٦٦ ، ٢٦٨ ، ٤٠٤ ، ٤٠٨ .

الروابي :

ج ١ : ٤٨ ، ٥٧ .

الروحي :

ج ١ : ٣١ .

الفجج :

ج ١ : ٧٠ ، ٢٣٣ .

الفجيرة :

ج ١ : ١٠٩ .

الفرس :

ج ٢ : ٢١١ .

الفرق :

ج ١ : ١٣٦ ، ١٢٧ ، ١٢٦ ، ٣٤ .

الفرسيكية ( أبو الفريك ) :

ج ٢ : ١٢٦ .

الفسطاط :

ج ١ : ٢٨ .

الفضل بن الحواري :

ج ١ : ١٣٩ .

ج ٢ : ١٠٢ .

الفهم بن وارث الكلبي ( انظر : فهم بن وارث الكلبي ) .

القاع :

ج ١ : ١٣٨ .

ج ٢ : ١٠٢ .

القبائل ( القبيلة ) :

ج ٢ : ٢٤٥ ، ٢٦١ ، ٢٦٣ .

التدريية :

ج ١ : ٢٩٨ .

ج ٢ : ٢٨٥ ، ٢٧٢ ، ١٨١ ، ١٦٤ ، ١٤٥ ، ١٢٩ ، ١٢٧ ، ٣٨ ، ٣٦ .

٠ ٤١٦ ، ٢٨٦

القدس ( انظر : بيت المقدس ) :

القرآن الكريم ( الكتاب وكتاب الله ) :

ج ٢ : ٢٢٥ ، ٢٢٨ ، ٢٣٢ - ٢٣٤ ، ٢٦٢ ، ٢٦٦ ، ٢٦٩ ، ٢٧٠ ،  
٢٧٣ ، ٢٧٦ ، ٢٧٧ ، ٢٧٩ ، ٢٩٧ ، ٢٩٩ ، ٣٠٠ ، ٣٢٨ ، ٣٣٧ ، ٣٤١ ،  
٣٤٣ ، ٣٤٨ ، ٣٥٥ ، ٣٦٢ ، ٣٧٩ ، ٣٨٢ ، ٤٠٣ ، ٤١٣ ، ٤١٤ ، ٤١٦ .

القرامطة :

ج ١ : ٣٦٠ .

القملة :

ج ٢ : ٢٥٥ .

القيروان :

ج ١ : ٢٨ .

ج ٢ : ٢٦٥ .

الكاملية ( الكيمياء ) :

ج ٢ : ١٣٢ .

الكعبة المشرفة ( بيت الله الحرام ) :

ج ١ : ٦٦ ، ٩٦ ، ٢٨٧ ، ٢٨٨ ، ٢٩٣ ، ٣٠٣ ، ٣٠٦ .

ج ٢ : ٥٧ ، ١٢٥ .

الكورة :

ج ٢ : ٢٤٥ ، ٢٤٦ ، ٢٦٤ .

الكوفة :

ج ١ : ٢٨ ، ٣٨ ، ١٠٠ - ١٠٢ ، ١١٥ ، ٢٠٦ ، ٢٥٨ .

ج ٢ : ٨٠ ، ٨٤ ، ١٣٩ ، ٣١٤ ، ٣٣٠ ، ٣٨١ .

الله تبارك وتعالى :

ج ٢ : ٢٧٠ - ٢٧٣ ، ٢٧٦ ، ٢٧٧ ، ٢٨٢ - ٢٩٠ ، ٢٩٥ ، ٣٤٠ ،

٣٨٦ ، ٣٤٢

المجوس :

ج ١ : ٣١٩ ، ٣٢٠ ، ٣٢٣ ،

ج ٢ : ٤١٧ ، ٢٩٥ ، ٥٦ ،

الحكمة ( الحكومة - أدل للتحكيم ) :

ج ١ : ٣٠٠ ،

ج ٢ : ١٢٦ ، ٣٠٥ ، ٣٠٦ ، ٣٠٩ ، ٣١١ ، ٣٤١ ، ٣٧٥ ، ٣٩٧ ،

الختار بن أبي عبيد الثقفي :

ج ١ : ٦٣ ، ٦٦ ،

ج ٢ : ٣٣٨ و ٣٣٩ ،

الختار بن عوف الأزدي الثماني للشاري ( أبو حمزة ) :

ج ١ : ٦٦ ، ١١٩ ، ١٢٠ ، ٢٤٠ ، ٣٠٢ ، ٣١٤ ، ٣١٧ ،

ج ٢ : ٨٥ ، ١٠٤ ، ٢٦٥ ، ٣١٥ ،

المدينة المنورة ( يقرب ) :

ج ١ : ٣٨ ، ٦٦ ، ١٠٠ ، ١٠١ ، ١١٩ ، ٢٨٢ ،

ج ٢ : ١٢٥ ، ٢٩٤ ، ٣٠٣ ، ٣٣٩ ،

المرجئة ( الإرجاء ) :

ج ١ : ٢٠٩ ، ٣٨٥ ،

ج ٢ : ٣٦ ، ٣٨ ، ٨٤ ، ٨٦ ، ٩٦ ، ١٢٦ ، ١٦٤ ، ١٨١ ، ٣١٠ ،

٤٠٣ ، ٣٨٩

المرداس بن حدير ( أبو بلال مرداس بن أدية التميمي ) :

ج ١ : ٣٢ ، ٣٣ ، ٨٢ ، ١١٧ ، ١١٨ ، ٢٠٦ ، ٢٠٧ ، ٢٣٨ ، ٢٩٢ ،

٣٠٢ ، ٣١٤ ، ٣١٧ ، ٣٢١ ، ٣٥٨ .

ج ٢ : ٨٥ ، ١٠٤ ، ٣٠٧ ، ٣١٤ .

المرزبان :

ج ١ : ٢٧٣ .

الربيع :

ج ١ : ٢٨٢ ، ٣٣٧ .

المسيح عيسى بن مريم عليه السلام ( انظر : سيدنا عيسى عليه السلام ) .

المنبهة :

ج ٢ : ١٣٥ .

المشرق وأهل المشرق :

ج ١ : ٣٠٠ .

للمشركون ( أهل الشرك ، وأهل الكفر ، والكفار ) :

ج ١ : ٩٧ ، ١٠٩ ، ١١٣ ، ١٢٥ ، ١٢٦ ، ١٥٨ ، ١٦٤ ، ٢٠٧ ،

٢٩٣ - ٢٩٧ ، ٣٠٠ ، ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠٥ ، ٣٠٦ ، ٣١٣ ، ٣١٤ ، ٣١٧ ،

٣١٨ ، ٣٢٠ ، ٣٥٠ ، ٣٥٢ - ٣٥٦ ، ٣٥٩ ، ٣٦١ ، ٣٨٧ .

ج ٢ : ٥١ ، ٧٢ ، ١٢٥ ، ١٢٦ ، ١٣٠ ، ١٣٤ ، ١٦٤ ، ٢٠٣ ،

٢٠٧ - ٢٠٩ ، ٢٥١ ، ٢٦٤ ، ٢٧٠ ، ٢٩١ ، ٢٩٢ ، ٢٩٤ - ٢٩٧ ، ٣٠٦ ،

٣١٧ ، ٣٣٨ ، ٣٥٣ ، ٣٦١ ، ٣٦٢ .

المصطلق ( انظر : بنو المصطلق بن خزاعة ) .

المطهر بن عبيد الله :

ج ٢ : ٥٥

المعتزلة :

ج ١ : ٢٠٩ ، ٢٨٥ .

ج ٢ : ٦٥ ، ١٢٩ ، ٣٠٩ ، ٣٨٧ .

المعلى ( الملا ) بن منير :

ج ١ : ٢٣ ، ٢٥ .

ج ٢ : ١٠٦ .

المغرب وأهل المغرب :

ج ١ : ٢١٢ ، ٣٠٠ .

ج ٢ : ١٨٦ ، ٢٢٣ ، ٢٥٩ ، ٢٦٥ ، ٢٦٦ ، ٣١٥ .

المغيرة بن سعيد :

ج ٢ : ١٣٤ ، ١٤٤ .

المغيرة بن شعبة :

ج ١ : ٣٨ ، ٢٨٣ ، ٢٨٤ ، ٣٣٥ ، ٣٣٦ .

المغيرة :

ج ٢ : ١٣٤ ، ١٤٤ .

الملائكة :

ج ١ : ٥٥ ، ٨٨ ، ٢٩٣ ، ٣٢٣ ، ٣٣٣ .

ج ٢ : ٤٦ ، ٢٧٠ ، ٣٤٠ ، ٢٤٢ ، ٣٧٦ ، ٣٧٩ .

الملاحدون ( الملاحدة ) :

ج ٢ : ٣٨٥ .



الناقون :

ج ١ : ٩٧ ، ١٠٩ ، ٢٦٠ - ٢٦٢ ، ٢٩٥ ، ٣٠٢ ، ٣٣٤ .

ج ٢ : ٥٩ ، ١٣٠ ، ٢٩٢ ، ٢٩٤ ، ٢٩٥ .

المذر بن بشير :

ج ١ : ٢٣ ، ٢٥ .

المذر بن عمر :

ج ١ : ٢٦٥ .

المنصورية :

ج ٢ : ١٣٤ .

المير بن النير :

ج ٢ : ١٠٤ .

المهاجرون :

ج ١ : ١٠٤ .

ج ٢ : ٧٨ ، ٧٩ ، ٨٠ ، ٨١ ، ٨٢ ، ٨٣ ، ١٢٨ ، ١٤٩ ، ١٧٣ ، ٣٠٠ ،

٣٠١ ، ٣٣٥ ، ٣٧١ ، ٣٧٢ ، ٣٧٤ ، ٣٦١ ، ٣٨٩ .

المهنا ( المهني ) بن جعفر .

ج ١ : ٢٣ ، ٢٥ ، ٨٦ ، ١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٤٨ ، ٢٥٤ ، ٣٢٥ ، ٣٤٦ .

ج ٢ : ٨٧ ، ٩١ ، ٢٦٩ .

الموالي :

ج ١ : ٢٠٩ .

الموصل :

ج ٢ : ٣٣٨ .

الأمرونية :

ج ١٢٦ : ٢ .

النجدية :

ج ٣١٠ : ٢ .

الفضيلة :

ج ١ : ١١٥ - ١١٨ ، ٢٠٦ ، ٢٣٨ .

ج ٢ : ٨٤ ، ٣٠٧ ، ٣١٤ .

الذصاري :

ج ١ : ٣٠٥ ، ٣١٩ ، ٣٢٠ ، ٣٢٣ .

ج ٢ : ٥٦ ، ٥٧ ، ١٢٧ ، ٢١١ ، ٢١٣ ، ٤٠٦ ، ٤١٧ .

البنظر بن جعفر الجلفداني :

ج ١ : ٣٤٥ .

النهر وان ( أهل النهر ) :

ج ١ : ٨٢ ، ١١٣ ، ١١٥ ، ١١٩ ، ٢٠٥ ، ٢٠٦ .

ج ٢ : ٨٣ ، ١٠٤ ، ٣٠٥ ، ٣٠٧ ، ٣١٣ ، ٣١٤ ، ٣٧١ - ٣٧٣ ، ٣٧٥ .

الذير بن عبد الملك :

ج ١ : ٢٤٢ .

الهند :

ج ١ : ٧٢ .

الهيضمية :

ج ١٢٦ : ٢ .

الوارث بن كعب الخروصي :

ج ١ : ٧٠ ، ١٢٢ ، ٢٣٣ ، ٣٤٢ ، ٣٤٣ ،

ج ٢ : ٨٧ ، ١٠٠ ، ١٠٤ .

الوبيل أو الرحيل ( موضع بالقرب من البصرة ) :

ج ١ : ٢٩٢ ، ٣١٠ .

الوضاح بن الحكم :

ج ١ : ٢٤ .

الوضاح بن عقبة :

ج ١ : ٢٣ ، ٢٤ .

الوليد بن خالد :

ج ١ : ٢٤٢ .

الوليد بن عقبة :

ج ١ : ٣٨ ، ١٠١ ، ١٠٢ :

ج ٢ : ١٣٩ ، ٣٣٠ .

الوليد بن مخلد :

ج ١ : ١٣٦ ، ١٣٧ .

اليحمد :

ج ١ : ٣١ ، ٥٣ ، ٥٧ ، ٧٠ .

ج ٢ : ٩١ .

الرموك :

ج ١ : ١٠٤ .

اليمن :

ج ١ : ٦٦ ، ١٠٠ ، ١١٩ ، ٢١٢ ، ٣٥٨ .

ج ٢ : ٢٠٥ ، ٢٦٥ .

اليهود :

ج ١ : ٣٠٥ ، ٣١٩ ، ٣٢٠ ، ٣٢٣ .

ج ٢ : ٥٦ ، ٥٧ ، ١٢٧ ، ٢٠٨ ، ٢١١ - ٢١٣ ، ٢٩٤ ، ٣٧٠ ، ٤١٧ ، ٤١٨ .

إمام الدفاع :

ج ١ : ٧٨ .

أم أيمن :

ج ٢ : ١٣٣ ، ٣٠١ .

أم سلمة : ج ١ : ١٠٥ .

أنس بن مالك ( الإمام أبو حمزة ) :

ج ١ : ٢٧٠ .

ج ٢ : ٢٧٣ ، ٣٦٥ .

أهل الترحيم :

ج ٢ : ٢٥١ ، ٢٩١ .

أهل الجمل ( أصحاب الجمل ) انظر : وقعة الجمل :

أهل الدار ( انظر : يوم الدار ) :

أهل الأمة :

ج ١ : ٢٤٤ .

ج ٢ : ٢١٢ ، ٢٥٤ .

أهل الردة :

ج ٢ : ٢٩٦ ، ٣٠٢ ، ٣٨٠ ، ٣٨١ .

أهل القبلة ( أهل التوحيد ) :

ج ١ : ٢٩٣ ، ٣٠٦ ، ٣٥٣ ، ٣٥٦ ، ٣٥٩ ، ٣٦١ .

ج ٢ : ٥٣ ، ٥٩ ، ٨٥ ، ١٢٥ ، ١٢٦ ، ١٣٠ ، ١٤٢ ، ١٦٤ ، ٢٠٤ ،

٢٠٧ ، ٢٥١ ، ٢٥٢ ، ٢٦٧ ، ٢٩٣ ، ٢٩٦ ، ٣١٠ ، ٤٠٥ .

أهل الكبراء :

ج ٢ : ٢٩١ - ٢٩٣ .

أهل بدر ، البديون ( انظر : بدر ) :

أهل صفين ( انظر : صفين ) :

أهل عُمان ( انظر : عُمان ) :

أهيف بن حمام الهنائي :

ج ١ : ١٣٩ .

أوروبا :

ج ١ : ٧٢ .

أويس القرني :

ج ١ : ٢٢٨ .

إيران .

ج ٢ : ٢١٢ .

أيلة ( المقبة الحالية ) :

ج ٢ : ٢١١ .

أيوب الصواف :

ج ٢ : ١٣٩ .

( ب )

بدر : ( البديون - أهل بدر ) :

ج ١ : ١٠٤ ، ١١٦ ، ٢٦٣ ، ٢٧٢ .

ج ٢ : ١٤٠ ، ١٨٥ ، ٣٥٩ ، ٣٦١ ، ٣٨١ ، ٣٨٢ .

بسطام الصفرى :

ج ١ : ٧٩ .

بشير بن المنذر الزوائى الثمروانى المقرئ :

ج ١ : ٢٣ - ٢٥ ، ٤٦ ، ٦٢ ، ٧٠ ، ١٢٣ ، ٢٨٠ ، ٢٨١ ، ٣٤٣ .

ج ٢ : ٩١ ، ٩٣ ، ١٠٤ ، ١٠٦ ، ٢٨٠ ، ٣١٥ ، ٣٤٦ .

بشير بن محمد بن محبوب ( أبو المنذر ) :

ج ١ : ٣٨٦ ، ٣٨٧ .

ج ٢ : ١٠٥ .

بطاح مكة ( وادى البطحاء ) :

ج ٢ : ١٢٥ .

بفداد :

ج ٢ : ٨٣ .

بلال الحبشى ( مؤذن الرسول عليه الصلاة والسلام ) :

ج ٢ : ١٣٣ ، ٣١٣ .

بلج بن عقبة :

ج ١ : ٢٤٠ .

بنو أسد :

ج ١ : ٩٩ .

بنو إسرائيل :

ج ١ : ١٤٦ .

بنو الجندی ( بنو جندی ) :

ج ١ : ٢٢٨ ، ٣٤٦ ، ٣٤٧ .

بنو المصطلق بن خزاعة :

ج ١ : ٢٨٢ ، ٣٣٧ .

بنو النضير :

ج ٢ : ٢١١ .

بنو الیحمّد : ( انظر : الیحمّد ) :

بنو أمية :

ج ١ : ٦٦ ، ٩٩ .

بنو تمیم :

ج ١ : ٨٢ ، ٢٠٧ .

ج ٢ : ٨٥ .

بنو تميم :

ج ١ : ٩٩ .

بنو خروص :

ج ١ : ٧٠ .

ج ٢ : ٣٤ .

بنو زهرة :

ج ١ : ٩٩ .

بنو زلاد :

ج ٢ : ٩٣ .

بنو سودة ( ابن علی بن عمرو بن عامر بن ماء السماء الأزدي ) :

ج ١ : ١٢٣ .

ج ٢ : ٣٦ .

بنو عامر :

ج ١ : ٢٦٥ .

بنو غافر :

ج ١ : ٥٦ ، ٥٥ .

بنو كلب :

ج ١ : ٥٧ .

بنو مالك :

ج ١ : ٥٣ .

بنو مخزوم :

ج ١ : ١٠٠ .

بنو نحر :

ج ١ : ٣٤١ .

بنو هاشم :

ج ١ : ٩٩ .

بنو هذاه :

ج ١ : ١٣٩ ، ٦٤ .

بہلا :

ج ١ : ٢٥٤ .

ج ٢ : ٣٨٤ .



بيت المقدس :

ج ١ : ٣٠٦ .

بيت مال المسلمين :

ج ٢ : ٣٩٢ ، ٢٥٢ .

## ( ت )

تميم بن مسلحة :

ج ١ : ٢٠٦ .

تنوف :

ج ١ : ١٣٥ ، ٥٣ ، ٤٧ .

توام :

ج ١ : ٣٤٨ - ٣٤٦ .

## ( ج )

جابر بن زيد ( الإمام أبو النشوء ) :

ج ١ : ٣٤ ، ٦٢ ، ٢٠٧ ، ٢٠٨ ، ٢٧٠ ، ٢٨٠ ، ٢٨١ ، ٢٩١ ، ٢٩٢ ،

٣٠٤ ، ٣٠٩ ، ٣١٥ - ٣١٧ ، ٣٢١ .

ج ٢ : ٨٦ ، ٩٥ ، ١٠٤ ، ١٣٩ ، ٣١٤ .

جرفار ( جلفار ) :

ج ١ : ٣١ ، ٣٧ .

جعفر بن أبي طالب :

ج ١ : ١٠٤ .

جعفر الجلفداني :

ج ١ : ٣٤٥ ، ٣٤٦ .

جعفر ابن السماك (أو ابن السمان) :

ج ١ : ١٢٠ .

ج ٢ : ٣١٤ .

جعفر بن بشر .

ج ١ : ٢٤٢ .

جندب بن زهير :

ج ٢ : ٣٣٠ .

جهم بن صفوان :

ج ٢ : ١٣٦ .

## (ح)

حاجب بن مسلم :

ج ١ : ٢٩٢ ، ٢٩٣ ، ٣١٠ .

ج ٢ : ٣٤٦ .

حاتم بن كاتب :

ج ٢ : ٣١٤ .

حذيفة بن اليمان :

ج ٢ : ٣٨٣ ، ٣٨٨ .

حرب بن أمية :

ج ٢ : ٣٦٤ .

حرقوص بن زهير الصمدى :

ج ٢ : ٨٣ ، ٣١٣ .

حروراء :

ج ١ : ٢٣٨ ، ٢٠٦

ج ٢ : ٣٦٨

حضر موت :

ج ١ : ٣٤٣ ، ٣٣٨ ، ٣٠٨ ، ١٣٢ ، ٦٦ ، ٥٥

ج ٢ : ٢٦٨ ، ٢٦٥ ، ٢٥٩ ، ١٨٦ ، ٩٨

حفص بن راشد :

ج ١ : ٤٠٩

ج ٢ : ٩٦٦ ، ٥

حكم بن ملا :

ج ١ : ١٤٠

حمزة التدری :

ج ١ : ٣٨٤

حمزة بن عبد المطلب :

ج ٢ : ١٢٨

حميد بن عبد الله :

ج ١ : ٢٤٢

حميم بن المغيرة :

ج ١ : ٢٤٢

حواء ( حوی ) :

ج ١ : ٩٣ ، ٩١ ، ٨٩

(ج)

خازم بن خزيمه الخراساني :

ج ١ : ٣٥٩ .

ج ٢ : ٣٩٣ .

خالد بن سموة ( سملة ) الخروصى :

ج ١ : ١٣٥ ، ١٣٤ ، ٥٣ .

خالد بن قحطان ( أبو قحطان ) :

ج ١ : ٢٨٧ ، ٨٦ .

ج ٢ : ١٠٥ .

خراسان :

ج ١ : ٣١٠ .

خزيمة بن ثابت :

ج ٢ : ٣١٣ .

خلف بن زياد البحراني :

ج ١ : ٣٠٤ .

ج ٢ : ٣٩٣ ، ٣٤٦ ، ٣١٥ ، ١٠٤ ، ٨٦ .

خلق القرآن :

ج ١ : ٣٨٣ .

خيبر :

ج ١ : ٣٥١ .

ج ٢ : ٢١٣ ، ٢١١ .

( ٥ )

دار الإسلام :

ج ٢ : ٢٩٦ ، ٣١٨ .

دار كفر :

ج ٢ : ٣١٨ .

داود :

ج ٢ : ٣٧٥ .

داود بن الأصفر :

ج ٢ : ١٢٦ .

دبا :

ج ١ : ١٠٩ .

ج ٢ : ١٢٦ .

دبار مضر :

ج ٢ : ٣٠٣ .

( ر )

رأس الخيمة :

ج ١ : ٣١ .

راشد بن النضر :

ج ١ : ٢٧ ، ٣٤ ، ٣٦ ، ٤١ ، ٤٣ ، ٤٥ - ٥١ ، ٥٣ - ٥٨ ، ٦١ - ٦٣ .

٦٥ ، ٧٠ - ٧٤ ، ٧٦ ، ٨٥ ، ١٣٠ ، ١٣١ ، ١٣٤ - ١٣٧ ، ١٣٩ - ١٤٠ .

١٤٦ ، ١٤٩ ، ١٥١ ، ١٦٠ - ١٦٥ ، ١٨٥ ، ٢٥٤ ، ٣٣٨ ، ٣٦٨ ، ٣٧١ ،

٣٨١ - ٣٨٣ ، ٣٨٦ .

ج ٢ : ٩٠ ، ٨٨ ، ٨٧ ، ٩٤ - ٩٦ ، ٩٩ ، ١٠١ ، ١٠٦ ،

٣٨٤ ، ٣٨٧ - ٣٨٩ ، ٣٩٥ ، ٣٩٩ .

راشد بن الوليد :

ج ٢ : ٧٠ .

راشد بن سعيد :

ج ١ : ٤٠٩ .

ج ٢ : ٥٠ .

راشد بن علي :

ج ١ : ٤٠٩ ، ٤١٩ ، ٤٢٠ ، ٤٢٢ ، ٤٢٦ .

رباط بن المنذر .

ج ١ : ٢٣ ، ٢٥ .

( ز )

زائدة بن جعفر الجلفداني :

ج ١ : ٣٤٥ .

زائدة بن خطاب :

ج ١ : ٥٥ .

السيدة زبيدة :

ج ١ : ٣٤٢ .

زجر بن سليمان :

ج ١ : ٥٥ .

زياد الأعسم :

ج ١ : ٢٠٨ ، ٣١٧ .

زياد بن أبي سفيان ( زياد بن أبيه - زياد بن سمية ) :

ج ١ : ٨٢ ، ٢٩١ ، ٣٠٩ .

ج ٢ : ٨٤ ، ٣١٤ ، ٣٤٠ .

زياد بن الوضاح :

ج ١ : ٢٣ ، ٢٤ .

زيد بن ثابت الأنصاري :

ج ١ : ٣١٦ .

ج ٢ : ٣٠٩ .

زياد بن حراش :

ج ١ : ٢٠٦ .

زيد بن حصن :

ج ٢ : ٨٣ .

زيد بن صوحان :

ج ١ : ٧٩ .

ج ٢ : ٣١٣ ، ٣٣٠ .

زياد بن مثنوبة :

ج ١ : ٢٣ ، ٢٥ .

السيدة زينب بنت الرسول عليه الصلاة والسلام :

ج ١ : ٣٧٣ .

( س )

سامة بن لؤى بن غالب :

ج ١ : ٧٠ .

ج ٢ : ٩٣ .

ساصراء :

ج ١ : ٢٠٥ .

ج ٢ : ٨٣ .

سالم بن ذكوان :

ج ١ : ١٢٠ .

ج ٢ : ٨٦ .

سعد بن أبي وقاص :

ج ١ : ٩٩ ، ١١٠ ، ١٣٤ .

ج ٢ : ٣٠٩ ، ٣٧٢ ، ٣٧٤ ، ٣٨٩ .

سعد بن عباد :

ج ٢ : ٣٠٠ ، ٣٠١ ، ٤٠٠ .

سعيد بن مبشر ( المبشر ) :

ج ٢ : ٣١٥ .

سعيد بن زياد :

ج ١ : ٣٤١ .

سعيد بن عبد الله ( أبو القاسم ) :

ج ١ : ٣٨٧ .

ج ٢ : ١٠٤ ، ١٠٥ .



سميد بن محرز :

ج ١ : ٣٨٣ .

ج ٢ : ١٠٦ ، ٣١٥ .

سميد بن محمد :

ج ١ : ٤٨ .

سميد بن محمد بن محبوب .

ج ١ : ٨٣ .

سدان للفارسي :

ج ٢ : ٣١٣ .

سلمة بن مسلم بن إبراهيم ( انظار : أبو الفذر سلمة ) :

سلوت :

ج ١ : ٥٤ .

سليمان بن الحكم :

ج ١ : ٢٣ ، ٢٤ .

سليمان بن عبد العزيز :

ج ١ : ٥٥ .

سليمان بن محمد بن أبي حنيفة :

ج ١ : ٦٣ .

سمائل ( سمائل ) :

ج ١ : ٣٧ ، ٣٤٤ ، ٣٤٥ .

ج ٢ : ٣٦ .

سمد نزوی :

ج ١ : ٣٤٨ .

سنان بن حاصم :

ج ٢ : ٣٢٦ .

سندان :

ج ١ : ١٣٦ ، ٤٨ .

سهیل بن عمرو :

ج ٢ : ٣٠٥ ، ١٢٤ .

سونی :

ج ١ : ٥٧ ، ٤٧ .

سویجا :

ج ٢ : ٣٦ .

سیقم :

ج ١ : ٣٤٣ .

( ش )

شاذان بن الصلت :

ج ١ : ١٣٦ ، ٦٤ ، ٦٣ ، ٦١ ، ٥٩ ، ٥٧ ، ٥٣ ، ٥٠ ، ٤٩ .

شعیب بن عطیة الأعمانی :

ج ٢ : ٣٩٣ ، ٣٨٣ ، ٣٤٦ ، ٣٢٥ .

شعیب بن معروف :

ج ٢ : ١٣٩ .

شيبان الخارجى إمام الصفرية :

ج ١ : ٣٥٩ .

ج ٢ : ٣٩٣ .

( ص )

صالح الدهان :

ج ١ : ٢٩٢ ، ٣١٠ .

صحار :

ج ١ : ٣١ ، ٥٩ ، ٦٢ ، ٧٢ ، ١٣٨ ، ١٣٩ ، ٣٤٣ ، ٣٤٦ .

٣٥٦ ، ٣٥٧ .

ج ٢ : ٣٦ ، ٣٨ ، ١٠٢ ، ٢٢٣ .

صحار بن العباس :

ج ١ : ٢٩١ .

صحار بن العبد ( ابن عبد ) :

ج ٢ : ٣١٤ .

صفوان بن المعطل :

ج ١ : ٢٨٢ ، ٣٣٧ .

صفوان بن أمية ( أبو وهب ) :

ج ٢ : ١٢٤ ، ١٢٥ .

صفين :

ج ١ : ٨٢ ، ١٠١ ، ٢٣٨ .

ج ٢ : ٨٠ ، ٢٩٥ ، ٣٠٣ ، ٣١٣ ، ٣٦٨ ، ٣٨٧ .

حنفاء :

ج ١ : ٦٦ .

حات ( انظر : الصلت ) :

حبيب الروى :

ج ٢ : ٣١٣ .

صباد :

ج ٢ : ٢٦٥ .

( ض )

خيمام بن السائب الأزدي اللّعماني :

ج ١ : ٢٩٢ ، ٣١٠ ، ٣١٦ ، ٣٢١ .

ج ٢ : ٨٦ .

( ط )

طالوت :

ج ١ : ٤٩ .

طرابلس :

ج ٢ : ٢٦٥ .

طريد رسول الله ﷺ ( انظر : الحكم بن أبي العاص ) :

طلحة بن عبيد الله :

ج ١ : ٣٨ ، ٤٥ ، ٧٩ ، ٩٩ ، ١٠٤ ، ١٠٧ ، ١٣٥ ، ١٣٨ ، ٣٧٤ .

ج ٢ : ٨١ ، ١٤٠ ، ٢٠٦ ، ٣٠٢ ، ٣١١ ، ٣٣٨ ، ٣٧٣ ، ٣٨٢ ، ٣٨٧ .

(ع)

السيدة عائشة ( أم المؤمنين ) :

ج ١ : ١٠٤ ، ١٠٥ ، ١٠٧ ، ١٠٨ ، ١٢٥ ، ١٥١ ، ٢٧٠ ، ٢٨٢ ، ٣٣٧ .

ج ٣٣٨ ، ٣٧٣ ، ٣٧٥ ، ٣٨٧ .

عهاد بن سليمان :

ج ٢ : ٣٨٧ .

عبد الله بن أبي بن سلول :

ج ١ : ٢٤٢ .

ج ٢ : ٢٩٤ .

عبد الرحمن بن جبل :

ج ١ : ٨٠ .

عبد الرحمن بن رستم :

ج ٢ : ٢٦٥ ، ٣١٥ .

عبد الرحمن بن عوف :

ج ١ : ٧١ ، ٩٩ ، ١٠٠ .

ج ٢ : ٣٠٢ ، ٣٦٤ .

عبد الرحمن بن ملجم المرادي :

ج ١ : ١١٥ ، ١١٦ .

ج ٢ : ٣٠٧ ، ٣١٤ .

عبد العزيز بن سليمان :

ج ١ : ٣٤٣ .

عبد الله بن أباض :

ج ١ : ٢٠٧ ، ٢٠٨ ، ٢٠٩ .

ج ٢ : ٨٥ ، ١٠٤ ، ٣٠٨ ، ٣١٠ ، ٣١٤ ، ٣٢٥ ، ٣٤٥ .

عبد الله بن إسحق النخعي :

ج ١ : ٤٢١ .

عبد الله بن الحكم :

ج ١ : ٢٣ ، ٢٥ .

ج ٢ : ١٠٦ .

عبد الله بن الزبير :

ج ١ : ١٠٥ .

ج ٢ : ٣٧٣ .

عبد الله بن العباس :

ج ١ : ١١٢ ، ١١٣ ، ٢٧٠ ، ٣٦٣ .

ج ٢ : ٦٤ .

عبد الله بن يونس :

ج ٢ : ١٢٦ .

عبد الله بن جعفر بن أبي طالب :

ج ١ : ١١٦ .

عبد الله بن حازم :

ج ١ : ٨٤ .

عبد الله بن سبأ :

ج ٢ : ١٣٤ .

عبد الله بن سعيد :

ج ١ : ٣٤ .

عبد الله بن طريف :

ج ١ : ٢٠٩ .

عبد الله بن عبد العزيز ( من الفرقة الشيعية أو الشيعية ) :

ج ٢ : ١٣٩ .

عبد الله بن عمر بن الخطاب :

ج ١ : ١١٠ ، ١٣٤ ، ٢٢٦ ، ٢٧٣ ، ٢٨٦ .

ج ٢ : ٣٠٩ ، ٣١٢ ، ٣٧٢ - ٣٧٤ ، ٣٨٩ ، ٣٩٥ .

عبد الله بن قيس أبو موسى الأشعري ( انظر : أبو موسى الأشعري ) :

عبد الله بن محمد بن محبوب ( أبو محمد ) :

ج ١ : ٣٨٧ .

ج ٢ : ١٠٩ .

عبد الله بن مسعود بن غافل بن حبيب الهذلي ( ابن أم عبد ) :

ج ١ : ٨٠ ، ٨١ ، ١٠٠ ، ٢٥٨ ، ٣٠٤ .

ج ٢ : ٨٠ ، ١٠٤ ، ١٣٧ ، ١٣٩ ، ١٤٧ ، ٣٠٣ ، ٣٥٠ ، ٣٦٣ ، ٣٦٤ ،

٣٨٨ ، ٣٨١ .

عبد الله بن وهب الراسبي :

ج ١ : ٨٢ ، ١١٣ ، ٢٠٦ ، ٢٠٧ ، ٢٣٩ .

ج ٢ : ٨٣ ، ٨٥ ، ١٠٤ ، ٣٠٤ ، ٣١٣ ، ٣١٤ .

عبد الله بن يحيى الإمام ( أبو يحيى السكندى طالب الحق ) :

ج ١ : ٦٦ ، ١١٩ ، ١٢٠ ، ٢٠٩ ، ٢١٠ ، ٢٣٨ ، ٢٤٠ ، ٣٠٢ ،

٣٥٨ ، ٣١٠ .

ج ٢ : ١٠٤ ، ١٨٦ ، ٢٠٥ ، ٢٦٥ ، ٣١٥ .

عبد الملك بن حميد :

ج ١ : ١٢٣ .

ج ٢ : ٣٦ ، ٨٧ ، ١٠٦ .

عبد الملك بن عمر بن عبد العزيز :

ج ١ : ١٢٠ .

عبد الملك بن مروان :

ج ١ : ٦٣ .

ج ٢ : ٣٠٨ ، ٣٢٥ ، ٣٢٩ ، ٣٣٧ ، ٣٤٥ .

عبد الوهاب بن عبد الرحمن بن رستم :

ج ١ : ٢١٢ .

ج ٢ : ١٨٦ ، ٢٦٦ ، ٣٢٠ .

عبيد الله أحمد بن سليمان :

ج ١ : ٦٤ .

عبيد الله بن زياد :

ج ١ : ٣٢ ، ٣٣ ، ٨٢ ، ١١٨ ، ٢٠٦ ، ٢٠٧ ، ٢٩١ ، ٣٠٩ .

ج ٢ : ٨٤ ، ٣١٤ ، ٣٣٨ .

عبيد الله بن سعيد :

ج ١ : ٣١ ، ٥١ ، ٥٨ - ٦٣ ، ٦٠ .

عقاب بن أسيد :

ج ١ : ٤٠ .

عثمان بن حنيف :

ج ١ : ٢٥٨ .

عثمان بن عفان :

ج ١ : ٣٦ ، ٣٦ ، ٣٨ - ٤١ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٧١ ، ٨٠ ، ٨١ ، ٩٩ - ١٠٦ ،

١١٠ ، ١٢٥ ، ١٢٦ ، ١٣٨ ، ١٥٩ ، ١٩٩ ، ٢٠٤ ، ٢٧١ ، ٢٧٢ ، ٢٨١ ،

٣٧٢ ، ٣٧٥ ، ٤٠٥ .



ج ٢ : ٨٠ ، ٨١ ، ٨٣ ، ١٠٢ ، ١٢٦ ، ١٤٠ ، ٢٢٥ ، ٢٣٥ ، ٣٠٢ ،  
٣٠٣ ، ٣٠٩ ، ٣١١ ، ٣١٨ ، ٣٢٦ ، ٣٢٧ ، ٣٢٩ ، ٣٣٠ ، ٣٣٢ ،  
٣٣٣ ، ٣٣٥ - ٣٣٨ ، ٣٤١ ، ٣٥٠ ، ٣٥٢ ، ٣٦٣ ، ٣٦٤ ، ٣٧١ - ٣٧٤ ،  
٣٨١ - ٣٨٣ ، ٣٨٧ - ٣٩٠ ، ٣٩٦ ، ٤٠١ .

عروة بن أدية التيمي ( عروة بن حدير ) :

ج ١ : ٣٢ ، ١١٨ .

ج ٢ : ٣١٤ .

عزان بن الصقر ( ابن أبي الصقر ) :

ج ١ : ٣٥٨ .

ج ٢ : ١٠٤ .

عزان بن نعيم الخروصي :

ج ١ : ٢٧ ، ٤٨ ، ٧١ ، ٧٦ ، ١٢٩ ، ١٣٧ ، ١٣٩ ، ١٤٠ ، ١٤٦ ، ١٥١ .

ج ٢ : ٩٦ ، ١٠١ ، ١٠٢ ، ٢٦٩ ، ٣٩٦ ، ٣٩٩ ، ٤٠٠ .

عطية بن الأسود :

ج ٢ : ١٢٥ .

عكرمة بن أبي جهل :

ج ٢ : ١٢٤ ، ١٢٥ ، ٣٦١ .

علي بن أبي طالب :

ج ١ : ٢٦ ، ٣٨ ، ٦٩ ، ٨٢ ، ٩٩ ، ١٠١ ، ١٠٣ ، ١٠٤ ، ١٠٦ ،

١١٠ - ١١٥ ، ١٢٥ ، ١٣٥ ، ١٥٩ ، ١٦٨ ، ١٩٩ ، ٢٠٥ - ٢٠٧ ، ٢٣٩ ،

٢٨١ ، ٣٥٧ ، ٣٥٨ ، ٣٦٣ ، ٣٦٧ ، ٣٧٠ ، ٣٧٢ ، ٣٧٣ ، ٣٧٥ ، ٣٧٦ .

ج ٢ : ٨٠٠٧٩ - ٨٣٠٨٣ - ١٣٢ - ١٣٤ - ١٣٥ - ١٣٨ - ١٤٠ - ١٤٢  
 ٢٠٥ - ٢٠٦ - ٣٠٠ - ٣٠٢ - ٣٠٤ - ٣٠٧ - ٣١١ - ٣١٣ - ٣٢٢ - ٣٣٦  
 ٣٣٨ - ٣٤١ - ٣٦٣ - ٣٦٦ - ٣٧٣ - ٣٧٥ - ٣٨٧ - ٣٨٩ - ٤٠٠

على بن عروة :

ج ٢ : ٣١٥

على بن عزة :

ج ١ : ٣٤٣

عمران بن حطان :

ج ١ : ١١٨

عمار بن ياسر :

ج ١ : ٦٦ - ٨٠ - ١٠٠ - ١٠١ - ١٠٧ - ١٠٨ - ١١١ - ١١٢ - ٢٣٨  
 ٢٣٩ - ٢٥٨ - ٣٧٥

ج ٢ : ٨٠ - ٨٢ - ٨٣ - ١٠٤ - ١٣٩ - ٣٠٣ - ٣٥٠ - ٣٦٤ - ٣٨١

عُمان وأهل عُمان :

ج ١ : ٢٤ - ٢٧ - ٢٩ - ٣٤ - ٤٣ - ٤٨ - ٥٣ - ٥٩ - ٦٢  
 ٧٠ - ٧٣ - ٨٦ - ١٢١ - ١٢٦ - ١٣٢ - ١٣٥ - ١٣٧ - ١٣٨ - ١٤٠ - ١٤٦  
 ١٤٨ - ١٤٩ - ١٥١ - ١٥٣ - ١٦٨ - ١٨٦ - ٢٢٨ - ٢٤٢ - ٢٤٣ - ٢٤٩  
 ٢٥٤ - ٢٧٠ - ٢٧٦ - ٢٨٠ - ٢٨٤ - ٢٩١ - ٣٠٩ - ٣١٠ - ٣٢٥ - ٣٣٨  
 ٣٤١ - ٣٤٣ - ٣٥٩ - ٣٦٦ - ٣٧١ - ٣٧٩ - ٣٨١ - ٣٨٧ - ٣٨٨

ج ٢ : ٣٠ - ٣٣ - ٣٦ - ٣٨ - ٨٦ - ٨٧ - ٩١ - ٩٣ - ٩٧ - ١٠٠  
 ١٠٣ - ١٠٦ - ١٢٦ - ١٨٦ - ٢٢٣ - ٢٥٩ - ٢٦٥ - ٢٦٦ - ٢٦٨ - ٢٦٩  
 ٣١٥ - ٣١٨ - ٣٣٣ - ٣٤٦

عمر بن الخطاب ( الفاروق ) :

ج ١ : ٦٦ ، ٦٩ ، ٩٩ ، ١٠٣ ، ١٠٦ ، ١١٩ ، ١٤٧ ، ١٦٣ ، ٢٣٠ ،  
٢٤٨ ، ٢٥٨ ، ٢٧٠ ، ٢٧١ ، ٢٧٣ ، ٢٧٤ ، ٢٨٠ ، ٢٨١ ، ٢٨٣ ، ٢٨٤ ،  
٣٣٥ ، ٣٣٦ ، ٣٥١ ، ٣٥٢ ، ٣٦٢ ، ٣٧٠ - ٣٧٢ .

ج ٢ : ٨ ، ٨٠ ، ١٠٤ ، ١٢٦ ، ١٢٨ ، ١٣٣ ، ١٣٨ ، ١٨٥ - ١٨٧ ،  
٢١٢ ، ٢١٣ ، ٢٢٢ ، ٢٢٥ ، ٢٦٦ ، ٢٦٧ ، ٣٠٢ ، ٣٠٩ ، ٣١٣ ، ٣٢٢ ،  
٣٢٨ ، ٣٣٣ ، ٣٤١ ، ٣٤٧ ، ٣٥٠ ، ٣٥٩ ، ٣٦٠ - ٣٦٧ ، ٣٧١ ، ٣٧٤ ،

٣٨٢ ، ٣٨٨ ، ٤٠١ ، ٤١٢ .

عمر بن محمد ( القاضي ) :

ج ١ : ١٢٩ ،

عمر بن العاص :

ج ١ : ١١٤ ، ١١٥ ، ٣٧٥ .

ج ٢ : ٨١ ، ٨٢ ، ١٤٢ ، ٣٠٤ ، ٣١١ ، ٣٤١ ، ٣٧٣ ، ٣٧٤ .

علي بن موسى :

ج ١ : ١٢٥ .

عمر بن عبد العزيز :

ج ١ : ٦٤ ، ٧٩ ، ٨٤ ، ١٢٠ ، ١٤١ ،

ج ٢ : ٢١٩ ، ٣١٢ .

عمر بن زرارة :

ج ٢ : ٢٣٠ .

عمر بن عبيد :

ج ٢ : ١٢٩ .

عواس :

ج ١ : ١٠٠٠

عفس :

ج ١ : ١٠٠٠

عيسى بن جعفر :

ج ١ : ٣٤٢ ، ٣٤٣

عيسى بن سليم عليه السلام :

ج ١ : ٢٦٧

ج ٢ : ٤١٣

عين النهر ( انظر : النهران - أهل النهر - وقعة للنهران ) :

( غ )

غسان بن عبد الله اليمامي :

ج ١ : ٢٣٣ ، ٣٤٤ ، ٣٤٥ ، ٣٤٨

ج ٢ : ٨٧

غيلان بن عمر :

ج ١ : ٥١

( ف )

فارس :

ج ١ : ٣٥١

السيدة فاطمة بنت الرسول عليه الصلاة والسلام :

ج ٢ : ٧٩ ، ١٣٣ ، ٣٠١ ، ٤٠٠

فذك (واحة) : (ع)

ج ٢ : ١٣٣ ، ٢١١ ، ٣٠١ .

فرعون :

ج ٢ : ١٤٣ ، ٢٩١ ، ٣٣٩ .

فرق ( انظر : الفرق ) .

فروة بن نوفل الأشجعي :

ج ٢ : ٣١٤ .

فهم بن وارث الكلبي :

ج ١ : ٣١ ، ٣٤ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٣ ، ١٣٤ ، ١٣٥ .

( ق )

قتادة (أبو الخطاب بن دثامة) :

ج ٢ : ١٢٩ .

قدامة بن مظعون البدرى :

ج ٢ : ٣٦٠ .

قوة بن عمر الأزرق (الأورق) :

ج ١ : ٢٩٢ ، ٣١٠ ، ٣٢١ .

قريب والزحاف :

ج ١ : ٢٣٨ .

ج ٢ : ٣٠٧ ، ٣١٤ .

قريش :

ج ١ : ٣٥٥ .

ج ٢ : ٢٧٧ ، ٣٨٣ .

( ك )

كربلاء :

ج ١ : ٣٧٦ .

كردوس بن الحضرمي :

ج ٢ : ٣٣٠ .

كعب الأحبار :

ج ١ : ٢٧١ .

كعب بن أبي الحمة :

ج ٢ : ٣٣٠ .

كعب بن مالك :

ج ١ : ٣٣٦ .

كفلة :

ج ١ : ٦٦ .

( ل )

لبيد بن ربيعة :

ج ١ : ٢٢٥ .

لوط ( النبي ) :

ج ٢ : ١٤٣ .

لوط بن سام :

ج ١ : ٢٤٢ .

( م )

ما بين النهرين :

ج ٢ : ٣٠٣ .

مبارك بن جعفر :

ج ١ : ٢٥٢ .

محبوب بن الرحيل بن سيف بن هبيرة المخزومي القرشي ( أبو سفيان ) :

ج ١ : ٦٢ ، ٧٠ ، ٢٦٨ ، ٢٧٦ ، ٢٨١ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨ ، ٣١٠ ، ٣١٥ ،

٣٢٥ ، ٣٢٦ ، ٣٢٨ ، ٣٣١ ، ٣٣٤ .

ج ٢ : ٨٦ ، ١٠٤ ، ١٠٨ .

محبوب بن النصر :

ج ١ : ٣٨٣ .

محمد بن أبي حذيفة :

ج ١ : ٢٣ ، ٢٥ .

محمد بن أبي فضل :

ج ١ : ٥٩ .

محمد وعبد الله ابنا بديل :

ج ٢ : ٣١٣ .

محمد بن الحسن اللباني ( اللباني ) :

ج ١ : ١٤٠ ، ٣٦٦ ، ٣٦٩ .

ج ٢ : ٦ .

محمد بن الصلت بن مالك :

ج ١ : ٤٧ .

محمد بن المعلل الكنداني :

ج ١ : ٦٢ ، ٧٠ ، ٢٨١ .

محمد بن جعفر الأزكوي :

ج ١ : ٧٢ ، ٢٥٤ .

محمد بن روح :

ج ١ : ٣٦٦ .

ج ٢ : ٤١٧ .

محمد بن سعيد السكدي : ( انظر : أبو سعيد محمد بن سعيد الكدي ) :

محمد بن طلحة :

ج ١ : ١٠٥ .

سيدنا محمد عليه الصلاة والسلام خاتم الأنبياء وسيد المرسلين :

ج ١ : ٢٣ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٤٠ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٦١ ، ٧٢ ، ٧٥ ، ٨٥ ، ٨٦ ،

٩٢ ، ٩٣ ، ٩٥ — ١٠١ ، ١٠٣ — ١٠٧ ، ١٠٩ — ١١١ ، ١١٣ ، ١١٦ ، ١١٨ ،

١١٩ ، ١٢٥ — ١٢٧ ، ١٣١ — ١٣٤ ، ١٣٨ ، ١٤٣ ، ١٤٤ ، ١٥٢ ، ١٥٦ ،

١٨٤ ، ١٩٤ ، ١٩٧ ، ١٩٩ ، ٢١٢ ، ٢١٣ ، ٢١٩ — ٢٢٣ ، ٢٢٥ — ٢٢٨ ،

٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٤ ، ٢٣٩ ، ٢٥٨ ، ٢٦٠ ، ٢٦٣ — ٢٦٧ ، ٢٦٩ ، ٢٧١ ،

٢٧٢ ، ٢٧٥ ، ٢٨٢ ، ٢٨٣ ، ٢٨٦ ، ٢٨٨ ، ٢٩٠ ، ٢٩٣ ، ٢٩٤ — ٣٠٠ ، ٣٠٢ ،

٣٠٥ ، ٣١٩ ، ٣٢٣ ، ٣٢٦ ، ٣٣٥ — ٣٣٧ ، ٣٤١ ، ٣٥١ — ٣٥٦ ، ٣٦٠ —

٣٦٣ ، ٣٦٧ ، ٣٦٨ ، ٣٧١ — ٣٧٤ ، ٣٧٧ ، ٣٨١ — ٣٨٦ ، ٣٨٨ ، ٣٩٦ ، ٤١٧ .

ج ٢ : ٣١ ، ٣٢ ، ٣٥ ، ٤١ — ٤٥ ، ٤٧ ، ٥٦ ، ٦٢ ، ٦٤ ، ٦٨ — ٧٥ ،

٨١ ، ٨٢ ، ٨٩ ، ٩٢ ، ١٠٤ ، ١٠٥ ، ١١١ ، ١١٨ ، ١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٢٧ ،

١٢٨ — ١٣٢ ، ١٣٤ — ١٣٧ ، ١٤١ ، ١٤٩ ، ١٥٦ ، ١٥٨ ، ١٦٧ — ١٧٣ ،





عبد بن مسلمة :

ج ١ : ١٣٤ .

ج ٢ : ٣٠٩ ، ٣١١ ، ٣٦٢ ، ٣٧٤ ، ٣٨٩ ، ٣٩٥ .

محمد بن هاشم بن غيلان :

ج ٢ : ٣١٥ .

مذخور العبدي :

ج ٢ : ٣٣٠ .

مرارة بن ربيعي :

ج ١ : ٣٣٦ .

مرداس ( انظر : المرداس أبو بلال ) :

مروان بن الحكم :

ج ١ : ٣٨ ، ١٠١ .

ج ٢ : ٨١ .

مروان بن محمد :

ج ١ : ٦٦ .

مسطح البدرى :

ج ٢ : ١٤١ .

مسعدة بن تميم :

ج ١ : ٢٥٢ .

مسطط :

ج ٢ : ٣٨٤ .

مسلم الجهني :

ج ٢ : ٣٣٠ .

مسلم بن زرعة الباهلي :

ج ١ : ٢٠٧ .

مسلم بن عقبة المري :

ج ٢ : ٣٣٩ .

مشركو العرب :

ج ١ : ٣١٩ ، ٣٢٠ ، ٣٢٣ ، ٣٥٣ .

ج ٢ : ٢٠٩ .

مصعب بن الزبير :

ج ٢ : ٣٣٩ .

مصعب بن سليمان الكلبي :

ج ١ : ١٣٤ ، ١٣٥ .

معلي (ولاية في عُمان) :

ج ١ : ٣٢ .

معاذ بن جبل :

ج ١ : ١٠٤ ، ٢١٢ .

ج ٢ : ٣١٣ .

معاوية بن أبي سفيان :

ج ١ : ٣٢ ، ٣٨ ، ٨٢ ، ١١٠ - ١١٤ ، ١١٦ ، ١٦٨ ، ١٩٩ ، ٢٠٧ ،

٢٢٥ ، ٣٦٧ ، ٣٧٤ ، ٣٧٥ ، ٣٧٧ .

ج ٢ : ٨١ - ٨٤ ، ١٤١ ، ٣٠٤ ، ٣٠٦ ، ٣٠٨ ، ٣١١ ، ٣١٤ ، ٣٣٨ ،

٣٤٠ ، ٣٧٣ ، ٣٨٢ ، ٣٩٥ ، ٤٠١ .

معين بن عمر :

ج ١ : ٢٤٢ .

مقاتل بن سليمان بن داود الخوارزمي ( عالم عُمان ) :

ج ١ : ٣١٦ ، ٣٠٢ .

مكة ( السكرمة ) :

ج ١ : ٢٩٢ ، ١٩٩ ، ١٠٠ ، ٦٦ ، ٣٨ .

منير بن النذر الجملائي :

ج ١ : ٢٨١ ، ٢٣٣ ، ٧٠ ، ٦٢ .

مهرة :

ج ١ : ٥٤ .

موسى عليه السلام :

ج ١ : ٣٠١ .

موسى بن أبي جابر الأزكوي ( أبو علي ) :

ج ١ : ٣٤٢ ، ٣٤١ ، ٢٨١ ، ٢٦٨ ، ٢٦٧ ، ٢٤٢ ، ١٢٢ ، ٧١ ، ٧٠ ، ٦٢ .

ج ٢ : ٣٤٦ ، ٣١٥ ، ١٠٤ ، ١٠٠ ، ٨٧ ، ١٧ .

موسى بن سعيد :

ج ١ : ٢٤٢ .

موسى بن علي :

ج ١ : ٣٤٥ ، ١٤٣ ، ١٢٥ ، ١٢٣ ، ٧١ ، ٧٠ .

ج ٢ : ٣٤٦ ، ٣١٥ ، ١٥٦ ، ١٧ ، ١٠٤ ، ١٠٠ ، ٨٧ ، ١٧ .



نجمة بن موير :

ج ٢ : ١٢٥ .

نجران :

ج ٢ : ٢١١ .

نخل ( مدينة ) :

ج ٢ : ٣٠ .

نزوى :

ج ١ : ٣٤ ، ٤٧ ، ٥٠ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٧٠ ، ١٢١ ، ١٢٢ ، ٢٣٣ ، ٣٤٣ ،

٣٦٦ ، ٤٢٦ .

ج ٢ : ٣٨٤ .

نصر بن صنير :

ج ١ : ٦٤ .

نصر بن منبال :

ج ١ : ١٣٥ ، ١٣٤ ، ٥١ .

نهر الخازر :

ج ٢ : ٣٣٨ .

( ه )

هارون الرشيد :

ج ١ : ٣٤٢ .

هارون بن اليان الشعبي :

ج ١ : ٢٧٦ - ٢٧٨ ، ٢٨٥ ، ٢٨٧ ، ٢٨٩ ، ٢٩٠ ، ٢٩٢ ، ٢٩٦ - ٣٠٠ ،

٣٠٣ ، ٣٠٤ ، ٣٠٨ ، ٣٢٥ .

ج ٢ : ١٣٩ .

هاشم بن غيلان :

ج ٢ : ٣٦ ، ١٠٤ ، ١٠٦ .

هاشم بن الجهم :

ج ١ : ٢٣ ، ٢٥ .

هشام بن المهاجر :

ج ٢ : ٣١٥ .

هجر في البحرين :

ج ٢ : ٢١١ ، ٢١٤ .

هلال بن أمية :

ج ١ : ٣٣٦ .

هلال بن عطية الخراساني :

ج ١ : ٣٠٤ .

ج ٢ : ٢٥ ، ٨٦ ، ٣١٥ ، ٣٤٦ ، ٣٩٣ .

هوازن :

ج ١ : ٢٢٥ .

## ( و )

وادي عرق :

ج ١ : ٥٧ ، ٥٨ .

واسط :

ج ٢ : ١٢٩ .

واصل بن عطاء :

ج ٢ : ١٢٩ .

- وائل بن أيوب الحضرمي :  
ج ١ : ٣٤٢ .  
٣٧١٣٠ / ١٢٠ / ٣٧١٣٠
- وائل بن أيوب الحضرمي :  
ج ٢ : ٣١٥ ، ٨٦ ، ٤٦ .  
٣٧١٣٠ / ١٢٠ / ٣٧١٣٠
- وداع بن حوثة الأسد :  
ج ٢ : ٣١٤ .  
٣٧١٣٠ / ١٢٠ / ٣٧١٣٠
- وقعة أحد :  
ج ٢ : ٢١٤ ، ١٢٨ .  
٣٧١٣٠ / ١٢٠ / ٣٧١٣٠
- وقعة الجمل :  
ج ١ : ٣٥٨ ، ٣٥٧ ، ١٦٨ ، ٤٤ ، ٣٨ .  
ج ٢ : ٣٨٧ ، ٣٣١ ، ٣١٣ ، ٢٩٥ ، ٢٠٥ .  
٣٧١٣٠ / ١٢٠ / ٣٧١٣٠
- وقعة الدار ( انظر : يوم الدار ) :  
ج ٢ : ٥٦١ ، ٦٨٠ ، ٥١٧ ، ٢٣٧ ، ٦٢٢ .  
٣٧١٣٠ / ١٢٠ / ٣٧١٣٠
- وقعة الروضة :  
ج ١ : ٥٦ .  
٣٧١٣٠ / ١٢٠ / ٣٧١٣٠
- وقعة للطاقة :  
ج ١ : ٤٨ .  
٣٧١٣٠ / ١٢٠ / ٣٧١٣٠
- وقعة الفشب :  
ج ١ : ٢٥٤ .  
٣٧١٣٠ / ١٢٠ / ٣٧١٣٠
- وقعة بدر ( انظر : بدر ) :  
ج ٢ : ٢٦٥ .  
٣٧١٣٠ / ١٢٠ / ٣٧١٣٠
- وهران :



تأبا وجاء عيسى (ي) كات وشوه رة ميفة  
يثرب (انظر : المدينة المنورة) :

في لثا من

يحيى بن عبد العزيز :

ج ١ : ٣٤٣ .

يحيى بن يزيد :

ج ١ : ٢٤٢ .

يزيد بن أبي سفيان :

ج ١ : ٣٤٩ .

يزيد بن قيس الحمداني :

ج ٢ : ٣٣٠ .

يمان بن مصعب بن راشد :

ج ١ : ٦٤ ، ٥٧ .

يزيد بن معاوية :

ج ١ : ٢٠٧ ، ١١٦ ، ٦٦ .

ج ٢ : ٣٤٠ ، ٣٣٩ ، ٣١٤ ، ٨٤ .

يوم أحد ( انظر : وقعة أحد ) :

يوم الجمل ( انظر : وقعة الجمل ) :

يوم الدار ( أهل الدار ووقعة الدار ) :

ج ٢ : ٢٩٥ ، ٣١٣ ، ٣٣٨ ، ٣٧٥ .

## فهرس موضوعات السير والجوابات لجزء الثاني

الصفحة

الموضوع

- ١٩ - عن الشيخ أبي الحسن علي بن محمد البسماني في حقه بن راشد  
أمام خروجه على المطهر بن عبد الله وعنده الأول .
- ٢٠ - عن القاضي أبي بكر أحمد بن عمر بن أبي جابر المنفى .  
٢٤ فصل في الحاربة .
- ٢١ - سيرة من الإمام أبي زكريا يحيى بن سعيد رحمه الله إلى  
أبي عبد الله محمد بن طالوت النخلى .
- ٢٢ - سيرة للشيخ هاشم بن غيلان إلى الإمام عبد الملك بن حميد  
رحمهما الله .
- ٢٣ - تعليق في معنى عن الشيخ أبي المنذر سلمة بن مسلم بن إبراهيم  
رحمه الله .
- ٢٤ - سيرة عن الشيخ الفقيه وائل بن أيوب رحمه الله .
- ٢٥ - سيرة السؤال عن أبي الحسن علي بن محمد البسماني رحمه الله .
- ٢٦ - سيرة في الرد على محمد بن سعيد وهو جواب الشيخ أبي الحسن .
- ٢٧ - سيرة غير منسوبة لأحد وليست كاملة .
- ٢٨ - سيرة عن الشيخ أبي الحسن .
- ( أ ) أصل ما اختلفت فيه الأمة بعد نبينا ﷺ .
- ( ب ) ذكر الأسماء بالمعروف .
- ( ج ) في الإمامة .

| الصفحة | الموضوع  |
|--------|--|
| ٢٢٣    | ٢٩ - سيرة الشيخ الفقيه محمد بن محبوب رحمه الله .   |
| ٢٦٩    | ٣٠ - سيرة الشيخ الفقيه أبي المؤثر الصلت بن خيس .   |
| ٢٨٢    | ( ا ) في التوحيد .   |
| ٢٨٤    | ( ب ) في القدر .   |
| ٢٨٨    | ( ج ) في الأسماء والصفات .   |
| ٢٩٠    | ( د ) في إثبات الوعيد .  |
| ٢٩٢    | ( هـ ) في أسماء أهل الكهانو .  |
| ٢٩٧    | ( و ) في قتال أهل البغي والجباة .  |
| ٣٠٠    | ( ز ) في ذكر الاختلاف في أصحاب النبي ﷺ .   |
| ٣٠٩    | ( ح ) ذكر فرق الناس .  |
| ٣١١    | ( ط ) ذكر أصحاب من يبرأ منه من أصحاب النبي ﷺ وغورم من الرجال المسلمين .                          |
| ٣١٣    | ( ي ) ذكر أئمة المسلمين من أصحاب النبي ﷺ ومن بعدهم .   |
| ٣١٦    | ( ك ) ذكر الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .  |
| ٣١٨    | ( ل ) في أمر الولاية والبراءة .  |
| ٣٢٠    | ٣١ - ومن سيرة أبي عبيدة إلى عبد الوهاب بن عبد الرحمن بن رستم من المشايخ .                        |
| ٣٢٥    | ٣٢ - سيرة عبد الله بن أفاض إلى عبد الملك بن مروان .  |
| ٣٤٦    | ٣٣ - سيرة شبيب بن عطية العماني .   |
| ٣٨٤    | ٣٤ - كتاب الموازنة عن الشيخ للعالم أبي محمد عبد الله بن محمد بن بركة العماني البهلوي رحمه الله . |

